



الصراع حول المياه

الإرث المشترك للإنسانية

المنتدى العالمي للبدايل

مركز البحوث العربية والأفريقية

مكتبة مدبولي

إهداء 2005

مركز البحوث العربية و الإفريقية

الطبعة الأولى
2005

مركز البحوث العربية والأفريقية المنتدى العالمي للبدائل

الصراع حول المياه

الإرث المشترك للإنسانية

تأليف

سمير أمين - جوزيف ب. ثييري أموجو
زلميس م. دوميتيجيز كورتينا - إدواردو تامايو
موانزا وموانزا - مريام سو
جو آنسي فان فيك - كورينا هورتا
فلماتا ليتمان - مغفور الحسان
امتياز أحمد - كارمن جولبيتا
إتيين دورت - أليني أرويو كاستيو

ترجمة: سعد الطويل

هذه ترجمة لكتاب:

**L'eau, Patrimoine Commun de L'humanité, Centre
Tricontinental, L'Harmattan, 2002 .**

اسم الكتاب: الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية

تأليف: مجموعة من المؤلفين

ترجمة: سعد الطويل - مصطفى مجدى الجمال

إعداد فنى: ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية والأفريقية - ١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة
القاهرة - ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكتروني: arc@ie-eg.com

الموقع على الإنترنت: Website: aarcegypt.org

جرافيك للغلاف: إسلام حنفى

مراجعة لغوية: علاء فاروق

الطبعة الأولى: ٢٠٠٥

الناشر: مكتبة مديبولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/١٨٠٤

الرقم الدولى: ٥ - ٥٠٧ - ٢٠٨ - ٩٧٧

المحتويات

تصديـر: لماذا ترجمنا هذا الكتاب ٥

كلمة المحرر

الماء مصدر للحياة، وإرث مشترك ٧

سمير أمين

الماء، إرث مشترك للشعوب ٣١

جوزيف ب. ثييري أموجو

الماء، ملكية عامة أم خاصة: الدولة، والجماعات المحلية،

والشركات متعددة الجنسية ٣٩

زلميس م. دومينيجيز كورتينا

الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة ٦٣

إدواردو تامليو

السدود للكهرمائية، هل الغاية تبرر الوسيلة؟ ١٠١

مواتزا و مواتزا

الحصول على الماء في المدن الأفريقية ١٠٧

مريـام سو

الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة ١١٣

جو آنسي فان فيك

الأمـن المائي في أفريقيا الجنوبية ١٢٧

كورينا هورتا

كوارث البنك الدولي على طول نهر "تانا" في كينيا ١٣٥

فلماتا ليمان

"تنمية" الذهب الأزرق" في ليسوتو ١٤٧

مغفور الحسان

النزاع حول الماء في حوض الأردن ١٦٥

امتياز أحمد، أجايا ديكسيت، أشيس ناتدي

المياه والسلطة والناس: بيان من جنوب آسيا حول الجوانب السياسية
والمعرفية فيما يتعلق بالمياه ١٨٧

كارمن جوليتا - يريكو مونتانيو

حرب الماء في كوتشابامبا ١٩٩

إتلين دورت

في بيرو، الماء يساوي الذهب ٢٠٧

أليني أرويو كاستيو

الماء مصدر الحياة، والصراعات بين جماعات الأنديز في الإكوادور .. ٢١٥

حسام رضا

الصراع حول المياه في الشرق الأوسط ٢٣٧

وثيقة

بيان الماء: حق الجميع في الحياة ٢٥٧

قائمة إصدارات المركز ٢٦٥

تصدير : لماذا ترجمنا هذا الكتاب

تعيش المنطقة العربية ومناطق مختلفة من أفريقيا ظروفًا جد صعبة بالنسبة لاحتياجاتها من الماء وأساليب تدبير الماء وتوفيره لجماهير البشر التي تعيش في ظروف الاحتياجات الملحة.

وقد اهتمنا بترجمة هذا الكتاب بتعاون كريم مع منتدى البدائل العالمي نتيجة اعتبارين هامين:

أولاً: اهتمام الكتاب في أكثر من منطقة من العالم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمسألة المياه وعدالة توزيعها بين المجتمعات وبين أبناء المجتمع الواحد.

ثانياً: لأن الحضور العربي قائم في الكتاب، بمقالات سمير أمين ومغفور الحسان، وبوجهات نظر متنوعة حول أزمة المياه في بلد كمصر وحوض النيل لدى الأول أو المعالجة على أساس احتمالات الحل العادل "قضية" المياه في حوض الأردن وفلسطين، مع تفاؤل - قد لا نشاركه إياه - حول هذه الاحتمالات.

ولمزيد من الحضور العربي في مثل هذه الترجمة الهامة لموضوع بالغ الحيوية لمنطقتنا، كلفنا المهندس حسام رضا، من مصر بكتابة مقال خاص حول قضية الصراع حول المياه في الشرق الأوسط وطبيعة الاهتمام الشعبي والسياسي بهذا الموضوع.

ومن هنا نعتقد أن الكتابات على أكبر درجة من الأهمية للوطن والمواطن، وصانع القرار، وإضافة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة المياه في عالمنا.

مركز البحوث العربية والأفريقية
القاهرة

يناير ٢٠٠٥

تقديم: المحرر

الماء مصدر الحياة وإرث مشترك

صار الماء مشكلة مركزية للإنسانية، وشحة الماء تعبير عن العلاقات الاجتماعية بين الأمم، وفي داخل الأمة الواحدة. ويُخشى أن يصبح الماء، بعد وقت قصير، مصدراً لنزاعات كبرى. ويسبب تلوث الماء، وهو ناتج عن نموذج معين للتنمية، مشاكل خطيرة وملحة، والحلول ذات الطبيعة التقنية لهذه المشاكل ليست محايدة. أما الخصخصة، فتحول الماء إلى سلعة تخضع لقانون السوق، لا للاحتياجات البشرية. ويخضع للماء لقانون الأخلاق، والقانون الدولي، ويجب اعتباره إرثاً عاماً للإنسانية.

"إن الحصول على الماء واحد من أكبر التحديات للألفية الجديدة" (جوردون يونج، منسق البرنامج العالمي للماء في اليونسكو).

* تقديم

تعلمنا في المدرسة أن الماء هو مصدر الحياة، وأثبت لوي باستير أنه لو لم يكن الماء ملوثاً لما نشأت فيه البكتيريا، ولاستحال نشوء الحياة من المادة غير الحية. وعلى أية حال، فالماء حيوي لكل كائن حي ولا يمكن الاستغناء عنه. ومن حسن الحظ أن الماء متوافر على سطح كوكب الأرض، لدرجة أن الناظر إليها من الفضاء، يجد من الأكثر منطقية أن يسميها "الماء"، حيث إن مساحة الأرض اليابسة يمكن احتواؤها بالكامل في المحيط الهادئ.

والجزء الأكبر من الماء موجود في البحار، ولكن ملوحته تجعله غير قابل للاستخدام. وثلاثة بالمائة فقط من حجم الماء المتوافر عذب وصالح للاستهلاك، ولكن ٩٩% من هذه الكمية مخزنة في جبال الجليد، أو في الطبقات العميقة في

* مصدر الأرقام الواردة بالنص، موضح بقائمة المراجع

باطن الأرض. وهذا يعني أن ١% فقط من كمية الماء العذب هي المتاحة لاستخدامنا، ومع ذلك فهذه الكمية تكفي لضعف عدد سكان العالم الحاليين، بل ربما لثلاثة أضعافه، ولكن المشكلة تكمن في انعدام المساواة في توزيع الموارد المائية على مناطق العالم المختلفة.

وعلى الرغم من التقدم في البحوث، تظهر كل يوم حقائق جديدة كانت مجهولة عن تحولات هذا الغاز السائل الذي لا يحترق قوانين الكيمياء المعروفة. ولكن المعروف بصفة عامة هو أن كمية الماء على الأرض لا تزيد ولا تنقص، وإنما تدور في حلقة مستمرة، وتتحول من حالة لأخرى. فالماء يتبع دورة طبيعية مستمرة، وعلى ذلك فالماء الذي نستهلكه عمره من عمر الأرض.

ولهذا السبب بالذات، تثير التغيرات التي يحدثها الإنسان لهذه الدورة القلق، وكذلك التلوث الذي تتسبب فيه الصناعة والأنشطة البشرية. وفي الواقع، احتفظت الأرض بالماء بعكس كوكبي المريخ والزهرة، اللذين فقدوا الماء بسبب ظاهرة الدفينة الراجعة لزيادة غاز ثاني أكسيد الكربون في جوها.

لقد لعب الماء دوراً مهماً في تاريخ البشرية، فمنذ العصور القديمة، كانت المدن تقام على شواطئ الأنهار. وبنى الرومان القنوات المرتفعة لجبر المياه، وبنى القدماء القصور والقلاع حول آبار الماء، كما حفروا حولها القنوات لحمايتها من الأعداء. وفي عدد من البلدان الآسيوية، كان التحكم في مياه الري، حجر الأساس في نظام الإنتاج، لدرجة تسمية هذه المجتمعات بالمائية. ولكن الانفجار السكاني العالمي، وتأثير الحضارة الحديثة على الجو المحيط بالأرض، زادت من حدة الأزمة بشكل كبير.

لذلك سنحاول في هذا التقديم أن نرسم الصورة العامة للوضع الحالي، ونتلوه سلسلة من المساهمات التي ترسم تفاصيل الصورة، والتأملات، بشأن الماء، ذلك السائل الحيوي للكوكب.

* صحيفة الموند في ٢٩/٩/٢٠٠١.

أولاً. شح المياه: علاقة اجتماعية

١- العرض والطلب، أصل اللامساواة

تحدثنا فيما سبق عن الوضع في الكوكب ككل، ولكن الحقيقة تتباين كثيراً في التفاصيل. فالكوكب يشمل أمماً مختلفة تستخدم الماء في داخل حدودها أو تسيء استخدامه دون النظر إلى أثر ذلك على جيرانها. وفي بعض البلدان يتوافر الماء، في حين يشح في بلدان أخرى، وحتى في داخل بعض البلدان الواسعة المساحة، يؤدي نقل الماء إلى بعض المناطق المحرومة منه إلى مشاكل وصراعات. وتشير الأوضاع الحرجة الحالية، إلى غياب الرؤية العالمية.

فلننظر للقضية من وجهة نظر العرض والطلب، فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يعاني نصف مساحة اليابسة من الكرة الأرضية من مشاكل مختلفة بشأن الماء. وهذه المناطق هي الأكثر اكتظاظاً بالسكان، إذ يسكنها ثلاثة أرباع سكان العالم. وكما ذكرنا من قبل، فكمية الماء لا تزيد ولا تنقص، أي إن العرض ثابت. أما الطلب فقد ارتفع كثيراً خلال الأعوام الخمسين الماضية، وبمعدل يساوي ضعف معدل تزايد السكان. وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فستخفض كمية الماء المتاحة لكل فرد من السكان بعد ٢٥ عاماً إلى النصف.

وبالنسبة لسكان مدينة نيويورك، لن يكون هذا الانخفاض الكبير بهذه الدرجة من الخطورة، فسكان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) يستهلكون ٣٥٠ لتراً من الماء للفرد يومياً. وفي المقابل، فالطفل من سكان غرب أفريقيا، يقضي نصف يومه في جلب القليل من الماء الذي سيستهلكه هو وعائلته خلال اليوم. وطبقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فالوقت الذي تستغرقه النساء والأطفال في تلك المناطق لجلب الماء من أماكن بعيدة، وملوثة في كثير من الأحيان، يزيد عن عشرة ملايين عام كل عام.

وهكذا فالمشكلة لا تواجه جميع المواطنين بنفس الحدة، ففي المناطق الريفية في أفريقيا، لا يحصل ثلثا السكان على الماء الصالح للشرب، وتزداد الأوضاع سوءاً بمرور الزمن. وفي شمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، تقل كمية الماء المتوفرة للفرد إلى عشر الكمية التي كانت متاحة في عام ١٩٥٠.

ويعاني الفقراء صعوبات أكثر من الأغنياء في الحصول على الماء من أجل احتياجاتهم المنزلية والصحية، ويدفعون أكثر بما يصل إلى ١٢ ضعف ما يدفعه الأغنياء المتصلون بالشبكات بالمدن. وهذا ما يؤكد المجلس العالمي للمياه الذي

أنشأه البنك الدولي. ومن للحالات الدالة على هذا، الوضع في ليما عاصمة بيرو، حيث يشتري الفقراء المتر المكعب من الماء من البائعين المتجولين بثلاثة دولارات، أي ما يساوي عشرين ضعف ما تدفعه العائلة من الطبقة المتوسطة المتصلة بالشبكات العامة.

يقول الدكتور إسماعيل سراج الدين، رئيس المجلس ونائب مدير البنك الدولي: "هناك صلة مباشرة بين عدم توفر الماء للصالح للشرب، ومجموعة من الأمراض التي تهاجم الفقراء في البلدان النامية.... ففي الأحياء الفقيرة في الكثير من المدن، يمثل ثمن مياه الشرب نسبة كبيرة من تكاليف المعيشة للعائلات، وهي تمثل ١٨% في أونيتشا في نيجيريا، و ٢٠% في بورت أو برنس في هايتي".* فضلاً عن ذلك، فالفقراء، الذين يقدر البنك الدولي عددهم بحوالي ٢,٢ مليار شخص في جميع أنحاء العالم، يحصلون على ماء قذر وملوث. وإذا لم تتغير الأوضاع، فسيبلغ عدد من لا يحصلون على الماء الصالح للشرب في العالم، ٣ مليار فرد بحلول عام ٢٠٢٥. وينتظر أن يزيد عدد سكان العالم خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة بمقدار ٣ مليار فرد (العدد الحالي يبلغ ٦ مليار). وهذا يعني زيادة كمية المياه المطلوبة للزراعة بمقدار ١٠%، وللصناعة بمقدار ٢٠%، وللإستهلاك المنزلي بمقدار ٧٠%.

وهكذا فشح الماء ليس بأي حال ظاهرة طبيعية، وأسبابه لا تعود إلى زيادة الطلب وحسب. وفي الواقع، يجمع أغلب الخبراء على أن تدخل الإنسان، ونظامه الاقتصادي والسياسي، هما السبب في زيادة حدة المشكلة خلال الخمسين سنة الماضية، وكذلك في التوقعات السيئة بالنسبة للمستقبل.

وفي الواقع، تستهلك الصناعة ٢٨٠ ألف لتر من الماء لإنتاج طن من الصلب، و ٧٠٠ لتر لإنتاج كيلوجرام واحد من الورق، كما تستهلك صناعة سيارة واحدة ما يساوي ٥٠ ضعف وزنها. ويحتاج إنتاج كيلوجرام واحد من اللحم البقري في مزارع كاليفورنيا ذات الري المرتفع، إلى ٢٠٥٠٠ لتر من الماء، في حين أنه إذا فتحت الولايات المتحدة حدودها لحرية التجارة، كما تطالب الآخرون، لأمكن توفير اللحم للمواطن الأمريكي من بلدان الجنوب، بشكل يتوافق مع المتطلبات البيئية، دون استهلاك هذه الكمية الضخمة من الماء. وإذا طبقت أساليب الزراعة المستدامة،

* EFE، واشنطن، يوليو ١٩٩٩.

بدلاً من تلك الأساليب التي تؤدي لتصحّر ١٠% من الأراضي المزروعة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٩٠، لانخفاض استهلاك الماء والطاقة غير المتجددة، بشكل محسوس.

ومن كمية الثلاثة بالمائة من الماء العذب المتوافرة في الأرض، تُحتجز ٦٨,٧% في جبال الجليد الدائم والثلاجات، و ٠,٩% في الجليد الدائم تحت سطح الأرض، و ٠,٣% متوافر على السطح في الأنهار، والبحيرات، والمستنقعات. أما الباقي وقدره ٣٠,١% فموجود في طبقات القشرة الأرضية، ويمكن إذا استخدم بحرص أن يبقى ثابتاً لأن مياه الأمطار التي تتسرب ببطء عبر هذه الطبقات تجدها باستمرار.

وقد اعتاد البشر منذ القدم استخدام المياه الجوفية، لأنها على درجة عالية من النقاء، كما يسهل الحصول عليها، وتنقل هذه المياه عبر أنظمة معقدة من المواسير إلى المدن الكبرى. ويؤدي الاستغلال الجائر لهذه المياه إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب البطء الطبيعي لعملية تجديدها. فعندما تجف إحدى الآبار تحفر بئر أخرى، ولكن البئر الأصلية تستغرق عشرات السنين لتتجدد مياهها. وتزيد حدة هذه الظاهرة كل يوم، فتجف الآبار بسرعة أكبر، ويحتاج الأمر لحفر آبار أعمق للوصول إلى سطح الماء، حيث تعمل الطبقات الأرضية بنظرية الأنابيب المستطرفة لأنها مترابطة معاً، فإذا استخرج منها الماء بمعدل يزيد عن سرعة تجمعه فيها انخفض المستوى بصفة عامة. وقد لوحظت هذه الظاهرة مؤخراً على المستوى العالمي، وقد أصبح الوضع حرجاً في أجزاء من الولايات المتحدة، والمكسيك، والهند، واليمن، والصين، حيث يهبط منسوب المياه الجوفية بمعدل متر واحد في العام.

ويُقدر أن نصف المياه المستخدمة في الري والاستخدام المنزلي، مصدرها المياه السطحية، فأغلب الأنهار والبحيرات على سطح الكوكب موجودة بمناطق يُعمرها الإنسان منذ آلاف السنين. وفي هذه المناطق بُنيت المدن التي تحولت على مر التاريخ إلى العواصم الكبرى. وفي الوقت الحالي، يؤدي تغيير الدورة الهيدرولوجية إلى تغيرات مثيرة للقلق بالنسبة لتصرف الكثير من الأنهار، فنهر الجانج مثلاً، لا تصل مياهه إلى البحر خلال فصل الجفاف، وكذلك الحال بالنسبة لنهر كولورادو، بأمريكا الشمالية.

في عام ١٩٨٠، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد "التزود بالماء، وحماية الصحة"، وكان الهدف المعلن هو حصول جميع سكان الجنوب على الماء الصالح للشرب بشروط صحية مناسبة بحلول عام ١٩٩٠. وقد استثمر لهذا الغرض أكثر من ١٣٤ مليار دولار، وكان المفروض أن ينتفع من البرنامج أكثر من مليار من الأفراد. ولكن زيادة عدد السكان في البلاد المعنية (حوالي ٨٠٠ مليون فرد)، والسياسات الخاطئة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والرأسمالية النيولبرالية، قد ضيعت أثر هذا الاستثمار.

وقد وصفت منظمة الصحة العالمية التطور الذي حدث خلال التسعينيات بأنه محدود، فضلاً عن أن هذه المنظمة تقدر بأن تخصيص ٤% من نفقات التسليح العالمي لمعالجة مشاكل الموارد المائية، كفيلة بإحداث قفزة كيفية في طريق حل تلك المشاكل.

وتبين هذه الأمثلة أن مشكلة المياه تدرج في إطار العلاقات الاجتماعية التي خلقتها اللامساواة الاقتصادية، فيما بين الأمم، أو في داخل البلد الواحد. وهكذا لا يمكن عزل مشكلة مادية مثل مشكلة المياه، عن نظم المجتمعات، ولا عن العلاقات الدولية.

٢- الصراعات

تحكي التوراة قصة الصراع الذي قام منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام بين الرعاة الإسرائيليين والفلسطينيين حول مياه بئر قرب مدينة بئر سبع. ومنذ ذلك الوقت تزداد المشاكل المائية في الشرق الأوسط سوءاً، ويستمر الصراع حول مياه نهر الأردن بين العرب والإسرائيليين. ويعيش هؤلاء الناس معاً في منطقة تشح فيها المياه، حيث يكون التعاون لإدارة شئون المياه أمراً أساسياً، ولكنه حتى الآن متعذر.

وفي حالة إسرائيل، صار تقسيم الموارد المائية والتحكم فيها، أحد الموضوعات الحاسمة في مفاوضات السلام. فقد احتلت إسرائيل أغلب أراضي فلسطين عام ١٩٤٨، حيث طرد ٦٨% من السكان الفلسطينيين، وتحول معظمهم إلى لاجئين. وفي عام ١٩٦٧ احتلت بقية أراضي فلسطين حيث تقع أغلب مصادر المياه. وأدت سيطرة إسرائيل إلى القضاء على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، ويعاني ٦٠% منهم من البطالة، ويعيش ٥٠% منهم تحت خط الفقر. ولم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على الموارد المائية للفلسطينيين الذين لا يملكون دولة

تدافع عن حقوقهم، ولكنها قامت، طبقاً لتقارير الأمم المتحدة، باقتلاع أكثر من ١٥٠ ألف شجرة زيتون يزيد عمر الواحدة منها عن مائة عام، وأشجار الحمضيات، في الريف الفلسطيني.

وفي الإكوادور، حيث توجد حالة من شح المياه، تثير إدارة الري التي تشرف على توزيع المياه، الكثير من المشاكل. وفي بوليفيا، أدت خصخصة إدارة المياه إلى ردود فعل عنيفة، مما دفع الشركات الدولية والوطنية إلى استئجار قوات من المرتزقة لحماية مصالحها الخاصة.* وتكون بنجلاديش والبنغال الغربية (في الهند)، معاً دلتا كبيرة لأنهار الجانج، وبراهاپوترا، وميغنا، وبالطبع يؤدي أي تغيير في الأنظمة الهيدروليكية لآثار خطيرة على كلا البلدين. وقد أقامت الهند مشروعات ضخمة لتحويل مياه هذه الأنهار، وبدأت آثارها في الظهور بما يهدد بالتوتر بين البلدين الذي قد يتحول إلى حرب فعلية.

وتتحكم تركيا في المنابع الرئيسية لنهري الفرات ودجلة، وأية محاولة لتحويل أو تخزين مياههما، أو مجرد التحكم فيها، لها تأثير خطير على العراق وسوريا اللتين تعتمدان على هذه الموارد المائية. وتستخدم تركيا وضعها المتميز كسلاح للضغط في الصراعات الإقليمية أو السياسية. وكذلك يمثل الماء مصدراً للانشغال السياسي في مصر، حيث يؤدي الاعتماد المطلق على مياه النيل، لزيادة حساسية السلطات المصرية لأية صراعات قد تهز إثيوبيا وهي البلد الذي ينبع فيه النيل الأزرق، أو السودان الذي يمر به نهر النيل قبل وصوله إلى مصر.

وتوجد صراعات ثانوية، تتخذ شكل المساجلات الكلامية بين المكسيك والولايات المتحدة التي تستهلك مياه نهر الكولورادو لتزويد مدينة لوس أنجيليس باحتياجاتها الأمر الذي يخفض من تصرفات النهر على حساب مصالح المكسيكيين. وفي أفريقيا الجنوبية، ظلت مشكلة المياه في المستوى الثاني لمدة طويلة، ولكن الأوضاع بلغت اليوم مستوى حرجاً بشكل دفعها للبروز كهدف سياسي أساسي. وفي غياب آلية لإيجاد حلول عادلة للصراعات القائمة، يصبح الوضع مثيراً للقلق.

* هناك الكثير من محاولات الخصخصة في بلدان الجنوب، مثل قانون مياه الشرب في بوليفيا عام ١٩٩٩، الذي خصص هذه الخدمات دون مراعاة التكلفة الاجتماعية والبيئية، والذي أدى لانفجارات اجتماعية.

كذلك حدث للكثير من الصراعات الداخلية بشأن مشاكل المياه، ففي الجزائر انخفض معدل امتلاء خزانات المياه من ٤٦% في يونيو ٢٠٠١، إلى ٣٨% بنهاية شهر أغسطس، في حين هبط ثمانية خزانات إلى معدل ٢٢%. ومن هنا اضطر المسئولون إلى توزيع الماء طبقاً للحصص حسب برنامج زمني يوماً كل ثلاثة أيام. وهذا أثار حركات احتجاج خاصة في عنابة حيث شكا الجمهور من قِدم شبكة توزيع المياه بسبب قلة الاستثمارات، مما أدى لكثير من الإهدار.

وفي إسبانيا، نظم يوم ١٠ أغسطس ٢٠٠١، "الزحف الأزرق" من برشلونة إلى بروكسل، احتجاجاً على الخطة الوطنية للمياه، التي تخطط لإنشاء ١٠٠ خزان جديد، وتحويل مياه نهر الإبير نحو منطقة الأندلس. وفي يوم ١١ مارس من نفس العام، اشترك أكثر من ١٢٠ ألفاً في مظاهرة في مدريد لنفس الهدف، مطالبين بخطة جديدة للماء.*

قال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً، متحدثاً عن مشكلة المياه: "أحد تناقضات الطبيعة الإنسانية، هو أننا لا نقدر الأشياء إلا عندما تنقصنا". وقد وصل هذا الموضوع إلى بؤرة اهتمام المصالح الدولية، وتعتبر الكثير من البلدان الماء كمورد استراتيجي، لا قد بلغ الأمر بالبعض إلى تصور أنه بحلول عام ٢٠١٥، قد تقوم الحروب من أجل السيطرة على موارد المياه، بأكثر مما تقوم من أجل السيطرة على مصادر البترول.

ثانياً: النتائج البيئية للاستخدام غير المتحضر للماء.

١- التلوث

خلال العقدين الماضيين اتسعت القدرة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية، وقد توسعت في أنشطتها الصناعية والزراعية وغيرها من التي تلوث الماء، جرياً وراء الربح، ودون اكتراث بما قد يحدث من تدمير للطبيعة. ويُقدر أنه في فرنسا مثلاً، قد غيرت الأساليب المتبعة في الزراعة من طبيعة الماء بسبب الاستخدام الكثيف للمنتجات الكيماوية.* وقد استخدمت نفس هذه الأساليب في البلدان الاشتراكية، لأنها قد اتبعت ذات الفلسفة، وذات الروى للتقدم والإنتاجية والتكنولوجيا

* صحيفة الموند، ٢-٣/٩/٢٠٠١.

* صحيفة الموند في ١١/٩/٢٠٠١.

التي سادت في البلدان الرأسمالية بنهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. ومنذ عودة الرأسمالية لبلدان الكتلة السوفيتية السابقة لم ينخفض تلوث المياه، بل زاد مع سيادة الممارسات الاقتصادية النيولبرالية.

يموت كل عام ٣ ملايين شخص بسبب الأمراض التي تعود للماء، إما مباشرة بسبب تلوث الماء، أو الغذاء، أو بشكل غير مباشر بسبب الكائنات المسببة للمرض، مثل البعوض الذي يتكاثر في الماء. ومن هذه الأمراض الإسهال الذي يؤدي لمليونى وفاة سنوياً والمalaria التي تقضي على مليون شخص. وكان من الممكن تجنب هذه الوفيات لو خصص أقل من دولارين للخدمات الصحية لكل فرد في العام لمدة العشرة أعوام السابقة، أي حوالي ٧,٨ مليار في السنة. وفي المقابل، أنفق في تلك الفترة على التسلح ٨٦٤ مليار دولار، أي ١٤٤ دولاراً للفرد الواحد. ** وهكذا نصل للاستنتاج بأن النظام الاقتصادي والسياسي السائد في العالم اليوم، يؤدي إلى تلوث وتدمير المياه والجو المحيط، بل يعرض بقاء الكوكب ذاته للخطر.

وفضلاً عن ذلك، فكمية المياه الصالحة للشرب تنقص وكذلك نوعيتها، والكثير من هذا التلوث مصدره الزراعة. والاستخدام الكثيف للأسمدة الكيماوية الذي تشجعه الشركات متعددة الجنسية للبتروكيماويات، قد أدى خلال السنوات الخمسين الماضية لتسبب التربة بهذه الملوثات، وكذلك الكثير من الآبار التي لم تعد مياهها صالحة للاستخدام، وبعضها لم تعد صالحة إلا للصناعة.

وتدل بعض البحوث على درجة التلوث العالية للتربة بالنترات والفوسفات، التي ترجع للتوسع في الاستغلال الزراعي وتربية الماشية. وقد حددت منظمة الصحة العالمية الحد الأقصى المسموح به في الماء بمقدار ٥٠ ملليجراماً في اللتر، وخفضها الاتحاد الأوروبي إلى ٢٥ ملليجراماً. ولكن تصل النسبة الفعلية في بعض الأماكن، حتى في أوروبا الغربية، إلى جرام كامل من النترات في اللتر، وذلك في المياه الجوفية في المناطق التي تستخدم النترات بصورة مكثفة. فالنبات لا يستخدم سوى جزء صغير من النترات، ويبقى الباقي في التربة، ويتسرب إلى باطن الأرض حيث يصل إلى مستوى الماء الجوفي، ولا يتحلل.

** نقلًا عن إعلان صحفي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في يونيو

ويضاف لأسباب التلوث هذه، الممارسات الزراعية الحديثة، والتوسع في الزراعة. وقد نمّرت مساحة واسعة من الطبقات الحاملة للمياه، التي تعمل بسبب طبيعتها الرسوبية كمرشح وتنتج مياهاً راتقة. ولندكر كذلك، أنه يُقدر أن من ٣ إلى ٤ ملايين من أطنان البترول تسيل في مياه البحار، فضلاً عن المواد المشعة وغيرها من المواد الضارة التي تدفن في الأرض للتخلص منها. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٨٠% من الأمراض، وثلاث الوفيات في بلدان الجنوب تنتج بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب المياه الملوثة.*

والخطر الرئيسي ينتج من التلوث الصناعي، وعلى الرغم من أن الكل يعرف النتائج المدمرة سواء للبشر أو الطبيعة، تستمر أغلب الصناعات في إلقاء مخلفاتها الكيماوية مباشرة في الأنهار. ويضاف لذلك التخلص من كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي للمدن الكبيرة في الأنهار، أو البحيرات، أو البحار، وهو أمر شائع جداً. ويحدث هذا كثيراً في بلدان الجنوب، ولكنه يحدث كذلك في بعض بلدان الشمال، لدرجة أن أغلب مياه الأنهار لم تعد صالحة للاستخدام الآدمي، وفي كثير من الأحيان، لم تعد حتى صالحة للاستخدام في الزراعة أو الصناعة، وأن بعض البحيرات باتت "ميتة" أي إنها لا تسمح بأية حياة حيوانية.

وفي الواقع، يؤثر التلوث على الحياة الحيوانية في الأنهار والبحار، مما أدى في بعض الحالات لحدوث تغيرات في الطبيعة الوراثية لبعض أنواع الأسماك، كما حدث، في عام ٢٠٠١، عند مصب نهر السين حيث اكتسبت بعض الأنواع طبيعة جنسية مختلطة أي إنها صارت تجمع بين الذكورة والأنوثة في الوقت نفسه بسبب تأثير بعض المواد الكيماوية. وهذه الظاهرة تضاف إلى الصيد الجائر للأسماك، فقد ارتفعت الكميات التي صيدت من البحار والأنهار من ٤٥ مليون طن في العام، إلى ١٠٠ مليون طن خلال ٣٠ عاماً فقط، ويلقى بثلاث هذه الكمية مرة ثانية لسوء الاختيار، وهذا يعرض الكثير من الأنواع لخطر الانقراض.

* ارتفع عدد من تنقصهم التراكيبات الصحية من ٢,٦ مليار فرد في عام ١٩٩٠، إلى ٢,٩ مليار عام ١٩٩٧، وهي نتيجة منطقية، وإن كانت غير مباشرة، لبرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا يحصل على تراكيبات مناسبة سوى ٢٠% من البشرية.

وفضلاً عن ذلك، فالكثير من الأنهار غير الملوثة تقع في مناطق قليلة السكان، وهذا يعني إهدار كميات من المياه الصالحة للشرب في البحار دون الاستفادة منها. وما يبعث على الأمل هو أن تنقية مياه الأنهار أمر يمكن تحقيقه في زمن قصير نسبياً، والمثال على ذلك في بلدان الشمال هو نهرا التيمز والسين. ولم يعد التفكير بشكل مجزأ مجدياً، فحتى البحيرات الواقعة في أقصى الشمال، في مناطق غير أهلة بالسكان، ليست بمنجاة من التلوث بمواد آتية من مناطق بعيدة عنها تماماً. فمنذ حوالي عشرين عاماً، منعت أوروبا استخدام الددت في بلدانها بسبب سميته، ولكن الشركات متعددة الجنسية الأوروبية استمرت في إنتاجه وبيعه لبلدان الجنوب. والواقع أن هذا السم يتبخر عند استخدامه في البلدان الاستوائية الحارة، ثم ينتقل في طبقات الجو إلى الشمال حيث يترسب في الجو البارد، ويسقط مع المطر ملوثاً البحيرات، والأراضي المحيطة. وقد وصل تركيزه في أسماك هذه البحيرات إلى ألف ضعف التركيز في مياه المناطق المعتدلة. والجماعات التي نجحت في منع استخدام الددت في بلدان أوروبا الغربية، لم تنجح في منع التلوث، لأنها منعت استخدامه محلياً فقط، ولم تمنع إنتاجه، فالنظرة للمشكلة لم تكن شاملة.

٢- التغيرات المناخية

في أول أكتوبر ٢٠٠١، نشر الفريق الدولي لدراسة تغير المناخ، تقريره المجمع عن التغيرات المناخية المستقاة من المعلومات المتجمعة منذ عام ١٩٩٥. ويصل التقرير إلى النتيجة أنه حتى إذا أمكن تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال العقود القادمة، فإن حرارة كوكب الأرض ستستمر في الارتفاع لمدة طويلة قادمة، وأن منسوب المحيطات سيستمر في الارتفاع لألف عام.^{*} ووفقاً لرأي هذا الفريق من الخبراء المكلف بدراسة آثار ارتفاع درجة حرارة الأرض،^{*} فإن التغيرات المناخية لها آثار غير عكوسة على الاقتصاد، والصحة العامة، والنظم البيئية في الكثير من مناطق الكوكب.

^{*} صحيفة الموند، في ٣/١٠/٢٠٠١.

^{*} أصدرت هذه "اللجنة الدولية للتغيرات المناخية" (٢٠٠٠)، تقريراً من ألف صفحة تحت عنوان: "التغيرات المناخية، الآثار، والتوافق، والمخاطر"، أكدت فيه أن دلتا الأنهار، والبلدان الصغيرة على الجزر، والمناطق الجافة ستكون الأولى في التضرر. وكانت =

وسيوّدي ارتفاع الحرارة إلى تخفيض احتياطات المياه العذبة في آسيا الوسطى، وأفريقيا الجنوبية، وبلدان المتوسط. وفي المناطق الجافة في الجنوب، تجسدت هذه الظاهرة في مشاكل متوطنة من الجفاف وندرة المياه، تزداد سوءاً بسبب الاستخدام السيئ للموارد المائية. وستكون لها نتائج سلبية كبيرة على المناطق القطبية، وهي المخزن الرئيسي للمياه العذبة في العالم. وبدأت الثلوج الدائمة على قمة كليمنجارو، أعلى جبال أفريقيا، في الذوبان، ويُنْتَظَر اختفاؤها بالكامل خلال ١٥ عاماً. وفي أمريكا الجنوبية، أدى ذوبان الثلوج على قمم جبال الأنديز إلى فيضانات. ويُتَوَقَّع أن تُلَوِّج جبال الألب ستختفي هي الأخرى قريباً.

وسيزداد عدد وحجم الفيضانات في المناطق الأخرى بما فيها الأوروبية، كما ستتدهور نوعية المياه. وسيرتفع بشكل خطير عدد الأفراد الذين سيتأثرون بارتفاع منسوب المحيطات حتى العام ٢٠٨٠، حتى إذا لم يتجاوز هذا الارتفاع ٤٠ سنتيمتراً. أما عن تأثير التغير في المناخ على الزراعة، فسيظهر على إنتاجية الزراعة التي سترتفع في المناطق الشمالية، وتخفض في المناطق المدارية والاستوائية. ويتحدث تقرير اللجنة الدولية عن هذا الموضوع قائلاً: "إن المجتمعات الأكثر فقراً في العالم هي الأكثر اعتماداً على الماء والزراعة، وبالتالي التي ستعرض لأكبر المخاطر بسبب التغير في المناخ. وسيختفي الكثير من النباتات والحيوانات، وكذلك بعض أنواع من أنماط الحياة الإنسانية، إلى الأبد."

وطبقاً للتقرير ذاته، فإن ارتفاع درجة حرارة الكوكب، سيؤدي كذلك لزيادة انتشار بعض الأمراض المعدية مثل الملاريا، والكوليرا، وحمى الدنج. وسيعاني

=الوثائق التي أصدرتها الفرق المختلفة للأمم المتحدة هي الأساس الذي بنيت عليه الاتفاقيات الدولية المقترحة مثل اتفاقية "ماركو" للأمم المتحدة، وبروتوكول كيوتو، بهدف خفض انبعاثات الغاز التي تحدث تأثير الدفيئة التي تؤدي لارتفاع حرارة الأرض. ولم تصدق الكثير من الدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات عليها بعد، ويجب أن تنفذ هذه القرارات رغم تراجع الولايات المتحدة عن تنفيذ نصيبها من خفض من انبعاثات الغازات. وفي يوليو ٢٠٠١، فشلت في بون المحاولات لسد الفجوة بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد الأوروبي، وبينها وبين بقية العالم بالنسبة لهذا الشأن.

** ورد في تقرير من ٢٦٠٠ صفحة، حرره أكثر من ٣٠٠٠ خبير، ونشرته اللجنة الدولية المعنية بالتغيرات المناخية، الأمم المتحدة، ٢٠٠١/٠٧.

السكان في مناطق كثيرة من تزايد الرطوبة، وموجات الحرارة المرتفعة، وأزمة التلوث. وستعرض الأنظمة البيئية لتغيرات عميقة، مما يعرض فصائل كثيرة من النباتات والحيوانات لخطر الانقراض. وسيؤدي ارتفاع منسوب البحار، وارتفاع درجات الحرارة لإغراق ثلاثة أرباع الأراضي المنخفضة في العالم، وبصفة خاصة مناطق سندربان في الهند وبنجلاديش. كذلك ستتعرض للخطر الأرصفة المرجانية وهي الموئل للكثير من أنواع الحياة البحرية، كما سيختفي عدد من جزر المحيطين الهندي والهادئ خلال السنوات القادمة.*

ويؤدي اجتثاث الغابات، والزراعة الكثيفة، والرعي الجائر، إلى تغيير طبيعة الغطاء الأرضي، وبذلك يزيد من الأشعة المنعكسة من على سطح الأرض، وذلك يرفع درجة الحرارة، ويعمل على التقليل من كمية السحب، وبالتالي الأمطار المتساقطة. والمصدر الأكبر لهذه الأمطار فوق اليابسة هو من البخر الطبيعي لأوراق الأشجار والشجيرات، وبقطع هذه المصادر، تقل المياه التي تغذي السحب الممطرة. فضلاً عن ذلك، عندما يقل الكساء النباتي للأرض، تتسرب مياه الأمطار مباشرة إلى الطبقات الجوفية من الأرض، حيث يتسرب جزء منها للبحار مرة أخرى. وتتفاقم العملية بالتوسع في ظاهرة التصحر، واختفاء النباتات من السفوح. وهذه العملية التي بدأت منذ تطور الرأسمالية، قد ازدادت وتيرتها خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة مع مرحلة النيولبرالية.

وكان لقمة المناخ الأخيرة في بون (يوليو ٢٠٠١) أثر سلبي على الإنسانية، فقد شاركت البلدان الثلاثة الأكثر تلويثاً في الكوكب، وهي الولايات المتحدة وكندا واليابان، في هذا المؤتمر وهي عاقدة العزم على عدم التصديق على بروتوكول كيوتو. وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة نيتها هذه منذ مارس ٢٠٠١، أما حكومة اليابان، فقد أعلنت عزمها على تأجيل الارتباط حتى أكتوبر ٢٠٠١، وبذلك تفادت الاصطدام مع الولايات المتحدة، أما كندا فقد أعلنت أنها لا تأمل في الاتفاق بين وجهات النظر. وكان الاتحاد الأوروبي هو الوحيد بين كبار الملوثين الذي قرر الارتباط بالبروتوكول وتطبيقه.** وفي اللحظة الأخيرة، وافقت اليابان على

*المصدر السابق.

**بروتوكول كيوتو هو مشروع اتفاقية أقر في ١٩٩٧، وينص على قيام بلدان الشمال بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥ % خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، حتى-

الانضمام للاتفاق، بعد أن قدم ممثلو ١٨٠ بلداً الكثير من التنازلات حتى يمكن تطبيق الاتفاق بداية من عام ٢٠٠٢.

وقد رفضت الولايات المتحدة أية تنازلات، وذلك بحجة أن الاتفاق الدولي سيضر باقتصادها، وبذلك عرقلت العملية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة مسئولة وحدها عن ٤٠% من الانبعاثات الضارة لدول الشمال، أي ٢٥% من الانبعاثات على مستوى العالم. والقوى الاقتصادية لهذه البلاد هي في الواقع، المسؤولة عن تلويث المياه بسبب ممارسات شركاتها متعددة الجنسية، سواء على أرضها، أو في أماكن أخرى.

وفي أوائل عام ٢٠٠١، أصدرت اللجنة الدولية المعنية بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة، تقريرها الثالث عن تقييم الأوضاع، وجاء في استنتاجاته ما يلي: "سترتفع درجة الحرارة المتوسطة لسطح الأرض بين ١,٤ و ٥,٨ درجة مئوية خلال السنوات المائة القادمة. وسوف يرتفع منسوب المحيطات في نفس الفترة بمقدار ٠,١ إلى ٠,٩ متراً، وبذلك يغطي مساحات كبيرة من السواحل المأهولة بكثافة، كما ستزداد حالة الجفاف في المناطق الجافة، وتحدث تغيرات كبيرة في المناطق المطيرة.

ثالثاً: البحث عن حلول

تنقسم الحلول المقترحة لحل مشاكل المياه إلى حلول تقنية مثل إقامة السدود، مع ما يحيط بها من مشاكل، ونظم الري المتطورة، وحلول ذات طابع مبدئي مثل الخصخصة من جهة، وفي المقابل، إعلان أن الماء إرث مشترك للإنسانية.

١- السدود وآثارها الجانبية

من المستغرب أن نلاحظ أنه على الرغم من معرفة أدق التفاصيل المتعلقة بدورة المياه، فإنه جرى تجاهل هذه المعرفة عندما تُرست المشروعات الخاصة بحل مشاكل نقص المياه. وقد أقيمت مشروعات السدود الكبرى، وتحويل مياه

تعود لمستواها في عام ١٩٩٠. وحتى نهاية عام ٢٠٠١، لم يكن البروتوكول قد دخل حيز التنفيذ لعدم تصديق العدد الكافي من الدول عليه. وقد دافع الاتحاد الأوروبي عن البروتوكول وحدد عام ٢٠٠٢، كموعِد ضروري لبداية تطبيقه.

الأنهار في حقبة الستينيات من القرن الماضي وأنفقت بلدان كثيرة مبالغ طائلة على هذه المشروعات. وفيما عدا قلة من هذه المشروعات، كانت النتائج مدمرة سواء من الناحية الاقتصادية، أو البيئية أو الإنسانية.

ومع ذلك فما زالت بعض البلدان تعمل على تحقيق مثل هذه المشاريع. وفي بلدان جنوب شرق آسيا، وفي الهند خاصة حيث يجب ري الأراضي التي تطعم ثلث سكان العالم، يفرض الفشل الواضح للسياسات المائية التقليدية، البحث عن بدائل للسود الكبرى.

وفي أفريقيا، يشهد نهر تانا على الفشل المحزن لعدد من المشروعات الكبرى للبنك الدولي. وكان المخطط له إقامة سد كبير، ومحطة كهرومائية، ومشروع ري، ومحمية بيئية. وكان لكل من هذه المشروعات أثر سلبي على المشروعات الأخرى، ويعيش الآلاف من السكان الذين اضطروا لترك ماوهم دون تعويض في بؤس.

وتتعدد الأمثلة، ففي جزيرة ريونيون، يهدف مشروع "نقل المياه" إلى نقل الماء من شرق البلاد لغربها، ويخشى أن يؤدي ذلك لتفريغ شرق البلاد من السكان دون العثور على حل طويل المدى. وسيؤدي سد "الخيران الثلاثة" في الصين إلى نقل مليون من السكان، وإغراق عدة مدن. ومئات الملايين من الدولارات التي استثمرت في هذه المشروعات قد استنفدت منها بالدرجة الأولى، الشركات متعددة الجنسية في الشمال التي تعاقد معها البنك الدولي أو الحكومات المحلية لتنفيذ هذه المشروعات. ولكن هذه المشروعات أضرت بأوضاع السكان المحليين، وهددت الاحتياطيات الطبيعية، وكان أساس الفشل هو فقدان التنسيق بين المشروعات المختلفة، وبصفة خاصة، عدم احترام الدورات الطبيعية للمياه.

وفي مواجهة الطلب المتزايد على المياه للزراعة في خلال السنوات القادمة، نرى مقاومة متزايدة لأية مشروعات تعمل على تحويل مجرى الأنهار، وبناء السدود. ويرفض الكثير من سكان هذه المناطق أن يُبعدوا عن الأرض التي ولدوا عليها، ويعيشون عليها، وفيها ثفن آباؤهم، لكي يستفيد الآخرون من الماء الذي سيحل محلهم عليها. وفي المقابل، تُقدم حلول لامركزية، تعيد الأنظمة التقليدية، ويقوم عليها المسئولون المحليون، بصفاتها أكثر كفاءة في المدى البعيد، وأقل تكلفة بكثير.

* صحيفة لبراسيون، في ٢٠/٠١/٢٠٠٢.

٢-التقنيات الجديدة للري واستخدام الموارد المائية

لقد أدى التوسع في الزراعة الكثيفة بالاعتماد على الري، في مناطق جافة بطبيعتها، وقليلة القدرة على امتصاص المياه، إلى زيادة ملوحة التربة، وزيادة التصحر. كذلك أدت محاولة الشركات متعددة الجنسية التوسع في مشروعات الزراعة على النطاق العالمي، على أساس نماذج موضوعة مقدماً، لا تراعي الظروف الخاصة بكل منطقة، ولا العلاقة بين الزراعة والتربة، والزراعات المحلية التقليدية، إلى إبراز حدود فاعلية هذه الحلول، ومساوئها. وتمثل أفريقيا مثلاً مؤسفاً ذا دلالة واضحة على هذه الحقيقة.

وفي بعض الحالات، كما في جنوب أفريقيا، خرجت الأمور عن حدود السيطرة، واضطرت الحكومة إلى البدء في قطع أنواع الأشجار المستوردة (وتمثل ٨ % من مساحة الغابات)، لتوفر الماء. فالكثير من هذه الأنواع تستهلك الكثير من المياه، فشجرة الأكاسيا تستهلك ٧٠ لتراً من الماء في اليوم، وشجرة الحور تستهلك ٢٠٠ لتراً. وكانت صناعة الورق قد دفعت في السنوات القليلة الماضية، إلى زراعة مساحة ١,٣ مليون هكتار من الغابات بهذه الأنواع، ولم تبق سوى مساحات ضئيلة من الغابات الأصلية بحالتها.

وفي المقابل، تبينت فائدة الحلول المبنية على تكنولوجيات أقل تقدماً، وكذلك أن آثارها أقل سلبية على الوسط المحيط. وقد أعطت السدود الصغيرة التي أقامتها الجماعات المحلية في الصين، نتائج طيبة، وبُني الآلاف منها. وفي إسرائيل، بدأ تنفيذ طريقة مبتكرة لتدوير المياه، وبناتج مرضية. وقد تبين أن نظام الري بالتنقيط، الذي يستهلك ٥ % فقط من المياه اللازمة للري بديل فعال. وبدأ البعض يفهمون أن كل أنواع التربة لا تصلح لزراعة أية مزروعات، وأنه لا بد من العودة للزراعات التقليدية لكل منطقة. كذلك نرى زيادة ملحوظة في الزراعات البيولوجية، وكذلك اهتماماً بحسن استخدام المياه في الصناعة.

وقد حاول الإنسان كذلك تغيير طبيعة مياه البحر لجعلها صالحة للشرب، وإحدى التقنيات المستخدمة لذلك تعتمد على ضخ الماء إلى خزانات تحت ضغط منخفض عن الضغط الجوي، ثم رفع درجة حرارة الماء ليتبخر تاركاً الأملاح في الإناء الأصلي، وينتقل إلى خزانات باردة حيث يتكثف إلى ماء نقي. وقد لاقت هذه الطريقة رواجاً في الستينيات والسبعينيات، ولكن تكلفتها المرتفعة تجعلها في غير

متناول أغلب بلدان الجنوب، كما أنها تحتاج إلى استخدام الكثير من الوقود الأحفوري أو النووي مما يزيد من تلوث الجو.

وهناك حل بديل جرى التفكير فيه منذ عدة عقود، وهو يعتمد على جر جبال الجليد من منطقة القطب الجنوبي باستخدام قاطرات بحرية قوية إلى بلدان الجنوب الجافة. وقد يكون الحصول على الماء للصالح للشرب بهذه الطريقة أقل تكلفة من طرق إزالة الملوحة، ولكن لم يجر اختبارها حتى الآن لاعتبارات عملية.

٣- الخصخصة واعتبار الماء سلعة

خلال العقد الماضي، جرى تقديم الماء للرأي العام العالمي بوصفه المورد الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين، وقد تواترت المؤتمرات، والمنتديات، والتصريحات الرسمية لتنبيه متخذي القرار بقرب حدوث أزمة في المياه، حيث يحدث خلل غير مسبوق بين الطلب المتزايد باستمرار، وبين المعروض من الماء على مستوى العالم. ومع أن معطيات المشكلة حقيقية، وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة للتحكم في الطلب، والتقليل من عوامل التلوث والهدر، إلا أن التوجه السائد هو اللجوء إلى قوى السوق لحل هذه المشكلة المعقدة.

وفي الواقع، بدأ يتبلور كنتيجة لهذه اللقاءات، توافق عام في الرأي، يتقوى من عام لعام، بشأن ضرورة تدبير الاستثمارات اللازمة لإدارة إنتاج وتوزيع المياه بكفاءة، حيث يجب اعتبار الماء سلعة اقتصادية. وهذه النظرة الجديدة التي تبدو علمية، تلتف حول المشاكل الحقيقية (البيئية، والاجتماعية، والسياسية)، وتجعل من الماء وهو المورد الطبيعي الأكثر حيوية، سلعة مثلها مثل بقية السلع. وليس من المستغرب الوصول لهذه النظرة في ظل الجهود الجبارة لكسب التأييد من جانب شركات المياه الكبرى التي يعتبر ممثلوها المتحدثين المفضلين — بل الأعضاء — في هيئات مثل المجلس العالمي للمياه المكلفة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة بدراسة "مشاركة" لهذا الموضوع، والتقدم بالاقتراحات المناسبة.

ويفرض الشمال سياساته النيوليبرالية على الجنوب، ويقدم الحل النموذجي وهو خصخصة الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك تزويد السكان بالمياه. وهم يجادلون بأن إدارة الدولة للخدمات العامة ترتبط بانعدام الكفاءة، في حين ستميز الإدارة الخاصة بالتفوق، مع أن خبرة القرن الماضي تثبت خطأ هذا المنطق. وبنفس هذا التفكير، يؤكدون أن الماء سلعة غالية، وأن إدارتها (جلبها، وحفظها،

وتوزيعها، واستخدامها، وتدويرها) لا يمكن أن تُحققها بكفاءة إلا مؤسسات، محلية ووطنية، في بلدان الجنوب، تعمل تحت جناح للشركات متعددة الجنسية.

وهكذا، ففي المنتدى العالمي للمياه الذي انعقد بلاهاي (مارس ٢٠٠٠)، أعلن أن تزويد من يحتاجون إلى مياه الشرب في جميع أنحاء العالم بحاجتهم منها، يقتضي استثمارات قدرها ١٨٠ ملياراً من الدولارات على مدى السنوات ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥. وكان الهدف من إعطاء رقم إجمالي، دون تفاصيل مكوناته من مشروعات جزئية طبقاً للبلدان والمناطق المختلفة، هو الإيحاء بضخامة المبلغ المطلوب. وبناء عليه توصلوا إلى أن الحل الممكن هو تكليف الشركات متعددة الجنسية القيام بهذه المهمة. ويكفي للمقارنة أن نقول إن تكلفة نفقات التسليح المنظورة في نفس الفترة تتجاوز ٤٥٠٠ مليار دولار، أي ٢٥ ضعف التكلفة المقدرة لتوفير مياه الشرب لجميع المحتاجين إليها.

وأحد شروط البنك الدولي للتخفيف من أعباء البلدان "الفقيرة ذات الديون المرتفعة"، هو بالدقة خصخصة عمليات توزيع المياه في المدن، وهو ما حدث في حالة الموزمبيق عام ١٩٩٨. كذلك اشترط البنك الدولي على البلاد وقف مشروعات توصيل المياه للمناطق الريفية.^{**}

وقد اتبعت جميع بلدان الجنوب تقريباً السياسات النيوليبرالية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخصصت مشروعات المياه، أو هي بطريقها لخصخصتها، الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة المشروعات وتفتيتها، مما يجعل من المستحيل وضع استراتيجيات على المستوى القومي لحل مشاكل المناطق الأكثر احتياجاً.

والاختراع الأخير لنظام السوق هو التجارة العالمية في المياه المعبأة، والتي ازداد حجمها بمعدل ٧% في العام خلال السنوات الماضية. وبلغت كمية المياه المعبأة خلال عام ٢٠٠١ أكثر من ٩٠ ألف مليار لتر من المياه، التي يزيد ثمنها عن عشرة آلاف ضعف ثمن المياه النقية الموردة بشبكات توزيع المياه العادية.^{*}

* إل بايس (على الإنترنت)، رقم ١٤-١٦، في ٢٠٠٠/٠٣/١٩.

** جان بيير باج، في "أنتم ثمانية، ونحن ستة مليارات"، في Nord Sud، ٢٠٠١.

* عن دراسة قامت بها جامعة جنيف بتكليف من منظمة حماية الحياة البرية في العالم

وهذه الظاهرة مقياس حقيقي لنظم الحياة الجديدة التي يفرضها السوق العالمي وتسبب الإضرار بالبيئة التي تتأثر سلباً من عمليات تعبئة هذه المياه، وما تنتجه من قمامة ضارة بالبيئة.

وللترويج لاستخدام المياه المعبأة في الجنوب يدعون أنها ضرورية لضمان الصحة بسبب تلوث مصادر مياه الشرب. أما في الشمال فقد بلغ استخدام هذا المنتج أرقاماً خيالية بفضل الدعاية التي تنسب إليها فوائد محددة مثل: إنقاص الوزن، وتخليص الجسم من المخلفات الضارة، ومزايا في مجال التجميل، والعلاقات الجنسية، فضلاً عن المكانة الاجتماعية. ويوجد موقع على الإنترنت يمكن عن طريقه الحصول على المياه المعبأة من جميع أنحاء العالم.

وكالمعتاد، نجد وراء هذه التجارة التي لا تحترم الدورة الطبيعية للماء، وتساهم في تلويث البيئة، شركات متعددة الجنسية، ومن أهمها نستله، ودانون، وكوكا كولا. وقد حاولت منظمة الفاو وضع معايير للجودة يمكن على أساسها التعامل مع هذه الصناعة النامية بقوة، ولكن الشركات متعددة الجنسية، ومن ورائها الولايات المتحدة، قد رفضت قبول أي تقنين في هذا المجال.

وهكذا يتحول الماء شيئاً فشيئاً إلى سلعة تدخل ضمن مكونات الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وبهذا لم تعد الأولوية لإشباع حاجة حيوية، وإنما لتحقيق الربح. وفي داخل مجتمعات الجنوب مثلها مثل الشمال، يصبح تسليع الماء أحد العوامل المؤثرة على العلاقات الاجتماعية. أما في مجال العلاقات بين الشمال والجنوب، فهو يعمل على زيادة التباعد بين الطرفين، ويقترب من عتبة إحداث انفجار لصراعات قد تبلغ حداً خطيراً خلال القرن الواحد والعشرين. وفي داخل المجتمع الواحد، يصبح الحصول على الماء أحد مظاهر التمييز الاجتماعي، والتمادي في الخصخصة يزيد من حدة اللامساواة في العلاقات الاجتماعية.

رابعاً: الماء والأخلاقيات والقانون الدولي

في مواجهة خطورة مشكلة الماء، بدأت الهيئات الرسمية في النظر فيها بتوجهات مختلفة، وهكذا كلفت اليونسكو فريقاً من الخبراء بوضع مدونة للقواعد الأخلاقية لاستخدام الماء، مع الربط بين استخدام الموارد المائية وبين حقوق

**

www.bottled-waterstore.com.

الإنسان. وقد أكد هذا الفريق على ضرورة الاتفاق على عدد من المبادئ الأساسية في استخدام المياه وتوزيعها على نطاق العالم. وقد تركز اللقاء "الماء العذب" (في أغسطس ١٩٩٩، وهو رابع لقاء منذ تكوين فريق العمل) على اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه الأساس للنص النهائي للمتعلق باستخدام المياه.

وهكذا أصبحت حقوق الإنسان المرجع الأساسي لوضع مدونة للمبادئ التي تطبق على مستوى العالم. وتشير هذه للمبادئ إلى الحقوق الطبيعية للأفراد، وإلى ضرورة وضع قواعد للسلوك بشأن استخدام المياه، في ارتباط مع احتياجات إنتاج الغذاء، والبيئة، والتلوث الناتج عن الاستخدامات الصناعية، ومصادر المياه الجوفية غير المتجددة، والتشريعات، والعلاقات الاجتماعية، ودور المرأة.

ولذلك فمن واجب المنظمات الشعبية للمجتمع المدني أن تبدي اليقظة تجاه مبادرات الهيئات التي منحت الصفة الرسمية للسياسات النيولبرالية التي تضر بالبيئة المحيطة. ويجب استخدام المنديات الرسمية كمنابر لإدانة هذه السياسات، ولكن هذا غير كاف، بل يحتاج الأمر كذلك إلى أماكن لتبادل الحوار بين الأفكار والوصول إلى توافق عالمي جديد في الرأي، بهدف التحكم في هذه السياسات، ثم تغييرها جوهرياً في نهاية الأمر، لضمان المحافظة على البيئة، وحقوق الجميع في الحصول على الماء، مهما كان المكان أو البلد المعني.

ولم تؤدِ برامج التنمية التي اقترحها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للجنوب في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، إلا إلى تفاقم أوضاع النقص في إمدادات المياه، وتلوثها. وقد اقترح المنتدى العالمي للمياه (لاهاي في مارس ٢٠٠٠) الذي نظّمته حكومة هولندا بالتعاون مع المجلس العالمي للمياه، تكوين "الحركة من أجل الماء"، التي تعمل على رفع الوعي العام بمشكلة المياه، في محاولة لاستبعاد الحركات والمنظمات التي تكونت تلقائياً في داخل المجتمع المدني من أدنى، والتي كانت السابقة في الإشارة لهذه المشكلة.

خامساً: الماء كإرث مشترك للإنسانية

هناك الآن قبول عام لفكرة أن الماء بوصفه مورداً طبيعياً للكوكب، لا يمكن الاستغناء عنه للحياة النباتية والحيوانية والإنسانية، يجب أن يكون متاحاً للجميع، وبالتالي يجب اعتباره إرثاً مشتركاً للإنسانية. وحتى إذا فرضت ظروف الشح بذل جهود كبيرة للوصول إلى حل للمشكلة فإن ذلك ممكن في جميع الحالات، وكل ما

يلزم هو تضافر جهود مختلف مكونات المجتمع المدني في قواعده لوضع حد لسياسات الدول المسيطرة، والشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على القطاع.

وفي الواقع، يحق للتساؤل عما إذا كان النظام الحالي بمستوياته التقنية قادر على حل مشاكل تسمم الماء وتلوثه، وكذلك للتغيرات المناخية. للتساؤل عما إذا كانت الأنظمة السياسية الحالية، قادرة على وقف شح المياه، والدفع نحو استخدام يتماشى مع الدورة الطبيعية للماء، ويستجيب لاحتياجات جميع سكان الكوكب، وعما إذا كنا نستطيع أن نخطو نحو مجتمع يضع نهاية لمسلسل التخريب.

وحقيقة أنه لا يوجد نقص في إمدادات المياه في عواصم البلدان السبع الأكثر تقدماً في العالم في الوقت الحالي، لا يجب أن يهدئ من روع الرأي العام العالمي، فمشكلة المياه كوكبية، لا لمجرد أنها تمس جميع الأمم بطريقة أو بأخرى، وإنما لأن الماء عنصر طبيعي له دورة تنظم على مستوى الكوكب، ولا تعترف بالحدود التي وضعها البشر. وأي حل لا يأخذ في اعتباره هذا البعد مآله الفشل.

ويتمنى الكثيرون أن يتبلور برنامج العمل بهذا الشأن في شكل حركة، أو رابطة، أو حزب، أو تجمع منها جميعاً بهدف التوصل إلى بدائل. وقد دخلنا مرحلة من الوعي الجديد، ومن الأبحاث والخيال للخلق. وفي أثناء العشرين عاماً الماضية، دفع تطور الرأسمالية في اتجاه النيولبرالية بالقيم الإنسانية للوراء، وفرض مادية معادية للبشر على مستوى غير مسبوق. وقد فشلت الديمقراطية التمثيلية بمستواها الحالي في وقف هذه الاتجاهات.

والنظرة الفاحصة للتاريخ تعلمنا أن حلول المشاكل الأساسية كانت تظهر عادة بطريقة غير متوقعة من خلال مفكري العصر، أو الخيال الشعبي، والقدرة على الاختراع والحلم والنضال من جانب قطاعات كبيرة من الشعب – الطبقات الاجتماعية أو الجماعات أو الشعوب – التي حُرمت من الحصول على أبسط ضروريات البقاء، وتنمية مصالحها الحيوية، والتي تعرضت كذلك، لقمع فكرها الخاص، أو معتقداتها الدينية، أو أخلاقياتها أو مصالحها الثقافية. لقد جاءت الحلول عادة، من جانب الحركات الاجتماعية، أو الأحزاب السياسية، أو المنظمات الدينية التي وقفت عادة وراء المبادرات الخلاقة لتغيير النظام القائم. وحتى حكومات

من بين الخمسمائة شركة المتعدية الجنسية الكبرى في العالم، ٤٧٧ منها تقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تضم ٢٩ بلداً من الأكثر نمواً في العالم.

السبعة الكبار اضطرت للاعتراف في جنوا (يوليو ٢٠٠١)، بخطورة مشكلة المياه، وإن كانوا قد رصدوا للنتائج دون تحديد الأسباب.

من الواضح إذن أن مشكلة المياه لا يمكن معالجتها كمسكلة قائمة بذاتها دون ارتباط ببقية المشاكل التي تهم الإنسانية في مجموعها. وهذا أحد الدروس الرئيسية المستفادة من اللقاءات الكبرى مثل المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري، ويجب دعم جميع المبادرات التي ظهرت في هذا المجال استجابة لحجم الضرر لأنها قد تفتح الطريق لآفاق إيجابية.

وعلى أية حال، فلا يمكن حل مشكلة المياه طالما اعتُبر الماء سلعة تخضع للملكية الخاصة، مع أنه إرث مشترك. وتوجد بهذا الشأن الكثير من الاقتراحات التي تتجاوز مجرد المبادئ العامة. وقد قامت بالفعل تحركات اجتماعية نجحت في وقف بعض المشروعات غير المعقولة أو الخصخصة الجارحة. والخطوة الأساسية الأولى هي تنمية الوعي بأن الماء وهو مصدر الحياة، إرث مشترك للإنسانية على المستوى العالمي. ويجب ألا ينتظر المرء أن تنقطع المياه عن نافورات سنترال بارك، أو مساكن المدن الأوروبية قبل البدء في تنفيذ الإجراءات الملموسة لحل مشكلة تؤثر من الآن بشدة على حياة الملايين من البشر.

المراجع

- "بيان الماء، من أجل عقد عالمي"، بروكسل، لايبور، ١٩٩٨.
- A Shared Vision of a Better World، نيوزويك، عدد خاص، ديسمبر ١٩٩٩-فبراير ٢٠٠٠ ص ١٥.
- A Soviet Sea Lies Dying، ناشيونال جيوغرافيك، واشنطن، فبراير ١٩٩٠، ص ٨١.
- A Safe Water Plan Turns Poisonous in Bangladesh، الهرالد تريبيون الدولي، ١١ نوفمبر، ١٩٩٨، ص ١، ٥.
- Awash in a River of Rage، نيوزويك، ٩ أغسطس ١٩٩٩، ص ٢٨.
- "تتجلايش" القاموس الجغرافي لمريم ويبستر، سبرنجفيلد، ١٩٩٧، للطبعة الثالثة، ص ١١٠.
- باركين ج. د.، تجديدات مكسيكية في إدارة المياه* (بالإسبانية)، مكسيكو، مركز البيئة، ٢٠٠١.
- كلارك ر.، The International Crisis، نشر معهد ماساتشوسيس للتكنولوجيا، ١٩٩١-١٩٩٢، ص ٥٠، ١٢٢-٣، ١٣٠-١، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٧-٨، ١٥٠.
- دي مارسيلي ب.، Leau، باريس، فلاماريون، ٢٠٠٠.
- دي فيلييه م.، Leau، باريس، سولين إيماك، ٢٠٠٠.
- EFE، العدد ٨، واشنطن، أغسطس ١٩٩٩.
- صحيفة إل بايس على الإنترنت، مارس ٢٠٠٠، عدد ١٤١٤.
- صحيفة إل بايس على الإنترنت، أغسطس ١٩٩٩، عدد ١١٨٦.
- فورنييه ج. م.، Leau dans les Villes d'Amerique Latine، باريس، لارماتان، ٢٠٠١.
- جلايك ب. ه. (تحرير)، A Guide to the World Fresh Water Resources، نشر جامعة أوكسفورد، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٤٩.
- المصدر السابق، ص ١٣، ١٥، ١٦، ٢٢-٣، ٥٦-٨، ٩٠، ١٠٨-٩، ٢٧٢.
- Groundwater: The Invisible and Endangered Resource، تقرير لليونسيف، اليوم العالمي للماء، ٢٢ مارس ١٩٩٨، ١-٢.
- المصدر السابق، تقرير الأرصاد الجوية العالمي، <http://www.wmo.ch/web-en/Wdwfea.html>، ٢.
- كريم د.، Water, the Life-Giving Source، (تقرير مدير قسم الهيدرولوجيا ومصادر المياه، بمنظمة الأرصاد العالمية WMO)

- لاتز، كلاوس، The Greenpeace Book of Water، (مترجم عن الألمانية)، نشر ديفيد وتشارلز، إنجلترا، ١٩٩٥، ص ٩١، ١٢٢.
- Petra Ancient City of Stone، ناشيونال جيوغرافيك، واشنطن، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣.
- قاموس سالفات الموسوعي، برشلونة، ١٩٨٦، الطبعة ١٦، مجلد ١٦، ص ٣٢٧.
- بوسكيل، ساندر، Last Oasis Facing Water Scarcity، نيويورك، نشر نورتن، ١٩٩٣، ١٢، ١٩-٢٠، ١٧-٨، ١٨، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٥٥، ٧٧، ١٠٣-٤، ١١٥-٦، ١٢٦-٧، ١٥٠-١، ١٨٥، ١٩٠.
- رويترز، أبريل ٢٠٠٠، عدد ١٤٣٧.
- سراج الدين، إنسماعيل، Beating the Water Crisis، <http://www.ourplanet.com/imgversn/83/scrag.html>، ص ٣، ١٠.
- سيرونو ج.، Leau Nouvel enjeu strategique mondial، باريس، نشر إيكونوميكا، ١٩٩٦.
- كتاب جينيس للأرقام القياسية، ص ١١٠.
- كتاب جرينبيس عن الماء، المصدر السابق، ص ١٢٢.
- Triple Threats، تقرير اليونيسف، اليوم العالمي للماء، المصدر السابق، ص ١.
- Water Drying Out، الإيكونومست، لندن، ١٨ سبتمبر ١٩٩٩، ص ٩.
- يونج م. (تحرير)، كتاب جينيس للأرقام القياسية، ١٩٩٧، ص ١١٠.
- على الإنترنت:
- منشورات متعددة للأمم المتحدة (www.un.org)، والبنك الدولي (www.banquemondiale.org)، وصندوق النقد الدولي (www.imf.org)، والفاو (www.fao.org)، ومنظمة الصحة العالمية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠١ (www.who.net).

الماء إرث مشترك للشعوب

سمير أمين *

الماء، وهو موزع بطريقة غير متساوية على سطح الكوكب، لا يمكن للحياة أن تستمر بدونـه، ويؤثر هذا التوزيع بشكل كبير على مصير الشعوب، لأن هذا الإرث المشترك مصدر للوفرة عند البعض، ونادر الوجود عند البعض الآخر. وتزيد الحملة النيولبرالية الحالية، التي تعمل على جعل الماء سلعة تجارية، ويخضع بذلك للخصخصة والمنافسة في السوق. ولما كانت الدوافع، فهذا الاختيار لا يأخذ في الاعتبار احتياجات الشعوب، ومن باب أولى، لا يحترم حقها الأساسي في الماء وهو العنصر الحيوي. ولذلك فمن الأهمية بمكان تأكيد حق الشعوب في هذا الإرث المشترك، وتعزيز النظرة الاقتصادية التي تعطي الأولوية للتنمية البشرية على المصالح الاقتصادية، وتشجيع المبادرات السياسية التي تهتم بمصالح أولئك الأكثر حرماناً فيما يتعلق بالماء.

١- الماء مورد موزع بطريقة غير متساوية

لا توجد حياة بدون الماء، فهو ضروري كالهواء تماماً. وسنهتم في هذه الدراسة المختصرة، باستخدامات الماء في الزراعة، وهي التي تستهلك الجزء الأكبر من المياه.

يتوزع الماء في الطبيعة بطريقة تتسم باللامساواة لحد كبير بين المجتمعات الزراعية على نطاق الكوكب، فالمناطق المعتلة والاستوائية تتلقى الماء بالمجان من "السماء" على شكل أمطار غزيرة. وعندما تسقط هذه الأمطار على تربة عميقة

* اقتصادي مصري، مدير منتدى العالم الثالث (داكار)، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل.

تحتفظ بالماء، تنهياً الظروف لزراعة سهلة وعالية المردود. أما في المناطق الجافة وشبه الجافة، فلا بد من البحث عن الماء، أي ضخه من الآبار العميقة أو الأنهار ثم استخدامه في ري جميع الأراضي المزروعة. وهنا يصبح إنتاج الماء ذا تكلفة معينة وليس مجانياً، فهل تقتضي هذه الندرة فرض سعر لهذا المورد؟

٢- تأثير الماء على القدرة التنافسية للزراعة

إذا اتخذنا موقف عالم الاقتصاد الرأسمالي المعولم، فسنسأل فوراً عن أثر هذه اللامساواة في توزيع الماء على القدرة التنافسية النسبية للإنتاج الزراعي في مناطق العالم المختلفة.

يميز علم الاقتصاد التقليدي بين مفهومين مختلفين للإنتاجية، وهما: إنتاجية العمل (وهو ناتج قسمة قيمة المنتج على كمية العمل المبذول مباشرة في إنتاجه)، وإنتاجية رأس المال (بالمثل، ناتج قسمة قيمة المنتج على رأس المال المستخدم لإنتاجه). ويجمع كارل ماركس هذين الوجهين لذات الحقيقة - وهي درجة تطور قوى الإنتاج - ويُعرف مفهومه لإنتاجية العمل الاجتماعي، وهو: حجم الإنتاج نو للقيمة الانتفاعية المحددة، الذي نحصل عليه من كمية محددة من العمل الكلي الحي (المستخدم مباشرة في الإنتاج المعني)، والميت (الذي يتبلور في أدوات الإنتاج المستخدمة).

ونفس المجموعة من العمل المباشر، وغير المباشر، أي استخدام نفس المستوى من تكنولوجيا الإنتاج، لا ينتج بالضرورة نفس حجم الإنتاج، فنتائج هذه المجموعة تتوقف في الواقع، على الظروف الطبيعية للإنتاج. ولكن إذا كان من الممكن تجاهل هذه الظروف لضالة أثرها في بعض أنواع الإنتاج (كالصناعات التحويلية مثلاً)، فإنه لا يمكن تجاهلها، كما هو واضح، في حالة الزراعة.

ويحل الاقتصاد التقليدي هذه المشكلة الراجعة لظروف الطبيعة، بأخذ "إنتاجية الطبيعة" (الماء في حالتنا) في الاعتبار، وهذه تعامل مثل بقية العوامل بقسمة قيمة المنتج على تكلفة المادة الطبيعية (الماء) المستخدمة في إنتاجها. وهكذا تكون هذه الإنتاجية في المناطق المعتدلة لا نهائية (لأن المقسوم عليه وهو تكلفة الحصول على ماء المطر تساوي صفراً)، وتقل عن ذلك طبعاً في زراعة المناطق المروية.

وهذه الطريقة لوصف ظروف الإنتاج، تغطي على الفرق الطبيعي بين الجمع بين العمل المباشر واستخدام أدوات العمل (العدد والآلات) من جانب، وبين أثر

الظروف الطبيعية على نتيجة استخدام التكنولوجيا من الجانب الآخر. لأن الآلات هي ذاتها من منتجات العمل الاجتماعي، وهي تُنتج ويعاد إنتاجها عن طريق الجمع بين العمل (المباشر) ورأس المال (وهو عبارة عن عمل غير مباشر)، وهو ما يحدد البنية المعينة للتنظيم الاجتماعي للعمل. وفي المقابل، تمثل الظروف الطبيعية عنصراً خارجياً بالنسبة للعمل الاجتماعي. أما اعتبار الاقتصاد التقليدي "الطبيعة" عنصراً من عناصر "الإنتاج السلعي" مثل العمل والمعدات (رأس المال)، فلا يعدو أن يكون مغالطة منطقية تعبر عن التغريب السلعي (التسليع) المرتبط بالرأسمالية. وهكذا تضاف تكلفة الحصول على الماء، عند وجودها، إلى تكلفة الحصول على العمل ورأس المال، والزراعة التي تتحمل هذه التكلفة لا يمكن أن تنافس الزراعة التي تحصل على الماء مجاناً مهما كانت كفاءة التكنولوجيا المستخدمة. فهي لا تستطيع بيع منتجاتها، عند تساوي مستويات التطور، بأسعار منافستها ذات الري بالمطر، إلا إذا دفعت ثمناً أقل لقوة العمل. ولا يختفي هذا العائق الناتج عن جوهر النظام إلا في حالة بعض المنتجات "ذات الطبيعة الخاصة" (مثل المنتجات المدارية كالبن والكافو والشاي) التي يحتاج إنتاجها في مناطق بعيدة عن موطنها الطبيعي إلى تكلفة إضافية مرتفعة جداً (كالصوب أو الإضاءة الصناعية). ويلغي هذا التشويه، عندما يتعلق الأمر بمنتجات متشابهة، أو ذات قيمة انتفاع متساوية — مثل أنواع الحبوب القابلة للتبادل، أو اللحوم المنتجة باستخدام أعلاف مزروعة — دور التنافسية المقارنة.

٣- الماء حق للشعوب والإنسانية

إن الخضوع لمنطق الاقتصاد التقليدي وللتغريب السلعي الذي يمثل قاعدته الأساسية، والقبول بقواعد اللعبة التنافسية في إطار العولمة دون قيد أو شرط، يعني إما القبول بدفع أجور أقل بشكل منتظم للبعض، أو التوقف عن الإنتاج. فالعولمة النيولبرالية إذن، تعني القضاء على الزراعة في مناطق واسعة من العالم. ولكن الشعوب والأمم والدول موجودة، وهي تحتل مواقع معينة على سطح الأرض، وهذه المواقع ليست متطابقة بل تختلف في ظروفها الطبيعية، وعلى الاقتصاد السياسي الواقعي أن يأخذ ذلك في الاعتبار. ولكن الاقتصاد التقليدي يدعي الجهل بهذه الحقائق، ويفترض بدلاً منها نظرية عن عالم خيالي معولم، يشمل الكوكب بأكمله، ويتميز بإضفاء طابع سلعي على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية،

وعلى جميع الظروف المتعلقة بالنشاط البشري. وهذه النظرية تسمح له بإسباغ الشرعية على الطموحات الأحادية لرأس المال، دون مراعاة أية حقائق الاجتماعية. ولو كان الليبراليون الذين يدافعون عن أصولية رأس المال هذه أمناً مع أنفسهم، لوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الماء في حالتنا) يقتضي إعادة توزيع كاملة لجميع سكان العالم على أساس الموارد غير المتساوية في أنحاء الكرة الأرضية، فهذا ما يعنيه ترشيد العولمة بكل تأكيد. وفي هذه الحالة يصير للماء مورداً مشتركاً للإنسانية جمعاء، فإذا كان هذا المورد يفيض عن حاجة للجميع على هذا المستوى العالمي، فإن ثمنه من وجهة النظر السلعية للاقتصاد التقليدي، يجب أن يكون صفراً.

ولكن واقع الحال أن الماء يبقى أحد الموارد المشتركة لشعب في بلد ما، فإذا كان هذا المورد نادراً نسبياً لذلك الشعب، فالواجب هو ترشيد الحصول عليه واستخدامه. ورجل الاقتصاد الذي لا يعترض على التغريب السلعي، والذي يعتبر الموارد الطبيعية - متجددة كانت أو غير متجددة - مثلها مثل بقية الموارد (في جميع مناحي الحياة الاجتماعية)، مجرد موضوعات "للعرض والطلب" من جانب الأفراد، يقترح وصفاً معينة لإدارة هذا المورد، ألا وهي سعر السوق الذي يجب أن يدفعه الفلاحون. والنتيجة بالطبع هي أن يبقى إنتاجهم أقل تنافسية إلا إذا قبلوا أجراً أقل في مقابل عملهم. أما بالنسبة لأولئك الذين يفرقون بين الظروف الطبيعية وبين إنتاج العمل الاجتماعي، فإن الماء يعتبر مورداً مشتركاً لجميع سكان البلد المعني. وفي هذه الحالة يجب أن تقسم تكلفة استخدامه بين جميع السكان بطريقة أو بأخرى، أي بتنظيم السوق، أو عن طريق نظام مقبول للدعم أو الضريبة. وتتحدد صيغة مثل هذا النظام عن طريق مجموعة من الحلول للوسط تتوقف على العلاقات الاجتماعية الداخلية، وظروف انخراط البلاد في الاقتصاد العالمي. وهي حلول وسط بين الفلاحين ومستهلكي المنتجات الغذائية، أو بين متطلبات التنمية التي يحددها المشروع الاجتماعي، وبين احتياجات التصدير التي قد يفرضها هذا المشروع الاجتماعي في مرحلة محددة من تطوره (وفي هذا الإطار يمكن تصور توجيه دعم لبعض الصادرات غير المنافسة "بشكل طبيعي"). ومثل هذه الوصفة لا يمكن تحديدها بشكل مطلق أو ثابت، وإنما تبقى نسبية، وتطبق في مرحلة تاريخية بعينها.

أما الخطاب الذي يدعي أن "السوق" سيحل "تلقائياً" المشاكل المتعلقة بوضع هذه الحلول الوسط فلا يحقق أية فائدة، بل هو يعمل على التهرب من المصاعب بدلاً من إيجاد الحلول لها. فطالما بقيت الشعوب والدول أجزاء مستقلة من البشرية، فلا بد أن تبقى نظم الأسعار الداخلية الرشيدة ذات الكفاءة للحفاظ على التقدم الاجتماعي، غير مرتبطة بنظام الأسعار "المعولمة" الموحدة.

وحيث إن البلدان المعنية لا تعيش في اكتفاء ذاتي كامل، وهو أمر غير وارد (على الأقل لأن جزءاً من مواردها المحلية من المياه مصدره أنهار تتبع من مصادر خارج حدودها)، فإن المشاكل النابعة من كون الماء إرثاً مشتركاً للإنسانية بكاملها، تعود للظهور.

وحل هذه المشاكل يجب أن ينبع في مجال ما يمكن أن ندعوه "حق الشعوب والإنسانية". وهذا الحق، فيما يتعلق بالماء، لا وجود له تقريباً حيث إن كل بلد حر في استخدام المياه الجوفية والسطحية داخل حدوده طبقاً لما يترأى له. فإذا ما وجدت اتفاقيات لتنظيم هذا الاستخدام، فهي لا تعدو أن تكون لاتفاقيات دولية خاصة. وهناك ضرورة عاجلة اليوم لتقرير الحق القانوني للشعوب والإنسانية في هذا المجال. ولا يكفي في هذا المجال وجود قانون الأعمال الدولي الذي فرضه رأس المال، والذي تركز المؤسسات المالية الدولية (وخاصة منظمة للتجارة العالمية) على تدعيمه، بدلاً عن غياب حق الشعوب في إدارة الماء، الإرث المشترك للإنسانية، بل العكس هو الصحيح.

٤- الماء والتنمية الزراعية

يشغل الماء، عندما يكون مورداً نادراً ومكلفاً، مكاناً متفرداً عند وضع مشروعات التنمية الزراعية، وتنفيذها. ويحاول الاقتصاد التقليدي تجاهل هذا التفرد، والتعامل مع الماء كما يتعامل مع أية سلعة أخرى. والأبيولوجية التي تقف وراء الادعاءات العلمية لهذا الاقتصاد في منتهى البساطة: فالأسعار التي يحددها السوق الحر (بما فيها أسعار الموارد الطبيعية)، والجري وراء أقصى ربح، والمنافسة، ستخلق بذاتها حركة تقدم يكون من غير المفيد — بل الضار — محاولة التنبؤ باتجاهاتها أو شكلها. ولا يرد في هذه المناقشة على الإطلاق أن ما يوجه هذه الحركة هو حقيقة التراكم الرأسمالي.

وفي المقابل، يحدد كارل ماركس مفهوم تنمية قوى الإنتاج، وقيس سرعتها برفع إنتاجية العمل الاجتماعي (حاصل ضرب الإنتاجية الظاهرية لكل من العمل ورأس المال)، في إطار ظروف طبيعية معينة (في حالتنا تكلفة للحصول على كمية الماء اللازمة للإنتاج). وهذا الإدراك يسمح بتجميع حركية كل من قوى الإنتاج، والتغير الاجتماعي (تحول علاقات الإنتاج وبصفة أعم العلاقات الاجتماعية)، في نطاق مجموع نظري موحد ومتناسك. كما يسمح بوضع مشروعات (للإنتاج الزراعي)، تكون "سليمة تقنياً" (تسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي)، وشفافة اجتماعياً (تعتبر عن التحولات الاجتماعية الممكنة والمرغوبة).

ويمكننا عندئذ، ومسلحين بهذه المعرفة، دراسة تاريخ الزراعة المروية في مصر، وتقدير المشروعات المقترحة لتنميتها بعمق. أي بفهم الأنوار التي يلعبها السوق الرأسمالي من جهة، وتدخل الدولة من الجهة الأخرى (وهي التي تعمل بوصفها الممثل للبلاد في إدارة هذا المورد المشترك، حتى وإن كانت دولة طبقية بالطبع). وكذلك، بفهم العلاقات التي تجعل من تطور التكنولوجيات (هنا، استخدام المياه، ووسائل توفيرها للمنتجين) من ناحية، ومن علاقات الإنتاج من الناحية الأخرى، مجموعة من العوامل التي لا يمكن فصلها الواحد عن الآخر.

وقد ظهر مثال بارز على مثل هذا النوع من التحليل الجامع في الندوة التي انعقدت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٨، في مركز البحوث العربية. فقد اقترح المهندس سعد الطويل في هذه الندوة، خطة للتحويل التدريجي المخطط من نظام الري الدائم الذي وضع في القرنين التاسع عشر والعشرين (ليحل محل نظام ري الحياض الذي اخترع من أربعة آلاف عام)، إلى نظام للري أكثر كفاءة، وتوفيراً في استخدام المياه، يسمح به المستوى الحالي للعلم والتكنولوجيا. فالتقدم الحالي يسمح بالاستغناء عن القنوات الفرعية لتوصيل المياه للحقول (وتوفير الكميات الكبيرة من المياه التي تذهب للمصارف)، ويحل محلها نظام للمواسير تحت سطح الأرض، مع الري بالرش أو بالتنقيط. والنظام يحتاج إلى قدر من الطاقة الكهربائية المتوفرة في الأوضاع الحالية. وهذا النظام يسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي، مع توفير في استخدام المورد النادر وهو الماء.

وقد وضح سعد الطويل أن التحول لهذا النظام لا يمكن تحقيقه "تلقائياً" بواسطة السوق (بتحديد سعر "مناسب" للماء كما يقترح البنك الدولي)، وإنما يحتاج لتدخل الجماعة الوطنية لتوفير الاستثمارات اللازمة له، أي للتدخل للنشط من جانب الدولة. والأمور مشابهة لحالة الري الدائم الذي لم ينشأ "تلقائياً" تحت تأثير حوافز

السوق، وإنما خططت له ومولته الدولة. وهل ننسى أن الدولة شبه المستعمرة الخاضعة للبريطانيين، هي التي خططت ومولت إنشاء سد أسوان في بداية القرن العشرين، والذي بدونَه لم يكن أي قدر من التحكم في سعر الماء سيؤدي لتعميم نظام الري الدائم؟

والتصور الماركسي يسمح، بل يفرض فهم كيفية الارتباط بين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبين مجموع العلاقات الاجتماعية التي تفتح لها الطريق. وفي هذا الإطار يقع الاختيار بين أرخبيل من الزراعات الحديثة الشاسعة التي تدار وفقاً لقواعد الشركات الزراعية الكبرى من جهة، وبين تحديث الزراعة الفلاحية من الجانب الآخر.

٥- الماء والسوق

ولنعد للمناقشة التي جرت في القاهرة ونشر نتائجها في القاهرة، عام ١٩٩٩، مركز البحوث العربية تحت العنوان "أزمة المياه في الوطن العربي". وقد نوقشت أوراق العمل المقدمة من المهندسين والاقتصاديين والسياسيين المصريين والسودانيين رشدي سعيد، وسعد الطويل، وعبد الوهاب عامر، ومحمد سيد أحمد، وعلي التوم، في الندوة التي أشرف عليها حلمي شعراوي، وشارك في المناقشة اثنا عشر خبيراً آخر.

وقد جرى التوصل لنتيجتين مهمتين يجدر التنويه بهما هنا. أولاً، إن تقدم الزراعة، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية، والتوفير في استخدام المياه، لا يمكن التوصل إليها باستخدام آليات السوق دون غيرها. والاقتراحات التي بصر عليها في هذا الشأن الخبراء الليبراليون وخاصة خبراء البنك الدولي، لا تقوم على أسس علمية متينة، ودراسة التاريخ، وكذلك المشروعات المقترحة اليوم (تغيير نظم الري، ومشروع "النيل الثاني" أي توشكى، وري سيناء، وغيرها) تفرض التدخل النشط للسلطة الجماعية (أي للدولة)، أي تدخل قوي لتنظيم الأسواق يفرض عليها الانخراط بشكل إيجابي في تحول يُنظر إليه في مجموعه (بما في ذلك أبعاده الاجتماعية بالطبع).

ثانياً، تختفي في الواقع، خلف الاقتراحات الأيديولوجية "المحايدة" (وضع الثقة في السوق)، وفرض سعر مناسب لاستخدام الماء)، والتي تبدو "معقولة" ظاهرياً، أهداف جيو استراتيجية غير معلنة وغير مقبولة.

ففرض سعر يقال إنه "حقيقي" لاستخدام المياه، يعني الحد من الزراعة في مصر، وسوريا، والعراق، وتخفيض إنتاجها من الغذاء (وتحل الأغذية المستوردة

محله)، وبذلك يتوفر فائض من المياه التي يمكن بيعها لإسرائيل طبعاً! وهكذا ترتبط السياسات الاقتصادية المزعومة التي يعمل البنك الدولي على فرضها، مع الأهداف الهيمنية للولايات المتحدة – إضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية في النظام العالمي، وتقوية حلفاء واشنطن الاستراتيجيين، أي إسرائيل وتركيا.

فهذه السياسات تكمل إذن، استراتيجيات التوسع الإسرائيلي (احتلال الجولان، وتحويل مياه لبنان، وكذلك فلسطين المحتلة والأردن)، وكذلك المشروعات التركية للاستثمار باستخدام مياه نهري دجلة والفرات. وهي ترتبط كذلك بالاستراتيجيات التي تعمل على منع استفادة مصر والسودان من كميات إضافية من مياه النيل (حيث تعطل مشروع قناة جونجلي بسبب الحرب في جنوب السودان والتي تتحمل مسئوليتها بالكامل الحكومة السودانية)، وكذلك سياسات التصادم بين إثيوبيا (التي يقترحون عليها بيع فائض مياهها هي أيضاً... لإسرائيل) وبين البلدان العربية.

وفي مواجهة جميع هذه المشروعات ذات الأهداف السياسية الواضحة، لا بد من وضع استراتيجيات مبنية على التعامل بشكل جماعي مع مياه النيل، ودجلة والفرات، والأنهار الصغيرة في الشرق الأوسط، والمياه الجوفية، بوصفها إرثاً مشتركاً لشعوب المنطقة. وهنا تظهر بجلاء قضية حق الشعوب التي لا يمكن لأي خطاب "اقتصادي" شبه علمي (وهو في الحقيقة غير علمي على الإطلاق)، أن يخفيها.

والماء، شأنه شأن جميع موارد الطبيعة – مثل التنوع البيولوجي، والمواد المستخرجة من المناجم، وبقية الموارد غير المتجددة – ليس سلعة. والأرض كذلك ليست سلعة، فالأرض والماء هي من الموارد المشتركة للإنسانية وللشعوب التي تستكون منها. وكذلك لا يجوز أن يتحول البشر – الفلاحون في حالتنا – إلى مجرد قوة عمل تعامل هي الأخرى كسلعة تحت تصرف شركات الزراعة الكبرى. فهؤلاء البشر هم قبل كل شيء – أو يجب أن يكونوا – مواطنين في بلدانهم. وأي اقتصاد سياسي زراعي يصبو إلى أن يكون واقعياً وإنسانياً، يجب أن تكون نقطة البداية له، أن يرفض معاملة الطبيعة، أو الماء، أو البشر كسلع.

الماء، ملكية عامة أم خاصة: الدولة، والجماعات المحلية، والشركات متعددة الجنسية

جوزيف ب. ثييري أموجو *

يقوم جدل حام اليوم بشأن إدارة الماء بين القطاعين العام أو الخاص، وتتوسع الخصخصة في كل مكان، في أشكال مختلفة تتراوح بين إخضاع الماء للمنطق التجاري، وحتى الأشكال المختلفة من الالتزام. وتكمن المعضلة في الجمع بين صفة الماء كإرث مشترك، وبين المعايير الاقتصادية لإدارته واستخدامه، وهناك عدد من الوسائل لتحقيق ذلك. ويدعو تزايد سلطة الشركات متعددة الجنسية للقلق بالنسبة للمستقبل.

مقدمة

نعلمنا تاريخ العالم أن جميع الحضارات العظيمة قامت على أساس السيطرة على المياه في أحواض الأنهار الكبرى مثل النيل، ودجلة والفرات، والهندوس، والميكونج. وفي الواقع، فبعيداً عن حقيقة أن الماء ضرورة حيوية للحياة الحيوانية والنباتية، وأنه يمتلك لذلك، قيمة استراتيجية غير منكورة، فإن الماء بطبيعته يجري بحرية مما يخلق مشاكل فيما يختص بتخزينه وحيازته، فهو يعبر أحياناً مناطق تختلف فيها أشكال الحيازة والملكية. وكانت إدارة المياه باستمرار مشكلة تؤرق البشرية. وتعطي مصر منذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، أول مثل على نظام شامل ومركزي لإدارة المياه يقوم بالإشراف على جميع منشآت التحكم في المياه، وكذلك التحكم في المشاكل المتعلقة باستخدام المياه، وفيما بين مستخدميها.

واليوم، يؤدي التوسع في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، والتوسع المتنامي في الاحتياجات الذي يمثل القوة الدافعة لها، وكذلك الانفجار السكاني العالمي، إلى زيادة

* أستاذ كامبروني حاصل على الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة لوفان

الكاثوليكية.

ففي الطلب على الماء في الكثير من القطاعات، وتضخم المجالات المتعلقة به. ففي الواقع، قطاع الماء هو الملتقى بين مفهومي المورد الطبيعي، والوسط المقيم للحياة، فالصناعة، والمناخ، والمسكن، والصحة، والسياحة، والنقل النهري، جميعها وثيقة الاتصال بالماء. والكثير من القرارات المتخذة في مجالات أخرى لها آثارها المباشرة أو غير المباشرة على الماء. وهكذا تؤثر النفقات الزراعية على أنظمة الري، وبالتالي على موارد المياه، وتجعل منها متغيراً أساسياً في سياسات التنمية للبلدان والأقاليم، بل العالم بأسره في إطار التطور العالمي الحالي الذي يزيد من الترابط بين البشر والموارد المشتركة.

وهذه المجالات المتعددة التي يؤثر عليها الماء، ويتأثر بها، ودوره الحيوي، والتكلفة المرتفعة للبنية التحتية اللازمة لاستخدامه، وكذلك لكونه منتجاً دائماً للطبيعة، دفعت الكثير من البلدان لإدارته طوال أزمان ممتدة كاحتكار عام لمورد طبيعي، وذلك تحقيقاً لدورها للسيادي كأمين على الصالح العام.

والطبيعة الحيوية الاستراتيجية للماء، ينبغي ألا تحجب عنا ضرورة المحافظة عليه كمورد طبيعي يجب استخدامه بكفاءة كما تقتضي قواعد الاقتصاد. وفي الواقع، لا يستطيع الإنسان أن يستخدم إلا أقل من ١% من كميات المياه العذبة، والتي بدورها تقل عن ٣% من كمية المياه الهائلة الموجودة على سطح الأرض (أو في باطنها). وهذه الندرة للماء، بالإضافة للتباين في توزيعه حول العالم، تفرض الترشيد الحازم لاستخدامه وإدارته.

ولهذا السبب تلجأ الكثير من الدول، سواء في الشمال أو الجنوب، لخصخصة إدارة الماء، تحت تأثير الأيديولوجية النيوليبرالية السائدة، وهذا يدفع لظهور النزاع بين الإدارة العامة للدولة التي تستهدف الصالح العام والتضامن، وبين إدارة الشركات الخاصة التي تستهدف تعظيم الربح الفردي، بدفع القيمة الحدية لعوامل الإنتاج، والحفاظ على الأسعار التي تضمن لها نصيبها في الناتج الاقتصادي.

علينا إذن أن نقارن بين الإدارة العامة والخاصة لقطاع الماء، لأن هذا المورد يمثل، في رأينا، دوراً حيوياً (كشرط للحياة) يدعو لإدارته من أجل المصلحة العامة، وفي الوقت نفسه، يلعب دوراً اقتصادياً (كمورد نادر) يبرر إدارته بواسطة السوق. علينا إذن أن نكتشف الترابط الأمثل للجمع بين هاتين الصفتين للماء (في عالمنا الحديث حيث تسود أفكار الخصخصة)، وذلك عن طريق استراتيجية تضمن الارتباط بين الاختيارات العامة التي يعبر عنها السوق، دون مراعاة الآثار بعيدة

المدى، وبين إدارة الدولة لصالح الجماعة والتي تهتم، لذلك، بالآثار في المدى الطويل.

وفي الواقع، إذا اخترنا سياسة الالتزام عند خصخصة قطاع الماء، فإن علينا أن نفكر في الشروط الواجب مراعاتها في عقد الوكالة، أي تكلفة الوكالة، والحوافز اللازم وضعها لضمان حسن تنفيذ عقد الوكالة. أما إذا اخترنا سياسة التنازل، فيجب عندئذ النظر في تحديد الأسعار التي تحقق المردود الاقتصادي المناسب، مع المحافظة على الصالح العام. هذا هو لب الجدل الذي سنحاول هنا النظر فيه.

بناءً عليه، سنبدأ بتقديم عرض عام لمشاكل المياه في بداية القرن هذه، ثم سنستعرض في قسم تال الحجج المختلفة في صف القطاع العام أو الخاص. وفي القسم الثالث، سنقدم نظام الإدارة بالوكالة، وفي الرابع سنبين المخاوف بشأن المستقبل، بسبب تراجع دور الدولة، وتنامي قوة الشركات متعددة الجنسية في قطاع الماء.

أولاً: الماء في القرن الواحد والعشرون: الأوضاع العامة

ظهرت منذ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ ثقافة سياسية جديدة تتمحور حول تعرض الموارد الطبيعية للمخاطر، وتشابك المصالح بين مختلف اللاعبين، ومسئوليتهم جميعاً أمام الأجيال القادمة. وهكذا، وصلنا إلى مفهوم للتنمية المستدامة الذي يعني قيام الأجيال الحالية بسد احتياجاتها عن طريق استخدام الموارد الطبيعية، دون الإضرار بحياتها أو بحياة الأجيال القادمة. وبين هذه الموارد الطبيعية المعتبرة إرثاً مشتركاً، يحتل الماء مكان الصدارة، ولهذا السبب، يعرض هذا الفصل (قبل الدخول في النقاش حول التفويض بالإدارة)، نظرة بانورامية لمشكلة الماء في العالم، تتعرض لندرته والتفاوت في توزيعه، أولاً؛ ثم لطبيعته كمصدر للحياة، والموت، والنزاعات في وقت واحد، ثانياً؛ وأخيراً لمشاكل تقنين إدارته.

١- ندرة الماء والتفاوت في توزيعه حول العالم

كثيراً ما يجعلنا سقوط الماء العذب من السماء بشكل منتظم، ننسى أن كمية هذا المورد على الأرض ثابتة، فكمية الماء الأرضي المقدرة بحوالي ١٤٠٠ مليون كيلومتر مكعب ثابتة لا تزيد أو تنقص. والاستخدامات العادية للماء، لا تحلل جزيء

الماء، ولا تخلقه، وكما قال العالم لافولازيه قديماً، ففي دورة الماء، "لا يُخلق جديد، ولكن التغير مستمر". وندرة الماء تتبع من ثبات كميته على نطاق الكوكب.

(١) التفاوت في الكمية

لو كان الماء، مع ندرته موزعاً بالتساوي بين جميع أنحاء العالم لما أثار ذلك الكثير من القلق، ولكن الواقع غير ذلك، حيث يضاف إلى ثبات كمية الماء، اللامساواة في توزيعه من بلد لآخر.

وفي الواقع، فإن نصيب كل دولة من الماء يتوقف على المناخ، وكمية سقوط الأمطار، والمجاري المائية، ويتفاوت بشكل طبيعي، ويتذبذب مع تغيرات المناخ. وهكذا، فكثيراً ما تزداد الاحتياجات من المياه في مناطق يشح فيها هذا المورد (مثل الشرق الأوسط، والمناطق الجافة في أفريقيا)، ومع ازدياد الاحتياجات الاقتصادية، ترتفع تكلفة جلب الماء مع ازدياد جفاف المناخ. واليوم، تتقاسم ٩ بلدان ٦٠% من موارد الماء العذب المتجددة في العالم، وهي: البرازيل (وتمتلك ٦٢٢٠ مليار متر مكعب من الماء في العام)، وروسيا (وتمتلك ٤٠٥٩ ملياراً)، والولايات المتحدة (٣٧٦٠ ملياراً)، وكندا (٣٢٩٠)، والصين (٢٨٠٠)، وإندونيسيا (٢٥٣٠)، والهند (١٨٥٠)، وكولومبيا (١٢٠٠)، وبيرو (١١٠٠).

وفي المقابل، هناك بلدان تمتلك موارد قليلة تقاس بملايين الأمتار المكعبة سنوياً لا المليارات، وهي: الكويت والبحرين (لا شيء تقريباً)، ومالطا (١٥ مليون متر مكعب سنوياً)، وقطاع غزة (٤٦ مليوناً)، والإمارات العربية المتحدة (٥٠٠ مليوناً)، وليبيا (٦٠٠ مليوناً)، والأردن (٦٨٠ مليوناً)، وإسرائيل (٧٥٠ مليوناً)، وقبرص (٩٠٠ مليوناً). وهذا التوزيع اللامتناهي يؤدي لتقسيم البلدان إلى غنية وفقيرة للماء، كما توضح المؤشرات التالية:

- مؤشر الاستخدام وهو النسبة بين الاحتياجات السنوية من الماء والموارد الطبيعية منه، والعتبة الحرجة لهذا المؤشر ٢٠%. وينخفض هذا المؤشر جداً في البلدان كثيرة الأمطار (أقل من ١% في فنزويلا والنرويج)، ويرتفع إلى ١٠٠% في بلدان المناطق الجافة التي تحتاج إلى الري الكثير (إسرائيل، ومصر)، ويتجاوز هذه النسبة في بلدان مثل ليبيا والسعودية.

- ويمكن كذلك المقارنة على أساس كمية الأمطار المكعبة من الماء لكل فرد من السكان. ويقدر بعض الخبراء أن للبلد يعتبر فقيراً عندما يعبر عتبة ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في العام، ويصل لمرحلة الشح عندما يصل إلى ٥٠٠ متر مكعب للفرد في العام. ومن هنا تقاسي بعض البلدان من الشح الشديد حيث يقل نصيب الفرد عن ٥٠٠ متر مكعب في العام (مالطا، وليبيا، وسنغافورة، والعربية السعودية، وغيرها)، في حين يتجاوز نصيب الفرد في بلدان أخرى ١٠٠ ألف متر مكعب (النرويج، ونيوزيلاندا، وكندا، والكونغو، وأيسلاندا).

- درجة اعتماد البلد على موارد مائية مصدرها خارج حدوده الوطنية، ويحدث هذا عند اعتماد البلد على موارد مائية مصدرها الأنهار الكبيرة التي تتبع في بلد آخر. ومن الأمثلة على ذلك، مصر التي تعتمد في ٩٩% من احتياجاتها على مياه نهر النيل، والعراق (٦٥%)، وهولندا (٨٩%).

وتبين هذه الإحصائيات عن الكميات المحدودة للمياه، والتفاوت في توزيعها، السبب الذي دعا البنك الدولي أن يعلن عام ١٩٩٥، أن ٨٠ بلداً، تضم ٤٠% من سكان العالم، مهددة بتعطيل عمليات التنمية بها بسبب شح المياه.

٢) اللامساواة النوعية

وأولها الهيكلية، حيث إنها ناتجة عن هيكل التوزيع المائي على الكوكب. فأقل من ثلاثة في المائة فقط من الماء الموجود بالكوكب عذب وصالح للشرب، و ٧٠% من هذه الكمية بعيدة عن متناول البشر لتركزها في الجليد عند القطبين، وفي الأعماق البعيدة من القشرة الأرضية، ولا يبقى سوى أقل من ١% من كمية الماء العذب القابلة للاستخدام.

وإلى جانب هذه الندرة الهيكلية، هناك لامساواة نوعية لقتصادية/مكانية، حيث لا يحصل ربع المليارات السنة من سكان الأرض على مياه صالحة للشرب، ولا يتوفر لنصفهم نظم مناسبة للصرف الصحي. وكذلك، يؤدي ارتفاع تكلفة خدمات المياه (الجب، والمعالجة، والتوزيع، والتخلص من ماء الصرف وتنقيته)، إلى انتقال الكثير من الأمراض عن طريق الماء في البلدان النامية. وكما يقول بيير ألان روش وفرانسوا فاليريون (٢٠٠١)، تزداد هذه الأوضاع تفاقمًا مع الزيادة للرهيبة في

التركز في الحضر، ففي عام ١٩٥٠، كانت هناك ٣ مدن يزيد سكانها عن ١٠ ملايين (نيويورك، ولندن، وطوكيو)، وقد بلغ عددها اليوم ٢١، منها ١٧ في البلدان النامية، وسيبلغ عددها ٥٠ بحلول عام ٢٠٢٥.

وهذه اللامساواة الكمية والتنوعية تؤكد ما توصل إليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أنه في القرن الواحد والعشرين سيؤدي نقص المياه إلى الكثير من الوفيات، وأن ١٥ مليوناً من البشر يموتون سنوياً لهذا السبب. كما يقدر البرنامج أنه إذا لم ينعكس الاتجاه الحالي، فسيرتفع عدد من لا يحصلون على الماء الصالح للشرب إلى ٤ مليارات من البشر.

٢- الماء مصدر للحياة، والموت، والنزاعات

لا يحتاج الإنسان للكثير من البصيرة لكي يكتشف أن الماء مصدر للحياة، وأنه مصدر للموت والنزاعات كذلك.

١) الماء مصدر للحياة والموت

تبين العلاقة الحيوية بين الماء وبين جميع الكائنات الحية (حيوان ونبات)، السبب في اعتباره مصدراً للحياة، وتبلغ نسبة الماء ٦٠% من وزن الشخص البالغ، وهي تنخفض مع التقدم في العمر، أي أن الماء يتابع الدورة الحيوية للإنسان. وفي الوقت نفسه تستهلك الزراعة (أي الحياة النباتية) ٧٠% من المياه العذبة في العالم. فالماء إذن مورد لا يمكن للحياة أن تستمر بدونه، واعتباره مصدراً للحياة ليس من قبيل المبالغة في القول، فما المشكلة إذن، ومتى يكون الماء أحياناً، مصدراً للموت؟ علينا أن نلاحظ أن الماء لا يقوم فقط بنقل البشر وممتلكاتهم من مكان لآخر، ولكنه يقوم كذلك بنقل أمراضهم. لقد أدى تلوث نهر التيمز في القرن التاسع عشر بسبب إلقاء مخلفات الصناعة والمخلفات المنزلية والزراعية فيه، إلى تحوله إلى أكبر ناقل للأمراض في تلك الحقبة. واليوم، تبقى عبارة "إننا نشرب ٩٠% من أمراضنا" صحيحة تماماً، وثبتت الضرورة العاجلة لحل مشاكل الصرف الصحي التي تسبب وفاة عدة ملايين من الناس كل عام (انظر الجدول الملحق رقم ١).

٢) الماء مصدر للنزاعات

وضحنا فيما سبق أن الماء يتوافر بكميات محدودة كمياً ونوعياً في أنحاء العالم، ونظراً لأهميته الحيوية كمصدر للحياة أو الموت، فإنه يتسبب في الكثير من النزاعات المعاصرة حيث تتواجه استراتيجيات متصارعة حول السيطرة عليه، على المستويات المحلية، والإقليمية بل العالمية.

وفي الواقع، يعطي التناقض العام بين الكم والنوع، وبين الحياة والموت، لمشاكل الحصول على الماء واستخدامه بعداً جيو سياسياً بقدر ما يكون الحصول على الماء مرتبطاً بالأرض، ويتحول بذلك إلى عنصر للقوة للمتواجهين. وسواء على المستوى المحلي أو العالمي، تنتج هذه الأوضاع الصراعية عن الاستراتيجيات الذاتية التي يتبناها البعض في مجال استخدام المياه، مع تداخل مصالحهم وترابطها. وعلى المستوى المحلي، قد تنتج هذه النزاعات عن العوامل الآتية:

- اختلاف المكان بين جماعتين من السكان (واحدة قرب المنبع، والأخرى قرب المصب) تستخدمان مصدر المياه ذاته.
- تواجد مزارعين، ومربي ماشية، في مواقع مشتركة، فيستخدمون الماء للري ولسقي الماشية معاً.
- تواجد أشكال تقليدية لاستخدام الماء، مع أشكال حديثة للاستخدام في المكان ذاته.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، تظهر أوضاع النزاع بشأن استخدام الماء عادة بسبب تداخل المصالح، أو حالة التبعية بين عدد من البلدان حول مصادر مشتركة للمياه. وبالفعل، تقوم المشاكل بشأن إدارة واقتسام المياه في المائتين من أحواض الأنهار الدولية، والمياه الجوفية، والأنهار عابرة الحدود. وفي السياسة الكوكبية الحديثة، يلعب الماء دور السلاح الاستراتيجي. وقد كشفت انتفاضة الأقصى حقيقة ذات تأثير خطير بالنسبة للفلسطينيين، وهي أن إسرائيل تسيطر على مصادر المياه الموجودة بالمناطق المحتلة، وهذا معناه أن الدولة العبرية تستطيع في أية لحظة أن تغلق الصنبور، حتى تستخدم سلاح العطش من أجل إحكام السيطرة. وهذا معناه أن الشرق الأدنى منطقة تقوم فيها النزاعات والصراعات حول الماء مما يخلق حالة أساسية من عدم الاستقرار.

وتوجد حالات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم، ومنها تؤثر العلاقات بين مصر والسودان وإثيوبيا حول مياه النيل، أو بين الهند وبنجلاديش حول مياه نهر الجانج ورافده البراهما بوترا. وكذلك الحال بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، حول مياه دجلة والفرات. وتعدد هذه الأوضاع الخلافية تجعل من الضروري للتوصل إلى قواعد لتقنين استخدام الماء على المستوى الإقليمي والعالمي.

من الضروري إذن، أن نفهم أنه لا يمكن تجنب النزاعات بشأن مورد ملكيته مشتركة مثل الماء، إلا إذا وجدت هيئات قوية تحدد القواعد المنظمة لتمكنك هذا المورد، واستخدامه. وعلى جميع اللاعبين المعنيين أن يتصرفوا بروح التضامن والانضباط في إطار الضوابط التي تضعها هذه الهيئات، مع التركيز على أهمية أساليب الحكم، والمحافظة على الأورار، لتجنب الحلول غير المناسبة بسبب الاختلاف في المستوى بين المشكلة وبين الهيئة المنظمة، أو بسبب تدخل مجموعات الضغط ومصالحها الخاصة.

وعلى هذه الهيئات أن تعتمد في حركتها، في هذا المجال، على القانون الدولي الذي يجب أن يتخذ موقفاً تعاونياً بالتخلي عن مبدأ السيادة المطلقة (مما يعني الأثرة في استخدام الماء)، في اتجاه مبدأ "التوافق بين الأطراف" بالنسبة للماء كمورد مشترك. ومثل هذا التحول هو وحده الذي يضمن أن تجد نزاعات الماء في العالم أجمع حلولاً مستدامة.

ثانياً: المعركة بين أساليب الإدارة العامة والخاصة

يدل التحليل الاقتصادي، أن قطاع الماء يعمل وفقاً لمبدأ تنامي الكفاءة مع الحجم، وتتناقص التكلفة الإضافية. إنه قطاع يزداد كفاءة مع ارتفاع الإنتاج، وحيث ترتفع تكلفة الإنتاج عندما يقوم بالإنتاج أكثر من شركة واحدة. فإذا أضفنا لذلك المدة الطويلة جداً لاستهلاك رأس المال، عرفنا السبب في استمرار إدارة قطاع الماء كاحتكار للقطاع العام لمدد طويلة في الكثير من البلدان. وسنناقش فيما يلي نقاط القوة والضعف في أسلوبين لإدارة واستخدام الماء طبقاً لفرضين مختلفين.

١. مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء، مع افتراض دولة الصالح العام التي تعمل على تعظيم الخدمة العامة، وتعمل في بيئة تضمن أفضل التعاقدات.

تبرز مشكلة الماء اليوم بحدة بسبب التكلفة، والتسليع في جميع الاتجاهات تحت ضغط عولمة الاقتصاد. وفي الواقع، ففي مواجهة الإدارة الخاصة في قطاع الماء، يحتاج المرء أن يعرف من يدفع ماذا، ومبررات ذلك. ولكننا لا نستطيع الحديث عن السعر دون معرفة المحددات الأساسية لكل من القطاعين العام والخاص. والحجة الأساسية في صف القطاع العام تقوم على مبدأ "المساواة لريكاردو"، بمعنى أن التحليل الاقتصادي يعترف بأن الدولة تقترض عادة بأقل فائدة سارية للقيام بالاستثمار اللازم للبنية التحتية لجلب الماء، ومعالجته، وتوزيعه، وتنقية مخلفاته. ولهذا، فنظراً لانخفاض تكلفة قروض الدولة عن تلك التي يحصل عليها القطاع الخاص، فإن قيام الدولة بإدارة قطاع الماء، يجتذب المستهلكين بسبب انخفاض السعر بدلاً من استبعادهم، وذلك يعني نقل الموارد للسكان، بتأكيد طبيعة الماء كإرث مشترك.

وفضلاً عن ذلك، هناك حجة أخرى تنتج عن مبدأ "المساواة لريكاردو"، هي القدرة الأكبر للدولة على توزيع المخاطر. وبعبارة أخرى، في الوقت الذي لا يستطيع أغلب اللاعبين من القطاع الخاص أن يوزعوا المخاطرة (بسبب عيوب الأسواق المالية)، فإن الدولة، بفضل الحلول الوسط الاجتماعية، لها القدرة على توزيع المخاطر بالكامل، واستبعادها تماماً بالنسبة لمحفظتها المالية بفضل قانون الأعداد الكبيرة. وهذه القدرة على تنويع المخاطر، ونتيجتها، هي الحجة الأقوى التي يستخدمها ر. ليند، وك. أرو^{*}، اللذان يقولان بأن تفوق الدولة بالمقارنة بالقطاع الخاص ينتج من قدرتها على تقاسم المخاطر مع جميع دافعي الضرائب. أي إن انخفاض السعر الذي يمارسه القطاع العام، يعود إلى أن هذا القطاع يستفيد من تأثير الكمية الذي يعوض بالكامل تأثير السعر.

أما الحجة الثالثة فمتعلقة تماماً بالدولة، وهي تسمح بالمحافظة على مبادئ الاستمرارية، والحياد، والمساواة الواجبة في حالة منتج مشترك كالماء. وهذه الحجة

* يستشهد د. مورتيمر، وج. روشيه، بهذين المؤلفين في كتابهما "التقاسم بين العام والخاص في تمويل الاقتصاد"، في مجلة الاقتصاد الفرنسي، المجلد ١٤ (صيف ١٩٩٩).

هي غياب أي احتمال لإفلاس للدولة، أي إنه لا يوجد خطر للتوقف عن دفع ديونها. ولتقدير وزن هذه الحجة، نتخيل للوضع إذا ما قررت شركة خاصة تحتكر توفير الماء، أن تعلن إفلاسها لأسباب مالية، ففي هذه الحالة سيحدث جدل كبير قبل أن يتمكن الناس من التأقلم مع هذا الوضع. وقدرة الدولة على تمويل عجزها عن طريق الضرائب (في حين أن المساهمين في شركة خاصة ليسوا على الدوام مستعدين لدفع المزيد من رأس المال في حالة ظهور صعوبات)، يبين أن القطاع العام لديه ميزة نسبية بالنسبة للقطاع الخاص في تمويل وإدارة منتج مشترك حيوي مثل الماء.

وبالرغم من قوة هذه الحجج المأخوذة عن ليند، وأرو، فإن لها نقطة ضعف أساسية: فهي تقول بأن التمويل والإدارة العامة للمنتجات ذات الطبيعة المشتركة، أفضل لأنها تستطيع دائما تقليد للتوزيع المالي في ظل المنافسة عندما تكون ناجحة، أو تصحيح عيوبها في الحالة المضادة. ولكن يجب ألا ننسى أن هذه الحجج تقوم على الافتراض الأول بأن الدولة خيرة، وتعمل على تعظيم الصالح العام. وسنتخلى الآن عن هذا الافتراض، ونبنى افتراضاً آخر وندرس، في ظله، نقاط القوة والضعف لكل من القطاعين.

٢. مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء، مع الافتراض بأن الدولة تعمل فقط لمصلحة المجموعات التي تمثلها.

الافتراض الأول بعيد عن الواقعية في البلدان النامية، وحتى في بعض بلدان الشمال حيث تكون الدولة أسيرة لجماعات الضغط ذات الوزن الانتخابي. ولهذا السبب يرى جاك لافونت (١٩٩٦) أن المقارنة بين تمويل القطاعين العام والخاص لا يمكن أن تكون مؤثرة إلا إذا رفضنا الافتراض بدولة خيرة، تعمل في بيئة تحقق أفضل التعاقدات التي يحترمها الموقعون عليها. وهكذا يبين كارل شابيرو، وروبرت ويلسج، أن الخصخصة (في حالة شركة تخضع للتقنين)، تؤدي لتراخي العلاقة بين الدولة المقننة، والشركة المخصصة. فالخصخصة تؤدي لإشراف أقل فاعلية لأنها تتخلى عن ربع معلوماتي لملك الشركة المخصصة، في حين تتخلى الدولة عن جزء من معلوماتها. وفي المقابل، عندما تكون الدولة خاضعة لبعض جماعات الضغط، فإن الخصخصة تمنع الحكومة من إدارة المنتج المشترك لمصلحة

الجماعات الخاصة التي تمثلها، ويستنتجان من ذلك، أنه من الأفضل خصخصة الماء عندما تكون الحكومة أكثر خضوعاً للمصالح الخاصة.

وضمن ذات المستوى من التفكير، يدرس جاك لافونت (١٩٩٦) أثر تبادل السلطة في ظل الديمقراطية، على كفاءة القطاع العام. وهو يفترض أن البلاد تحكمها عدة أغليات تعمل كل منها على تحقيق مصالح ناخبها الخاصة، فإذا كانت إدارة الماء تخضع لاحتكار عام، فإن الأغلبية تستطيع الاستحواذ على الربح الناتج من استغلاله. في حين أنه إذا كانت الإدارة لاحتكار خاص، فإن الحكومة لن تستحوذ إلا على جزء من الربح، وتترك الجزء الباقي لملاك الشركة.

وهكذا قد تكون الخصخصة مفضلة بقدر ما تشكل ضماناً للناخبين من كل معسكر ضد الاستحواذ على مورد قومي خلال إحدى دورات تبادل السلطة. وتأسيساً على نفس مبدأ تداول السلطة الديمقراطي، يشرح كلاوس شميت (١٩٩٦)، وجان جاك لافونت، وج. نيرو (١٩٩١)، أن الدولة لا تستطيع أن ترتبط بسياسة طويلة المدى بشكل له مصداقية، الأمر الذي يلغي الحافز لدى مديري الشركات العامة لعمل جميع الاستثمارات الضرورية، لأنه يمكن للدولة في أي وقت أن تحرمهم بأثر تال، من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات. ومن هنا لا تستطيع الدولة أن تحافظ دائماً على نوعية الماء الذي تقدمه للسكان في الكثير من البلدان. وفي هذا المجال يحضرنا مثل الكامبيرون حيث لا تشرب الطبقات المتوسطة، والميسورة الماء الذي توفره شركة الماء الوطنية الكامبيرونية، ويشربون المياه المعبأة.

إذن هل الإدارة العامة للماء أقل كفاءة من القطاع الخاص؟ تكاد تستحيل الإجابة على هذا السؤال فكل من القطاعين له مواطن القوة والضعف (بافتراضات مختلفة). ولذلك، فحتى إذا دلت بعض الدراسات التجريبية على حدوث تحسن في الهياكل المالية للشركات المخصصة (تتأقص نسبة الدين/رأس المال)، فيجب ألا تغيب عن بالنا الطبيعة الاقتصادية لهذه الدراسات وأن المدافعين عن السوق يبرزون بشكل مبالغ فيه النجاحات المالية، ليغطوا على المآسي الاجتماعية التي تنتج عنها. ولهذا السبب يميل كثير من الاقتصاديين أكثر فأكثر نحو إدارة الماء بالتفويض كأسلوب مقبول للتنظيم.

ثالثاً: إدارة الماء بنظام التفويض كأسلوب ثالث

يقف اليوم وجهاً لوجه، منهجان في التفكير بشأن إدارة الماء كملكية عامة: الأول هو المنطق الأنجلوساكسوني، الفردي، المعتمد على القانون، وعلى الآليات الاقتصادية لتنظيم العلاقات بين الناس بالمرونة المرجوة، والثاني لاتيني، جماعي، ونظامي، يحدد مقدماً الحقوق والممنوعات بكل دقة، عن طريق قواعد جماعية. ونحن نرى أنه ليس من الممكن فقط الجمع بين عقلانية السوق، والاهتمامات الاجتماعية، وإنما كذلك وبصفة خاصة، أن الماء يتبع كلاً من المجالين (العام والخاص)، ويمكن إدارته وفقاً للمنهجين في الوقت ذاته.

وفي الواقع، فإن جريان الماء لا ينتج عنه فقط الاختلاط بين الأماكن والحيوات الخاصة والعامة، وإنما بين المصالح كذلك. وكون الماء نادراً، وموزعاً بطريقة بعيدة عن المساواة، يجعل منه منتجاً اقتصادياً يتوجب إدارته بحرص وعقلانية.

ومن الناحية الأخرى، فالماء منتج اجتماعي/اقتصادي ذو طبيعة خاصة، بمعنى أنه مورد لا توجد الحياة بدونه. وعلى الرغم من ندرته، لا يمكن تحديد قيمة تجارية كامنة فيه، وليس له أسواق مثل بعض المواد الخام. ومن هنا المطالبة، المشروعة تماماً، باعتبار الحصول على الماء حقاً للإنسان لا يمكن المساس به، في مواجهة منطق السوق الذي يصبح أقرب إلى أن يكون "مطرقة بلا صاحب". وتبدو الشراكة المتجانسة العام/الخاص (بقدر ما يشترك الماء في هذين المجالين)، حلاً ممكناً لكثير من مشاكل الماء في عالمنا الحديث المعاصر.

سنحاول فيما يلي أن نقدم الشروط التعاقدية التي تسمح لإدارة التفويض للماء أن تجمع بين الاختيارات الجماعية للسوق التي لا تهتم بالآثار على المدى الطويل، وبين المصلحة العامة التي تبتغيها الدولة عندما تتخذ الاختيارات للبعيدة عن الأثر. ونعني بهذا أسلوباً ثالثاً يجمع بين السيادة والسوق، بين الملكية المشتركة والإدارة الخاصة، وذلك بشرط أن تكون الدولة ديمقراطية، وقوية، وخيرة، قادرة على التقنين، وتفرض احترامها على السلطات المالية العالمية، علماً بأن هذا الشرط الأخير كثيراً ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي.

١- البدائل التعاقدية المختلفة، وأساليب تقنينها

في موضوع إدارة الملكية المشتركة بالتفويض، سندرس ثلاثة أشكال تنظيمية تمثلها الأوضاع في فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، التي تستخدم، على الترتيب، الإدارة بعقد تفويض، والخصخصة مع وجود وكالة مستقلة للتقنين، والاقتصاد المختلط. ومن بين جميع هذه البدائل التنظيمية لنقل إدارة الماء للقطاع الخاص، فالنظام السائد هو الفرنسي للتفويض بالتعاقد. وفي الواقع، يسمح هذا النظام بالكثير من الاختيارات بداية من التأجير وحتى الالتزام، الأمر الذي يعطي مرونة كبيرة تتناسب مع الظروف الخاصة للمتعاملين فيما يتعلق بالمشكلة الحساسة الخاصة بملكية البنية التحتية.

أما أسلوب الإدارة البريطاني الذي يعهد بقطاع الماء لوكالة مستقلة، فليس مفضلاً لأنه يعني بصراحة التنازل عن الموجودات (وليس تسليمها بمقتضى عقد التزام) للقطاع الخاص الذي يحرم بذلك المجتمع من أية سلطة إذ يخضع القطاع لسيطرة السوق القاسية، التي لا مجال فيها للعلاقات الإنسانية. ومع ذلك فهذا الأسلوب يدافع عنه بحماس للفنيون والخبراء الماليون الأنجلوساكسون الذين تمثل بهم المؤسسات المالية الدولية، ويتخذونها منبراً للدعاية. وهذا هو السبب في أن المساعدات الممنوحة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، تخصص لصرف رؤوس أموال لإقامة بنية تحتية حديثة بالكامل توضع تحت إشراف شركات خاصة، بدلاً من تحسين كفاءة المعدات والخدمات القائمة، وهو أمر أجدى بكثير.

أما نظام الشركة المختلطة المطبق في ألمانيا، فيطبق أسلوباً مبتكراً هو تكوين شركة تضم شريكاً خاصاً يمثل الأقلية مع أغلبية من المساهمين العاميين، ويُعطى عقد الإدارة للشريك الخاص. وهذا الأسلوب، المتبع كذلك في البرازيل وإندونيسيا، يسمح بالديمقراطية والشفافية، حيث إن العدة المنتخب هو المسئول أمام الشعب، والممثل له في ضمان نوعية الخدمة. وفضلاً عن ذلك، فالمشكلة الحساسة المتعلقة بتحديد ثمن الخدمة، يجري التحكيم فيها في مكان الإدارة ذاته. والمشكلة الرئيسية في هذا النظام هي فقدان التوازن بين من يعهد بالتفويض ومن يتلقاه، وتدل الخبرة العملية على أنه غالباً ما يستجيب القطاع العام لمنطق القطاع الخاص.

٢- الإدارة بعقد تفويض، والمنافسات السابقة واللاحقة.

إدارة الماء بعقد تفويض هي ببساطة، مشاركة عام/خاص تتحقق بتسليم الدولة للموجودات العامة على أساس طلب عروض عامة وطنية أو دولية، أو بعبارة أخرى، توقع الدولة عقداً بالإدارة المشتركة للماء لشركة ما عليها أن تنفذ الاشتراطات الواردة بدفتر المواصفات والشروط. وهذا معناه أسلوب للإدارة يستفيد من مزايا السوق، والقطاع العام في الوقت نفسه.

ويستمد العقد شرعيته من المنافسة التي تعني عادة تحسيناً في نوعية المنتج، وتسمح للإدارة بالتفويض أن تضمن معايير النوعية التي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقها أحياناً. ومثال للكاميرون يكشف أهمية هذا. وهكذا يمكن تقدير أهمية المنافسة السابقة على التعاقد، فالدولة بفتح الباب أمام جميع المتنافسين، تستطيع اختيار أفضلها قدرة على تحقيق ما ورد بدفتر المواصفات، و الشروط، والمنافسة هنا، تعمل كمرشح يسمح للدولة باختيار شركة ذات مصداقية.

أما دفتر المواصفات والشروط، فيجب أن يكون قاطعاً في منع أية تجاوزات للسوق، بهدف ضمان حق كل امرئ في الماء بصفته يساوي الحق في الحياة. وبعد تحديد كمية الماء اللازمة للحياة يومياً لكل فرد، يجب أن تشترط الدولة أن للثمن المحدد للمتر المكعب من الماء يجب أن يساوي قيمة الخدمة، وإنما أن يراعي كذلك القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأقل قدرة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تضمن السلطات العامة للدولة أن يحصل من لا قدرة شرائية لهم على الماء عن طريق فقرات خاصة في العقد. ولهذا الغرض، خصصت كل من فرنسا، وبلجيكا صناديق في المقاطعات لتغطية استهلاك الكهرباء والماء للفئات الأكثر فقراً، وتسمح التعريفة البلجيكية بالتوزيع المجاني للماء، مع أن هناك بعض المشاكل الخاصة بالمساواة، بسبب غياب التناسب بين قلة الدخل، وكمية الماء المستخدمة.

وفي الواقع، يجب أن يضمن هذا العقد أن يكون الماء مورداً يتوقف ثمنه الاقتصادي على القيم الثقافية للشعب، مع تجنب أن يصير مصدراً للربح للرأسماليين الذين يقتصصون الفرص. لذلك على الدولة، مع التأكيد على معايير الاستمرارية، والنزاهة، والمساواة، والشفافية، والمسئولية في إدارة مورد مشترك مثل الماء، أن تتخلى عن مبدأ "الملوٲ يدفع" الذي يسمح للسادة الأغنياء، لا فقط أن يستخدموا ما يشاءون، بل أن يلوٲوا ما يشاءون، طالما أنهم سيدفعون ثمن ذلك. على الدولة إذن،

أن تنظم الإدارة بالتفويض بأن تحدد قواعد التشغيل، وأن تشرف على تطبيقها، وعلى نتائج ذلك، بمجموعة من الإجراءات الإيجابية والسلبية.

ومن المؤكد في حالات التفويض بالسلطة حدوث انحراف في المعلومات، وتصير آليات الحفز في غاية الأهمية في غياب الرادع الأخلاقي، ومع سوء الاختيار نتيجة لانتهازية اللاعبين. وكما تلعب المنافسة السابقة دوراً في حسن الاختيار، فإن المنافسة اللاحقة (بعد نهاية مدة التعاقد)، تلعب دور الدافع لاحترام شروط العقد. وفي الواقع، يجب أن تعرف الشركة التي تنهرب من تنفيذ شروط عقد الوكالة بأمانة أنها قد تفقد بذلك فرصة تجديد العقد بعد انتهائه. وأحد وسائل تحقيق ذلك، هو ترك الباب مفتوحاً لدخول شركات أخرى، بما يعني أن ضمان تجديد العقد هو تنفيذ بنود كراسة المواصفات والشروط بمنتهى الدقة.

ولذلك يجب أن تتفق الدولة في تحديد بنود كراسة المواصفات والشروط باحتراس حتى لا يبتلع السوق المصلحة العامة بدافع تحقيق الربح بأية وسيلة. وبهذا الثمن لا غير يمكن تحقيق الطبيعة المزوجة للماء كحق للحياة، وكمورد نادر يجب إدارته برشاد واقتصاد.

رابعاً: المخاوف الحالية والمستقبلية بشأن إدارة الماء على نطاق العالم

يجب ألا ننظر إلى نظام الإدارة بعقد تفويض، الذي قدمنا أشكاله المختلفة فيما سبق، كحل معجزة يحقق كل الأمن، كما يُنظر إليه حالياً في عالم يسوده رأس المال. ويجب ألا ننسى أن للشرط الأساسي لنجاح هذه الاستراتيجية ولمصادقيتها، هو وجود دول ديمقراطية قوية، وخيرة قادرة على فرض وجهات نظرها على السلطات المالية العالمية، والشركات متعددة الجنسية. وتعود المخاوف الحالية والمستقبلية بشأن إدارة الماء على نطاق العالم، لا فقط لأن الدول تفقد سلطتها على التقنيين في مواجهة صعود السوق المنظم ذاتياً لمركز الصدارة، وإنما بالدرجة الأولى لأن الشركات متعددة الجنسية، التي يُعتبر الاقتصاد المعولم مملكتها الخاصة، قد قررت غزو قطاع الماء لتفرض عليه سيادتها.

لذلك سنعرض فيما يلي، من جهة، المصاعب التي تعرضت لها مؤسسة الدولة على مر التاريخ، والتي فرغتها من القدرة على التقنيين، ومن جهة أخرى، المحددات الأساسية التي حولت الشركات إلى تعدي الجنسية، ودخولها بقوة إلى قطاع الماء.

١- المصاعب التي واجهت مؤسسة الدولة عبر التاريخ، وفقدان سلطتها التقنينية.

١- المصاعب الفلسفية التي تواجه الدولة

كما قلنا فيما سبق، لا يمكن أن تتجح إدارة الماء بالتقويض إلا إذا وُجدت دول ديمقراطية قوية قادرة أن تمنع السوق من جر الجماهير إلى سياسات اقتصادية انتحارية. ولكن سلطات الدول على التقنين تنفتت يوماً بعد يوم منذ أيام توماس هوبز، وتكاد اليوم تصبح غائمة أو غير مرئية في ظل عولمة الاقتصاد.

ويتصور هوبز العالم في حالة طبيعية كالغابة التي يتعامل فيها الناس كالذئاب، ويسود فيها الأقوى. وهو يرى للدولة كالبناء الفوقي الذي ينظم القطاع العام وهو المجال الذي تكثر فيه المنازعات بين الناس بسبب السياسة، وهي تكتسب شرعيتها من الديمقراطية، في حين تترك المنازعات بين الأفراد لتُحل فيما بينهم، بعد أن ترسم القواعد المنظمة لذلك. ويتصور توماس هوبز للدولة بنظرة الشخص الليبرالي الحديث الذي يقبل بالملكية الخاصة والعامّة، وهو يصل إلى النتيجة بأن الدولة توجد لأن الإنسان بطبيعته يميل إلى احترام ما لا يملكه. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا المفكر الليبرالي في قرارة نفسه، يقنع، من البداية، الملكية الخاصة، ويضع بذلك، الدولة على الهامش بالنسبة لجزء كبير من الحياة الاجتماعية، وإن كان عليها، رغم ذلك، أن تنظمها.

ويعتقد جان جاك روسو أن هوبز لم يصل إلى حالة الإنسان البدائي لكي يتوصل إلى أهداف وشروط قيام مؤسسة الدولة. وفي رأي روسو، أن هذا الإنسان البدائي كان قريباً جداً إلى الحالة الحيوانية، وكان يعيش في حالة عدم استقرار دائم مع الطبيعة، وفي حرية كاملة، ولم يكن يتبع إلا غرائزه، ويشعر بالرضا عن جميع الكائنات الحية بعد تناول طعامه. وهو لذلك يرى أن قيام الدولة كان حدثاً عرضياً عندما رأى الإنسان في لحظة معينة أنها مفيدة، وأنه من الأجدي ألا يعتمد على غرائزه فقط، وإنما أن ينظم حياته في إطار مؤسسة تقوم من بعد، بالتحكيم بين عدد من الأفراد الذين يعيشون معاً. ومن هنا، لا تعني الدولة تحسناً في الوضع إلا إذا قامت على أساس المساواة حيث تتساوى حقوق البعض (وهي القيود التي يتحملها الآخرون من أجل رفاهيتهم هم)، مع واجباتهم (وهي القيود التي يتحملونها من أجل رفاهية الآخرين)، مع تجنب وضع الإنسان في وضع الاستعباد. ونظرة جان جاك

روسو هذه، تجعل من الدولة لا فقط المنسق لكل للحياة الاجتماعية، وإنما الضامن للحرية الفردية كذلك.

وبمجرد التخلي عن مبدأ للتبادل بين حقوق للبعض (المكاسب)، وواجبات البعض الآخر (التكاليف)، وأن بعض الفئات يكون لها ما تملكه وتدافع عنه بوجود الدولة، نصير هذه الدولة أداة للسيطرة للطبقات السائدة، وهو ما قال به كارل ماركس. وهكذا يقف جان جاك روسو في صف كارل ماركس الذي نادى بقيام دولة قوية تنظم للحياة الاجتماعية بالكامل، وتمنع تبعية البعض للبعض الآخر. وبذل انهيار الاتحاد السوفييتي وتوابعه على تباعد أحلام كل من هذين المفكرين.

٢- المصاعب الاقتصادية التي تواجه الدولة

بعيداً عن الماركنتيلية التي تشبه للدولة بالأمير الذي يعمل على الإثراء عن طريق تجميع المعادن الثمينة بفضل فاتض الميزان التجاري (زيادة الصادرات على الواردات)، فالاقتصاد هو المجال الذي تفقد فيه الدولة دورها التقني أكثر فأكثر. وفي الواقع، فالاقتصاديون الكلاسيكيون الذين ينادون بأفضلية ترك الحرية لتوازنات العرض والطلب، يتمسكون بمبدأ للميزانية المتوازنة، ويعتبرون للدولة كلب الحراسة لوزارات المالية. وبعبارة أخرى، على الدولة أن تلتزم الحياد بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وتكتفي بدور حارس النظام، الذي تقتصر مهمته على الوظائف السيادية مثل حفظ السلام، والدفاع، والصحة، والتعليم، في حين يتوقف التوافق للتقائي بين المصالح المختلفة على اليد الخفية لأنم سميث. وهنا، نجد للسوق ذاتي التنظيم، وتدخل الدولة ضار لأنه يعطل قوى السوق عن التأثير بأمثل الأشكال.

لما بالنسبة للكينزيين، فالدولة نصير للاعب الوقتي الذي يتدخل عن طريق السياسة المالية أو للميزانية، لتصحيح وضع غير موات يرجع لعيوب قوى السوق، أي إنه يمكن مقارنتها بالعجلة الاحتياطية التي نلجأ إليها عند تعطل السيارة. وهكذا فالسوق لم يعد ذاتي التنظيم، وعليه أن يتقبل تدخلات دولة الرفاهية، فالكينزيون ينادون بتثبيت الأوضاع، والتقنين قصير المدى بمعرفة الدولة، في حين يركز الكلاسيكيون الجدد على أسلوب توزيع الموارد.

ولكن مع تكرر فشل السياسات ذات التوجه الكينزي، وبعد سقوط حائط برلين، ووصول رونالد ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة، ومارجريت تاتشر في إنجلترا، عادت الأمور للدولة المقترجة والسوق ذي التنظيم الذاتي، وإنما على

المستوى العالمي هذه المرة، عن طريق عولمة الاقتصاد. وتبدو الدول أقل فأقل قوة في مواجهة رأس المال، ولا تستطيع، في مواجهة القوة الطاغية للقوى المالية صاحبة الأيديولوجية المسيطرة، المحافظة على المصلحة العامة في إدارة المياه. وفقدان الدولة لقدرتها التقنية هذه، تمثل مصدر الخوف الأكبر مع انتشار نظام إدارة الماء بالتفويض في العالم.

٢- تعاضد قوة الشركات متعددة الجنسية في قطاع الماء.

والمصدر الثاني الحالي والمستقبلي، للخوف في حالة إدارة الماء بالتفويض، هو زيادة وجود الشركات متعددة الجنسية في هذا القطاع. ومع تراجع دور الدولة في ظل العولمة، تزداد المخاوف من تطور الأمور بشكل خطير بالنظر لأسس ودوافع الشركات متعددة الجنسية، وكذلك بالنظر لعدد من يقوم للقطاع الخاص بتغذيتهم بالماء.

١- أسس ودوافع الشركات متعددة الجنسية

الشركة متعددة الجنسية تنتج وتبيع منتجاتها في بلدين على الأقل عن طريق فروع مرتبطة بدرجة ما بالشركة الأم. وتنشأ الفروع عن طريق ضخ استثمارات أجنبية مباشرة الهدف منها هو تحقيق السيطرة والسلطة في قطاع معين. وتعرف الطبيعة متعددة الجنسية لشركة ما بالإجابة على السؤالين: لماذا تنتج سلعة ما في بلدين أو أكثر بدلاً من إنتاجها في بلد واحد؟ ولماذا يجري الإنتاج في عدة بلدان بمعرفة شركة واحدة بدلاً من عدة شركات؟

والإجابة على السؤال الأول تدل على أن الأساس الأول للشركات متعددة الجنسية هو الميزات للمواقع المختلفة التي تسمح لها بالاستفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج، لوجود عناصر الإنتاج والمواد الخام، مع تجنب مشاكل التجارة الدولية. أما الإجابة على السؤال الثاني فتدل على أن الأساس الثاني لقيامها هو الجمع في مؤسسة واحدة، أي ضم جميع مراحل إنتاج سلعة معينة لتوفير تكلفة عمليات التجارة، واختلاف المعلومات، وتكلفة الوكالة المرتبطة بتنسيق العقود بين شركات مستقلة تختص بمراحل الإنتاج السابقة واللاحقة.

وفي نهاية المطاف، تدل جميع هذه العناصر أن الهدف النهائي للشركات متعددة الجنسية هو تعظيم الربح بالسيطرة الكاملة على قطاع معين. وهي تلتف

اليوم كالأخطبوط على قطاع الماء والخوف أن أنزعها التي يحركها الجشع للربح تحول الماء إلى سلعة تحقق الربح عن طريق الإدارة بالتقويض.

٢-نسبة السكان الذين يخضعهم للقطاع الخاص، أرقام في ارتفاع

منذ عدة سنوات، يزداد عدد الشركات متعددة الجنسية في قطاع الماء، وكذلك عدد من يوفر لهم القطاع الخاص الماء بشكل منتظم. ومع ذلك، ففي خارج فرنسا، كان قطاع ماء الشرب والصرف الصحي في بلدان كثيرة محتكراً للقطاع العام. وتدل الإحصاءات حالياً أن عدد من يقدم لهم القطاع الخاص هذه الخدمة قد ارتفع من ٩٠ مليوناً عام ١٩٨٨ (منهم ٤٠ مليوناً في فرنسا)، إلى ٢٠٠ مليون عام ١٩٩٨، ثم ٢٥٠ مليوناً عام ٢٠٠٠. ويُقدر أن عددهم سيرتفع إلى ٥٠٠ مليون مع الانفتاح الحالي لأسواق رأس المال، والسلع، والخدمات. أي إن مديري القطاع الخاص يكسبون بالتدريج المزيد من المواقع مع خضوع قطاع الماء لسيطرة الشركات متعددة الجنسية (انظر الجدولين ٢ و ٣ في المرفق).

وينشأ الخوف الأكبر لليوم من خطر رؤية قطاع الماء وقد ابتلعتته الشركات متعددة الجنسية المترابطة بالكامل، والتي تسخر من طبيعة الماء كمنتج يجب أن يكون متاحاً للجميع، وهذا في الواقع، لتجاه انتحاري، فإذا كان الإنسان يستطيع أن يعيش دون البترول، فإنه لا يستطيع العيش دون الماء، الذي يُخشى أن يتحول إلى قيمة في البورصة تخضع لتقلبات السوق المالية للعالمية. وإذا حاول المستثمرون الدوليون، كعائلاتهم، الإلقاء بعبء المخاطرة على جماهير السكان، فقد نصل لعالم يموت فيه الناس عطشاً لأن إحدى الشركات متعددة الجنسية التي تملك احتكار قطاع الماء، قد قررت خفض الكميات المنتجة حتى ترفع السعر وترفع بذلك الربح الذي تحصل عليه. وبناءً عليه، يجب إدانة هذا الاتجاه الذي سبب من الضرر أكثر من أشكال اللامساواة الاقتصادية الحالية في أنحاء العالم. وتصير الإدارة بالتقويض مجرد وسيلة لتخدير نقطة الجماهير، لأنها لا يمكن أن تنجح إلا إذا حافظت الحكومات الديمقراطية على قدرتها على التقنين في مواجهة الشركات متعددة الجنسية، الأمر الذي لا يتحقق حالياً.

النتيجة

يشمل العالم اليوم حوالي ٣٠٠ مجرى مائي متعدي الحدود عرضة لإثارة نزاعات حول الماء. والصراع حول مياه دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وكذلك التنافس على مياه النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا، هي أمثلة على ذلك. فضلاً عن ذلك، فعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإن كان مرتبطاً بعوامل كثيرة أخرى، يبرز ما قالته جولدا مائير في عام ١٩٦٧، : "إن من يحاولون تحويل مياه الأردن، لا يلعبون بالماء فقط، وإنما بالنار كذلك". ويستمر الماء كعنصر للحياة، والموت، والتنافس على المستويات المحلية، والإقليمية، بل والعالمية. ويموت البعض من أجل الحصول عليه، كما يموت آخرون لأنهم شربوا ماءً ملوثاً، أو لأنهم لم يشربوا بالمرة.

وهذه الأوضاع المثيرة للقلق تدل على أن تنظيم استخدام الماء على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي غير مرضٍ، ويحتاج لتحسين. وقد حاولنا هنا أن نوضح الأوجه المختلفة للمشكلة والجدل الذي يدور حولها، فضلاً عن ذلك، أبرزنا حدود الإدارة بالتفويض بوصفها حلاً توفيقياً بين منطق السوق، والمنطق الجماعي، بتوضيح أن الدولة تفقد قدرتها في مواجهة صعود الشركات متعددة الجنسية.

ومع تقديرنا لقدرة جميع الشعوب على ابتداء تجديدات مؤسسية تساعد على حل مشاكل المياه في إطار أوضاع محددة، يجب ألا ننسى أن مثل هذه المؤسسات يجب أن تتبع قواعد الترابط والتضامن، وأن الحق في الحصول على الماء مساوٍ للحق في الحياة. ولذلك نرد على أولئك الذين يطلبون التقليل من دور الدولة في مواجهة العولمة، بأن نطالب بمزيد من دور الدولة، وتقويته في قطاع إدارة المياه، للمحافظة على حياة البشر.

المراجع

- باراك، برنار، Les politiques de leau en Europe ، باريس، لا ديكونفرت، ١٩٩٥.
- يرانسار، ميشيل، L'entreprise publique livree aux interets prives ، كرونك سوسيل، ١٩٧٤.
- ديجيه، دومنيك، Leau, quels enjeux pour les societes rurales، باريس، لارماتان، ١٩٨٥.
- مورتيمر، دافيد، وروشييه، جان شارل، Le partage public-privé dans le financement de leconomie، مجلة الاقتصاد الفرنسي، المجلد ١٤ (صيف ١٩٩٩).
- يتريللا، ريكاردو، Le manifeste de leau, pour un contrat mondial، بروكسل، لا بور، ١٩٩٨.
- بوندلفان، كلود، Economie des decisions publiques، باريس، إيكونوميكا، ١٩٩٤.
- فيرنيه، جاك، L'environnement، ماذا أعرف عن؟ المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥.
- فينين، فراك، Economie et ecologie، باريس، لا ديكونفرت، ١٩٩٤.

المرفق

الجدول رقم ١

الوفيات والأمراض المرتبطة بالماء

مصدر المرض	المرض	حالات المرض/الوفيات في العام
تنتقل عن طريق مياه الشرب والاعتماد على	الإسهال والدوسنتاريا	١,٥ مليار حالة/٣,٣ مليون وفاة لأقل من ٥ سنوات (٥ مليون لجميع الأعمار)
مرتبطة بنقص الاحتياطات الصحية	البرم الحبيبي، والأمراض الجلدية	١٤٦ مليون حالة/٦ مليون أعمى
مرتبطة بغياب الصرف الصحي	الحدوة الشريطية أو الوحيدة	٧٠٠ مليون شخص مصاب
مياه الشرب والاعتماد على	حمى التيفود	٥٠٠ ألف حالة/٢٥ ألف وفاة
مياه الشرب والاعتماد على	الكوليرا	٥٠٠ ألف حالة/٢٠ ألف وفاة

المصدر: فيم فاندير هوك، فليمنج كونرادسر، ووقار جيهانجير، ١٩٩٩.

الجدول رقم ٢

تطور دور الخدمة في قطاع الماء المقدمة من القطاع الخاص في بعض البلدان

النسبة من السكان التي يخدمها القطاع الخاص	١٩٨٨ (%)	١٩٩٨ (%)
أوروبا الغربية	١٠	٢٢
فرنسا	٧٠	٨٠
المملكة المتحدة	٥	٨٥
ألمانيا	٤	٦
أوروبا الوسطى والشرقية	صفر	١
أمريكا الشمالية	١٢	١٥
الولايات المتحدة	صفر	١٢
أمريكا اللاتينية	صفر	١٢
المكسيك	صفر	٣٠

الأرجنتين	صفر	٣
أفريقيا والشرق الأوسط	أقل من ١	١
ساحل العاج	٢٠	٥٠
آسيا وأستراليا	صفر	١
ماليزيا	صفر	٤٠
اليابان	١	١

المصدر: GWP، ١٩٩٩.

الجدول رقم ٣

عدد السكان الذي تقدم لهم الخدمة الشركات الأوروبية الثلاث الأولى، وحجم الأعمال

الشركات متعددة الجنسية	عدد السكان الحاصلين على مياه الشرب	عدد السكان الحاصلين على الصرف الصحي	حجم الأعمال بالمليار يورو
مياه فيفيندي	٨٠ مليوناً	٣٠ مليوناً	٦,٧٣٠
السويس/ليونيز وسور (بويجيس)	١٠٣ ملايين	أكثر من ٥٢ مليوناً	٧,٢٥٠

المصدر: مركز معلومات الماء (على الإنترنت) <http://www.cieau.com>.

الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة

زلميس م. دومينيجيز كورتينا*

الماء هو مصدر للحياة وسبب للنزاعات في العالم. وهو موزع على الكوكب بصورة غير متساوية. كما يتزايد الطلب عليه أكثر فأكثر، سواء بمفهوم الاستهلاك الآدمي أو من وجهة نظر الاحتياجات الزراعية والصناعية. تتسبب إدارته في كثير من النزاعات، ولا سيما في المناطق التي يكون فيها قليل الوفرة، كما هو الحال في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط. هذا ويتوقع كثير من الخبراء أن الماء سيكون، في غضون هذه الألفية الجديدة، في مركز الخلافات القومية والدولية بصورة أكبر. وعلى الرغم من "عقد المياه" الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة ومختلف المبادرات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، إلا أنه يتبين أن الطريق لا زال طويلا أمام تأكيد نقائه، والبيئة الملائمة له وتوزيعه العادل.

المقدمة:

الماء ثروة نفيسة، ولا غنى عنه للحياة على كوكبنا، كما لا يستطيع أي شيء أن يحل محله. ومع كونه مصدرا للحياة، فهو في الوقت نفسه يمكن أن يكون السبب أو المثير لنزاعات عنيفة على المستوى العالمي.

لقد نشأت الحضارات الكبرى على مدار تاريخ البشرية حول الماء الذي كان التحكم فيه أيضا مصدرا للنزاعات. ولا يمكن مواجهة إشكاليته فقط من زاوية العلاقة بين النمو والبيئة. إذ يليق أن تؤخذ أيضا بالاعتبار حقيقة أن التحكم في المياه بجميع أشكالها والانتفاع بها، سواء كانت مياه بحر أو نهر أو حتى طبقة

* عالمة اقتصاد كوبية، وباحثة في مركز الدراسات الخاصة بأفريقيا والشرق الأوسط، بهافانا.

جوفية، يمكن أن يكون رهانا حاسما بالنسبة لحياة المجتمعات، وللأمن القومي، وللاستقرار الداخلي للدول، كما هو بالنسبة للعلاقات الإقليمية والدولية. تتخذ مشكلة الماء أبعادا عالمية لا لأنها تشمل فقط دول الشمال المتقدمة، ولكن أيضا دول الجنوب المتخلفة. يتم ذلك بصور مختلفة طبعاً، لكنها تكون مصحوبة بنتائج مأساوية بالنسبة لدول الجنوب.

لو كان هناك وعي بأن للتوزيع السلمي للمياه هو مصدر ثمين للتعاون بين الشعوب، لكان من الممكن تلافي كثير من الصراعات الماضية، وتجنب تلك التي لازالت كامنة، في العلاقات بين المجتمعات المختلفة.

يجب أن يقيم تحليل الموارد المائية العالمية كمصدر للنزاعات، وزنا للجوانب المتعددة لهذه المشكلة. إذ يتعلق الأمر من بين جوانب أخرى، بالجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكننا لا نستطيع، نظراً لأهمية الموضوع، أن نحسوي كل شيء من خلال هذه الدراسة. وسوف نكتفي بأن نوضح بإيجاز ما هي المقومات التي تحدد مكانة الماء في العالم اليوم، وما هي المشاكل المرتبطة بتوزيعه واستخدامه. كما سوف نستحضر بعض الحالات التي تمثل الخلافات الداخلية بين الدول أو بين البلدان بشأن هذا المورد الطبيعي النفيس.

أولاً: الماء عنصر حيوي

يسبرز التاريخ كيف كان تطور الحياة الحيوانية والنباتية على الكوكب، وكذلك المجتمعات البشرية بعاداتها وتقاليدها - حتى الدينية - له علاقة بالماء. ينبغي إذاً أن يأخذ تحليل هذه المسألة في اعتباره، حقيقة أن الأمر لا يتعلق فقط بمورد طبيعي نفيس، لكن أيضاً بتراث ثقافي مشترك بين جميع شعوب الأرض.

الماء أساسي بالنسبة لجميع الأجهزة العضوية النابضة بالحياة، كما تتصل نظم الكوكب البيئية ببعضها البعض بفضل الماء. إنه أيضاً المذيب الشامل، كما يتمتع بخواص كثيرة تساعد على التحكم في مناخ الأرض. يضاف إلى هذا أن التطورات التكنولوجية قد حولته إلى سلعة تجارية يمكن استخدامها كوسيلة ضغط للوصول إلى أهداف اقتصادية وسياسية، وكمصدر تكرر للنزاعات.

بصرف النظر عن حقيقة وجود قدر كبير من المياه، بسبب النسبة التي يمثلها في تكوين كوكبنا، إلا أنه لا يوجد دائماً بكميات كافية في جميع الأماكن ولا في جميع الأوقات. وعلى الرغم من أن ¾ مساحة الأرض تغطيها المياه، فإن ¾ منها فقط هو الصالح لاستخدام البشر في صورة ماء صالح للشرب، وإمداد البحيرات

والأنهار والطبقات الجوفية. لكن أكثر من ¾ للمياه العذبة مجمدة في المناطق القطبية الجنوبية (جاك-إيف كوستو، ١٩٨١). يقدم الجدول التالي بعض الأرقام، على سبيل للتوضيح:

جدول رقم ١
توزيع الماء في العالم

النسبة المئوية	الحجم متر مكعب	المساحة ميل بحري ^٢	المياه المالحة
٩٧,٢	٣١٧٠٠٠٠٠٠	١٣٩٥٠٠٠٠٠	المحيطات
٠,٠٠٠٨	٢٥٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	بحار داخلية وبحيرات مالحة
			مياه عذبة
٠,٠٠٠٩	٣٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	بحيرات
٠,٠٠٠٠١	٣٠٠		أنهار (متوسط المنسوب)
١,٩	٦٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	مجلدات للقطب الجنوبي
٠,١٥	٦٨٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	مجلدات للقطب الشمالي
٠,٠٠٠١	٣١٠٠		مياه الجو
٠,٣١	١٠٠٠٠٠٠		المياه الجوفية: السطحية
٠,٣١	١٠٠٠٠٠٠		العميقة
١٠٠,٠٠٠	٣٢٦٠٠٠٠٠٠		الإجمالي

المصدر: جاك إيف كوستو، "إحصائيات للماء الأساسية"، في "تقويم كوستو"،

Dolphin Books، نيويورك، ١٩٨١

تبقى للمعطيات الخاصة بكمية وتوزيع الماء على الكوكب ثابتة، وفقاً للدراسات التي أجريت هذه السنوات الأخيرة. إلا أنه قد حدث تدهور في نوعيته، "لدى بدوره إلى انخفاض في عرض الثروة المائية" (كارلوس أ. فرنانديز جوريجي ١٩٩٩، ١٨٣). ومن جهة أخرى، إذا تم تحليل إمكان حصول سكان العالم على هذا المورد، فيمكن ملاحظة أن: "آسيا بها ٦٠% من السكان، وتمتلك فقط ٣٦%".

من الموارد المائية؛ أما أوروبا فيها ١٣% من السكان و٨% من الثروات المائية؛ ١٣% من البشر الذين يعيشون في أفريقيا لا يملكون إلا ١١% من الماء؛ وبالمقابل، يقيم في أمريكا الشمالية والوسطى ٨% من السكان والذين يملكون ١٥% من الموارد المائي؛ وأخيرا، تمتلك أمريكا الجنوبية التي لا يوجد بها إلا ٦% من سكان العالم، ٢٦% من الموارد المائية" (المصدر السابق، ص ١٨١).

يجب عند دراسة موقف الماء، الالتفات إلى حقيقة أن الموارد المائية في بلد ما تتألف من : "الهوطل السنوية (من مطر أو برد أو ثلج)، والتدفق الداخلي المحتمل (السطحي والجوفي)، ومستودعات الماء في الطبقات الجوفية، وواردات البلاد المجاورة من الأنهار والترع والقنوات" (بشارة خضر، ١٩٩٤، ١٦٣). من جميع هذه العناصر، لا تؤثر الهوطل والتدفقات على العلاقات بين البلاد المتجاورة، غير أنه يمكن بالمقابل أن يتسبب استغلال الماء الجوفي والتحكم في الأنهار، في توترات ونزاعات بين البلاد المتجاورة والمتشاطئة.

يتجاوز تحليل الموارد المائية الإطار الوطني، غير أن المشكلة لم تتلق دائما الاهتمام اللازم في منظومة العلاقات الدولية. ومع ذلك فقد حدثت خلال السنوات الأخيرة، نهضة عظيمة للوعي في هذا الخصوص.

١- نحو ثقافة مائية في المنظمات الدولية

احتل الماء في إطار الانشغال العالمي بالتنمية والبيئة، موقعا هاما في الجدل، كما جرى تناوله كعامل متكرر دوريا في التحليلات المختلفة. وحتى إذا كانت مشاكل البيئة موجودة منذ ظهور كوكبنا إلى الوجود، ولاسيما منذ بدء التفاعل بين الإنسان والطبيعة، إلا أنه لم يتوفر أبدا الوعي اللازم، كما لم يتم إجراء تحليلات بما فيه الكفاية في هذا الشأن.

يمكن، بخاصة منذ أعوام الثمانينيات، الحديث عن تأصيل نظري بخصوص العلاقة بين التنمية والبيئة. ويمكن الإقرار بخمسة نماذج رئيسية من التحليلات: "اقتصاد الحدود، علم البيئة العميق، حماية البيئة، تنظيم الموارد الطبيعية - لأجل الحفاظ على البيئة - والتنمية البيئية" (رامون ب. مادروجا، ١٩٩٧، ٤٠).

لقد كانت الوثائق التالية حاسمة في تطور الفكر بخصوص هذا الموضوع : تقرير برونتلاند "مسيرنا المشترك" عام ١٩٨٧، ووثيقة "رعاية الأرض" عام ١٩٩١، وأجندة مؤتمر ريو عام ١٩٩٢. وقد فتحت هذه المبادرات أفقا جديدا وهو:

أنه توجد علاقة عميقة بين حياة السكان والبيئة، وحقيقة أن التطورات البيئية تجعل الكوكب صالحا للسكنى، وبالتالي فإنه يجب أخذها في الاعتبار من أجل إعلاء شأن الحياة. هذا ويشكل التنوع البيولوجي والكيميائي والطبيعي في كوكبنا، الهيكل الأساسي الذي يبنى عليه النظام البيئي للكوكبي.

يشغل الماء في هذا السياق موقعا متميزا، كما برهن على ذلك ، مثلا، مؤتمر دبلن في عام ١٩٩١^(١) ، حيث تم التأكيد على حقيقة أنه إذا كانت الثروات المائية مصدرا للحياة، فإن الإدارة الفعالة لهذه الثروات تقتضي منحها اهتماما خاصا، عن طريق ربط النمو الاجتماعي والاقتصادي بحماية للنظم البيئية الطبيعية (مايك لكرمان، ١٩٩٧، ٥٠)

من جانبهم، أكد المشاركون في مؤتمر ريو^(٢) عام ١٩٩٢ ، على أهمية الإدارة المتكاملة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات بين هذا القطاع وبين القضايا الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية. وقد كانت مبادئ ريو هي أساس خطة

(١) قواعد التحرك التي نوقشت في دبلن هي: المياه العذبة مورد محدود ومعرض للأخطار ولا غنى عنه للحياة والتنمية والبيئة ؛ يجب أن يقوم تقييم إدارة الماء على توجه إشراكي ينطوي على المستخدمين، والمخططين، وأصحاب القرار، تلعب النساء دورا هاما في توفير الماء وإدارته وحمايته؛ الماء له قيمة اقتصادية بسبب استخداماته المتعددة و لا بد من الاعتراف به كمنفعة اقتصادية.

تم في مؤتمر دبلن التشديد على مدى الأهمية المعطاة لرفع حس السكان بدرجة أكبر، وكذلك على تطوير التقنيات التي تدور حول أساليب الاقتصاد في الماء، خاصة في القطاعات التي تستهلكه بغزارة، مثال ذلك، للقطاعات الزراعية والصناعية (البرت ليبارت، ١٩٩٧، ٥٠)

(٢) إعلان ريو عن التنمية والبيئة (أجندة ٢١)، الفصل ١٨ "حماية موارد الماء العذب والمحافظة على نوعيتها". ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن يتجه التحرك نحو المجالات التالية: التقييم المناسب والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وجود الموارد المائية؛ حماية مصادر الماء، وحماية نوعيتها، وحماية للنظم البيئية المائية؛ توفير الماء الصالح للشرب و تنقيته؛ الماء والتنمية الحضرية المستدامة؛ الماء والإنتاج والتنمية الريفية المستدامة؛ تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية. معلومات مسترجعة في (البرت ليبارت، ١٩٩٧، ٥١).

للتحرك في المؤتمر الوزاري بخصوص الماء للصالح للشرب والصرف الصحي،
الذي نظّمته هولندا في Noordwijk، عام ١٩٩٤.

أدركت الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، المزيد عن مشكلة الماء خلال
السنوات الأخيرة، كما تبنت إجراءات مختلفة. فقد أعلنت على سبيل المثال أن الفترة
من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ هي العقد العالمي للماء للصالح للشرب، ولتنظافة البيئة.
وبالرغم من الجهود المبذولة، لا زال هناك ملايين الأشخاص الذين لا يتمتعون بكمية
الماء التي يحتاجون إليها، والذين يعانون أمراضا مرتبطة بتناول مياه غير صالحة
للشرب، والذين لا يملكون تجهيزات ملائمة للصرف الصحي (أفريكا ك. جوميز،
١٩٩٦، ٣٥-٣٦).

بعد العقد العالمي للماء للصالح للشرب وتنظافة البيئة، تم تأسيس برنامج "ماء
صالح للشرب لعام ٢٠٠٠"، وهي مبادرة بقيادة اللجنة الإدارية للتحرك التعاوني،
التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التنسيق بين هيئات المعونة
الخارجية، الذي يمثل أكثر من ٤٠ هيئة تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف، بالإضافة
إلى منظمات حكومية وغير حكومية. وهذا هو ما يركز عليه تحدي أعوام
التسعينيات وهو: إعداد برامج على نطاق واسع لأجل توفير الماء والصرف
للصحي، لصالح التجمعات السكانية الحضرية والريفية الفقيرة في البلاد النامية،
وذلك باستخدام تقنيات وأساليب خدمة مستدامة وبأسعار مناسبة (برنامج الأمم
للمتحدة الإنمائي، ١٩٩٠، ٢٨).

تقرير موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣، المسمى "باتجاه تنمية مستدامة" المعد
بواسطة معهد موارد العالم بالاشتراك مع تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة
والتنمية، هو مستند هام يستخدم كمرجع بصدد مشاكل البيئة والتنمية، والحاجة إلى
تنمية مستدامة (معهد موارد العالم ١٩٩٢).

أخذت أيضا الجماعات الإقليمية بزمام المبادرة لأجل حل مشكلة الموارد
المائية على مستوى العالم. كما تجدر الإشارة، من بين أشياء أخرى، إلى الجهود
المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقرير "توبريس" الذي أصدرته الوكالة
الأوروبية للبيئة عام ١٩٩٥، هو مثال موضح بالأمثلة والشروح عن هذا الجهود
(بول كامبيل، ١٩٩٧، ٥٤).

كانت هناك مبادرة أخرى من الاتحاد الأوروبي، وهي تكوين فريق بحث
باسم: "حملة البيئة-الماء"، وأهدافها الأساسية هي تحديد أولويات البحث بالتوافق

مع اللاعبين الاجتماعيين الاقتصاديين، ودعم التنسيق بين برامج البحث المشتركة الوطنية والفردية، وتشجيع الإبداع" (دافيد موسكو، ١٩٩٥، ٥٥).

تلتقي تحليلات ودراسات مختلف اللاعبين الدوليين والوطنيين المجتدين للتنقيب عن حل للمشاكل المائية، في حزمة من المشاكل الجوهرية والتي أهمها تلوث الماء، وظاهرة المستنقعات، والأراضي الجافة وشبه الجافة، وندرة الماء وأسبابها وتبعاتها.

٢- المشاكل الرئيسية المرتبطة بالموارد المائية

يمثل التلوث إحدى المشاكل للجسيمة المرتبطة بالماء، المدروسة والشائعة بكثرة في العالم بالنظر إلى تبعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. وهو يؤثر ليس فقط ببلاد الجنوب ولكن أيضا ببلاد الشمال.

لا يجب أن ننسى أنه إذا كان الحصول على الماء أمراً طبيعياً وسهل المنال على العموم بالنسبة للبلاد المتقدمة، فإن الماء بالنسبة لأكثر من ١٠٠٠ مليون من الفقراء في المناطق الريفية والأحياء المحرومة من الحظوة في البلاد النامية، هو أيضاً سبب في المرض وحتى الموت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، ٢٨).

بالرغم من أن نوعية الماء قد تحسنت في كثير من البلدان المتخلفة بفضل القوانين والبرامج المعمول بها في هذا الشأن، إلا أن الموقف لا يزال خطيراً في كثير من الأماكن. توجد أيضاً مشاكل في البلاد المتقدمة، فبرغم للتقنين، إلا أنه لا تتم معالجة المخلفات بأسلوب ملائم. فمثلاً يشار إلى أنه في البلاد جنوب الاتحاد الأوروبي، يعيش ٥٠% من البشر في أماكن بدون معالجة للمياه. أما الوضع في كثير من البلدان المتخلفة فهو أسوأ، حيث يضاف إلى ما سبق الندرة والأخطاء المرتكبة في حق صحة البشر (أفريكا ك. جوميزو ١٩٩٦، ٣٥-٣٦).

يشدد تقرير برنامج الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٨، على مشاكل التلوث التي تلحق الضرر بالعالم كله، وبالأخص بالبلاد النامية، وذلك عندما ينص: "القلق بشأن تأثيرات المنتجات الكيماوية والمعادن السامة على الماء الصالح للشرب في الدول الصناعية، مثل مبيدات الآفات والرصاص، هو قلق جاد وسله ما يبرره. غير أن التأثيرات تبدو قليلة نسبياً عند مقارنتها بالأمراض الناتجة

عن التلوث الذي يسببه استهلاك المياه الموزعة في البلاد النامية" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٨، ٦٨).

يضيف التقرير أنه يمكن الحديث في غضون هذه السنوات الأخيرة عن تحسن في إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب وفي درجة نقائه، لكن هذا لا يزال غير كاف، لأن جهود جملة للبلاد لا تشمل في كثير من الحالات البلاد الأكثر فقر ويوضح الجدول التالي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الوضع.

جدول رقم ٢

النقص في إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وعلى الصرف الصحي الأساسي

التوزيع الإقليمي عام، ١٩٩٠-١٩٩٦ (بالنسبة المئوية)

المنطقة	سكان لا يحصلون على مياه الشرب	سكان لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي
الدول الغربية	٢١	٣٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٥٥
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٥	٤٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٣	٢٩
شرق آسيا	٣٢	٧٣
شرق آسيا بدون الصين	١٣	-
جنوب آسيا	١٨	٦٤
البلدان النامية	٢٩	٥٨
البلدان الأقل تقدماً	٤٣	٦٤

أضر النقص في أساليب تنقية المياه ومعالجة المخلفات كثيراً، بنظم الكوكب البيئية. فقد أصبحت مثلاً الأسمدة في بلاد الشمال تمثل مشكلة لأن استخدامها المفرط قد أدى إلى تلوث شديد في الماء. يظهر هذا الوضع بحجم أقل في البلدان النامية حيث لا تكون أسباب التلوث الرئيسية هي الأسمدة، ولكن انعدام النظافة والنقص في تطوير شبكات الماء الصالح للشرب.

بدأ برنامج الصحة وتوافر الماء، بالتعاون مع اليونيسيف ومعاهد أخرى تابعة للأمم المتحدة، بهدف دعم البلدان المتخلفة في سعيها لتحسين مهارات توفير الماء وتحسين ظروفها الصحية. وقد أشار تقرير هذا البرنامج الصادر عام ١٩٩٦، إلى الماء وانعدام للخدمات الصحية الملائمة، ضمن الأسباب الرئيسية للوفيات والأمراض (أليس أوريلي، ١٩٩٩، ١٧٠).

النضال ضد التلوث فرض على الجميع، لأن هذه الآفة، بصرف النظر عن أسبابها، ماثلة في جميع أنحاء الكوكب بدرجات متفاوتة، تضر بالمجتمعات وتسبب أمراضاً، وتؤدي إلى تهجير سكان وتسهم في أمثلة مختلفة من التوترات الاجتماعية. بيد أنه في معظم هذه الحالات وبناء على مصالح اقتصادية وسياسية، لا يتم القيام بعمل الاستثمارات اللازمة لمعالجة المياه، لأن هذا مكلف جداً. يسبب هذا الوضع قلقاً بدرجة أكبر في البلاد المتخلفة حيث لا تكون القوانين مصحوبة عادة بالوسائل القانونية اللازمة لفرض إجراءات تنقية ملائمة. كما يستفيد عدد من المؤسسات في البلاد المتقدمة من هذا الوضع للنهرب من قوانين بلادها، وتحويل التقنيات الملوثة إلى الجنوب، وتحقيق مكاسب هائلة، دون أدنى مبالاة بتأثيرات استغلالهم على الصحة البشرية وعلى النظام البيئي.

هناك حالة أخرى يتم الجدل بشأنها في محيط الثروات المائية، وهي تتعلق بالمستنقعات^(٣) التي تم تناول وضعها كأولوية في القرن الحادي والعشرين، نظراً لتأثيرات الأزمة المائية العالمية على الأمن القومي والعالمي. وقد أعلن الاجتماع

(٣) يتعلق الأمر بالأنظمة الوسيطة بين البيئة المغمورة دائماً بالمياه وتلك البيئة الجافة بطبيعتها، والتي تأوي تنوعاً كبيراً من الأحياء وفقاً لمصدرها، وموقعها الجغرافي، وتكوينها من الماء، وتركيبها الكيميائي، ونباتاتها السائدة، وخواص التربة والرواسب. ونجد أمثلة منها في العالم أجمع : مستنقعات، مانجروف، ملاحات، شعب، أنهار، جداول، وكذلك البرك والسدود (نيفر مونوز، ١٩٩٥، ١). من الناحية التاريخية، تعتبر هذه المناطق غير مضيافة، مسكونة بالبعوض وبالحيوانات الخطيرة؛ وهو السبب الذي أدى إلى اختفائها بنسبة ٩٠% بالتقريب، وقد انعكس هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة (ماريسيل سيكويراو، ١٩٩٩، ١).

السابع لاتفاقية "رامسار" ^(٤) الذي انعقد بين العاشر والثامن عشر من شهر مايو عام ١٩٩٩ بكوستاريكا والذي شارك فيه ١٥٠٠ ممثل جاءوا من ١١٤ دولة، أعلن عن موقفه بخصوص هذا الموضوع (نيفر مونوز، ١٩٩٥، ١). هذا وقد تمت في غضون هذا الاجتماع، مناقشة مشكلة ندرة الماء في العالم، والأزمة الغذائية المحتملة التي تنتج عنها. يتعلق الأمر هنا بتوجه مجدد في هذا المنتدى الذي لم يهتم حتى الآن إلا بالدفاع عن المستنقعات كبادرة تأوي تنوعا كبيرا من الفصائل.

تعد المستنقعات ^(٥) التي يعتبرها عدد من المؤلفين بمثابة "النظم البيئية الأكثر خصوبة في العالم"، أيضا ضمن البقع للرطوبة. يركز هذا الحكم على حقيقة أنه برغم الجوانب السلبية التي تعود إلى الصعوبات التي تمثلها هذه المناطق بالنسبة للنقل والاتصالات، ولأنها مراكز لتكاثر للبعوض، إلا أن هذه المناطق تحتفظ بكثير من المظاهر الإيجابية. مثال ذلك: "نمت كثير من الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية في المستنقعات كأحواض لأنهار ومناطق ساحلية، أو قريبا جدا منها. وبالتالي فإنه ليس من العجب أن يكون هناك تفاعل عميق ودائم بين هذه المناطق وبين الإنسان. هذا ويستخدم الإنسان مناطق المستنقعات بغرض صيد الأسماك والحيوانات، ورعي الماشية، وجمع خشب الوقود والنباتات الطبية والأغذية، الخ. كما يستفيد منها لأغراض أخرى مهمة بما في ذلك توفير الماء الصالح للشرب، وضبط المنظومة المائية، والحماية ضد الفيضانات، وتوزيع الثروات الجينية البرية لأجل تحسين زراعات غذائية هامة مثل الأرز" (مارسيل مارشان ١٩٨٩، ١٧).

(٤) مدينة إيرانية، وقعت فيها ١٣٠ دولة من أعضاء الأمم المتحدة سنة ١٩٧١، المعاهدة التي خلقت هذه المنظمة العالمية المسماة لجنة أو اتفاقية رامسار.

(٥) المنطقة السبخة هي مكان يحتوي على الماء بالمقدار الكافي طوال العام، للمساعدة على نمو فصائل من النباتات والحيوانات المتكيفة مع الغمر. تمتد هذه الظروف على المستوى العالمي على مساحة أكثر من ٩٠٠ مليون هكتار. وتشتمل المناطق السبخة على: المستنقعات، والبحيرات قليلة العمق، والمانجروف، والشعب المرجانية، والأنهار والأراضي الطميية، والأراضي المغمورة بالفيضانات، ودالات ومصبات الأنهار، والملاحات، والأراضي التربوية، السبخ الصناعية المخصصة لزراعة الأرز وتربية الأسماك (مارسيل مارشان، ١٩٨٩، ١٧).

كثيرا ما كانت تهمش هذه المناطق في مشاريع التنمية، لأنها كانت تعتبر أراضي جدياء. غير أن المشاريع المائية المنفذة في محيطها تكون أحيانا ضارة أكثر منها نافعة بالنسبة لهذه للنظم البيئية. وقد استعرضت دراسة لمركز الدراسات البيئية في جامعة ليند ب هولندا، حالتين في أفريقيا توضحان بالأمثلة فوائد وأضرار مشاريع مائية كبرى على النظم البيئية؛ المقصود هو إقليم كافوي في دلتا نهر زامبيزي، ودلتا نهر الأوكافانجو في بنسوانا (مارسيل مارشان، ١٩٨٩، ١٧).

بالإضافة إلى مشكلة المستنقعات، توجد مشكلة الأراضي الجافة وشبه الجافة. ولا يجب أن ننسى: "أن المناطق للجافة وشبه الجافة تمثلان تقريبا ٣/١ مساحة الأرض، حيث يعيش حوالي ٨٥٠ مليون فرد؛ نمت معظم الزراعات الكبرى القديمة في مناطق الري في الهند، وآسيا الوسطى، وآشور، ومصر، والمكسيك، وبيرو، إلخ، وفي الوقت نفسه يتسبب الطلب المتزايد على الطعام، في امتداد الزراعات إلى مناطق أكثر هامشية؛ يتزايد سكان المدن والريف باستمرار، ويمارسون ضغطا متزايدا على البيئة الطبيعية" (هارولد دريجن هورن، ١٩٨٩، ١). تم الانسحاق بهذه الأراضي الجافة وشبه الجافة بغرض رفع الإنتاج الغذائي، لأجل تلبية احتياجات سكان العالم. يظهر هذا الوضع في البلاد النامية بسبب الحاجة إلى الغذاء، وكذلك في البلاد المتقدمة بسبب الإعانات المالية الجاهزة التي تسعى إلى توسيع المسافات المنزرعة. ومصر هي نموذج لإنتاج الأغذية في الصحراء، بفضل استخدام التقنية والأسمدة المناسبة^(١).

(١) تستخدم التقنية وتطوع العلماء الاختصاصيين، وأساتذة الجامعات، والمزارعين، إلخ، لإنتاج الغذاء في الصحراء. مثلا في جامعة أسيوط بمصر العليا، تملك كلية الهندسة الزراعية مزرعة تجريبية، ومشاريع مختلفة ومختبرات تقوم بمهمة تطوير الزراعات بالصحراء. وقد عاينت المؤلفة شخصا هذه الأماكن في أثناء إقامتها بمصر، بين شهر فبراير وشهر أغسطس عام ١٩٩٨، كاستاذة زائرة بجامعة القاهرة.

٣- مداهمة ندرة الماء ، وأسبابها ومخاطرها

استنادا إلى أهمية الماء وإلى خاصيته للنزاعية، تسود فكرة أن نقص هذا المورد يمثل واحدة من أهم مشاكل للبشرية في الألفية الجديدة، بشدة في أوساط سياسية وأكاديمية مختلفة. فمثلا توقعات لجنة رامسار مقلقة جدا، لأن ندرة الماء يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذائية جسيمة، إذ إن الإنتاج الزراعي بأجمعه متوقف على هذا المورد. هذا وسوف يؤدي نقص الغذاء إلى انتقالات سكانية كبيرة وضغوط قوية تعرض الأمن القومي والدولي للخطر، وفقا لتوقعات الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة.

أعلنت منظمة الأرصاد الجوية العالمية أيضا موقفها في نفس الاتجاه: " في عام ٢٠٢٥، سوف يكون لدى ٢٠% من سكان العالم مشاكل متعلقة بتوافر المياه؛ وحاليا " تعاني ٢٩ دولة الآن من ندرة معتدلة أو جسيمة في الثروة المائية؛ كما سوف يزيد عدد السكان الذي يعيشون في مناطق فقيرة جدا في الماء ، من ١٣٢ مليون حاليا إلى ٦٥٠، و ٩٠٠ مليون في عام ٢٠٢٥ " (ماريسيل سكويرا، ١٩٩٩، ٣).

تشير مصادر أخرى أن قلة الماء في عام ٢٠٢٠ سوف تعزى إلى توزيعه المتفاوت على الكوكب، نظرا لأن ٣/٤ للمياه العذبة غير مهيا للاستهلاك لأنه موجود في المناطق القطبية والجليدية. أيضا وبشكل متناقض، هناك في كثير من المناطق التي بها وفرة من الماء، وندرة في السكان وبالعكس، فمثلا، الدولة الأغنى بالماء بمعنى كمية الماء لكل فرد، هي أيرلندا، حيث تحظى هذه الدولة سنويا بأكثر من ٥٠٠ ألف متر مكعب من الماء لكل مواطن، في حين أن مصر، وفقا لنفس الأساس، هي من البلاد الأكثر فقرا ، حيث نصيب المواطن أقل من ألف متر مكعب من الماء.

أطلق صندوق الحفاظ على الطبيعة، في مواجهة أزمة الماء المداهمة والمتزايدة، حملة عالمية باسم "الماء من أجل الحياة". والهدف من هذه الحملة هو الدفاع عن ٢ مليون هكتار من للنظم البيئية المائية في الكوكب، وزيادة رعاية مناطق المياه العذبة التي لا تتم رعايتها حاليا ولا الانتفاع بها على نحو ملائم،

بنسبة ٥٠%. كما ينص هذا المشروع على بدء تنفيذ برامج نموذجية للحفاظ على الماء، وعلى التنوع البيولوجي في أحواض خمس أنهار كبيرة على الأقل في العالم، مثال ذلك نهر أورينوكي في أمريكا الجنوبية، ونهر النيل بأفريقيا، ونهر يانج تسي كيانج في الصين. يتمسك المشروع، بالإضافة إلى ذلك، بالحاجة الملحة إلى وجود وعي كلي خاص بحماية الثروات المائية لأجل ضمان استمرار الحياة على الأرض.

تقرير معهد موارد العالم لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ عن الثروات المائية، المعد بالتزامن مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هو أحد الوثائق المهمة بخصوص مشكلة ندرة الماء. وهو يشير إلى أن النقص سوف يكون واحدا من أكبر مشاكل القرن الحادي والعشرين. ومن ضمن الأسباب الجوهرية لهذا الوضع، يشار إلى زيادة الاستهلاك الكلي للماء الذي بلغ من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ أكثر من الضعف، وذلك بالمقارنة بمعدل ازدياد السكان الذي يعتبر في ارتفاع دائم، بقدر ازدياد الطلب على الماء من أجل للزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي (معهد موارد العالم ، ١٩٩٨ ، ١٨٨). يقدم الجدول رقم ٣ بعض المعطيات الهامة بهذا الشأن:

جدول رقم ٣
موارد الماء العذب واستهلاكه
١٩٩٨ - ١٩٧٠

الموارد الداخلية القبلية للتجديد			الاستهلاك	النسبة المئوية للاستهلاك					المنطقة	
الإجمالي كم ^٢	للفرد ١٩٩٨ م ^٢	سنوت المعطيات	٣ كم ^٢ الإجمالي	% من الموارد	للفرد ٣ م ^٢	منزلي	صناعي	زراعي		
٤١٠٢٢	٦٩٨١	١٩٨٧	٣٦٤٠	٨	٦٤٥	٨	٢٣	٦٩	العالم	
٣٩٩٦	٥١٣٣	١٩٩٥	١٤٥	٤	٢٠٢	٧	٥	٨٨	الريفيا	
٦٢٣٥	٨٥٤٧	١٩٩٥	٤٥٥	٧	٦٢٥	١٤	٥٥	٣١	أوروبا	
٥٣٠٩	١٧٤٥٨	١٩٩١	٥١٢	١٠	١٧٩٨	١٣	٤٧	٣٩	أمريكا الشمالية	
١٠٥٧	٨٠٨٤	١٩٨٧	٩٦	٩	٩١٦	٦	٨	٨٦	أمريكا الوسطى	
٩٥٢٦	٢٨٧٠٢	١٩٩٥	١٠٦	١	٣٣٥	١٨	٢٣	٥٩	أمريكا الجنوبية	
١٣٢٠٧	٣٦٨٠	١٩٨٧	١٦٣٤	١٢	٥٤٢	٦	٩	٨٥	آسيا	
١٦١٤	٥٤٧٩٥	١٩٩٥	١٦٧٣	١	٥٩١	٦٤	٢	٣٤	للقانونية	

المصدر: موارد العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩، معهد موارد العالم، مؤسسة جامعة أكسفورد للنشر، نيويورك، ١٩٩٨، ٣٠، ٣٠٥-٣٠٤.

التوزيع المتفاوت للماء داخل وخارج البلاد المختلفة، وكذلك الطلب المتزايد عليه، هي العوامل التي تؤثر بشكل قاطع على الندرة العالمية لهذا السائل النفيس. وقد أشارت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، إلى أن ثلث سكان العالم يعيشون في بلاد تعاني بشدة إلى حد ما، من اضطراب يعود إلى الأرقام البيانية الخاصة باستهلاك وإمكان الحصول على الماء. ولعمل هذا، تم أخذ معدل استهلاك الماء وإمكان الحصول عليه في كل بلد بالاعتبار، مع إيضاح أن البلاد التي لديها مشكلة، هي التي يتفوق مستوى الاستهلاك فيها على الكمية التي يمكن الحصول عليها من الماء، بنسبة ٢٠%. وتلاحظ منظمة الأمم المتحدة أيضا أن موقف الماء قد تدهور كثيرا خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. (معهد موارد العالم، ١٩٩٨، ١٨٩).

لتحليل العوامل المتعلقة بالموارد المائية، من منطلق مفهوم متعدد الأبعاد، تستعين دراسات متعددة بفكرة الضغط المائي أو النزاع المائي. ويقدم الجدول رقم (٤)، مع أخذه في الاعتبار، مستويات الضغط والسكان في كل منطقة، دراسة مقارنة للسيناريوهات بين عامي ١٩٩٧، و ٢٠٢٥.

جدول رقم ٤

الأرقام البياتية للضغط المائي بالنسبة للسكان كمليون مواطن
مقارنة بين السكان في عام ١٩٩٧ والسكان المقدرين في عام ٢٠٢٥.

المنطقة				بلا ضغط	ضغط ضعيف	ضغط	ضغط شديد
٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧
				٣١٠	٢٨٠	٣٠	٢٧
١٤	١٥	٣١٠	٣٠٠	١٨٠	١٨٠	١٨	١٨
٩	-	١٢٢	١٢٠	٢٦	٢٥	-	-
٢٠	١٨	٥٢	٥٠	٢٢٠	٢٠٠	١٥	١٤
٢٠٠	١٧	١٨	١٦	٦٥	٥٠	-	-
١٦٠	٢٧	٤٠٠	٢٠٠	٨١٠	٣٩٥	٢٠٠	١٠٠
-	-	٢٠٠	١٤٠	٤٨٠	٣٦٠	١٥	-
٤٠	٢٩	٣٠٠	١٣٨	٤٥	٢٧	-	-
-	-	١٢٨٠	١٢٠٠	٧٠٠	١٢٠	-	-
-	-	١٦٨٥	١٠٨٠	٥٠٠	٤٨٠	-	-

المصدر: كارلوس فرنانديز خوريجي، مجلة CIDOB للشؤون الدولية، العدد ٤٥-٤٦، برشلونة، إسبانيا، أبريل ١٩٩٩، ص ١٨٤.

يوضح الجدول السابق النتائج والضغط التي سوف يخضع لها سكان مناطق الكوكب المختلفة، بسبب الضغط المائي.

يقدم "كارلوس أ. فرنانديز خوريجي"، على أساس من تحليل الضغط المائي ونتائج الرئيسية على الكوكب، بعض التوقعات بهذا الشأن : " سوف يرتفع عدد الأشخاص المهددين بسبب الفيضانات والجفاف ، خاصة في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ سوف تتركز النزاعات المرتبطة بالزيادة الديموجرافية ، في الصين وآسيا الوسطى وفي شبه القارة الهندية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ يمكن أن ينخفض عدد البلدان المتنازعة، إذا تم للشروع في تحركات حكيمة مرتبطة بالتفاوض بشأن مشاكلهم المائية، بمشاركة المجتمع بأسره؛ سوف تسمح القدرة على زيادة الدخول في كثير من البلاد بالحد من التوتر إلى حد كبير؛ سوف يكون ٩٠% من سكان العالم معرضين للخطر في عام ٢٠٢٥، و ٥٠% معرضين بشدة للخطر خصوصا في الصين والشرق الأوسط.

يعقد الجدول رقم (٥) مقارنة بين البلاد الأكثر تأثرا بالضغط المائي في عام ١٩٩٧ ، ويقدم سيناريو محتمل لعام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٥)
البلاد المتضررة من الضغط المائي

المنطقة	١٩٩٧	سبتمبر ٢٠٢٥
أمريكا الشمالية	-	-
أوروبا الغربية	بلجيكا	بلجيكا
الاتحاد السوفيتي السابق	أذربيجان أوزبكستان	أذربيجان تركمنستان أوزبكستان
أوروبا الشرقية	-	-
أفريقيا	مصر ليبيا	الجزائر مصر ليبيا المغرب جنوب أفريقيا تونس
أمريكا اللاتينية	بيرو	بيرو
الشرق الأوسط	أفغانستان العربية السعودية البحرين إيران العراق إسرائيل الأردن الكويت قطر الإمارات العربية المتحدة اليمن	أفغانستان العربية السعودية البحرين إيران العراق إسرائيل الأردن الكويت قطر الإمارات العربية المتحدة اليمن
الصين	الصين	الصين
جنوب شرق آسيا	كوريا باكستان	كوريا باكستان بنغلاديش

المصدر: كارلوس خوريجي، مجلة CIDOB للشئون الدولية، العدد ٤٥-٤٦،
برشلونة، إسبانيا، أبريل ١٩٩٩، ص ١٨٥.

توضح هذه الأرقام النقص الحالي في الماء، و من المتوقع أن يصبح الوضع أكثر سوءاً في المستقبل. ومن ضمن العوامل الرئيسية التي تحت القسم الأكبر من البشرية على طلب المزيد من الماء، في نطاق تعميقها لهذا النقص، يتمثل الآتي :

- زيادة المساحة القابلة للري، والتي لا غنى عنها بالنسبة للإنتاج الزراعي.
- ازدياد عدد سكان المدن في البلدان النامية.
- يؤدي بناء السدود المتعددة كأسلوب قياسي لزيادة توافر الماء، إلى عواقب خطيرة بالنسبة للبيئة يجري تقييمها في الوقت الحاضر. ومهما يكن من أمر، فإن معظم المواقع للصالحة لبناء السدود، قد تم استغلالها من قبل.
- حيث يجتاز الماء الحدود الوطنية، تستطيع بعض البلدان أن تزيد بشدة من النفقات التي يتحملها جيرانها.

وفوق ذلك، لا يجب نسيان أن ٧٠% من الماء المنتفع به، مخصص في الأصل للري. يضاف إلى هذا حقيقة أنه منذ عام ١٩٥٠، تضاعفت مساحة الأراضي القابلة للري ثلاث مرات، وأن ثلث الإنتاج الغذائي العالمي ينتج عنها. غير أن الخسائر التي تلحق بالبيئة هي الثمن الذي يجب سداؤه، مما أدى في بعض المناطق إلى خفض الإنتاج الغذائي. كما أن مشكلة تملح^(٧) الأراضي هي واحدة من أهم المشاكل في كثير من مناطق الكوكب.

يتمثل الطلب المتزايد على الماء من أجل للتكتلات البشرية الكبيرة، ومن أجل الاستخدام الصناعي، تحدياً آخر. وفي سبيل الحصول على تموين كاف من الماء من أجل الري ومن أجل استهلاك المدن، لا بد من بناء المزيد من السدود، وغمر كثير من الأحواض بالماء، وإنجاز إنشاءات كبرى. غير أنه يتضح أن هذه الإجراءات مكلفة للغاية في معظم الحالات، ليس فقط بالمعنى الاقتصادي، لكن أيضاً بسبب التغييرات التي تطوي عليها فيما يتعلق باستخدام الأرض، وتهجير السكان، إلخ. وفي معظم الحالات توجد مزايا أكثر من الأضرار، إذ إن السدود لا تقدم فقط للماء من أجل الري، ولكن أيضاً للطاقة الكهربائية. ومع ذلك هناك حالات حدثت فيها أضرار كبيرة للغاية.

(٧) تكمن مشكلة التملح في أنه مع الري، يتغلغل الماء في التربة، ويمتص منها المعادن والأملاح، ويجذبها إلى السطح. وعند التبخر، تبقى هذه الأملاح والمعادن على سطح الأرض، وتزيد خصوبتها (هاميش مك راي، ١٩٩٥، ١٢٤-١٢٥).

يعتبر السد الذي تم بناؤه على نهر السنغال ، وفقاً للدراسات التي أجرتها هيئات الأمم المتحدة، حالة كاشفة للأضرار التي يمكن أن تنشأ عن هذا النوع من المشاريع، الذي يقال إن فوائده أكبر من أضراره على العموم، والذي ترصد له إجراءات مختلفة لتدارك خسائره (لوجين ب. براندتلي وكارين ل.رامسي، ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٠٨-١١٤).

نُتحقق، في مواجهة نقص الماء الذي يعزى إلى زيادة الاستهلاك، كثير من المشاريع التي تدعمها الأمم المتحدة في الدول النامية. حيث أصبحت الزيادة الديموجرافية والتنمية الزراعية والصناعية أكبر من ذي قبل، مما كان له أثر زيادة الاستهلاك عن كل مواطن. غير أن منحنى الاستهلاك يزداد أيضاً في الدول الصناعية، وليس من المعقول اتهام بلاد الجنوب فقط، ومطالبتها بالحد من تنميتها من أجل الحفاظ على موارد الكوكب. إذ إن الحفاظ عليها يجب أن يكون واجباً على الجميع. ولذلك يجري الآن الحديث عن الحاجة إلى تنمية مستدامة، تأخذ في اعتبارها جميع هذه العوامل ، وتشارك فيها بلاد الشمال مثل بلاد الجنوب.

في معظم الحالات، جعلت بلاد الشمال والمؤسسات المالية الدولية، متزعة ببرامج المساعدة على التنمية، الظروف أكثر صعوبة في كثير من بلدان الجنوب. وذلك عن طريق نقل تقنيات ملوثة، وبناء سدود من شأنها خدمة مصالح عدد من الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المنطقة. لكنها تؤثر سلباً على المجتمعات المحلية وعلى النظام البيئي.

بالتالي لا يمكن الإشارة إلى الزيادة السكانية أو إلى الاستهلاك، كأسباب فريدة لنقص الماء وتنوعيته الرديئة. فلا بد في كل حالة من الاطلاع على الأسباب البعيدة للمشكلة، وتحديد من الذي يستفيد بالفعل من وراء بعض المشروعات التي لا تكون موجهة بالضرورة نحو مصلحة المجتمعات الأكثر فقراً.

تدرك الأمم المتحدة مدى أهمية اتخاذ إجراءات جذرية على المدى الطويل، للقضاء على المشاكل المتعددة المتعلقة بالماء. بيد أنه، وفقاً لما أعلنه البنك الدولي، تمثل الكثير من مشروعات التحسين الكمي والتنوعي في توافر المياه، تكلفة مساوية لضعفي أو ثلاثة أضعاف الاستثمارات الحالية. أما الوضع في البلاد المتخلفة، حيث يستوحد للضغط الشديد بسبب الماء مع الدخل للضعيف لكل فرد، فهو أسوأ من ذلك. (معهد موارد العالم، ١٩٩٨، ١٨٩).

تتقل المؤسسات المالية نفسها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مدينتها في كثير من الأحيان بشروط صارمة. كما تطبق عليهم إجراءات نيوليبرالية، تحول دون تنفيذ المشاريع التي تسعى إلى القضاء على مشاكل الماء، وتهمل في بعض الحالات الجوانب التي تعتبر غير مربحة اقتصادياً، حتى إذا ثبت أنها ضرورية بالنسبة للمجتمعات الأكثر فقراً وللنظام البيئي.

وكما كتب "رامون ب. مادروجا": "يمكن في هذا الاتجاه، توضيح الأثر الضار جداً لبرامج التكيف الاقتصادية الكلية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للبلاد المدينة. فهذه البرامج، ذات الطابع النيوليبرالي، لا تحمل فقط البيئة المباشرة بتكلفة باهظة، لكنها بالإضافة إلى ذلك، تقاوم التفاوتات الاجتماعية، وذلك لا سيما عندما تؤدي إلى فاقة عظمى. وتساهم بهذه الطريقة في إفساد البيئة بشكل غير مباشر. (رامون ب. مادروجا، ١٩٩٧، ٥٧-٥٨).

توضح هذه التأكيدات مرة أخرى، جانباً يليق أن يتم التشديد عليه برغم شهرته، وهو: مسئولية المنادين بالعولمة النيوليبرالية في معظم الظروف الحرجة للراهن، والتي يمثل الماء جزءاً منها، بسبب علاقته الضمنية في جميع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. ونظراً لحقيقة أهميته^(٨) نفسها، فمن الضروري الحفاظ على الماء. هذا وثبت للتجربة أنه بسبب ندرته، يمكن أن يكون

(٨) أقر كل من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في هذا الاتجاه: أن الماء هو مصدر للحياة ولا أحد يستطيع الاستغناء عنه. ونظراً لأهمية الماء، فيجب الحفاظ عليه في وقت السلم كما في وقت الحروب. كما أضافت هذه المنظمات ما يلي: "وعلى الرغم من الحماية الأكيدة من خلال قواعد القانون الإنساني الدولي، إلا أن الموارد ذات الطبيعة المدنية، لا تسلم من أعمال الحروب. ولا يمكن السهو عن نتائج الاعتداءات ضد هذه الموارد، وعلى الأخص فيما يتعلق بظروف حياة السكان المدنيين، لا سيما عندما تتضمن تلك التي لا غنى عنها بالنسبة للمعيشة، مثل الماء والغذاء. وبالفعل تثبت تجربة عدد من الصراعات الحديثة، لسوء الحظ، أن الأضرار التي لحقت بالمنظومات المائية بسبب الأعمال العدوانية الحربية، لها نتائج مأساوية بالنسبة لسكان المدن ولوسائلهم المعيشية. فلا يمكن فقط أن يكون للظلم مميتاً أكثر من الأسلحة، لكن يمكن أيضاً أن يتسبب تدمير نظم توافر المياه في انتقال السكان والأمراض والأوبئة، ويعرض بذلك حياة الإنسان والمواشي والزراعة للخطر".

الماء هو الدافع إلى نزاعات يمكن للقضاء عليها، طبقا لبعض الآراء، عن طريق إنشاء سوق للماء " (أريال دينار وآرون وولف، ١٩٩٤، ٦١).

٤- الماء كسلعة وقيمتها الاقتصادية

لم تكن حقيقة النظر إلى الماء كمورد منتج والعوامل المتعددة للسياسة والاجتماعية والبيئية المرتبطة به، تعقبها دائما تحليلات للقيمة الاقتصادية لهذا المورد. هذا ويتمسك "بدرو أروخو أجودو" بالحاجة إلى "تقييم اقتصادي دقيق يعتمد على إمساك الدفاتر، وعلى تحليل للخسائر والأرباح الناتجة عن استخدام الماء كعامل إنتاج في القطاع الزراعي، والصناعي وفي الاستخدامات المنزلية (بما فيها مخزون المياه في المدن)" لكن دون إغفال العناصر الأخرى المرتبطة بهذا المورد. (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٤٥).

إننا نشارك "بدرو أروخو أجودو" وجهة نظره المتعلقة بتقييم المياه، ولا سيما عندما يوصي "بالتقييم الاقتصادي للصارم للاستخدامات المنتجة الفعلية واحتماليتها؛ وبتقييم البيئة والميراث المائي، وتحسين نوعية المياه" (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٤٦).

ومن أجل تنفيذ هذه التوجيهات، يقترح "بدرو أروخو أجودو" للمبادرات التالية:

- إقرار، وتقييم، والحفاظ على، منفعة النظم البيئية للمائية بالنسبة للبيئة، وكذلك المزايا التي تنجم عنها بالنسبة للمجتمع. مما يستتبع تأسيس نموذج مستدام للإدارة، يتميز بقبوله الشامل لعلم البيئة.

- رسم الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والنظام المتوازن للمنطقة على أساس من السياسة الهيدرولوجية. وسوف يشكل هذا أيضا جزءا من المسؤولية العامة، كما ينبغي أن يسعى إلى العدالة بين الأطراف المعنية.

- الإدارة العامة لإنتاج وبيع الماء. وسوف تتغلب هنا المعايير الاقتصادية وقوانين السوق. (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٥٢-١٥٣).

تمثل المبادرات التي يقترحها "بدرو أروخو أجودو"، سيناريو كاملا عن التقييم والاستخدام الملائم للموارد المائية. ونحن نشاركه وجهة نظره بخصوص التخلي عن الاهتمام بفكرة "الكفاءة الإنتاجية"، من أجل اكتشاف "قيمة بيئية اجتماعية عامة" في الماء. وللوصول إلى هذه الغاية، يصر على التخلي عن استراتيجية العرض التقليدية التي تقوم تاريخيا على أساس "التركيبية الهيدروليكية"، من أجل تأسيس

"ثقافة مائية جديدة" على وجه السرعة، تعتمد على استراتيجية وقاية، وإدارة جيدة، وإعادة تدوير لهذا المورد (بدر و أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٦٦). وعلى الرغم من هذه الأفكار الجيدة بخصوص التقييم الكامل لمورد متنازع عليه وفريد في نوعه مثل الماء. إلا أنه يليق الإقرار بأن الانتفاع به كمجرد سلعة، لا يزال سائدا في عدد من الأماكن، وبسعر يتغير تبعا لقوانين السوق، وفي أكثر الأحيان دون اعتبار للنتائج الاجتماعية والبيئية والسياسية.

أعلن البنك الدولي موقفه بخصوص بيع الماء، موضحا ضرورة تحديد السعر الملائم، ومعتبرا بحقيقة أن قيمة هذا المورد الثمين سوف تتعادل تقريبا يوما ما مع قيمة البترول. وبالإضافة إلى ذلك، أكد البنك الدولي أن مشكلة الماء تعزى في كثير من البلدان إلى استخدامه غير الكفء (البنك الدولي، ١٩٩٥، ٣٦). إلا أن هذه الأفكار لا يتقاسمها جميع اللاعبين الذين يهتم الأمر، كما أن قضية سعر الماء هي أصل النزاعات في كثير من البلدان.

إن مشاكل النقص، والتلوث، وسوء الاستخدام، والإضرار بالنظام البيئي، والملح، والتصحر، وعوامل أخرى مرتبطة بالماء، تجعل منه ثروة متنازع عليها. ومن ثم فالعلاقة بين الموارد المائية والنزاعات وثيقة جدا، ويليق أن يتم تحليل العناصر المرتبطة بهذه الظاهرة.

ثانيا: الموارد المائية والنزاعات

يمكن أن تقع النزاعات المرتبطة بالموارد المائية داخل بلدان أو بين بلدان تتقاسم جغرافيا نفس الموارد المائية. إذن فلا بد من تحديد مظاهرها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذا أخذنا في الاعتبار، كما كتب كارلوس أفرنانديز خوريغي، حقيقة أن "الطلب على الماء يرتفع نسبيا مع الزيادة السكانية، إذن يمكن افتراض أن الإقراط أو العجز في عرض الموارد المائية يوجد نزاعا اجتماعيا. وإذا سلمنا بأن اتجاه الطلب سوف يكون متزايدا على الدول، فسوف نصل إلى وقت يكون فيه الطلب مستقوفا بشكل دائم على العرض، وهذا ما لا يمكن أن ينتج عنه إلا نزاع اجتماعي مزمن. وفي مواجهة أزمة كهذه، يكون الخيار الوحيد هو نشر تقنيات فعالة لإصلاح النظام، وإقامة توازن ديناميكي ما بين العرض والطلب، من شأنه إعادة التوافق الاجتماعي (كارلوس أفرنانديز خوريغي، ١٩٩٩، ١٨٣). غير أنه يصعب الوصول

إلى هذا التوافق في الداخل، كما أنه يصعب بدرجة أكبر توفير مصالح البلدان المختلفة فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها، من حيث وجود توترات ومراكز نزاعات دائمة متعلقة بالماء.

دراسة محمد سيد أحمد عن النزاعات المتعلقة بالماء مثيرة جدا للاهتمام. وهو يحلل مختلف الأعمال الصادرة بمناسبة ٢٢ مارس، وهو اليوم العالمي للماء. ويلخص القضايا الرئيسية التي سوف تشغل بال العالم في غضون أول عقدين من القرن الحادي والعشرين: "العولمة والمالية العالمية، والثورة المعلوماتية، والنقص العالمي في الماء" (محمد سيد أحمد، ١٩٩٩).

من المتوقع أن يصبح النقص العالمي في الماء مصدراً مهماً مهم لنماذج مختلفة من النزاعات. ويجدر التنكير بأن التحليلات المختلفة قد أظهرت مراراً أن "مستقبل بلاد الجنوب الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم استقرارها الداخلي، يتوقف على الماء المتاح للاستخدام" (مجلة للتنمية والتعاون [إسبانية]، العدد ٢، ١٩٩٩). بيد أن هذه النزاعات يمكن أن تكون بصور مختلفة. ونحن نعرض لها في هذا العمل، بدءاً من بعض الأمثلة للمواجهات الداخلية الراجعة للإجراءات الحكومية، أو لأسباب أخرى. وأيضاً بدءاً من حالات نزاعات دولية نشأت بين بلدين أو عدة بلدان بسبب استخدام الماء الذي يتقاسمونه، وللتحكم فيه.

١ - النزاعات الداخلية من أجل الماء

كان الماء ولا يزال مصدراً للنزاعات الداخلية في كثير من البلدان. وأسباب ذلك هي، من بين أشياء أخرى: النقص، والتوزيع، والتكلفة، والمؤثرات الاجتماعية المختلفة، والهجرات الداخلية نحو المناطق الأقل تضرراً، إلخ. وقد تعددت الأنباء الخاصة بالنزاعات التي أيقظتها إجراءات معينة، مصوبة نحو استخدام وتوزيع الماء، وسعره، وخصائصه. توجد كثير من الأمثلة بهذا الشأن في بلاد الشمال كما في بلاد الجنوب. وتسترعي انتباهنا حالتان، واحدة من الشمال في أوروبا، والأخرى من الجنوب في أمريكا اللاتينية.

حدث في أسبانيا جدال كبير بخصوص إنشاء أسواق وبنوك الماء، ومن المتوقع أن يتضاعف سعره خمس مرات على أساس تعديل قانون الماء المطروح من قبل الحكومة. وسوف يؤدي ذلك إلى نتائج اجتماعية تضر بالأغلبية العظمى من السكان، ولاسيما بسبب إلغاء التوفير المجاني لهذا السائل النفيس. تثير الآثار الناتجة

عن هذه المبادرة، قلق قطاعات عريضة من السكان، تطلق علامة الخطر. ولم
تتوان المظاهرات عن الحدوث للتعبير عن الاستياء، ولفضح النتائج الضارة لهذه
الإجراءات.

ومن جهة أخرى، توجد أيضا في أمريكا اللاتينية مشاكل داخلية مرتبطة
باستخدام وتوزيع الماء. وقد تم الإبلاغ عن الوضع الذي يغلب الآن في كثير من
البلدان، في اجتماع مايو ١٩٩٩ بكولومبيا الملقب بمنتهى الماء. وقد دعا إلى هذا
اللقاء كل من معهد العالم الثالث، والبنوك الحمراء، تحت رعاية مركز كندا للأبحاث
والتنمية. وكان اللقاء فرصة للإعلان عن المشاكل المتعددة التي تعاني منها
مجتمعات أمريكا اللاتينية المختلفة بسبب الماء. كما أدينت بشدة خصخصة هذا
المورد الأساسي، التي تشترع فيها عدة حكومات أمريكية لاتينية، بدعم من
الرأسمالية الوطنية والدولية، في إطار إجراءات التكيف الهيكلي النيوليبرالي التي
تقرضها المؤسسات المالية الدولية.

وقد أعلن هناك عن أن هذه الإجراءات لا تأخذ في اعتبارها في معظم
الحالات، مصالح التجمعات للسكانية التي يصيبها الضرر بسبب النزوح الجبري،
والتي تم نزع ملكية أراضيها عند بناء السدود، أو بسبب ارتفاع أسعار المرافق
المائية العامة الذي يضع، لنفس السبب، هذا المورد بعيدا عن متناول القطاعات
الفقيرة^(٩). ولمرة أخرى، تلحق العولمة النيوليبرالية الضرر بالمحرومين من

(٩) تم في غضون هذا الاجتماع، التصدي لموضوعات مختلفة، واتخاذ مواقف حاسمة
بشأن عدد من الموضوعات، مثال ذلك: "معارضة فكرة أن تعهد الدولة إلى المؤسسات
الخاصة بتقديم وتخزين وتوزيع الماء للصالح للشرب؛ فهذا الوضع يمكن أن يتحول إلى
سبب للحرب في السلفادور". كانت هناك حالة أخرى وهي البلاغ الذي تقدم به الاتحاد
الإكوادوري للماء الذي يضم ١٢ جماعة من Quechuas، قامت بتنظيم عدة مظاهرات
ضد قوانين تنظيم الماء، وحملت مسؤولية الخسائر. ومن جانبه تضرر مندوب برازيلي من
أن "أية تكلفة اقتصادية لا يمكن أن تعوض عن تدمير البنية الاجتماعية السابقة للجماعات
السكانية المهجرة بسبب تنفيذ المشروعات الكهرمائية". كما صاغ ممثلو كولومبيا الذين
طالبوا بالأراضي التي اغتصبت منهم، شكوى مماثلة. وفي المقابل، أوضحت أصوات
أخرى مثل ممثل المكسيك، كيف أن تنظيم من مختلف الجماعات الأصلية في لوكساكا، قد
أمن مجمعا فندقيا في هواتوكو بالماء، بدءا من تنفيذ مشروع يأخذ في اعتباره التنوع

الحظوة لمصلحة الموسرين، وفي الحالة الراهنة، فيما يخص مورد لا غنى عنه لبقاء الحياة البشرية.

٢- النزاعات الدولية من أجل الماء

كثير من النزاعات المفاجئة أو تلك المتوقع حدوثها في مناطق معينة من الكوكب في غضون الألفية الجديدة، يكون سببها، أو سوف يكون سببها الماء. وجدير بالذكر أن أية أمة تكون معرضة لخطر، ويمكن أن تصبح مهددة بسبب مواردها المائية إذا كانت قدرتها على حماية نظامها البيئي المائي، وعلى منح سكانها مستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، معرضة للخطر بسبب نظامها الهيدرولوجي، وبسبب البنية التحتية لمواردها المائية، و/أو بسبب نظام إدارتها للموارد المذكورة (كارلوس أفرنانديز خوريغي، ١٩٩٩، ١٨٩).
ثم إبراز بعض الأمثلة عن نقاط التوتر التي توشك أن تصبح مراكز صراعات مسلحة، في غضون الألفية الجديدة، في تحليل مقدم عام ١٩٩٤ بخصوص التوقعات العالمية لعام ٢٠٢٠:

- تحويل ماء منطقة الجليل باتجاه الشبكة المائية الوطنية بإسرائيل.
 - سد جابيسكوفو، على نهر الدانوب بسلوفاكيا.
 - الأخطار التي تشكلها سدود النيل الأزرق والنيل الأبيض.
 - سدود نهري دجلة والفرات بالنسبة لسوريا والعراق.
- يؤكد مؤلف آخر أن تحليل المعلومات الخاصة بالماء وبالسكان، وبالعلم والتكنولوجيا، في غضون السنوات الخمس الأخيرة، يظهر أن النزاعات المرتبطة بالماء تقع بخاصة في الشرق الأوسط. كما تبرز الإحصائيات المستخدمة أن بلادا في هذه المنطقة مثل سوريا والأردن ومصر واليمن، تعيش ما يمكن تسميته بالأزمة المفتوحة؛ بينما تعاني بلاد أخرى مثل المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وليبيا، أزمة هيكلية. وقد اعتبرت هذه المنطقة بمثابة اللقطة الموقوتة للقرن الحادي والعشرين (كارلوس أ. فرنانديز خوريغي، ١٩٩٩، ١٨٤-١٨٥).

=البيولوجي في المنطقة، وفي الوقت نفسه يضمن توافر الماء الصالح للشرب. لمزيد من التفاصيل عن هذا اللقاء (ماريا إيزابيل جارسيا، ١٩٩٩).

توجد معظم مراكز التوتر فيما يخص الموارد المائية، في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط. وهي منطقة تشكل فيها السيطرة على الماء مسألة خطيرة، بل وتمثل مشكلة أساسية تضاف إلى قائمة التوترات التي تتكاثر في هذه المنطقة، لأسباب أخرى. وجدير بالذكر أن الماء في هذه المنطقة هو دلالة على الثراء الاقتصادي، وفي الوقت نفسه على النفوذ السياسي.

يشير بعض المؤلفين إلى أنه يمكن اعتبار الشرق الأدنى وحوض النيل أهم "مناطق النزاعات الكبرى التي يسببها الماء" ولاسيما من منطلق التصريحات التي أدلى بها بطرس بطرس غالي عام ١٩٨٧، والتي بموجبها، لن تكون الحرب القادمة في المنطقة بدافع السياسة، بل بسبب الماء. يزيد على ذلك، خلو القانون الدولي من قواعد متعلقة بتوزيع هذه الثروة، وصعوبة الدعوة إلى عقد لقاء قمة في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، بصدد هذا الموضوع (بشارة خضر، ١٩٩٤، ١٦٤).

يبرز المتخصصون في المنطقة، في معظم الحالات، أن "المشكلة المائية قد حلت محل مشكلة البترول في الدوائر السياسية الإستراتيجية، وبشكل صارخ في سيناريوهات الدراسات المستقبلية التي يعدها علماء المستقبل" (عبد النور بن عنتر، ١٩٩٣، ٨٢). يتمسك للبعض بالإضافة إلى ذلك بحقيقة أن "الماء هو دم ومصدر الحياة"، ويمكن أن يثير انفعالات وحاجات أكثر بكثير من أي مورد آخر، حتى أكثر من البترول" (الإيكونوميست، ٩٥/١٢/٢٣ و ٩٦/١/٥).

نلحق إضافة إلى ما سبق، التناقضات والتباينات التاريخية بين بلاد المنطقة التي تتقاسم جغرافيا بعض من الموارد الرئيسية. حتى أنه في كثير من الحالات، يعني مكسب أحد هذه البلدان، إجحافا بالنسبة للبلدان الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى تفجيرات (أميكان نشماني، ١٩٩٧).

١) الأسباب الرئيسة للتوترات بسبب الماء، في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط
تحصى في هذه المنطقة، تعددية من الأسباب التي قادت إلى النزاعات من أجل الماء. فعلى المستوى الجغرافي، المناخ غير ملائم، فجزء كبير من هذه المنطقة قليل المطر. كما أن مواسم الأمطار قصيرة، تأتي بكمية مطر متوسطة لا تتجاوز ٣٣٠مم في العام على ٩٠% من المساحة الإجمالية، إلى جانب معدلات تبخر محتملة تفوق من ٥ إلى ١٥ مرة مجموع الهوطل. مما يعني، فيما عدا قليل من الاستثناءات، أن الماء نادر ويحظى بتقدير مرتفع (إلياس سلامة، ١٩٨٩، ١).

تستدھور الطاقات المائية لبعض البلدان يوما بعد يوم، كما أصبح نقص الماء مشكلة إقليمية تتجاوز اختصاصات الدولة. وحتى إذا كان السكان قد تكيفوا إلى حد ما مع هذا النقص في الماء، فالتطور السريع في الصناعة والتحضر والري الحديث، يقود إلى طلب متزايد على هذا السائل الحيوي. غير أن الزيادة السكانية السريعة بصفة خاصة، كانت عاملا جوهريا في ازدياد الطلب.

لقد وصل النقص إلى درجة أن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، اللذين يعيش بهما ٥% من سكان العالم، أصبحا لا يملكان إلا ١% من موارد الكوكب المائية (جان بيير لانجلييه، ١٩٨٧، ٥). إلا أن هذا النقص يمكن أن يتفاقم على المدى القصير. وبهذه المناسبة دعونا نوضح بعض المعطيات الخاصة بمنطقة المشرق:

- زيادة ديموجرافية مرتفعة جدا (٢,١% في لبنان، ٢,٥% في الأردن، ٣,٥% في الضفة الغربية، ٣,٨% بسوريا، ٤,٣% في غزة، و ١,٨٩% في إسرائيل).

- تطور خطير في التركيز بالحضر (٩١% من السكان في إسرائيل، ٨٠% في لبنان، ٦٤,٥% في الأردن، و ٥٠% بسوريا)، وهذا مرتبط بالعامل السابق.
- انخفاض تصرفات للمجاري المائية بسبب بناء السدود، وبسبب الاستغلال الجائر لحقوق المياه الجوفية.

تتبا الخبراء الذين شاركوا في الدورة الحادية والعشرين للمركز العربي لأبحاث المناطق الجافة والصحراوية، التي انعقدت في دمشق بسوريا في شهر يوليو من عام ١٩٩٢، بأن يبلغ نقص الماء في العالم العربي ما بين ١٦٠ مليار، و ٢٦٠ مليار م^٣ في غضون العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وقد أكد الاجتماع الحاجة الملحة إلى ترشيد وتنمية الموارد المائية الخاصة بالدول المشرقية، وزيادة المخزون، والتوسع في تحلية المياه، وإعادة استعمال المياه، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد المتاحة (برنسا لاتينا، ٩٢/٧/٨).

تشير مصادر أخرى إلى أن الشرق الأوسط منطقة لا تملك فقط كمية قليلة من الماء، لكن أيضا مستوى استهلاك منخفض لكل فرد. (ميريام ل. لوي، ١٩٩٥، ١٢٤).

إننا نقاسم وجهات النظر التي لا تعود بموجبها مراكز النزاعات الرئيسية في العالم عامة وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط خاصة، في غضون هذه السنوات الأخيرة، فقط إلى واقع الزيادة الديموجرافية، أو إلى الإجراءات المتبعة من قبل

دولة أو أخرى. لكن هذه للمشاكل تتدرج أيضا في تاريخ طويل من التفاعل والنزاعات. كما أن عدم وجود قانون دولي بخصوص مشكلة الماء، له أيضا تأثير. يضاف إلى هذا أن اللوائح ذات الطابع الفني لا تخضع دائما لحساب منطقي أو لتحليل للربحية تقوم به الدول. لكنها تتوقف غالبا وبخاصة على أمور سياسية. ومن المحقق أيضا أن الأقوياء يفرضون قوانينهم على الآخرين، وخاصة إذا وجدوا أنفسهم في موقع جغرافي أعلى، مما يسمح لهم بالسيطرة وبفرض قوانينهم، مثال ذلك، فيما يتعلق بمياه الأنهار والجدول.

العلاقة بين القضايا المتعلقة بالماء، والعلاقات الدولية المعمول بها، واضحة جدا في هذه المنطقة. فقد ثبت منذ نهاية أعوام الثمانينيات حتى اليوم، انبعاث خطير للتدخلات بين الموارد المائية والسياسة، في الأنباء الخاصة بهذه المنطقة أو الصادرة عنها. وكما أبرزت الملكة نور ملكة الأردن في عام ١٩٩٨، بمناسبة اجتماع الاتحاد العالمي للحفاظ على الماء في الشرق الأوسط، فإن العلاقات بين الأمن والبيئة علاقات خطيرة، إذ إن النقص في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الماء، يؤدي إلى مواجهات حادة وعنيفة بين الدول وفي داخل كل دولة.

٢) مراكز التوتر الرئيسية حول الموارد المائية، في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط

حوض النيل هو أحد مراكز التوتر. والبلاد التي تشترك فيه هي مصر، والسودان، والكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا، وكينيا، وأثيوبيا، وإريتريا. ينبع هذا النهر، وهو أطول نهر في العالم، أساسا من هضبة البحيرات العظمى الاستوائية، ومن جبال أثيوبيا. روافده هي النيل الأبيض والنيل الأزرق والسوبات وعطبرة. وقد لوحظ في غضون السنوات الأخيرة، انخفاض في تصرف النهر، بسبب تغير نظام الأمطار والسدود. لكن يظل الأسوأ من ذلك هو انعدام التنسيق بين البلاد النهرية، والزيادة الديموجرافية، والحروب الأهلية التي تؤثر على الانتفاع الرشيد بهذا المورد (رؤوف ف. خزام، ١٩٩٧، ٦٥).

تعتبر مصر هذا النهر حيويا بالنسبة لأمنها القومي، وكل ما يجري في البلاد المشاركة في النهر يمسه مباشرة. وقد نتج من هنا اشتراكها المتواصل في شئون هذه البلدان، وارتباطها بالمحافل الدولية المتعلقة باستخدام مياه هذا النهر. وقد

استندت علاقتها التاريخية بالسودان، إلى حد كبير، على الأهمية التي يمثلها النيل بالنسبة للبلدين، وخاصة بالنسبة لمصر لأنه، كما قال هيرودوت الحكيم العظيم في العصور القديمة، مصر هبة للنيل، وذلك بالنظر إلى مدى تعلقها بهذا الشريان المائي الذي ربطت به حياتها.

يوجد أيضا في حالة مصر توافق بين ارتباطها العميق بالنيل وموقعها على مصب هذا النهر، وبين حقيقة أنها أكبر قوة ديموجرافية وعسكرية في حوض النهر. وقد حدد هذا الموقع بعمق، تحركها بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا النهر، وإنهض هذا البلد بمسئولية جميع المهام المتعلقة بالموضوع. ولهذا السبب، كان وضعها في أكثر الأحيان، مصدرا للتوتر مع البلاد المتشاطئة الأخرى التي اتسمت تاريخيا بعلاقات تناقض وتضارب مصالح، ولاسيما في غضون فترة ما بعد الاستعمار.

يمكن على المدى القصير، للتكهن بأن تزاول مصر تحركاتها المباشرة بشأن النيل والبلاد المتشاطئة، وأساسا على جارتها السودان. يضاف إلى هذا أن كل مر تركيا وإسرائيل قد أدینتا في غضون هذه السنوات الأخيرة، بالرغبة في السيطرة على الموارد المائية في منطقة المشرق، عن طريق بناء السدود التي تمثل تهديد لجيرانهما العرب.

يشير هذا الوضع للقلق بدرجة أكبر كذلك، إذا وُضعت الاتفاقات الموقعة بين البلدين ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، في الاعتبار، وهي كانت تهدف إلى دعم التحالف العسكري بينهما، ثم انضمت إليها اتفاقات أخرى في عام ١٩٩٦، فضلا عن تعاون في النضال ضد الإرهاب؛ وكل هذا يدعم تباين علاقات القوة في المنطقة. هذا وقد نظرت الولايات المتحدة بارتياح للتقارب بين هذين البلدين بوصفه امتزاجا بين "ديمقراطيتين" في منطقة استراتيجية إلى هذا الحد. (الاز جريش، ١٩٩٨ (أ)، ١٨٩-١٩٠).

كانت الخلافات بين تركيا وسوريا والعراق بسبب الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات، ومختلف المشاريع المحققة، شديدة جدا على المستوى التاريخي. بيد أن النزاع قد تفاقم ولاسيما منذ عام ١٩٩٢، مع بناء سد أتاتورك ومشروع تنمية الأناضول الكبرى الذي تتعهد به تركيا، وللذان يسببان ضررا لكل من سوريا والعراق لأنهما يؤثران على تدفق مياه نهر الفرات. وقد تحولت التوترات في هذا

المنطقة بسبب الماء، إلى تهديدات ونزاعات ذات طابع سياسي، وإلى ضغوط متبادلة تعتمد على استخدام السكان الأكراد.

يروي مشروع تنمية الأناضول للكبرى، جزءا من جنوب شرق الأناضول التي تعتبر أفقر مناطق تركيا. غير أن نقطة النزاع الكبرى ليست هي حقيقة أن هذا الإجراء يفيد الزراعة أو إنتاج الطاقة الكهربائية، لكنها بالأحرى حقيقة أنه يسمح لأنقرة بتعميق سيطرتها على الموارد المائية في المنطقة. وبسبب هذا المشروع يفقد نهرا الفرات (جزء كبير منه)، ونبجلة (بمقدار أقل)، جزءا من تصرفهما، ويؤثران بالتالي على كل من سوريا والعراق. وقد أثار هذا الوضع احتجاجات متعاقبة من قبل هذين البلدين.

على الرغم من تكوين لجان ثلاثية بين البلدان الثلاثة لمعالجة مشاكل الفرات، فإن اجتماعاتهم قد اقتصرت على الجوانب الفنية، أكثر مما اتجهت إلى دراسة التوزيع العادل للمياه. وقد رفضت تركيا في مناسبات مختلفة أن تقود النقاش إلى مستوى رفيع، وهو السبب الذي من أجله امتنع البنك الدولي ذاته عن إعطائها بعض القروض بحجة التوصل إلى اتفاق مع جيرانها.

تأمل تركيا من أجل القضاء على المشكلة، في إنشاء قناة السلام الشهيرة التي تقدر تكلفتها بحوالي ٢١ مليار دولار، والتي سوف تقام على أساس تحويل نهري جيحان وسيحان للذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط. هذا وسوف تنقسم القناة إلى فرعين، بغرض بيع الماء للبلاد العربية المجاورة: فرع منها سوف يجتاز سوريا والأردن وغرب المملكة العربية السعودية، بينما سوف يتبع الآخر اتجاه الكويت وشرق المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية المتحدة. لكن المستفيدين لا يخفون قلقهم في مواجهة مشروع يترك السيطرة على المصادر المائية في يد الأتراك. ومع ذلك فقد استفاد المشروع من دعم البنك الدولي وبنك الاستثمارات الأوروبي (خوليو ألجانياراز، ١٩٨٩، ٢٩).

يضاف إلى ما سبق، تهجير السكان الأكراد بسبب المشروعات المذكورة. وقد شعر هؤلاء إزاء هذا الوضع بأنهم يتعرضون لتفرقة عرقية. تجدر الإشارة فضلا عن ذلك، إلى استغلال هذه المواضيع الحساسة لأهداف سياسية، من قبل اللاعبين المختلفين المعنيين بالنزاع. لمرّة أخرى، يتضح من خلال هذه الأمثلة كيف تساند المؤسسات المالية الدولية المشاريع التي تلحق للضرر ببلاد الجنوب، دون مراعاة لجميع الأطراف المعنية.

لمواجهة هذا النمط من المواقف، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مايو من عام ١٩٩٧ قانون الانتفاع الدولي بالمجاري المائية لغير أغراض الملاحة، الذي تم التصديق عليه من قبل ١٠٧ صوت، فيما تمتع ٢٧ عن التصويت، وثلاثة أصوات مضادة (منها تركيا) (آلان جريش، ١٩٩٨ (أ)، ١٩٦). يمكن اعتبار هذا بمثابة محاولة لتسوية حالة توترات كبرى بين الدول المختلفة أو بين المجتمعات نفسها، والتي لا تزال بعيدة عن الحل. يثير الوضع التركي الاهتمام، وهو يتضح من خلال حقيقة أن القانون قد تعاطف مع حقوق المستخدمين للواقعين عند مهبط النهر (العراق وسوريا، في حالة نهر الفرات المجزأ بينهما وبين تركيا)، وذلك عن طريق إجبار الدول الواقعة أعلى النهر على عدم إلحاق الضرر بهم.

يعتبر كثيرون أن النزاعات بين تركيا وسوريا والعراق، هي المقدمة لحرب جديدة بسبب الماء في الشرق الأوسط. ولحل هذه النزاعات، يجب التفاوض بشأن الاتفاقات التي تتناول توزيع واستخدام المياه بين الأطراف المعنية، من أجل تحويل العداء والتوتر الحاليين، إلى موقف تعاون من أجل البقاء والسلام. وهي مسألة دقيقة للغاية في ظل الظروف الحالية.

تظهر تركيا - عضو حلف شمال الأطلسي - نفسها كقوة إقليمية بارزة في المستقبل على الصعيد المائي، بحيث إنها سوف تمارس المزيد من الضغط على جيرانها لأجل إحكام السيطرة التي تملكها الآن، على هذا المورد. وهي بالإضافة إلى إسرائيل، واحدة من أهم البلدان التي ينبغي متابعة نموها السياسي، بالنظر إلى ما تمثله بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

نموذج الصراع العربي الإسرائيلي هو مثال معبر للطريقة التي أصبحت بها قضية الماء تاريخياً، هي أحد أهم أسباب الخصومة. إن انتصارات إسرائيل على جيرانها من خلال الحروب الإقليمية، قد سمحت لها حتى يومنا هذا، بأن تغتصب جزءاً كبيراً من الموارد المائية حيث تسيطر تل أبيب على جزء كبير من مياه هضبة الجولان، وروافد نهر الأردن، وحوالي مجموع الاحتياطات المائية للضفة الغربية ولقطاع غزة. وهي تنتفع بماء كثير مصدره نهر الليطاني الذي ينساب باتجاه جنوب لبنان. بسبب هذا الوضع في مجمله، توتراً لم يتم بعد القضاء عليه، حيث إن قضية الماء هي إحدى الموضوعات الحساسة في الأجندة متعددة الجوانب لمسيرة السلام في المنطقة (زلميس م. دومينيجز كورتينا، ١٩٩٨، ٥٨-٧٥).

لا يوجد أي شك في كون مشكلة الماء إحدى المسائل العسيرة، خلال السعي وراء اتفاق سلام عربي - إسرائيلي. فالأمر يتعلق بإحدى التحديات الهامة بالنسبة لهؤلاء الذين يريدون السلام في الشرق الأوسط. ولتنفيذ ذلك، لا تكفي مضاعفة المشروعات من أجل البحث عن مصادر جديدة، لكنه يليق بالمثل استخدام الماء للمتاح بصورة منطقية. غير أن الإرادة السياسية للوصول إلى السلام والتعاون بين جميع الذين يعيشون في هذه المنطقة منعدمة؛ وهذا هو الأصعب في تحقيقه إذ أنه لا يلوح في الأفق أي حل للمشكلة على المدى القصير أو المتوسط.

لقد بررت إسرائيل دائما أفعالها باسم ضرورات الأمن القومي، وتظل هي القوة العسكرية السائدة في المنطقة. ومادام العرب لا يوفقون إلى أي استراتيجية إقليمية متماسكة، وإلى تعاون أكثر فعالية بينهم للحفاظ على مواردهم من الاغتصاب من قبل إسرائيل، فسوف تظل سياسة الأخيرة بصدد الماء، عاملاً جوهرياً في استمرار الصراع. توجد في كل ما سبق علاقة جوهريّة بين نتائج المحادثات الثنائية ومتعددة الجوانب في مسيرة السلام العربية الإسرائيلية، وبين حل مشكلة الماء.

توضح هذه الأمثلة العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والنزاعات الإقليمية والدولية، والطريقة التي يمكن أن تقضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والسيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف المعنية.

بمثابة فكرة ختامية

لا يوجد أي شك في أن الماء يشكل عنصراً أساسياً في نمو الحياة البشرية، وعامل توتر ونزاع في كثير من مناطق الكوكب. لقد تم تنظيم كثير من اللقاءات الدولية، ومن المتوقع تأسيس علاقة متبادلة بين الجوانب المختلفة لهذه المشكلة. ومن المحقق أنه لا يزال يوجد الكثير الذي يجب عمله من أجل الوصول إلى وعي عالمي يوفق بين حاجات وقدرات ومصالح الجميع.

تندرج قلة الموارد المائية وتفاقمها المحتمل في غضون الألفية الجديدة، إلى جانب الكوارث والنزاعات الناتجة عنها، ضمن أهم المظاهر المقلقة لهذا الموضوع.

تتنوع الأسباب الأساسية للنقص الحالي في الماء. بيد أن الجوانب التالية تبدو هي الأهم: الضغط الديموجرافي، واستخدام الماء الذي يزداد أكثر فأكثر في الزراعة والصناعة، علاوة على الاستخدام المنزلي. تجدر الإشارة أيضا إلى التلوث وتحويل الأنهار، والاستغلال الزائد لحقول المياه الجوفية، والسياسة السيئة بشأن المستنقعات، والتملح، والتصحر، إلخ، التي تسببت جميعها في تزايد النقص، وأخيرا قيمة الماء في العالم.

لقد كانت العولمة النيوليبرالية، بالإضافة إلى دور للمؤسسات المالية الدولية، في كثير من الحالات، مصدراً آخر للمشاكل فيما يخص معالجة واستخدام وتوزيع الموارد المائية. إذ إن الإجراءات النيوليبرالية المفروضة، قد أوجدت صعوبات بصور مختلفة، والتي كان الماء أحد ضحاياها.

يجب ألا ننسى أن مشكلة الماء تتطوي على أبعاد متعددة، إذ إن الأمر لا يتعلق فقط بمورد لا غنى عنه، ولكن بمتفعة اقتصادية وثقافية، ويعامل مرتبط بشدة بالأمن الداخلي والخارجي للدول.

بمناسبة الحديث عن النزاعات، في كثير من الحالات، لا توجد فقط المشاكل الفنية والاقتصادية التي يجب حلها، ولكن أيضا اتخاذ بعض القرارات التقنية ظاهراً، المتعلقة باستخدام مصادر الماء وبالاتفاقات الثنائية أو الإقليمية التي تمر خلال اعتبارات الأمن القومي والإقليمي، وخلال السوابق التاريخية بين الأطراف.

على العموم، لا يجب للنظر إلى الماء كمشكلة جانبية، بيد أن المشكلة تتدرج في إطار أهم بكثير ينطوي على عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية وبيئية. تأخذ النزاعات بسبب الماء موقعها على المستوى الداخلي مثلما تطرح على المستوى الخارجي للدول. ومن المتوقع أن يتفاقم الموقف في مستقبل قريب جداً. في هذا السياق، تعتبر كل من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بالنظر إلى ظروفهما الخاصة، بمثابة مخزن للبارود والمتفجرات، سيكون الماء هو مفجره.

تدار النزاعات بسبب الماء، بشكل عام، من خلال علاقة للقوى، أكثر مما يتم ذلك من خلال الاتفاقات المنطقية بين الأطراف. ومن المتوقع على المدى القصير،

استمرار قواعد النظام العالمي الجديد. ووفقا لنفس هذا المنظور، فرض إرادة الأقوى على حساب الأقر.

يمكن للأمم المتحدة في هذا الصدد، أن تعاون في بعض الحالات، غير أن أحكامها ليست ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء، كما أن التوصيات لا تحل المشاكل. وفي مواجهة القصور في القوانين الدولية المناسبة، لابد من وجود ضوابط لقانون دولي، تسوي هذا المسائل بأسلوب صحيح وفعال، دون انتهاك لسيادة الدول بالمقابل.

لقد انتهى القرن العشرون بتوترات متعددة، خلفا وراءه، كميراث للألفية الجديدة، نظاما عالميا يحابي الأغنياء على حساب الفقراء، ويحاول فيه منطق القوة أن يفرض نفسه بأية وسيلة كانت، وتحت أية ظروف، على المفاوضات العقلانية. ويبدو الماء في هذا السياق، بقدر ما هو مصدر للحياة وسبب للشقاق، بمثابة مصدر مهم للنزاعات في الألفية الجديدة.

المراجع:

- لجاناراز خوليو، "لزمة المياه في الشرق الأوسط"، ADS Diplomat ، الجزء ١٨ ، رقم ٦ ، ١٧-١٢-١٩٨٩
- لوريلي أ.، "التموين المحلي والماء"، سيدوب، أبريل ١٩٩٩
- لكرمان م.، "الماء وحلم البيئة"، Linking the Earth's
- لروخو لجودوب.، "El valor economico del agua" سيدوب، رقم ٤٥-٤٦، أبريل ١٩٩٩
- البنك الدولي، "الماء الجاري صعداً"، الإيكونوميستو ١٦-٠٨-٩٥
- بن عنتر أ. "مشكلة الماء في المفاوضات العربية الإسرائيلية"، نشرة للدراسات الفلسطينية، رقم ٤٧، ربيع ١٩٩٣
- براندتلي إي.بي. ورمزي ك.ل.، "إدانة نهر السنغال في توزيع إقليمي"، موارد العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩
- كاميل ب.، "La politique communautaire donne le cap" لو كوربيه ACP UE ، رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧
- شنجي م.، "العالم يتمسك بالأمن البيئي"، ملامح أخبار جنوب أفريقيا ، ٢٨-١١-٩٨
- كومستو ج.ي.، "إحصائيات الماء الأساسية"، تقرير كومستو، دولفين بوكس، نيو يورك، ١٩٨١
- دروجن هورن هـ. إي.، "Desarrollo de tierras aridas y semiaridas"، لينفوتيرا، ١٩٨٩
- دينار أ. و وولف أ.، الأسواق الدولية للماء وإمكانية التعاون الإقليمي: وجهات النظر الاقتصادية والسياسية في غرب الشرق الأوسط، النمو الاقتصادي والتحول الثقافي، مؤسسة جامعة شيكاغو للنشر، ١٩٩٤
- دومينجيز كورتينا ز.م.، "El agua fuente de conflictos en el Levante"، الجزء ١٣ ، رقم ١ ، ١٩٩٦ من Revista de Africa y de Medio Oriente
- دومينجيز كورتينا ز.م.، "Conflictos per el agua en el Machrek"، الجزء ٣٢ ، ١٩٩٨ من Revista Africa America Latina
- فرنانديز خوريجي سي.أ.، "El agua como fuente de los focus de conflictos en el mundo"، سيدوب، رقم ٤٥-٤٦، أبريل ١٩٩٩.

- جارسيا م.إي.، America latina, Comunidades se resisten a privatizacion del agua, IPS ١٩٩٩-٠٥-٢٢
- جوميز أسي.، "Desarrollo pasado por agua", موندو فيجرو، رقم ٣٩٧، مايو ١٩٩٦
- جريش أ.، "العلاقات التركية الإسرائيلية السورية وتأثيرها على الشرق الأوسط"، ميدل إيست جورنال، الجزء ٥٢، ربيع ١٩٩٨ (أ).
- جريش أ.، من الخليج إلى كرستان، طبول الحرب في الشرق الأوسط، لوموند ديبلوماتيك، يناير ١٩٩٨
- خزلم رف.، النيل في القرن الحادي والعشرين، لو كورييه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧
- خضر ب.، "La geopolitical del agua en el Mediterraneo" بوليتيكا إكسپريور، الجزء السابع، رقم ٣٩ يونيو-يوليو ١٩٩٤
- لاتجليه ج.ب.، "تاريخ الماء"، لوموند، ملفات ووثائق، يوليو-أغسطس، ١٩٩٧
- ليسيرتا، سياسة اللجنة الأوروبية. من الماء إلى طاحونة السياسة الزراعية المشتركة لو كورييه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧
- لوي م.ل.، "أنهار النزاعات، أنهار السلام"، جريدة الشؤون الدولية، الجزء ٤٩، رقم ١، صيف ١٩٩٥
- مارشان م.، "Ordenacion de zonas patanosas: un a responsabilidad compartida PNUMA ١٩٨٩
- مك كراي هـ.، العالم في عام ٢٠٠٠، بوستون، مدرسة هارفارد للتجارية للنشر، ١٩٩٤
- مونوز ن.، "Ambiente, lanzan capana ante crisis mundial de agua" IPS ١٩٩٥-٥-١٣
- موسكو د.، "حملة البيئة - الماء"، لو كورييه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧
- نعيماني أ.، "هياج عصبي بالغ بسبب الماء في الشرق الأوسط"، دراسات أمنية وسياسية، رقم ٣٢، يونيو ١٩٩٧
- لوتيرو ج.، "Quieren mercadear con el agua"، تيمبو، مارس ١٩٩٩

- بيكار إي.، زمان الماء في الشرق الأوسط، مونتريال، مركز الدراسات العربية لل تنمية.
- بيشس مادروجا ر.، " Tecnologia, Energia y medioambiente, " Potencialidades y limitaciones internacionales para una reestructuracion energetica sostenible y retos para mexico رسالة دكتوراه ، لونا م ، المكسيك، ١٩٩٧
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، Agua saludable para el 2000 نيويورك، ١٩٩٠.
- سلامة إي.، APS ديالومات، الجزء ١٨، رقم ٩-١٠-١٩٩٩
- ساندستروم ك.، الشركة العالمية للماء، لوكوربيه ACP UE رقم ١٦١، يناير- فبراير، ١٩٩٧
- سكويرا م.، " Convencion de humedades tratara futura crisis hidrica, " IPS ، ١٧-٢-١٩٩٩
- سيد حامد م.، "قنبلة الماء"، الأهرام ويكلي، رقم ٤٢٥ و ١٥-٢١ أبريل ١٩٩٩
- معهد مولد العالم، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مولد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣: نحو برنامج تنمية مستدام"، مؤسسة جامعة أكسفورد للنشر، ١٩٩٠

السدود الكهرمائية هل الغاية تبرر الوسائل؟*

إدواردو تامايو**

شهدت بلاد الجنوب خلال العقود الأخيرة، توسعا مذهلا في بناء السدود الكهرمائية، وذلك بحجة التشجيع على الاستثمار الصناعي السريع. وكان من بين نتائج هذه الأعمال في جملتها، بصرف النظر عن مردودها الضعيف، تدمير النظم البيئية وإغراق الأراضي بالفيضانات وتهجير السكان. وفي مواجهة هذه الأضرار، يتولد الآن الوعي من أجل الحفاظ على البيئة، ويتأصل في قيادات التجمعات السكانية في الجنوب. هذا هو الحال في تجمعات الهندوراس والسلفادور التي تصدت بنجاح، بعد أن أنشأت منظمة للدفاع عن مصالحها، لادعاءات المؤسسات للحكومية والمالية الدولية التي تصر بدون تراجع على بناء السدود الكهرمائية.

المقدمة:

تم خلال السنوات الخمسين الأخيرة بناء ٤٠ ألف سد كبير على مستوى العالم. ولم تكن هذه المنشآت في بادئ الأمر تلقى، أو كانت تلقى فقط قليلا من المعارضة، إذ أن الأهداف المعروضة (وهي التزود بالطاقة الكهربائية، والوقاية من الفيضانات، وتوافر مخزون من المياه) كانت تبدو معقولة ومشروعة. غير أنه منذ أعوام السبعينيات من القرن الماضي، بدأت العواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إليها هذه الإنشاءات في الظهور.

غمرت الفيضانات ملايين المنازل، وفقد ملايين الأفراد أراضيهم وغاباتهم ومصادر أخرى ضرورية لإعاشتهم. أعيد تسكين الكثير من الأفراد، لكن آخرين

* ظهر هذا المقال في مجلة "Alai" للعدد رقم ٢٨٣، (١١ نوفمبر ١٩٩٨)، ٢٠-٢٢.
** اختصاصي في علم الاجتماع من بيرو، أستاذ بجامعة سلو بولو.

اضطروا إلى النزوح إلى المدن الكبرى حيث تفاقمت مشاكل الفقر والبطالة والقصور في الخدمات الأساسية.

كان واقع تخریب نظمهم البيئية وتفكك جماعاتهم وإفلاس اقتصادياتهم المحلية، سببا كافيا لأن ينسحق الضحايا فيما بينهم ويصارعون ويدينون هذا الطراز من المشارع. وقد أدركوا أن الافتراضات الأصلية لم يتحقق في معظم الحالات إلا نصفها.

لقد أضرت السدود في أمريكا اللاتينية (أو سوف تضر) ، بالفلاحين والسكان الأصليين وطوائف الزنوج، كما سوف نوضح فيما بعد.

١- هندوراس والسلفادور

يجري في المنطقة المتاخمة بين السلفادور وهندوراس إنشاء سد "التيجر" بتكلفة قدرها ألف وأربعمائة مليون دولار، بهدف تزويد البلدين بالكهرباء. وسوف يقتضي ذلك أن تترك ١٤ ألف عائلة الأراضي التي ولدت بها، والتي عاشت فيها طوال عشرات الأعوام، لأنه من المتوقع أن تغمر المياه مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تلك الأراضي المخصصة للمرعى.

"باتوكا ٢" هو أحد المشروعات الأخرى المنفذة في لهندوراس. وتقوم بالإتفاق عليه شركة باندا باتوكا للطاقة. وسوف يضر هذا المشروع بأراضي "تلاواكا" المخصصة للسكان الأصليين، وبالكائنات الحية في نهر بلاتانو، كذلك بتجمعات الممر البيولوجي الأمريكي الأوسط، للمعترف به كإرث للبشرية بالنظر إلى ثرواته الطبيعية والأثرية والتفافية والعلمية.

٢- كولومبيا

سوف يتسبب سد "أورا" للكهرمائي في مقاطعة "كوردوبا" الواقعة بالقرب من ساحل البحر الكاريبي، في إلحاق الضرر بعدد يقدر بثلاثة آلاف نسمة من السكان الأصليين "أمبيريرا كاتيو". هذا ولن تصاب المجموعات السكانية الأصلية بالضرر فقط فيما يتعلق بمصدر غذائها الرئيسي وهو صيد الأسماك، لكنها سوف تفقد أيضا وسيلة الاتصال النهرية بمراكز الأسواق. كما سوف يتسبب اجتياح الفيضانات لمساحة سبعة آلاف وأربعمائة هكتار من الأراضي، في أن يفقد عشرة آلاف

شخص آخر تقريبا، يعيشون على ضفاف الجزء الأسفل والأوسط من نهر "سينو"، ويعتمدون أيضا على صيد الأسماك في معاشهم، مصدر دخلهم الرئيسي.

يساهم رأس المال الأجنبي بجزء رئيسي من تمويل بناء هذا السد. والواقع أن مؤسسة "أورا" المملوكة للدولة والتي على وشك للخصخصة، قد تعاقدت مع الشركة التجارية السويدية "سكانسا" من أجل الإنشاءات، ومع المؤسسة الروسية "إنرجوماشين إكسپورت" فيما يخص الجزء للكهرمائي. أما عن التمويل فهو على نفقة كل من بنك شمال أوروبا الاستثماري بالسويد، وهيئة تنمية الصادرات بكندا.

بعد أن احتل السكان الأصليون سفارة السويد في عام ١٩٩٦، تعهدت مؤسسة "أورا" من بين تعويضات أخرى، بمنحهم المشاركة في الإيرادات الناشئة عن الطاقة الكهربائية. غير أن المؤسسة قد امتنعت بطلب من وزارة المناجم والطاقة عن تنفيذ الاتفاق، مما دعا إلى لجوء السكان الأصليين إلى المحكمة الدستورية لاتخاذ إجراء قضائي يهدف إلى حماية حقوقهم. فقررت المحكمة بعد الاطلاع على الحالة، التعليق المؤقت لإغراق المنطقة بالمياه.

هذا وقد تكرر النضال الأهلي الذي تقوده المنظمة الوطنية الأهلية بكولومبيا، بسبب الحملة الدنيئة التي دبرها أشباه العسكريين. ففي يوم ٢٥ أغسطس من عام ١٩٩٨، وبعد فرار المحكمة، تم اغتيال "لوززو دوميكو جاروبيا" قائد للسكان الأصليين. كما تعرض مقر المنظمة الوطنية الأهلية بكولومبيا لانتهاكات مستمرة، فضلا عن تهديد أعضائها بالموت.

٣- شيلي

تسببت السدود الستة الجاري إنشاؤها في شيلي، على الحوض الأعلى لنهر "بيو بيو" جنوبي البلاد، في إغراق اثنين وعشرين ألف هكتار من الأراضي بالمياه، هذا فضلا عن انعكاسات خطيرة على النظام البيئي وعلى الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة بالعشرة آلاف "مابوش بيوينش" الذين يقطنون المنطقة.

وقد جرى تنفيذ أحد هذه المشروعات، وهو مركز "بانج" الكهرمائي، بواسطة المؤسسة الأسبانية "إنديسا". هذا وقد نظم المابوش والجماعات المهتمة بالبيئة، مظاهرات منتظمة بغرض إعاقة بناء السدود الخمسة الأخرى، بالإضافة إلى حملة

وطنية ودولية بعنوان " الأرض الأم، الحياة، الزراعة، نباتات البيئة، حيوانات البيئة، وصالح البشرية".

٤ - الأرجنتين

" تدمير البيئة المحيطة يعني دمارنا الذاتي" هو الشعار الذي استخدمته الطوائف المحلية للتعبير عن اعتراضها على إقامة سد "سيجوندا أنجوستورا" على نهر "ليماي" وداخل متنزه "تاهويل هولبي" القومي جنوب الأرجنتين.

ينطوي هذا المشروع على اختفاء نهر "ليماي" بين منبعه وبين "سيجوندا أنجوستورا"، بالإضافة إلى تحول البحيرات الطبيعية "تاهويل هولبي" و"المورينو" و"الكورينتوسو"، إلى بحيرات اصطناعية. كما سوف يحدث أيضا تغييرات في نباتات وحيوانات البيئة، وبالمثل في نظام للمياه الجوفية، وفي تآكل وتراكم الرواسب. فضلا عن أنه سوف يضر من خلال تدهور حالة، بل واختفاء المنظر الطبيعي، ببيئة طبيعية غير مخربة على يد الإنسان، وبمناطق تصلح لرياضة صيد الأسماك. بالتحديد وسائل الجذب الرئيسية في المنطقة.

يضيف الذين يعترضون على هذا السد، أنه لا يوجد له مبرر من وجهة النظر الاقتصادية، إذ إنه سوف يضيف للبلاد أقل من ١% من الاستهلاك الوطني للطاقة.

٥ - البرازيل

يجري الآن في البرازيل بناء خمسين منشأة كهرومائية، من شأنها أن تلحق الضرر بخمسين ألف عائلة. وتتوي الدولة البرازيلية إنجاز ٤٩٤ منشأة جديدة من هذه النوعية حتى عام ٢٠١٥، مما سوف يتسبب في تشريد ٢٥٠ ألف عائلة.

بدأ إنشاء المجمعات الكهرومائية الكبرى في أعوام السبعينيات، من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لتنشيط الاستثمار الصناعي. وكان نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضي يؤخذ كأمر لا بد منه، واضطرت مجموعات سكانية بأكملها في وقت قصير نسبيا إلى ترك منازلها وأراضيها وأعمالها. وتفاقت منذ ذلك الحين الصراعات الاجتماعية، والهجرة، والبطالة؛ وهي الظواهر التي تكون مصحوبة بفقدان الهوية والجذور الثقافية.

وبينما كانت عمليات الإنشاء الكبرى تتقدم، بدأ الأشخاص المعنيون ينسقون فيما بينهم ويناضلون. وقد بلغت التحركات الإقليمية في بداية أعوام السبعينيات

لوجهها في عام ١٩٨٩، من خلال تكوين سلطة للتنسيق الوطني باسم حركة المتضررين بسبب السدود.

وقد أحرزت هذه الحركة منذ ذلك الوقت بعض النتائج مثل تعليق بناء عدد من السدود، والحصول على تعويضات، والتكيف من جديد في مناطق جديدة وفي ظروف معيشية وإنتاجية مقبولة.

٦- السدود ورأس المال

تتفاقم المشكلات المرتبطة بالسدود مع نقشي السياسات النيوليبرالية في جميع أنحاء كوكب الأرض، فضلا عن سياسات الخصخصة التي لا تولي أي اعتبار إلا للـ "الفعالية" والمستويات العالية من مردودية رأس المال الدولي الذي تتضمنه المؤسسات الكهرمائية، وتتجاهل الاعتبارات ذات الطابع البيئي والاجتماعي والعرفي.

فيما يوجد في البلاد المتقدمة وعى بالطبيعة التخريبية للسدود، وتتأقص بالتالي في معدل إنشائها، تحقق هذه المنشآت النجاح في القسم الجنوبي من كوكب الأرض. فقد أقيم منذ أعوام التسعينيات ٢٦٠ سدا في المتوسط كل عام. يوجد سبب خطير لبناء السدود على هذا النطاق الواسع وهو ، وفقا لحركة المتضررين بسبب السدود، أن الرأسماليين الرئيسيين في العالم (الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف) يشجعونها كوسيلة جذب اقتصادي للبلاد الآخذة في النمو، ويتذكرون بالكاد ضالة مردودها. وعلى الرغم من ملايين الدولارات التي يضخونها في بناء السدود، فإن هذه الوكالات لم تقم أبدا بعمل دراسة كاملة وجادة عن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تمولها.

٧- المجتمع المدني والبنك الدولي

رأت المنظمات غير الحكومية، بمناسبة الاجتماعات التي انعقدت في أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ضرورة القيام بإجراء تقييمات محايدة، وطالبت البنك الدولي بإيقاف التمويلات بالنسبة لهذا الطراز من الإنشاءات.

كذلك اجتمع ممثلو السكان المعنيين بالسدود في عشرين دولة، بدعوة من حركة المتضررين بسبب السدود، في شهر مارس من عام ١٩٩٧ في "كوريتيبا"

بالبرازيل. وقد طالبوا في نهاية هذا اللقاء بإيقاف التمويل بالنسبة لبناء السدود، وبتأسيس لجنة دولية لتقييم المشاريع الكبرى وإعادة النظر فيها.

لقد قادت انتقادات المجتمع المدني، للبنك الدولي في عام ١٩٩٥، إلى الشروع في عمل تقييم للسدود الكبرى التي مول بناءها. وفي عام ١٩٩٧ ألف البنك الدولي لجنة دولية من أحد عشر عضواً، يمثل أربعة منهم للسكان الواقع عليهم الضرر. وانسحبت حركة المتضررين بسبب السدود التي كانت تشارك في أول الأمر في هذه الاجتماعات، بحجة أن مصلحة البنك الدولي هي التصديق، بمشاركة المجتمع المدني، على الإنشاءات الكبرى. وأن اللجنة الدولية، بدون مشاركة السكان المعنيين، محكوم عليها بالفشل.

أبرزت حركة المتضررين بسبب السدود في الخطة المقترحة أنه: " توجي كثير من الدلائل أنه يمكن تلبية الاحتياجات المفترض تحقيقها عن طريق السدود الكبرى، من خلال وسائل أخرى. إذ إنه يمكن توافر الماء لللازم للأراضي للقاحلة والمنحدرة، بصورة عاجلة وأقل تكلفة ومتوازنة، من خلال مشروعات صغيرة تستخدم تقنيات مألوفة أو حديثة لو حتى توفق بين الاثنين. كما أن جميع البلدان لديها طاقة محتملة كبيرة، والتي يمكن توسيعها إلى أبعد حد عن طريق التوفير ورفع الكفاءة. بالإضافة إلى أن تكاليف الطاقة المجمعة بخاصة من الرياح والشمس، والتي تستخدم كثيراً الآن في مجالات متنوعة ولممارسات مختلفة، أقل من الكهرباء الهيدروليكية.

كل هذه كانت دلائل جيدة للتأكيد ثانية على أن الغاية لا تبرر الوسائل في حالة السدود.

الحصول على الماء في المدن الأفريقية *

موانزا وموانزا **

تواجه إدارة المياه في المدن الأفريقية، وعلى أساس التوسع في سياسات الخصخصة، مشاكل متعددة، مثل عدم كفاية العرض في مواجهة طلب متزايد بسبب تزايد سكان المدن، وسوء نوعية الماء وأثر ذلك على الصحة العامة. فما السياسات الواجب اتخاذها لضمان الحق الأساسي في الحصول على الماء؟

ولا تتحدث وسائل الإعلام كثيراً عن مشكلة توزيع الماء للصالح للشرب، والحصول عليه. وبإستثناء بعض الصور المثيرة عن آثار الجفاف في هذه المنطقة أو تلك، تستأثر مشاكل المساعدات الغذائية باهتمام الإعلام دون إعطاء اهتمام جدي لمشاكل الحصول على الماء أو نوعيته. ولا شك أن زحف الصحراء على مناطق الزراعة أو الرعي في بلدان منطقة الساحل يستأثر ببعض الكتابات خاصة العلمية منها، ولكنها لا تحظى بما تستحقه من انتشار.

ويشعر سكان منطقة الساحل، ومناطق الجفاف بأهمية رهان المياه كما يبدو من الاهتمام بهذا المورد في مشروعات للتنمية لهذه البلدان. فإذا ابتعدنا عن هذه المناطق، نجد الوعي بهذه المشكلة في انخفاض، وبصفة عامة، لا نجد اهتماماً من الرأي العام إلا بتوافر المياه لاحتياجات الاستهلاك المنزلي.

١- أساس الصراع

على الرغم مما قد تسببه المياه غير النقية من أمراض خطيرة، وعلى الرغم من إعلان عقد المياه (١٩٨٠-١٩٩٠)، وتحديد يوم ٢٢ أبريل من كل عام يوماً للمياه، فإن الربط بين الصحة وبين استهلاك الماء، لا زال يحتل مكاناً هامشياً في أذهان السلطات العامة في المدن، وفي أذهان السكان. ويظهر غياب فكرة تنقية

* مقال نشر في Defis Sud، العدد ٣٧، ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٤.

** صحفي أفريقي.

المياه من الاستمرار في التخلص من القانورات، ومن مياه الصرف المنزلي، بل والصناعي، في مياه الأنهار والنهيرات.

ويعالج الماء بإضافة الكلور، ولكن لا يمكن الاحتفاظ به طويلاً في المنزل لأن الكلور المتبقي يتطاير بسرعة، ويختفي تماماً بعد ثلاثة أيام. وهناك تباين واضح بين نقص المعلومات من جهة، وبين انتشار الأمراض الراجعة لسوء نوعية المياه من جهة أخرى، وبين الموجة السائدة لخصخصة إدارة المياه كذلك. فضلاً عن ذلك، ففي بعض مناطق أفريقيا مثل السنغال، يمثل الماء أحد الرهانات السياسية، فهو أحد أسباب الصراع بين سلطات الخرطوم وقوات المتمردين في الجنوب. وهكذا، فحتى إن كان هذا المورد ليس للتفسير الوحيد لقيام الصراع، إلا أنه يزيد من حدة التوترات، ويعزز الخلافات الناجمة عن اللامساواة القائمة.

وتكثر المشاكل المرتبطة بالمياه في أفريقيا، وهي مرتبطة بالآزمات الاقتصادية، وأزمات الحكم. وتتفاقم مشاكل سوء نوعية المياه المعالجة، أو غياب شبكات التوزيع في بعض الأحياء، بسبب للتوسع الحضري الذي يفرض معدلات للاستثمار لا تتماشى مع الإمكانيات الفنية، والمالية المتوفرة. وتتميز غالبية المدن الأفريقية بمعدلات نمو مرتفعة في حدود ثلاثة في المائة في المتوسط سنوياً. وهكذا يتجاوز الطلب على كميات المياه، وعلى التوصيلات المنزلية قدرة الشبكة.

وتفرض الكثافة السكانية المنخفضة، والامتداد الأفقي للمدن، شبكات توزيع مترامية. فمدينة مثل كينشاسا تمتد بطول حوالي ٧٠ كيلومتراً، وعرض ٢٠ كيلومتراً، وتوسعات الشبكة نحو أطرافها لن تخدم إلا سكاناً ذوي دخل منخفض، لا يستطيعون تحمل تكاليف توسيع الشبكة، ويبقى على الحكومة أن تتحمل تلك التكلفة، وهي لا تمتلك الموارد الكافية لذلك. ولا يوجد في أغلب الأحياء الجديدة شبكة حقيقية لتوزيع المياه، فيما عدا بعض مآخذ للتوزيع العامة، وللخاصة، التي أقيمت على عجل لسد الحاجة المتزايدة.

٢- النظام "د"

تقوم بتوفير مياه الشرب في المدن الأفريقية شركات عامة ذات طبيعة تجارية، تقوم بتوريد المياه للمنازل والمستخدمين الآخرين (الإدارات أو الصناعة) مقابل دفع اشتراك شهري، وهي التي تقسم شبكة التوزيع الكافية، وكذلك التوصيلات للمستخدمين المختلفين. وهذا لا يتحقق دائماً، ففي واجادوجو مثلاً، كان ربع السكان

فقط في عام ١٩٩٤، لديهم توصيلة للمياه، والسبب أن تكلفة التوصيلة مرتفعة لا تستطيع الكثير من العائلات تحملها، فهي تزيد عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للمرتب.

وفضلاً عن ذلك، تظهر مشكلة ضعف الطاقة الإنتاجية لمحطات تنقية الماء، فنسبة سكان المدن الذين يحصلون على الماء للصالح للشرب تتراوح بين ثلاثين وخمسين في المائة. وثمان التزود بالماء، حتى إذا كان مدعماً، يعتبر مرتفعاً جداً، إذ يبلغ حوالي خمسة في المائة من ميزانية الأسرة، وكثير من العائلات لا تدفع فاتورة توريد الماء. وفي كينشاسا لا يدفع ثمن المياه بانتظام للشركة الوطنية للمياه، سوى ثلث عدد المشتركين.

وهذه الأسباب مجتمعة تفسر نقص العرض عن الطلب المتزايد للماء، خاصة أن المدن تخلق طلباً آخر بخلاف الاستهلاك المنزلي، وهو احتياجات للصناعة، والصناعات الزراعية. وكثيراً ما يتحول من يملكون وصلة مياه إلى بائعين، فهم يدفعون ثمن ما يسحبون من المياه للشركة، إما حسب عدد "الجرادل"، أو لقاء مبلغ ثابت محدد، ويسعونها لغير المشتركين. وتدفع الأزمة الاقتصادية للمزيد من العائلات لهذه الطريقة كمحاولة لتحقيق بعض الربح الإضافي.

وحيث إن الأحياء الجديدة [العشوائية] تبعد أكثر وأكثر عن الشبكة القائمة، يتولى بعض الشباب عملية بيع المياه، وذلك إما لحساب شخص لديه وصلة مياه، أو بشكل مستقل. فهم يشترون المياه من أقرب مأخذ عمومي، وينقلونها للمناطق البعيدة عن الشبكة، ويُقَرَّر أنه في عام ١٩٩٤، كان ٣٧% من سكان واجادوجو يشترون الماء من هؤلاء البائعين.

وعادة ما تكون المأخذ العمومية تحت إدارة شخص معين يدفع ثمن المياه للشركة، ويسعها للمشترين بمبلغ متفق عليه شهرياً. والمشترون بهذه الطريقة يدفعون أقل مما يستكلفه توصيل الشبكة لمنازلهم، ولكنهم يتحملون مشقة النقل للمنزل.

٣- نحو الملكية الخاصة

تعود فكرة خصخصة الماء إلى اعتباره سلعة اقتصادية، وطبقاً لهذا المنطق التجاري، فالقطاع الخاص وحده هو الذي يستطيع أن يدير عملية التوزيع بالكفاءة التي تضمن تحقيق الربح لرأس المال المستثمر في الشركة. ولا يعود توفير مياه

الشرب خدمة عامة، فعلى المستهلك أن يدفع للتكلفة الفعلية بما في ذلك تكلفة المعالجة، والنقل، والطاقة المستخدمة، والنقل، والعمالة، وكذلك امتداد الشبكة وصيانتها.

وبهذا المنطق، يصير توزيع المياه في المدن الأفريقية سوقاً مغرباً تعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستحواذ عليه. ومن السهل قبول منطق الملكية الخاصة هذا، في هذه البلدان، فالسلطات العامة المقتلة بالديون، لا تستطيع أن تقوم بواجباتها الاجتماعية بسهولة. وتتجاهل المؤسسات المالية الدولية الأسباب الحقيقية لهذا العجز من جانب الدولة، لتضغط في اتجاه الخصخصة. ولكن إدارة معالجة وتوزيع المياه على أساس الربحية فقط يضر بأغلبية السكان، فتحمل المستهلك بالتكلفة الكاملة لهذه العملية يتقل قدرات ثلثي سكان المدن الذين يعيشون تحت خط الفقر وهو ما يبرز التباينات الطبقية أكثر فأكثر.

ومن واجب السلطات العامة، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، أن تدعم توزيع مياه الشرب، وأن تتحمل تكلفة توسيع شبكة التوزيع إلى المناطق الحضرية التي تضم الفقراء من السكان. وبالطبع يمكن أن يتحمل المستهلكون جزءاً من تكلفة الخدمة، وعلى المرفق، حتى إن كان مملوكاً للدولة، أن يرفع من كفاءة الإدارة. وبدلاً من قيام الشركات متعددة الجنسية بخدمة توزيع الماء، يجب أن تتحمل الوحدات القاعدية المسؤولية، وأن تبحث عن تمويل بديل لهذه الخدمة، لتضمن حصول كل مواطن على مياه صالحة للشرب.

٤- الحاجة إلى مشاركة المواطنين

إن الجهل بالأهداف الخفية وراء مشاكل المياه، يثير أهمية مشاركة جميع المواطنين في الجدل حول مستقبل المجتمع، فمن المهم مناقشة موضوع توزيع وتمويل المياه بشكل ديمقراطي على الفور. وينبغي التعريف بأهمية المياه للنقية، ومناقشة للرهانات المتعلقة بتوفيرها بمعرفة الجمهور الواسع. ومن المناسب إضافة موضوع المياه لبرامج الدراسة، لتعليم النشء كيفية حسن استخدامها، وآثارها الصحية.

وفضلاً عن ذلك، فاللامركزية في إدارة المياه، قد تكون بديلاً عن الخصخصة، وهذا يعني إشراك المواطنين بفاعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة

المياه، عن طريق ممثلهم المنتخبين، وكذلك إشراك ممثلي المجتمع المدني في مجالس إدارة مرافق المياه.

ولضمان حصول الجميع في المدينة على المياه للصالحه للشرب، يفضل أن تقوم على تلك إدارة مشتركة بين الأحياء بدلاً من توزيعها فيما بينها، فهذا يمنع التمييز بين الأحياء الغنية والفقيرة، ويعمل على قدر من التسوية فيما بينها.

وحيث لا يجري توصيل المياه للمنازل بشكل فردي، فمن الأفضل وجود مشاركة شعبية على مستوى الأحياء. وسيكون على هذه الأجهزة أن تقوم بإدارة وصيانة المآخذ العامة، ثم إنشاء مآخذ جديدة. ومن الواضح أن الليقطة الشعبية في موضوعات المياه تساعد الدولة أمام الضغوط الأجنبية، وكذلك فالرقابة الشعبية هي الضمان لعدم تخلي الدول عن هذا المكسب الاجتماعي وهو توفير الماء الصالح للشرب. ولذلك يجب على الدولة الاحتفاظ بأغلبية كافية في رأسمال شركات توزيع المياه، حتى تتمكن من تعزيز الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، أي التي تحقق الفائدة للأغلبية.

الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة*

مريام سو**

من المتوقع أن يصبح الماء من أهم مصادر النزاعات في القرن للواحد والعشرين، وهذا هو الحال لسكان إقليم الساحل منذ فترة طويلة. ويدور هذا الصراع اليوم حول فكرة خصخصة خدمات الماء، فهل هذه الفكرة هي البديل الوحيد لما ظهر من قصور في الإدارة العامة لهذا القطاع؟ وهل ستضمن للسكان الحصول بشكل أفضل على احتياجاتهم من هذا المورد؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الإضافة الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، التي ستحققها للخصخصة للسكان؟ وبعيداً عن الجدل العقيم، تدعو هذه الأسئلة إلى دراسة الأوضاع الحالية للماء بدقة في هذه المنطقة المهددة بتقدم الصحراء، أي دراسة مستقبل ومخاطر الخصخصة، وكذلك مجالات تحرك الحكومات والسكان المعنيين.

مقدمة

يمثل الحصول على الماء مشكلة رئيسية لسكان منطقة الساحل الذي يواجهون دورة متكررة من الجفاف، وحتى في السنوات التي يتوافر فيها المطر، يحدث توزيع سيئ لموارد الماء في المكان والزمان (انظر المرفق). وبعيداً عن منطقة الساحل، وعلى المستوى الدولي، نما الوعي في السنوات الأخيرة بندرة موارد المياه في بداية الألفية الثالثة، وبضرورة مواجهة ذلك. وهذا يقتضي من مجموع اللاعبين إدارة رشيدة ومنسقة للمورد بقدر ما يكون استخدامه مصدراً للنزاعات.

* مداخلة قدمت في قمة السبعة الفقراء للرابعة في بروكسل، ٧-١٠ يونيو ٢٠٠٠.

** منسقة برنامج إدارة الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي في معهد الساحل، للجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، في باماكو، مالي.

وسيعني ترشيد الإدارة رفعا لأسعار للحصول على المورد حتى يمكن تغطية للتكاليف اللازمة لتجميع المورد وتوزيعه بمعرفة الشركات القائمة بذلك. ولكن الماء ليس مورداً كأي مورد آخر، فهو ضروري لحياة جميع الكائنات الإنسانية والحيوانية والنباتية، إنه مورد يتميز عن كل مورد آخر. فالمياه الجوفية والسطحية، ومياه الأمطار والمياه الملوثة، تمثل جميعها نفس المورد، ومن هنا الترابط الوثيق في أسلوب إدارتها سواء على المستوى الدولي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو المحلي. وهو يؤثر على جميع مجالات النشاط، وله تأثير على السياسات في مجالات البيئة، والزراعة، والاقتصاد، والصحة، وظروف الحياة، والصناعة. ومن المقرر أن يكون من أهم أسباب النزاعات في القرن الواحد والعشرين.

ونذكر هنا بالمبادئ التي أعلنت في مؤتمر دبلن، وريو، والتي تقوم عليها رؤية الماء كعنصر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ومن أجل إدارة ذات كفاءة، ومستدامة لهذا المورد:

(١) الماء الصالح للشرب مورد محدود ومعرض للخطر، وأساسي للحياة والتنمية والبيئة.

(٢) يجب أن يقوم تطوير وإدارة موارد المياه على أساس من المشاركة، تشمل المستخدمين، والمخططين، ومتخذي القرار السياسي على جميع المستويات.

(٣) تلعب النساء دوراً حيوياً في التزود بموارد المياه، وإدارتها، والمحافظة عليها.

(٤) للماء قيمة اقتصادية بالنسبة لجميع استخداماته المتنافسة، ويجب اعتباره سلعة اقتصادية.

وفي إطار هذا السياق، يجب تحليل أثر الخصخصة على الحصول على الماء. وإذا كان معترفاً بقصور القطاع العام، فهل من الممكن القول بأن الخصخصة ستحقق شكلاً أفضل لحصول السكان على مورد الماء؟

وسندرس هذه القضية في إطار بلدان منطقة الساحل حيث تلقت اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، للتقويض "بمباشرة العمل في البحث عن الأمن الغذائي، ومحاربة آثار الجفاف والتصحر، من أجل توازن بيئي جديد". ويجري وصف الأوضاع الحالية لحصول السكان على المياه، خاصة فيما يتعلق بمجال تقويض اللجنة الدائمة، ألا وهو الأمن الغذائي، ثم النظر بشكل ملموس في تأثير هذا

للوصول بالخصخصة حاضراً ومستقبلاً. فماذا يمكن أن تحقق الخصخصة، وماذا يمكن أن يحد من قدراتها؟

أولاً: الأوضاع الحالية لحصول سكان منطقة الساحل على المياه

١- أوضاع الحصول على ماء الشرب، وخدمات الصرف الصحي

يعيش ما يقرب من نصف سكان بلدان منطقة الساحل تحت خط الفقر، ووفقاً لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٨)، فإن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي سيزداد فيها معدل الفقر خلال العقود القادمة. وفي المتوسط، يعاني ٤٣% من سكان منطقة الساحل من الحرمان من مياه الشرب النقية. وتعاني نسبة أكبر بكثير، بين ٦٠ و ٩٣% من السكان، حسب البلد، من الحرمان من خدمات الصرف الصحي (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٨، و ١٩٩٩).

ويُتوقع أن يتضاعف سكان غرب أفريقيا بين الأعوام ١٩٩٠، و ٢٠٢٠، إذ يرتفع عددهم من ٢٠٠ إلى ٤٣٠ مليوناً، وسترتفع نسبة سكان الحضر بينهم من ٤٠ إلى ٦٠% خلال نفس الفترة. وستكون الأغلبية العظمى من سكان الحضر هؤلاء من الفقراء، القادمين من الريف، أو من مناطق فقيرة، ويعيشون في مناطق عشوائية على أطراف المدن تنقصها البنية التحتية، وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي. وسيمثل الحصول على مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي تحدياً للمجالس البلدية، والتجمعات المحلية، لأنه من الواضح أن فرص الربح غير متوفرة للقطاع الخاص، في حين أن الاحتياجات ضخمة.

وتزداد حدة المشكلة بسبب أن المصدر الأساسي لمياه الشرب لما يقرب من ٧٥% من السكان في أفريقيا هو المياه الجوفية، وهذا للمورد، وإن يكن ما زال متوافراً في بعض مناطق الساحل، إلا أن تكلفة ضخه في ازدياد بسبب الاضطراب للنزول لأبعد أعماق وأعمق.

٢- غياب شبكات الصرف الصحي، وأثر ذلك على البيئة

ووجه للقصور الرئيسي الآخر هو الأثر البيئي لغياب شبكات الصرف الصحي خاصة في المناطق الريفية المكتظة بالسكان، والأحياء الفقيرة في المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.

ودراسة الآثار البيئية التي قام بها مكتب النيجر في مالي توضح هذه الظاهرة، فقد تبين أن أكثر من ٨٠% من الأطفال بين سن ٧، و ١٤ سنة، مصابون بالبهاارسيا، وأن أكثر من ٥٠% من الأطفال بين سن ٢، و ٩ سنوات، مصابون بالملاريا. كما تبين أن جميع الآبار في المنطقة ملوثة، وأنه بسبب ذلك، فأكثر من نصف الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من إصابة واحدة على الأقل بالإسهال خلال فصل الشتاء. ويمثل قرب الآبار من آبار للصرف الصحي (تبعد بين ٤، و ٢٠ متراً فقط)، وتجمعات للقمامة (على بعد ٥ أمتار في المتوسط)، ومن حظائر الماشية، يمثل خطراً كبيراً في هذه المنطقة للزراعية للمكنظة بالسكان. وتزداد الآثار البيئية سوءاً مع زيادة كثافة الزراعة، فقد لوحظ أن بعض المصارف للزراعية ظهرت بها بقايا مبيدات آفات عضوية فوسفورية (دراسة الآثار البيئية، مكتب النيجر، ١٩٩٨). وسيكون من التحديات الرئيسية في الأعمار للقائمة الاضطراب لمعالجة المياه المستعملة لمواجهة النقص الشديد في موارد المياه. وفي أفريقيا، كما في غيرها، هناك نزاعات حول اقتسام المياه بين الأستخدام في الزراعة، وبين الأستخدامات المنزلية. ومع أن للصناعة لا تستخدم الكثير من المياه (بين ١، و ٣% حسب البلد)، فإن هذا للقطاع مسئول لحد كبير عن تلوث المياه، في غياب قوانين مشددة، وغياب مبدأ "الملوث يدفع". ويهدد نمو التجمعات السكانية بالمزيد من المشاكل في العقود للقائمة، وينتظر تزايد طلب التجمعات السكانية مع تزايد التركيز في الحضر. وسيؤدي تحسين سبل إدارة المياه المخصصة للقطاع الزراعة، إلى اللتمكن من مواجهة الطلب المتزايد للوسط الحضرى.

٣- حصول المزارعين في الساحل على المياه

وفقاً لتقديرات الفاو، فإن ٤٤% من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء معرضة لمخاطر للجفاف. وفي أغلب بلدان الساحل، لا تسمح كمية الأمطار السنوية بدورة زراعية تتجاوز ٢٠٠ يوم في العام، وفي مواجهة الزيادة السكانية المتوقعة حتى العام ٢٠٢٠، لا مندوحة عن الاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية. ومع ذلك يمكن للتخفيف من خطورة هذه التبعية بتكثيف الزراعة بالاعتماد على الري والزراعة حول المدن، وإذا لاحظنا أنه في المتوسط، ٨٠%

من الماء يستخدم للزراعة بالمعنى الواسع (الري والرعي)، فإن هذا يعني أن أية زيادة في الزراعة المروية تعني ضرورة ترشيد استخدام موارد المياه.

٤- مزيد من الترشيح في استخدام مياه الري.

تسمح كمية المياه المتوافرة في بلدان الساحل بتوسع كبير في الأراضي المروية، ومع ذلك، فباستثناء الرأس الأخضر، لا تستخدم البلدان الأخرى في المتوسط، أكثر من ربع الأراضي المتوافرة. وفي المقابل، فالكميات المستهلكة حالياً في الري تزيد بكثير عن الكميات الضرورية، ويحتاج الأمر لترشيدها حتى تكفي للتوسع في المساحات المروية.

وفي منطقة إشراف مكتب النيجر في مالي، حيث يُروى حالياً حوالي ٦٠ ألف هكتار، يُقدر أنه من الممكن زيادة تلك المساحة بما بين ٣٠، و ٥٠ ألف هكتار، ومع ذلك، فالخطة العامة تخطط للتوسع حتى مليوني هكتار. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من إعادة النظر في نظام توزيع الماء بين المنتفعين الذين عليهم أن يتعلموا حسن إدارة الكميات التي ستخصص لكل منهم. وهذا يعني من جهة تخفيض الكميات للموزعة، وإعادة النظر في مبادئ الإدارة بين المنتفعين، وبين الشركة المنظمة (حسان أدامو، ومارسيل كوبر، ١٩٩٩).

ولأخذاً في الاعتبار الكمية الكبيرة من الماء التي تأخذها الزراعة، مع القدرات المتاحة للتوسع في الري في الإقليم، يثور الشك في قدرة القطاع الخاص على رفع كفاءة استخدام الماء بما يحقق التوسع في الحصول عليه.

ثانياً: دور كل من القطاعين العام والخاص في ترشيح إدارة المورد

تعرضت الشركات المنظمة للزراعة المروية التي يتجاوز دورها مجرد إدارة المورد، لإعادة هيكلة، وفك ارتباط. وقد كانت أصلاً تتدخل في إدارة المياه، وكذلك في الأنشطة السابقة واللاحقة للإنتاج، مثل توريد المدخلات، والائتمان، والتسويق، بل وحتى تحويل المنتجات (ضرب الأرز بمعرفة أغلب الشركات المنظمة في الساحل). وفي ظل سياسات العولمة الليبرالية الحالية، تصبح الربحية الاقتصادية شرطاً جوهرياً لاستمرار المنتجين، حيث يجب تحسين الأداء (تحسين إدارة المياه، والأرض، والمدخلات، والمعدات، والإنتاج، والتسويق).

١- أساليب للإدارة متوافقة مع أساليب الري

ويجري حالياً نقل التجهيزات إلى منظمات الفلاحين، وهنا سيتعين على المنتفعين إما أن يتدربوا على أعمال الإدارة الفنية والاجتماعية لعمليات الري، أو أن يعهدوا بهذه الأعمال إلى هيئات فنية متخصصة من القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمة (حلقة دراسية قطب نظم الري، دكار، ديسمبر ١٩٩٩).

ومع ذلك، يجب الفصل بين الري الفردي المرتبط أساساً بالفلاح الصغير الذي يقوم بزراعة الكفاف، وبين الزراعة التجارية الموجهة للسوق، ولتحقيق الربحية الاقتصادية. فالنوع الأول يحتاج إلى دعم الدولة أو الجماعة، في حين يحتاج النوع الآخر إلى القدرة التقنية لمقدمي الخدمات. وهكذا فمن أجل تسهيل نقل مهمات الإدارة من القطاع العام إلى منظمات المنتجين، يحتاج الأمر إلى وضع أدوات النقاش، وتيسير اتخاذ القرار، تحت تصرف هؤلاء المنتجين.

أما في حالة الري الصغير، فما زالت الحاجة ماسة للتدخل العام بسبب ضعف قدرات هؤلاء المنتجين الصغار على أن يتولوا شئونهم بأنفسهم (انخفاض مستوى التعليم، والقدرة المالية)، وليس من الواقعي الالتجاء للقطاع الخاص لتقديم خدمة مرتفعة التكلفة. وهكذا يحتاج الأمر إلى النظر في موضوع إدارة المياه على أساس محلي يتواءم مع نظام الري السائد. وبهذا تدعم قدرة منظمات الفلاحين على اتخاذ القرار والرقابة، وذلك بالجمع بين مزايا كل من القطاعين العام والخاص. وأكبر ضمان لإدارة جيدة هو مشاركة أكبر من جانب السكان في إدارة المورد، ومراعاة المصالح الفردية والجماعية.

٢- دور القطاع العام

للقطاع العام دور مهم يلعبه من أجل سرعة الحصول على المورد في مجالين على الأقل:

١- معرفة المورد ومتابعته

معرفة المورد ومتابعته كمياً وكيفياً، هو أحد العناصر الحاسمة لضمان وصول الماء لأكثر عدد من المنتفعين. فالتخطيط طويل المدى للسياسات المائية يستوجب جمع البيانات سواء بالنسبة للعرض أو الطلب. ويجب أن تتضمن هذه المتابعة مراقبة الشبكات حاملة المياه، للتعرف على حدود الاستفادة منها، ونوعيتها. ويسمح

جمع البيانات المتتابة زمنياً لأحواض الأنهار الرئيسية بتقييم المورد، وقدره تخزين المياه بها، ومعرفة الأحواض التي يمكن إعدادها للاستخدام مستقبلاً. فضلاً عن ذلك، فاستنفاد المياه الجوفية القريبة من السطح يفرض النزول إلى طبقات أكثر عمقاً مما يزيد من تكلفة رفع الماء، الأمر الذي يتقل كاهل أهل الساحل.

٢- الاتفاق على توزيع حكيم بين مختلف المنتفعين

يجري تحديد الأولويات في استخدام الماء على جميع المستويات، المحلي، والقومي، والدولي، فعلى المستوى المحلي، يجري التفاهم أساساً بين المزارعين، والرعاة، والصيادين، إلى جانب إعادة التشجير. أما على المستوى القومي، فيجري الاقتسام بين قطاعات النشاط المختلفة، وهي: الجماعات (الاحتياجات المنزلية)، والزراعة، وإنتاج الكهرباء، والملاحة، وغيرها.

والمستوى الثالث للتفاهم يتعلق باقتسام الماء بين البلدان المختلفة، فأفريقيا بها حوالي ثلث أحواض الأنهار الدولية في العالم، وفي الساحل، يتقاسم أحد عشر بلداً نهر النيجر. وتوجد بالمنطقة عدة منظمات لأحواض الأنهار منها سلطة حوض النيجر التي تضم أكبر عدد من البلدان. وصلاحيات هذه السلطة تشمل "تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء، وضمان تنمية متكاملة للحوض في جميع المجالات، عن طريق تنمية موارده، خاصة في مجالات الطاقة، والمياه، والرعي، والصيد، وتربية الأسماك، وإعادة التشجير، واستغلال الغابات، والنقل، والمواصلات، والصناعة".

وهذه الوظائف مجتمعة لا يمكن، بداهة، للقطاع الخاص أن يتولاها لأنها تعني في الواقع، خطة تنمية متكاملة، تقتضي التنسيق بين عدد من التحركات التي يصعب تحديد الكسب الذي يحققه كل فرد منها. ولن يحقق هذه الوظائف سوى أبنية عامة بشرط تمتعها بدرجة كبيرة من الاستقلال في المالية والإدارة.

وقد جرت إعادة هيكلة أساسية لهيئات إدارة الحوض في الساحل، بهدف رفع كفاءتها عن طريق إنشاء شركات متخصصة. وأكثر هذه الهيئات تقدماً هي بلا شك هيئة تنمية نهر السنغال، التي أنشأت شركة إدارة واستغلال سد دياما، وشركة إدارة الطاقة في مانانتالي، وبرنامج متابعة ومواجهة الآثار الضارة بالبيئة. ويجري اقتسام الموارد بين مالي، والسنغال، وموريتانيا، على أساس التفاهم، والتعاون بين اللاعبين.

النتيجة

تحتاج الإدارة الرشيدة لموارد المياه، والتي توسع مدى حصول السكان على هذا المورد، إلى أن تعمل على عدة مستويات، وهي: الإقليمي (التفاهم والتنسيق بين منظمات إدارة الأحواض)، والقومي (بالتفاهم والتنسيق والتحكيم بين مختلف المستخدمين)، والمحلي (وهنا يمكن أن يكون للقطاع الخاص، في بعض الحالات، دور مهم).

أغلب قطاعات النشاط التي استعرضناها، والتي يمكن لها أن تيسر حصول السكان الأكثر فقراً على الماء هي القطاعات التي للدولة، والجماعات المحلية فيها لفضلية نسبية. وللقطاع الخاص كذلك دور يلعبه إلى جانب بقية اللاعبين وهم الدولة، والجماعات المحلية، وروابط المستخدمين، والمنظمات المالية، وغيرها. ومستوى الدخل المنخفض، وكذلك القدرات الفنية والتنظيمية المتدنية، لا تسمح للقطاع الخاص بأن يتولى مباشرة دور توفير الماء، كما قد يحدث في مناطق أخرى من العالم.

سوف يندرج عدد كبير من اللاعبين في مجال إدارة المياه، ولا يمكن ضمان الحصول على المورد إلا في إطار التفاهم، والمزيد من الوعي بطابعه الخاص، والمتابعة الدقيقة لتطور المورد، وتوفره بكميات متزايدة، ونوعية جيدة، والتفاهم بشأن حسن تقاسمه.

ويجب بصفة خاصة، التركيز على تقوية سلطة منظمات الفلاحين، والأوضاع القانونية التي يجب أن تقوم على أسس من توافق الآراء. ويجب ضمان التأمين العقاري حتى ينجح اللاعبون في تنمية المورد، كما يمثل تحقيق متزامن لأهداف المساواة، والكفاءة، والتوازن المالي، تحدياً يجب أن يتكاتف الجميع لمواجهته.

الجدول رقم ١

بعض المؤشرات للبلدان المشاركة في اللجنة الدائمة لمحاربة الجفاف في
المناطق الساحلية

البلد	السكان بالملايين ١٩٩٧	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار ١٩٩٧	نسبة السكان تحت خط الفقر ١٩٨٩- ١٩٩٤ %	السكان المحرومون من مياه الشرب () ١٩٩٠- ١٩٩٦ %	السكان المحرومون من الصرف الصحلي () ١٩٩٥ %
بوركينا فاسو	١١	٢,٦	٤٤	٢٢	٦٣
الرأس الأخضر	٠,٤	٠,٤	٤٤	٤٩	٧٦
غامبيا	١,١	-	٦٤	٥٢	٦٣
غينيا بيساو	١	٠,٣	٤٩	٤١	٧٠
مالي	١٠	٢,٧	-	٣٤	٩٤
موريتانيا	٢	١,١	٥٧	٢٦	٦٨
النيجر	١٠	٢,٠	-	٥٢	٨٣
السنغال	٩	٤,٩	٥٤	٣٧	٦١
تشاد	٧	١,٦	-	٧٦	٧٩
مجموع/متوسط	٥٠,٥	١,٩٥	٥٢	٤٣,٢	٦٦

المصدر: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٨-١٩٩٩. تقرير التنمية البشرية

١٩٩٨.

الجدول رقم ٢
المستخدم من الماء سنوياً وفقاً لقطاعات النشاط المختلفة

الصناعة %	المنزلي %	الزراعة %	لكل فرد م عام / ٣	المستخدم مليون م ^٣ عام /	إجمالي المتوافر كم ^٣ عام /	العام	البلد
١,٤	١٨	٦٢	٤٠	٣٧٦	١٧,٥	١٩٩٢	بوركينا فاسو
٢	١٠,٥	٨٨	٧٠	٢٥,٨	٠,٣	١٩٩٠	الرأس الأخضر
٢	٧	٩١	٢٩	٢٠	٨	١٩٨٢	غامبيا
٣,٦	٦٠,٢	٣١,٥	١٧	١٦,٦	٢٧	١٩٩١	غينيا بيساو
١	٢	٩٧	١٦١	١٣٦٠	١٠٠	١٩٨٧	مالي
١,٨	٦,٢	٩٢	٩٢٣	١٦٣٠	١١,٤	١٩٨٥	موريتانيا
٢	١٦	٨٢	٦٩	٥٠٠	٣٢,٥	١٩٨٨	النيجر
٣	٥	٩٢	٢٠١	١٣٦٠	٣٩,٤	١٩٨٧	السنغال
٢	١٦	٨٢	٣٤	١٨٠	٤٣	١٩٨٧	تشاد
٢,١	١٦,٦	٧٩,٩	١٧١,٥	٦٠٧,٦	٢٧٩,١		الإجمالي / المتوسط

المصدر : الفاو، الإحصائيات المائية.

مرفق

عرض لبلدان الساحل، واللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل،
ولمعهد الساحل

اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل منظمة بين دولية تضم ٩ بلدان، ٨ منها من غرب أفريقيا، وواحدة من أفريقيا الوسطى* تأثرت كثيراً بموجة الجفاف في أعوام السبعينيات. وتضم المنطقة أربع مناطق مناخية/ زراعية، وهي:
- منطقة الساحل، حيث يسقط ما بين ٢٥٠، و ٥٠٠ مم من المطر سنوياً، وينحصر النشاط الزراعي فيها في للرعي، وزراعة الحبوب قصيرة الدورة، المقاومة للجفاف.

- المنطقة السودانية/الساحلية، ويتراوح سقوط الأمطار فيها بين ٥٠٠، و ٩٠٠ مم سنوياً ويزرع فيها الذرة السكرية، والذخن قصير الدورة.
- منطقة السودان، ويتراوح سقوط الأمطار فيها بين ٩٠٠، و ١١٠٠ مم سنوياً، وتزرع فيها الحبوب المختلفة، والنباتات ذات الدورات، والزراعات المربحة، ففيها أجود أنواع التربة في منطقة الساحل.

- منطقة غينيا، ويزيد فيها للمطر عن ١١٠٠ مم سنوياً، وتزرع فيها النباتات ذات الجذور، وتشمل غينيا بيساو، وجنوب بوركينا فاسو، وجنوب مالي، وأقصى جنوب تشاد.

وتتميز بلدان الساحل بمعدل نمو سكاني مرتفع يبلغ ٣,١% في المتوسط، ومعدل سريع لنمو الحضر يبلغ ٧% سنوياً. وتحدث حركات كبيرة للهجرة من الشمال نحو الجنوب في داخل المنطقة بسبب توسع المناطق الجافة، وبسبب الهجرة من الريف نحو المدن.

وتواجه بلدان اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل تحديين رئيسيين:

(١) فقدان الأمن الغذائي بسبب التقلبات المناخية، وتدني مستوى الإنتاجية الزراعية، وزيادة الطلب على الغذاء، وانخفاض كفاءة أسواق الحبوب.

* وهي بوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا بيساو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتشاد.

٢) تدهور النظم البيئية المترتب على الضغط السكاني، وفلاحة مساحات طبيعية جديدة مع التوسع الكبير في الزراعة، والتقليل من الأرض المتروكة موسماً بلا زرع، أو إلغاء ذلك تماماً، واستخدام الأرض في أعمال المناجم. فضلاً عن ذلك، فالرعي الجائر، واستخدام الخشب كوقود، وهو المصدر الرئيسي للطاقة لأهل الساحل، يعقد مشكلة التشجير، ويزيد من ظاهرة التصحر.

وهنا يواجه الساحل مشكلة مزدوجة، فمن ناحية، هناك التباينات الاقتصادية والغذائية التي تعاني منها الفئات الأكثر فقراً، ومن ناحية أخرى، التباينات في المجال الحيوي. وفي هذا السياق، تلقت اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، التقويض "بمباشرة العمل في البحث عن الأمن الغذائي، ومحاربة آثار الجفاف والتصحر، من أجل توازن بيئي جديد".

وفي أثناء عقدين من عمرها، عمقت اللجنة من إلمامها بمشكلة التصحر بمتابعة برامج متطورة. فقد بدأت ببرامج عاجلة للتحرك السريع، ثم برامج قطاعية متكاملة مبنية على توجه عام من منظور للتنمية المستدامة. ويجري تطوير ست برامج في السكرتارية التنفيذية ومقرها ولجاندوجو، والهيئتين المتخصصةين، ومقرهما في نيامي (المركز الإقليمي أجريميت)، وفي باماكو (معهد الساحل).

* تقسيم البرامج الست الرئيسية على النحو التالي: اثنان في السكرتارية التنفيذية (البرنامج السياسي الرئيسي "الأمن الغذائي"، والبرنامج السياسي الرئيسي "إدارة الموارد الطبيعية")، واثنان في المركز الإقليمي أجريميت (البرنامج الرئيسي للتدريب، والبرنامج الرئيسي للإعلام)، واثنان في معهد الساحل (البرنامج الرئيسي "السكان والتنمية"، والبرنامج الرئيسي "للبحوث الزراعية والاجتماعية/الاقتصادية").

المراجع

- أدامو، حسان، وكوبر، مارسيل، "أثر توفر الماء في نهر النيجر على إدارة المياه في المناطق المروية تحت إشراف مكتب النيجر في مالي، حالة للتأريق، عام ١٩٩٩" (بالفرنسية)، دراسة تمت لحساب معهد الساحل، ١٩٩٩.
- اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، "دراسة بشأن السيطرة على الماء: تجميع ورش عمل للتخطيط عقدت في باماكو، ونواكشوط، وداكار، وولجادوجو"، فبراير وأبريل ١٩٩٩.
- وثائق مختلفة من موقع الفاو على الإنترنت FAO-Aquastat.
- خطة للثلاث سنوات للجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، ١٩٩٩-٢٠٠١.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير للتنمية في العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير للتنمية في العالم، ١٩٩٤.
- حلقة دراسية تجميعية لقطب نظم الري السودانية/الساحلية، عقدت في دكار من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩.
- ترلوري، مامادو، "دراسة بيئية عن منطقة إشراف مكتب النيجر، الأقسام المتعلقة بصحة الإنسان" (بالفرنسية)، لحساب وزارة التنمية الريفية والتعاون الهولندية، ١٩٩٨.

الأمّن المائي في أفريقيا الجنوبية *

جو آنسي فان فيك **

يشترك عدد من بلدان أفريقيا الجنوبية في بعض المجاري المائية، وهذا الوضع يجعل من الماء مورداً استراتيجياً خطيراً قادراً على لعب دور بناء التعاون في التنمية، أو في المقابل، للضغط على البلدان الواقعة في اتجاه المصب. وفي إطار الوعي بهذا الرهان، وفي غياب أي تقنين دولي بهذا الشأن، نسجت دول أفريقيا الجنوبية أمنها للتبادل حول الماء، كما تتحرك دبلوماسيتها حول هذه الحقيقة. وهذا يفسر قيام المشروعات الكبرى، واتفاقيات التعاون التي تجري في إطار جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية.

لا تعرف الأنهار الحدود السياسية، وما يحدث عند منبعها ينتقل عبر مجراها حتى المصب، ولا ينحصر أي من أنهار الجنوب الأفريقي داخل بلد واحد. وتفسر طبيعة الماء السبب في وقوفه وراء الكثير من الصراعات الدولية، وهو أكثرها إثارة للخلافات. فلا يمكن لأي مجتمع القيام دون توافر ما يكفي من المياه، وهو ضروري لأي نشاط اقتصادي، وخاصة للزراعي منها. وفي المعتاد يتوفر الماء في بقعة معينة تكون محل الرغبة في السيطرة عليها من الدول المجاورة. وكثيراً ما يعبر الحدود بين الدول بشكل قد يثير الصراعات فيما بينها. فضلاً عن ذلك،

* مقال ظهر في مجلة Conflict Trends، (جنوب أفريقيا).

** "أسناد السياسة الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة جنوب أفريقيا. ويستند هذا المقال جزئياً للدراسات التي قام بها المؤلف في إطار "سياسة الأمن الجديدة لأفريقيا الجنوبية" في عام ١٩٩٥. انظر أيضاً المقال الذي نشر بالافريكتمس في مجلة دي بورجر في ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ ، تحت العنوان "على جنوب أفريقيا أن تلأخذ المبادرة للحفاظ على الماء في المنطقة"، والمقال الذي نشر بالإنجليزية في مجلة Africa Security Review، المجلد السابع عدد ٢، تحت العنوان: نحو الأمن المائي في جنوب أفريقيا.

فكثيراً ما يكون هناك الكثير من اللامساواة في توزيع الماء بين الدول الأمر الذي قد يسمح بتجارة مربحة، مع تسييس هذا المورد في الوقت نفسه.

ولا تمتلك دولة مثل ليسوتو الكثير من الموارد الطبيعية، ولكنها تحصل على الكثير من العملة الأجنبية ثمناً لمواردها المائية، وهذا يفسر رئاستها لقطاع المياه في إطار جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. ومع ذلك، فليس هناك اتفاق حول قيمة الماء، لأنه مورد متغير للقيمة، وتتميز للصراعات حول الماء بأنها تنشأ في بقعة معينة، ولكن نتائجها تظهر على مسافة بعيدة. وحيث إن الأنهار تمر عادة بأكثر من دولة، فهي كثيراً ما تكون سبباً في حدوث احتكاكات فيما بينها، فالدول القائمة عند المنبع قد تلوث الماء، أو قد تهدد ببناء سدود وتفرض بذلك ضغطاً دبلوماسياً على دول المصب. وفي حالة بوتسوانا على سبيل المثال، نجد أن نسبة ٩٤% من الماء العذب بها ينبع خارج حدودها مما يجعلها معرضة للخطر.

وتتعرض موارد المياه في العالم كله للخطر، ومن أخطرها تلك الخاصة بهذه المنطقة، ومع ذلك، فمشكلة الأمن المائي بها تتعرض للإهمال الشديد. والتوقعات الحالية للوضع المائي في بداية الألفية الجديدة تنبئ بحالة من الشح المطلق، تحت تأثير الجفاف المتوطن بتأثير الظاهرة المعروفة "بالنينيو". وتجعل هذه الظاهرة موارد المياه في المنطقة غير مأمونة، ولذلك تلجأ حكوماتها إلى خطط طوارئ لمواجهة الجفاف، بمساعدة مالية من البنك الدولي، في بعض الحالات. وتثير مشكلة المياه الكثير من الجدل فيما يتعلق بالبيئة والأمن، فهي تغذي المنافسات الاستراتيجية حسب درجة خطورة العوامل الآتية: درجة الشح، ومدى توزيع كمية المياه المتوافرة بين عدد من الدول، وعلاقات القوة بين الدول المتقاسمة، وتوافر مصادر بديلة من المياه العذبة.

١- أفريقيا الجنوبية كرابطة للأمن المائي/السياسي

يكون أعضاء جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية رابطة يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من الدول ترتبط أولوياتها الأمنية فيما بينها بشكل يجعل من غير الواقعي أن يُنظر إلى أمنها القومي كلاً على حدة". وتضم رابطة الأمن المائي/السياسي جميع تلك الدول التي تتشارك - جغرافياً - في "ملكية" و"استخدام" أنهار المنطقة، وبذلك تمثل لها الأنهار قضية رئيسية للأمن القومي. وفكرة رابطة الأمن المائي/السياسي تسمح بفهم كيف يمثل الشح المائي في أفريقيا الجنوبية مشكلة

لأمن قومي لتلك البلدان، وتحديد الصراعات المحتملة في هذا المجال. وحيث تشترك تلك الدول في الاعتماد على الأنهار في المنطقة، فإن أمنها القومي يكون مشتركاً كذلك وهذا يعني أن قضايا الأمن يجب دراستها على مستوى المنطقة، وهو يمثل تحدياً للتعريف التقليدي للأمن القومي. وبهذا المعنى تكون أفريقيا الجنوبية رابطة للأمن المائي/السياسي، وهناك روابط أقل اتساعاً مثل الروابط حول أنهار مثل الزلمبيزي، والأوكافانجو، والأورانج وغيرها.

وقد أبرزت بعض الأحداث الأخيرة للخلافات المحتملة التي قد تتجسد في هذا المجال. فقد كانت الصراعات حول الموارد الطبيعية ومشاكل البيئة شائعة في أفريقيا الجنوبية طوال عقود، ويمكن لها أن تتفاقم في المستقبل نظراً لغياب آليات للتوصل لحلول عادلة.

٢- دبلوماسية الماء في أفريقيا الجنوبية كوسيلة بناءة لحل الخلافات

إذا وعت بلدان المنطقة جيداً الفوائد التي قد تعود عليها من دبلوماسية الماء، فيما يتعلق بتقاسم أحواض الأنهار، فسيؤدي ذلك لفوائد جمة لتنمية المنطقة كما ينص عليها بروتوكول جماعة للتنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. وسيكون من المتعين اتخاذ إجراءات، وإقامة آليات، لتدعيم الروابط القائمة في قطاع المياه. يقوم الحق الدولي للماء على أربعة أسس تعمل على تحديد حق الدول المنشاطنة في استخدام مياه الأنهار التي تعبر عدة دول، ونظراً لأن هذه القواعد وضعت في مراحل مختلفة، فهي تمثل تطور للتقدم نحو قانون دولي للمياه، وتعبر عن توجهات تاريخية وقانونية مختلفة من حقوق الدول المنشاطنة. والأمر المؤكد هو أن القانون الدولي — كآلية لحل المشاكل المترتبة على مرور مياه الأنهار من دولة لأخرى — ما زال ضعيفاً وغير قاطع، وغياب اتفاقيات دولية في هذا المجال يزيد الأمور تعقيداً.

ومع ذلك، فالتوجهات المعترف بها بصفة عامة بشأن الحقوق الدولية لاستخدام مياه الأنهار الدولية، هي الواردة في قواعد هلسنكي بشأن "استخدام مياه الأنهار الدولية". وقد أقرت هذه القواعد في المؤتمر الثاني والخمسين للرابطة للقانونية الدولية في هلسنكي عام ١٩٦٦. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه القواعد، فإنها تركز على حقوق وواجبات الدول بشأن الماء. وأحد المبادئ المهمة لقواعد هلسنكي يقضي بأن من حق كل لمة أن تستخدم داخل إقليمها "قدرًا معقولاً

وعادلاً" من الماء المتوافر في حوض دولي. وفي المقابل، لا نجد في القانون الدولي، بعيداً عن القواعد التي تنظم الملاحة عبر الأنهار الدولية، إلا القليل فيما يتعلق باستخدام المياه فيما عدا مبدأ "الاستخدام العادل"، ومبدأ "أن الدول لا يجوز لها استخدام إقليمها للإضرار بغيرها من الدول"، كما جاء في قواعد هلسنكي.

ومنذ عام ١٩٧٤، لم تتمكن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة من التوصل إلى إطار ملزم، وتبقى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، حتى اليوم، هي المرجع الوحيد الواضح لتحديد الحقوق بهذا الشأن، ولكنها كثيراً ما تعجز عن تقديم الحلول للخلافات. ومع ذلك فقد تطورت رؤية اللجنة من الفكرة الأولية عن النهر الدولي، إلى فكرة حوض النهر الدولي، ثم فكرة النظام الدولي للمجاري المائية.

ويقوم نظام للتعاون البناء بين دول أفريقيا الجنوبية فيما يتعلق ببعض أحواض الأنهار، بما فيها لجان أحواض أنهار الأورانج، والليمبوبو، والأوكافانجو، وكذلك عدد من اللجان الفنية الدائمة بهذا الشأن مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو. ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن تعاون وتنسيق كاملان على مستوى المنطقة.

وفي الإطار المبين أعلاه، كان توقيع بروتوكول جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية بشأن تقاسم مجاري المياه في ٢٨ أغسطس ١٩٩٥، خطوة ذات مغزى ولا شك. والهدف من هذا البروتوكول هو تشجيع التعاون الوثيق بشأن الاستخدام المنسق والرشيد لمجاري مياه الجماعة. وقد وقع هذا البروتوكول في إطار قطاع إدارة الأرض والبيئة للجماعة.

ويحدد بروتوكول المياه الحقوق والواجبات، ومن بين الواجبات أنه على الدول الواقعة داخل حوض نهر معين أن تتعاون مع بقية دول الحوض في كل ما يتعلق بالنهر. وفضلاً عن ذلك، يقضي البروتوكول بإقامة هيئات على ثلاثة مستويات. فعلى مستوى الحكومات الممثلة في اللجان الفنية الدائمة، على الموقعين التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتسام، والتنمية المستدامة للموارد المشتركة. كما يجب إنشاء لجنة على مستوى حوض النهر. وعلى المستوى الثالث يجب قيام التعاون بين السلطات النهرية، ومجالس الإدارة، وهيئات الخدمات العامة. كذلك، ينص البروتوكول على تكوين وحدة إقليمية للإشراف على قطاع الماء.

ولم توقع زامبيا أو موزمبيق على البروتوكول، كما لم يقم جميع الموقعين بتنفيذه. ولكن من المؤكد أن تنفيذ البروتوكول سيكون له تأثير على مستقبل توزيع

المياه على مستوى المنطقة، ولكن يجب التغلب على بعض العقبات التي تعوق التنفيذ.

وتعطي مشروعات مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو بعض الراحة المؤقتة للبلدان التي تعاني من العجز المائي، وهي في أحسن الفروض، تؤجل المشكلة لوقت لاحق، وذلك بنقل المياه من حوض نهر لآخر. وهي بذلك تؤخر إمكانيات التنمية في بلدان الحوض المانح، وقد تؤدي لأضرار بيئية في حوض النهر المتلقي. وقد تؤدي كذلك لما يعرف "بإمبريالية الماء"، حيث يُنقل الماء من أحواض أنهار موجودة في بلدان ليست جارة للبلدان المحتاجة.

وإحدى المشاكل الكبيرة التي يجب تخطيها لضمان الأمن المائي، هي التغلب على الضعف المؤسسي لجماعة للتنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. وأحد الأمثلة على ذلك، الخلاف الذي قام بين ناميبيا وبوتسوانا، ووصل إلى محكمة العدل الدولية بسبب عجز الجماعة عن حل هذا الخلاف رغم احتواء بروتوكول الماء على أحكام لحل الخلافات.

وفضلاً عن ذلك، فتقوية التكامل الإقليمي قد يهدد سيادة الدول، ويهددها كذلك غياب الوعي العام في المنطقة بالنسبة للقيمة الحقيقية للمياه مقدرة بالنقود، ويمكن لدول الشمال الغنية بمصادر المياه، أن تستفيع من هذه الأوضاع. وتتعرض العلاقات بين الدول لأخطار بسبب التفاوت في تشريعات المياه فيما بينها. وأخيراً، يمكن للعلاقات على المستويات الكبرى أن تمثل خطراً على البيئة، فنقل المياه من دولة لأخرى قد يسبب أضراراً بيئية للدولة المتلقيّة. كما يمثل غياب التخطيط طويل المدى في الاتفاقات الحالية مثل بروتوكول الماء، سبباً للقلق، وهذا يرجع بلا شك، لعدم توافر البيانات الموثوق بها.

وتكثر المقترحات لحل مشكلة نقص المياه في بلدان أفريقيا الجنوبية. ويعود التحسن في شئون إدارة المياه قرب نهاية الألفية المنقضية إلى تولى الدولة الإشراف على موارد المياه بدلاً من الملكية الفردية لها، الأمر الذي يسمح بإدارة المياه في سبيل الصالح العام. ومن الأمثلة الدالة في هذا الصدد، مثال إسرائيل حيث تعود إدارة المياه لوزارة الدفاع، وبالمثل حدثت ثورة في شئون المياه في جنوب أفريقيا تحت إدارة قادر أسمال (وزير الماء والغابات).

والنتيجة النهائية لهذه المشروعات أن الدول المانحة تفقد جزءاً من مائها لمصلحة الدول المتلقية، وعلاوة على ذلك، فنقل كميات كبيرة من المياه يقتضي مفاوضات، واتفاقيات دولية. وحتى الآن، لا توجد سوى اتفاقيات ثنائية مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو. وتشمل "مبادرات المياه" في أفريقيا الجنوبية، إقامة سلطة نهريّة لكل نهر تضم جميع دول الحوض. كما يمكن أن تشمل إقامة نظام للإنذار المبكر عن أية مشاكل للمياه؛ وتفعيل بروتوكول للماء؛ وتطبيق "إعلان رأس الرجاء الصالح" الذي وقع في ديسمبر عام ١٩٩٧، للوزراء المختصون بموارد المياه. ورغم غياب التوازن بين توافر المياه، والاحتياج لاستخدامها، وكذلك وجود مناطق احتكاك محتمل بين بلدان أفريقيا الجنوبية بسبب المياه، لا يمكن التحدث هنا عن مبرر للحرب. ولكن هذه الأوضاع قد تساهم في فقدان الاستقرار في المنطقة بسبب توافر المياه لدى بعض البلدان وشحها لدى البعض الآخر.

ومع ذلك فعلى جنوب أفريقيا، وشركائها في جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية، أن تواجه أحد أكبر التحديات في المنطقة، ويمكن أن يكمن الحل في عودة قطاع المياه الخاص بالجماعة، وخلق اللجان، وسلطات الرقابة. كذلك يمكن مواجهة المشكلة على المستويات الأدنى أي على مستوى أحواض الأنهار ومجاري المياه. ويمكن الاستفادة من غياب مشاكل متعلقة بالمياه على جدول أعمال لجنة الدفاع والأمن بين الدولية. وتفرض قيادة جنوب أفريقيا في المنطقة على هذه الدولة، التي كثيراً ما اتهم بأنها تتصرف كدول المصب، مسئولية مزدوجة. فبوصفها قائدة جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية في مجال الدفاع والأمن، فإنها تستطيع أن تضع الأمور في نصابها.

مصادر المياه في أفريقيا الجنوبية، بعض أوضاع الصراع المحتملة

النهر	مساحة الحوض كم مربع	أوضاع الصراع المحتملة
كونيني	١١٧٠٠٠	الاحتياجات المحلية قليلة بسبب نقص عدد السكان. وقد اعترض البعض على إقامة محطة كهرومائية في ليبوبا على النهر في شمال ناميبيا، لأنها قد تضطر ألفي شخص من الهيمبا للنزوح. وتتوي ناميبيا سحب المياه من نهر أوكافانجو الأمر الذي قد يثير النزاع مع بوتسوانا.
الأورانج	٩٧٣٠٠٠	يشمل حوض الأورانج ٤ بلدان، ولكن مشروع مياه أعالي ليسوتو لا يشمل سوى ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد دفع للمشروع ١٥٠٠ شخص للنزوح، وأضر بمعاش ٢٠ ألف شخص. وفي عام ١٩٩٦، حدثت ١٦ هزة أرضية مرتبطة ببناء السد بلغت شدتها المستوى ٧ بمقياس مركالي.
أوكافانجو	٥٨٦٠٠٠	زيمبابوي ليست عضواً في لجنة حوض نهر الأوكافانجو. وناميبيا وبوتسوانا تنتظران حكم محكمة العدل الدولية بشأن ملكية أي منهما لجزيرة سيدودا في نهر تشوبي، في حين تدعم بوتسوانا ترسانتها الحربية بقوة.
ليمبوبو	٤٢٣٠٠٠	لدى جنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وزيمبابوي خطط لسحب المياه من روافد نهر الليمبوبو. ودور موزمبيق في هذا المجال صغير، الأمر الذي قد يثير عدم استقرار.
روفوما	١٥٥٠٠٠	أغلب مياه نهري سافي وليمبوبو لا تصل إلى موزمبيق، ولذلك يمثل نهر روموفا مورداً مهماً لتنمية هذا البلد.
زامبيزي	١٢٣٤٠٠٠	يجمع نهر الزامبيزي المياه من ٨ دول أعضاء في

		<p>جماعة للتنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية، ولكن سلطة نهر الزامبيزي لا تضم منها سوى زيمبابوي، وزامبيا. ولم توقع أنجولا، وزامبيا على بروتوكول مجاري المياه الخاص بالجماعة. ويوجد خطر من وقوع مواجهة سياسية بسبب نية جنوب أفريقيا أن تسد احتياجاتها من المياه من نهر الزامبيزي. ودفعت ٣ سنوات متتالية من الجفاف حكومة تنزانيا للبحث عن مصادر أخرى للتزود بالمياه.</p>
سافي	١٠٤٠٠٠	<p>تقع أغلب مصادر مياه نهر السافي في زيمبابوي، وهذا يعني أن تعاني موزمبيق من شح المياه.</p>
زائير	٣٩٨١٠٠٠	<p>يمثل نهر زائير الحدود بين أنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تتجمل صراعات بسبب كميات المياه الزائدة بالنهر (١٠ أضعاف تصرف للزامبيزي). وتمثل شلالات إنجا أكبر قدرة كهربائية محتملة في العالم.</p>

كوارث البنك الدولي

على طول نهر "تانا" في كينيا*

بقلم: كورينا هورتا**

اتسم الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء البنك الدولي بإلقاء مسئولى البنك العديد من الخطابات وإطلاق الوثائق العامة التى تشدد على صداقة البنك للبيئة والمجتمعات المحلية. غير أن القيام برحلة على طول نهر "تانا" فى كينيا سيكون كافياً للحصول على صورة مختلفة تماماً لحقيقة المشروعات التى يمولها البنك الدولي.

وتعتبر منطقة نهر "تانا" واحدة من مناطق عديدة فى العالم الثالث مزل فيها البنك الدولي مشروعات أدت إلى دمار اجتماعى وإيكولوجى حاد وطويل الأمد. ويعد نهر "تانا" أطول أنهار كينيا، حيث ينبع من المرتفعات المليئة بالغابات شمال العاصمة نيروبي، ويستجى النهر فى بدايته صوب الشمال حيث تصب فيه روافد كثيرة من جبل كينيا ومناطق نيامبيني، ثم يتحول شرقاً ليعبر المناطق المنخفضة فى المقاطعات الشرقية والساحلية فى طريقه إلى المصب على المحيط الهندى. وعلى طول مجرى النهر البالغ ٣٠٠ ميل يقدم "تانا" شواهد حية على حقيقة مشروع الطاقة الذى موله البنك الدولي، وهى الحقيقة التى لن تستطيع أبداً الحصول عليها عن وثائق البنك الدولي.

ولما كان كل مشروع من مشروعات البنك ينتمى إلى أحد أقسامه (مثل الطاقة أو الزراعة أو البيئة العالمية) فلا يوجد أى نوع من التنسيق بين تلك المشروعات. ويقول "رفيق حربى" خبير الموارد المائية فى البنك "إن هذه بيروقراطية كبيرة جداً.

*ترجم هذا الفصل: مصطفى مجدى الجمال.

**باحثة اقتصادية تعمل مع صندوق الدفاع عن البيئة.

ولم توجد آلية واحدة للعمل، وإنما أناس مختلفون يعملون في سياقات مختلفة. ولكن هذا يتغير الآن".

لقد كان الهدف من المشروع "البيئي" عند مهبط للنهر هو حماية النسق البيئي للغابات التي تعد ملجأ لاثنتين من الأجناس البدائية النادرة. إلا أن هذا الهدف ذاته كان محل تهديد من مشروعين آخرين تم تنفيذهما في منبع النهر. غير أن وثائق البنك الدولي تقول إن القرويين من السكان الأصليين هم الذين يشكلون خطراً على القرودة، وأنهم هم الذين يجب إعادة توطينهم. وإذا كان القرويون قد عاشوا أزماناً طويلة من السلم مع القرودة، فإن هذا يمكن أن يتغير تماماً حينما يشعرون أن حماية القرودة تتم على حسابهم هم. فالمسألة بالنسبة لأولئك القرويين هي مسألة حياة أو موت. ومن خلال تتبع تاريخ المشروعين اللذين مولهما البنك في مناطق منبع النهر نصل إلى نتيجة أن القرويين محقون في خشيتهم على بقائهم.

سد "كيامبيري"

يوجد حاجز على الطريق لإيقاف كل المركبات التي تريد المضي قدماً في الطريق الممهّد حديثاً والمؤدي إلى سد "كيامبيري". ويطلب الحراس من ركاب كل مركبة إبراز تصريح رسمي من "سلطة تنمية نهري تانا وآئي" في كينيا TARDA، وهي الوكالة الكينية المنفذة للمشروع. وتتسم قيود المرور بالصرامة والتشكك في السيارات غير الحكومية. ومع ذلك فإن الرواتب المنخفضة التي يحصل عليها أولئك الحراس تجعل من الممكن جداً المرور بدون تصاريح رسمية مقابل مبلغ من النقود. وقد بدأ عام ١٩٨٥ بناء سد لتوليد طاقة كهربائية ١٤٠ ميغاوات. ولكن المياه في الخزان كانت منخفضة بشكل كبير حتى في ذروة موسم الأمطار. ويزعم مسئولو البنك الدولي أن المشروع يعمل بكامل طاقته، ولكن يصعب معرفة إلى أي حد تأثر إنتاج السد بمواسم الجفاف الأخيرة، ذلك لأن من سياسة البنك عدم إتاحة مثل هذه المعلومات الحرجة أمام الرأي العام. ومن بين الوثائق التي تحظى بسرية مبالغ فيها تقرير داخلي للبنك الدولي عام ١٩٩٣ يتضمن تقييماً مفصلاً لسد "كيامبيري".

بيد أنه أبرز المشكلات المتفجرة الآن ما يتعلق بمصير أولئك الناس الذين كانوا يزرعون هذا الوادي الخصب، وتم إجبارهم على ترك أراضيهم حينما بدأ ملء خزان السد. وكان البنك الدولي قد طلب من "تاردا" (سلطة تنمية نهري تانا

وآسى) إجراء تقييم للأثر البيئى للمشروع كشرط مسبق للحصول على تمويل من البنك. ومع ذلك، يبدو أن البنك لم يزود "تاردا" بنسخة من سياسته المعتمدة بشأن إعادة التوطين غير الطوعية، والمقرة عام ١٩٨٠. وإنما أعطاهما بدلاً من هذا بعض التعليمات الأقدم والتي كتبت عام ١٩٧٠ لخدمة أغراض تقييم الأثر البيئى للمشروعات.

وسلمت "تاردا" للبنك الدولى مسودة تقرير عن تقييم الأثر البيئى فى عام ١٩٨٣: وطلب مستشارو البنك للسوسولوجيون أن يتم التعامل مع المسائل الخاصة بإعادة التوطين فى الوقت وبالشكل المناسبين، ولكن قسم الطاقة فى البنك الدولى، والذي أصبح مسئولاً بشكل مباشر عن المشروع، اختار ألا يمارس الضغط على "تاردا".

ويقول "روبرت تيلمان"، وهو مسئول فى قسم البيئة للإقليم الأفريقى بالبنك الدولى: "على طول فترة الثمانينيات لم يكن هناك إلا عدد قليل جداً من العاملين بالبنك الدولى الذين يعبأون ببحث الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروعات التى يمولها البنك".

ولعل هذا يفسر لنا لماذا استلزم الأمر مرور ثلاث سنوات حتى يرد البنك الدولى على تقرير تقييم الأثر البيئى الذى قدمته "تاردا"، وخاصة فيما يتعلق بالتحقق من إعادة توطين أعداد كبيرة من السكان، والكيفية التى سيتم بها تعويضهم. وبدأ بالفعل إجراء مسح اجتماعى ميدانى، ولكن بعدما كان بناء السد قد اكتمل فعلياً. وقال أحد مسئولى البنك الدولى لكاتب هذا التقرير، واشترط عدم ذكر اسمه: "رغم الجهود الطيبة التى بذلت فى هذا الوقت، فإن التأخر فى المسح الميدانى جعل من غير الممكن مطلقاً تحديد أولئك البشر الذين تم ترحيلهم، ولا تحديد الخسائر التى لحقت بهم على وجه الدقة".

أما "مايكل سيرنا" الاستشارى الرئيسى للبنك الدولى فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية والسوسولوجيا، فإنه يلوم الحكومة الكينية ذاتها أكثر من أن يلوم البنك الدولى فيما يختص بعمليات إعادة التوطين. ويقول: "إن هذه حالة نموذجية لتضليل المقترض للبنك من خلال تقديم معلومات غير كافية أو غير ملائمة له. إن المقترض هو الذى يلحق الضرر بشعبه ويقتل الفوائد الممكنة للمشروع بسبب عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة فى الوقت الملائم لحل المشكلات الجانبية للمشروع".

وبغض النظر عن مستوى مسئولية البنك الدولي، فإن الحقيقة الرئيسية تظل هي ذلك الضرر الهائل الذي لحق بالسكان المحليين. ففي مذكرة داخلية سرية للبنك الدولي عام ١٩٨٩، ذكر أن عدد من تم ترحيلهم من موقع السد بلغ ستة آلاف نسمة، وهو ستة أضعاف التقديرات الأولى، وأنه قد تم تجاهل اتخاذ إجراءات مهمة جدًا في هذا الصدد. حيث لم تكن هناك خطة للترحيل وإعادة التوطين، ولا تقدير للتعويضات الكافية للمضارين. ويقول "تيلمان": "لا يوجد أي تفسير لأن يحدث مثل هذا التقصير".

لقد تم ترحيل السكان القرويين من الفقر إلى الإملق. ويقول أحد رجال الدين من منطقة "كيامبيري": "لقد اكتفوا بإبلاغ السكان هنا بأن عليهم أن يغادروا، ولم تقدم لهم أية بدائل أو خيارات. ومن ثم فإن معاناتهم لا تزال مستمرة". فقد أولئك للناس الأرض والماء والمراعى لماشيتهن. وتهدد الجوع للكثيرين منهم، ومن ثم لم يجدوا سوى اللجوء إلى القرى المجاورة، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الضغط على الأرض، حيث قلت فترات الراحة للأرض المزروعة، وتعرضت المراعى لدرجة عالية من الرعى الجائر، وبالإجمال تزايد الضغط على البيئة. ونتيجة لهذا فإن الجماعات المحلية الأخرى التي استقبلت أولئك للنازحين قد ازدادت فقرًا هي الأخرى.

ورغم أن خطوط نقل الكهرباء تمر بجوار تلك القرى فإنها لم تستفد بفولت واحد من أجل تحسين أحوال سكانها المحليين. ويقول أحد الفلاحين والذي أصبح معندًا بلا أرض بعد إنشاء السد: "نحن أرخص مصدر للتزويد بالكهرباء". إن الوضع في "كيامبيري" ليس وضعًا خاصًا بين مشاريع عديدة للبنك الدولي. ففي تقرير حديث له بعنوان "إعادة التوطين والتنمية: مراجعة عامة لمشروعات البنك التي تتضمن عملية إعادة توطين غير اختياري في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦"، يصل كاتبو التقرير إلى استنتاج أنه من الشائع تجاهل القواعد المستقرة لدى البنك الدولي فيما يتعلق بإعادة التوطين. وتتطرق هذه المراجعة إلى "كيامبيري" في جملتين، جاء فيها أن الأسر التي تم ترحيلها هناك فقدت ٨٢% من دخلها المقوم نقدًا (والذي يتضمن على سبيل المثال المحاصيل المزروعة لاستهلاك الأسر المعيشية).

مشروع ري "بورا"

يعتبر مشروع ري "بورا" المكمل لسد "كيامبيري" كارثة في حد ذاته، فهو محصلة لسوء التخطيط وصراعات المصالح بين المؤسسات.

وقد مول البنك الدولي هذا المشروع في الثمانينيات، والذي استهدف ري حوالي خمسة وثلاثين ألف فدان لزراعتها بالقطن والذرة. وبلغت التكلفة المقدرة للمشروع ٩٨ مليون دولار. وحسب تقرير البنك عام ١٩٩٠ عن مراجعة أداء هذا المشروع، فإن المساحة التي رويت بالفعل بلغت في حددها الأقصى ستة آلاف فدان، بينما بلغت التكلفة ١٠٨ ملايين دولار، فضلاً عن إلغاء المكونات الاجتماعية والبيئية للمشروع. أي إن للمشروع اتفاق في المتوسط ٥٥ ألف دولار على كل مستوطن في المشروع، ويجب مقارنة هذا في ضوء أن متوسط الدخل السنوي للفرد في كينيا وقتها كان لا يتجاوز ٣٥٠ دولاراً.

وأكثر من هذا، فإن أولئك المستوطنين وأسرهم يعانون الآن من فقر مقيم، حيث أصبح القحط والمجاعة من حقائق الحياة اليومية. كما أدى هذا المشروع أيضاً إلى تدمير غابات السهول الفيضانية التي كانت مخضرة على الدوام، وغنية بأنواع نباتية وحيوانية نادرة ولا حصر لها.

أصبحت المنطقة الآن أشبه بأرض الأشباح. فلأجراج الماء تبدو مهجورة وسط الأرض المليئة بالشجيرات، وقنوات الري تتهدم جسورها عبر عشرات الأميال ومغطاة بالأعشاب البرية، بينما هناك جراج مسور يحتوي على عشرات من المركبات والآلات الزراعية الصنعة. أما المساكن التي بنيت لمتوسطى موظفي المشروع، والفيلات الخاصة بإدارته العليا للمقيمة فهي مهجورة ومهدمة وتم نهب محتوياتها. ولم يبق في الموقع سوى أولئك السكان للتساءل الذين لا يجدون مكاناً آخر يذهبون إليه. وهم عبارة عن جماعة من للرعاة سابقاً الذين باعوا ماشيتهم، ومن الفلاحين الذين أجبروا على ترك أراضيهم الخصبة وجاءوا إلى هذه الأرض الزراعية الموعودة التي قيل لهم إنها ستعتم بالري الدائم. ويبلغ تعداد هؤلاء وأولئك حوالي عشرين ألف نسمة.

تعتبر المياه مشكلة حادة في مشروع "بورا" فلا يوجد اليوم مصدر للمياه في المنطقة سوى خزان عكر لمياه الري يخدم كلاً من البشر والماشية. حيث تستخدم الأوانس البلاستيكية لنقل المياه التي يميل لونها إلى البني، ويحملها الأطفال على رؤوسهم ويشقون طريقهم إلى بيوتهم تحت شمس ملتهبة وعبر أرض مليئة

بالأشواك. أما أمهاتهم فيقضين معظم يومهن سيراً على الأقدام تحت القيث بحثاً عن الأخشاب أو الحطب اللازم للطهي. وبالنسبة للطعام نفسه فيقدمه برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.

وقد بلغ سوء التغذية وتقشى الأمراض درجة مفرغة، وخاصة وسط الأطفال. وكان من المخطط أن يشمل مشروع "بورا" إنشاء ٢٠ وحدة صحية قروية، غير أنها ألغيت جميعاً.

وقد جاء المتوطنون في مشروع "بورا" من مناطق مختلفة في كينيا، ولكنهم يشتركون جميعاً الآن في الاعتماد على المعونات الغذائية. ويعجز معظمهم عن إرسال أطفالهم إلى المدارس، كما تخرج للرعاية الصحية عن متناول أيديهم. وتقول امرأة من هؤلاء المتوطنين: "أطفالي مرضى، ولكن لا علاج لهم هنا. بل إننا حتى لا نجد ما يكفي من المخلفات الحيوانية التي نستخدمها في إصلاح مساكننا". وأشارت إلى ثغرات واسعة في الحوايط الطينية لمساكنها.

ورغم أن مديري المشروع كانوا يعلمون بالتأكيد أن المتوطنين سوف يحتاجون إلى الوقود حتى يتمكنوا من طهي طعامهم، فإن المشروع تجاهل هذه المسألة تماماً. ولم تتم زراعة أية أشجار لتلبية هذا الغرض خصيصاً. ولم يكن أمام المتوطنين من خيار سوى الاعتداء على المناطق الغابية على ضفتي النهر، وهو عبارة عن شريط أخضر وحيد في هذا الإقليم القاحل. ومن ثم تفاقت عملية إزالة المناطق الغابية، لأن مشروع بورا لم يطبق منه عملياً أي شيء من البنود الخاصة بحماية الغابات والحياة البرية.

وقد تم افتراض معظم تمويل مشروع "بورا" من البنك الدولي وبشروط غير ميسرة، أي سيعاد سدادها في آمد قصيرة وبمعدلات فائدة مرتفعة. وهكذا فإن مشروع "بورا" سيظل يستنزف الاقتصاد الكيني لسنوات، وحيث سيسدد الدين بالعملية الصعبة، وهو ما يعني المزيد من الضغط على الصادرات من أجل توليد النقد الأجنبي المطلوب. كما يتم تحويل موارد كينيا نحو أنشطة مثل إنتاج الزهور للأسواق الأوروبية، بينما يظل الملايين من أبناء كينيا مهددين بأخطار القحط والمجاعة.

يقول "تاير سكادر"، وهو عالم أنثروبولوجي في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ويعمل استشارياً للمشروعات المائية، يقول "إن مشروع بورا يعد مشروعاً يتسم

بالبلاهة المألوفة. يكفي ذكر أن ٥٠% من مخصصات الحكومة الكينية للتنمية الريفية قد تم إهدارها على بورا".

ومن جانبه يوضح تقرير داخلي سرى للبنك الدولي عام ١٩٩٠ لمراجعة أداء هذا المشروع، يوضح أن مديري المشروع لم يكونوا على دراية كافية بالمشكلات التي تنتظره، وأن هذا قد عرقل مسيرة المشروع في وقت مبكر جدًا. فقد كانت هناك دراسات فنية عن نقص التربة المناسبة للري في المنطقة، ومع ذلك لم تؤخذ مأخذ الجد. فقد حرص القائمون على المشروع على الانتفاع في تنفيذه، والحصول على موافقة مجلس مديري البنك الدولي، ومن ثم قللوا من المخاطر التي تكتنف المشروع، وأيضاً قللوا من تكاليفه المتوقعة.

محمية القرده العليا على ضفاف نهر "تانا"

يعتبر المدق الترابي من مشروع "بورا" إلى الساحل بحالة جيدة نسبياً. فالطريق يمر عبر أراض شبه جافة، وهو على العكس من طرق أخرى كثيرة في أفريقيا، غير مأمول بالسكان، وبشكل لافت. ولا توجد أية بيوت على جانبي الطريق، بل لا تكاد تلمح حركة على الطريق سوى سعي جماعات "أروما" الموسمي بحثاً عن الكلاً لماشيتهم "الزيبو" ذات القرون الطويلة.

ولكن حينما تمضي على الطريق عدة أميال باتجاه نهر "تانا"، ستجد مشهد الصحراء الجرداء يتحول نحو أحراش برية، حيث زاد الغرين الذي تحمله مياه النهر من خصوبة الأرض. وهنا يعيش "البوكومو" وهم جماعة أقلية عرقية يبلغ تعدادها الإجمالي حوالي خمسين ألف نسمة. كما تعد هذه المنطقة أيضاً موطناً لنوعين من الحيوانات النادرة، هي القرده ذات العرف والقرده الحمراء. وهما بالذات النوعان اللذان كان من المفروض حمايتهما بمقتضى مشروع البنك الدولي لحماية التنوع البيولوجي.

ويُمول مشروع محمية القرده في منطقة نهر "تانا" من وكالة البيئة العالمية التي يديرها البنك الدولي مع مشاركة أصغر من برنامجي الإنماء والبيئة للأمم المتحدة. وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩٩٢.

كان مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، قد اختار وكالة البيئة العالمية كآلية مؤقتة لتمويل المشروعات المنفذة في إطار معاهدة المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، شريطة إدخال بعض الإصلاحات على هذه الوكالة. وقد

تم بالفعل إدخال بعض عمليات إعادة الهيكلة لوكالة البيئة العالمية، ولكنها في الحقيقة لم تعد أن تكون مجرد تغييرات شكلية، بينما ظل البنك الدولي هو القابض الحقيقي على إدارتها. ومن ثم أن يكون غريباً اكتشاف أن مشروعات هذه الوكالة تعاني الكثير من ذات المشكلات الخاصة بالمنظمة الأم، أي البنك الدولي.

ويتضح من وثائق البنك الدولي الخاصة بمشروع وكالة البيئة العالمية في منطقة نهر "تانا"، أن استشاريي البنك ومسؤوليه يعتقدون أن المحافظة على النسق البيئي للغابة التي تعيش فيها القردة لا تتفق مع استمرار وجود السكان المحليين في المنطقة. وأصبح من الشروط المسبقة للمشروع تصور ضرورة منع القرويين من جماعة "البوكومو" من الوصول إلى الحقول والأشجار في المنطقة.

هذا على الرغم من أن التاريخ الشفاهي لهذه الجماعة يؤكد أنها هي التي أحضرت هذين النوعين من القردة إلى ضفاف نهر "تانا" حينما قدموا إليها من وسط أفريقيا منذ أكثر من ستمائة عام. وقد مرت قرون وهم يعيشون في وئام مع هذه الحيوانات.

ويؤكد مزاعم "البوكوكو" هذه باحثون مستقلون مثل "بليو. أو. أوتشياجو" من معهد بحوث القردة العليا في هيئة المتاحف الوطنية في كينيا. وفي الحقيقة أن أعداد هذه الحيوانات هائلة بالفعل حول القرى التي يعيش فيها "البوكومو"، وأكبر بكثير من أعدادها في المناطق المهجورة من الغابات. كما أن السكان المحليين هم أول من وجهوا اهتمام الباحثين إلى هذين النوعين من القردة العليا.

ويعتبر وصول أولئك القرويين إلى الحقول وأشجار الغابة بمثابة مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم. وهم يعانون بالفعل من تراجع ملحوظ في إنتاجية أراضيهم، وينسب الكثير منهم هذا التدهور إلى إرادة القوى السماوية. ولكن التفسير الأكثر ترجيحاً لديهم هو أن سد "كيامبيري" وغيره من المشروعات التي تهدف إلى تنظيم تدفق النهر هي التي أدت إلى تقليل غمر الفيضان للسهول.

ولا يزال القرويون قادرين على زراعة ما يكفيهم من طعام، بل وحتى إنتاج فائض من المانجو والموز يقومون ببيعه. ولكن نظراً لجذب الأرض الجافة التي لا تبعد سوى مسافة قصيرة من النهر، فإن "البوكومو" يخشون أن يفقدوا مصادر رزقهم إذا حرموا من الوصول إلى الأراضي الخصبة على ضفة النهر، وإلى أشجار المانجو الضخمة، وإلى الغابة بشكل عام حيث يحصلون منها على ثمار

جذور الهند والكروم والأعشاب الطبية والكثير من المنتجات الأخرى التي تعتبر ضرورية جدًا لاستمرار حياتهم.

ويقول قروي مسن: "سوف نتحول إلى مجرد متسولين إذا تدخلوا في أمر زراعتنا. نحن البوكومو فلاحون أساسًا. ولم يحدث مطلقًا أن قتلنا حيوانات برية، ولكن إذا دمرتم حياتي من أجل هذه الحيوانات فساكون أنا أول من يقتلها، لأنها عندئذ تصبح سبب مشكلتي".

كانت جمعية الحيوانات البرية في شرق أفريقيا، وهي منظمة كينية غير حكومية لعبت دورًا فعالاً في المشروع على مدى عشرين عامًا تقريبًا، هي التي اجتذبت الاهتمام الدولي للمقاومة المحلية للمشروع. ويقول الدكتور "تحمياه روثيتش" مدير تلك المنظمة: "إن هذا المشروع قد بدأ دون تشاور، أو اشتراك، أو تنسيق، أو حتى مجرد الاتصال مع الجماعات والقيادات المحلية. ولا شك أن أهداف مشروع وكالة البيئة الدولية لا غبار عليها، فمن واجبنا حماية الغابة والقردة العليا. ولكن مقاربة التدخل هي الخاطئة".

ويرى هذا الخبير أن أي مشروع يقام لهذا الغرض كان من الممكن أن يكون موضع تعاون وترحيب للقرويين، لو كانت قد تمت مشاورتهم وإشراكهم في المشروع منذ اللحظة الأولى. ويقول إنه لا توجد ضرورة لإعادة توطينهم، كما ينبغي تعويضهم للتعويض المناسب إن اختاروا هم الرحيل من تلقاء أنفسهم.

ومع تزايد معارضة "البوكومو" للمشروع، وبعد نشر مقالة في صحيفة "كينيا تايمز" بتاريخ ٨ مايو ١٩٩٣ تحت عنوان "سكان محليون يرفضون خطة البنك الدولي"، صدر قرار بتعليق المشروع. وبسبب معارضة "البوكومو" للمشروع توجه التحذيرات إلى الباحثين الأجانب بعدم الاقتراب من محطة الأبحاث المقامة في منطقة المشروع والمهجورة الآن. وبالرغم من أن صيد الحيوانات لا يمثل مشكلة في هذه المنطقة فإن موظفي مصلحة الحياة البرية في كينيا والمسؤولين عن تنفيذ مشروع وكالة البيئة العالمية لا يمكنهم زيارة المنطقة بدون اصطحاب قوات مدججة بالسلاح.

لماذا الاستمرار في ارتكاب الأخطاء؟

حينما سئل متحدث باسم قسم العلاقات الخارجية في البنك الدولي عن السبب في السجل الاجتماعي والبيئي السيء للبنك الدولي، قال مشترطاً عدم ذكر اسمه:

"لا يمكن أن نتحمل مسئولية كل مشروع نفذ في الماضي. فقد اشتركت معنا الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص". ورغم أن هذا الحديث صحيح بالتأكيد، فإنه لا يعترف بأن معظم هذه المشروعات ما كان من الممكن أن تتم بالمرّة دون دعم البنك الدولي.

ويعترف البنك الدولي بأن بعض مشروعاته قد أحدثت مشكلات بيئية في الماضي، ولكنه يزعم أن السياسات والإرشادات البيئية الجديدة قد حولت البنك إلى كيان مسئول بيئياً. وفي يوليو ١٩٩٤ أعلن "لويس بريستون" رئيس البنك الدولي أن البنك قد التزم بتدبير حوالي خمسة مليارات دولار لتمويل مشروعات تهدف إلى علاج مشكلات بيئية.

ويزعم بعض مسئولى البنك الدولي أن المشكلات التى تعانيها مشروعاته الآن لا يكمن سببها فى البنك، وإنما فى بلدان العالم الثالث حيث مكان تنفيذ تلك المشروعات. فيقول "أندرو ستير" رئيس قسم البيئة فى البنك "إن تنفيذ المشروعات البيئية فى البلدان النامية سيظل أمراً صعباً بسبب نقص القدرات الفنية والإدارية، وغياب جهات غير حكومية مراقبة للبيئة".

ومع ذلك فإن مشروعات نهر "تانا" تكشف عن أن التقدم الذى أحرزه البنك على الجبهتين الاجتماعية والبيئية هو مجرد تقدم على المستوى النظرى، ولم يكن له كبير أثر على العمليات المنفذة على أرض الواقع.

إن عمليات تقييم الآثار البيئية للمشروعات تصبح ذات قيمة مشكوك فيها - كما فى حالة سد "كيرامبى" - إذا عولمت كمجرد شرط شكلى لإقرار أن تلك المشروعات مستكملة لشروط الملائمة البيئية والاجتماعية، وربما الاقتصادية أيضاً. أى إن سياسات النوايا الحسنة، مثل سياسة البنك الدولي إزاء إعادة التوطين، قد لا تترجم بالمرّة على أرض الواقع لدى التنفيذ الفعلى للمشروعات.

وفيهم من تقييم البنك الدولي لمشروع رى "بورا" أن هناك إمكانية كبيرة لغياب للموضوعية، حينما يكون المسئولون عن إعداد المشروع هم أنفسهم الذين يقومون بتقييمه، وبالأحرى كيل المديح له. بل ومن المؤلف كثيراً أن يكونوا هم أنفسهم الذين يشرفون على تنفيذ المشروعات ومن ثم يتواصل أيضاً الوضع المتمثل فى

عدم إجراء اختبارات وموازنات بهدف ضمان أن تحقق تلك المشروعات- التي تتكلف مئات الملايين من الدولارات- مصلحة عامة وليس مجرد مصالح صغيرة داخل أجهزة البنك.

لقد أصبح من الشعارات المرفوعة اليوم ضرورة إشراك المجتمع المحلي والتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وخاصة بالنسبة للمشروعات التي تمولها وكالة البيئة العالمية. غير أنه، وكما تبين مقاومة السكان المحليين لمشروع حماية القردة العليا في منطقة نهر "تانا"، من الممكن استنتاج أن عمليات ومشروعات البنك لم تقطع شوطاً كبيراً على طريق أن تصبح أكثر تشاركية.

وتكمن الأسباب الرئيسية وراء هذه الإخفاقات، في هيكل الحوافز داخل البنك الدولي نفسه، حيث تتم مكافأة مسؤوليه الذين يقرضون أكبر كمية من النقود.

وكان "لويس بريستون" رئيس البنك الدولي في عام ١٩٩٢ قد كلف لجنة خاصة برئاسة "ويلي وابنهانز"، النائب السابق لرئيس البنك والذي عمل فيه على مدى ثلاثين عاماً متصلة، كلفها بفحص حافطة قروض البنك الدولي التي بلغت عدة مليارات من الدولارات. ونشرت حصيلة عمل هذه اللجنة في ما عرف باسم "تقرير وابنهانز"، والذي وثق على نحو مفصل كيف أن الاهتمام "المرضى" لدى البنك بسرعة الموافقة على القروض الجديدة، قد جعل الاهتمام منصّباً على تحويل النقود، وليس على الأثر المحتمل لتلك المشروعات على أرض الواقع.

ولاشك أن هذا يضع العاملين في البنك من نوى النوايا الحسنة والجدارة المهنية، والذين أخلصوا لأهداف البنك المعلنة عن تخفيف الفقر وحماية البيئة، يضعهم في موقف لا يحسدون عليه، حيث هناك انحياز في صلب عمل البنك ضد المساعي الرامية إلى إشراك المجتمع المحلي، أو الاعتراف بقيمة المعرفة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية.

كما أن ولع البنك الدولي بالمشروعات كبيرة الحجم وكثيفة رأس المال، يتماشى على نحو وثيق مع مصالح كبار المسؤولين في معظم البلدان المقترضة من البنك، إذ إن الاستثمارات الضخمة تساعد في تغذية شبكات الولاء السياسي، فضلاً عن أن عقود المشتريات الضخمة تخلق فرصاً أمامهم للحصول على عمولات هائلة

لا يمكن الحصول على مثلها من مشروعات صغيرة الحجم أو كثيفة العمالة أو موضع مشاركة شعبية حقيقية.

ومن أهم الخطوات التي ينبغي على البنك الدولي اتخاذها لتحقيق شعاراته وادعاءاته البيئية والاجتماعية، أن يبادر بتحرير موظفيه من الضغوط الواقعة عليهم من أجل سرعة تمرير النقود للمشروعات، وكذلك أن يقوم البنك بمكافأة موظفيه على أساس الآثار الإيجابية بعيدة الأمد للمشروعات التي يوافقون عليها. ومما يؤسف له أنه لا يوجد فيما يبدو الآن حركة في هذا الاتجاه.

"تنمية" "الذهب الأزرق" في ليسوتو*

فلماتا ليمان**

تملك عدة دول مجتمعة في أفريقيا الجنوبية، ٧٠% من الثروات المائية المتوافرة في هذه المنطقة. وقد وقعت هذه الدول، على وعي منها بمشاكل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتبطة بإدارة هذه الموارد، معاهدة تهدف إلى ضمان التوزيع العادل والاستغلال الحكيم لتلك الموارد. يندرج في هذا الإطار، التعاون بين جمهورية جنوب أفريقيا وليسوتو، الذي يتركز حول مشروع عظيم لبناء السدود (مشروع مياه مرتفعات ليسوتو) بهدف إلى تزويد هذين البلدين بالماء والكهرباء، وإلى تشجيع نموها المتبادل. غير أن تنفيذ هذا المشروع بالكامل يكشف عن قصور وعن مشاكل كثيرة مرتبطة به لم تكن متوقعة عند بداية انطلاقه. هذا هو الحال مثلا بالنسبة للأضرار التي لحقت بالطبيعة، ولتهجير السكان وإعادة توطينهم، ولإشكالات التمويل والإدارة السيئة لتلك الموارد من قبل المسؤولين. تجدر، بالإضافة إلى ذلك، الإشارة إلى حقيقة أن جمهورية جنوب أفريقيا معتمدة على قوتها ونفوذها، ترغب في أن تمنح نفسها النصيب الأفضل من الموارد المتوافرة، بأقل تكلفة وبخاصة على حساب شريكها ليسوتو.

كان الماء في كثير من الأحيان، مصدرا للنزاعات بين الشعوب، ويبدو أنه لا يزال في هذا المطلع للقرن الحادي والعشرين رهانا يتوقف عليه سلام ورخاء عدد من الدول، مما يستلزم استخدما أفضل لهذه السلعة النفيسة النادرة والموزعة بصورة غير عادلة، مؤسسا على تعاون حقيقي. ففي أفريقيا الجنوبية على سبيل

* تشكر المؤلفة IFAS في جوهانسبرج، والمركز القومي للبحوث العلمية (بورديو)، وجامعة بورجونى (بيجون) للمساعدات التي مكنتها من كتابة هذا المقال.

** مواطنة من ليسوتو. حاصلة على دكتوراه في العلوم السياسية، ملحقة بمكتب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في ليس لبالا بانيويا.

ثال، تنقسم حوالي ٧٠% من الموارد المائية بين عدة دول، وتعاني كثير من
ل من الجفاف في أغلب الأحيان. وقد وقعت دول أفريقيا الجنوبية للمجتمعة في
ة جماعة جنوب أفريقيا للتنمية لعام ١٩٩٥، معاهدة معروفة باسم بروتوكول
لمة المجاري المائية المشتركة، وذلك لوعيتها بمشاكل التنمية والاستقرار
رتبطة بتوزيع هذا المورد. للفكرة الرئيسية في هذه الوثيقة - ذات القوة الملزمة
هي ضمان توزيع عادل وحماية مرضية للموارد المائية في المنطقة.

سبق من قبل أن أعلنت كل من ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا استعدادهما
عمل معا عبر مشروع كهربائي عملاق وهو مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.
يرتكز هذا المشروع على استغلال مشترك للماء، وهو المورد الطبيعي الأوحده
متوفر لدي ليسوتو. إذا فهو معروض كمشروع للتكامل والتنمية.

يجري عادة في أفريقيا، إدراك التكامل كموجه للتنمية. وهو يبدو في ليسوتو
وجه خاص كأنه البديل الوحيد القادر على إخراج "مملكة للسماء" من التخلف. ومن
المؤكد أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو مربح جدا للبلاد. ففي عام ١٩٩٨ عندما
كانت البلاد تتلقى دفعات المبالغ الأولى المتعلقة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو،
كان رقم النمو المترتب على ذلك، أكثر من ١٠%. غير أن المشروع يحتوي
سواء في بنيته أو في فكرته، على عناصر من شأنها أن تعوق أهدافه الخاصة
بالتكامل والتنمية.

١ - مشروع مياه مرتفعات ليسوتو

مشروع مياه مرتفعات ليسوتو هو موضوع معاهدة تم توقيعها في أكتوبر من
عام ١٩٨٦ بين حكومة ليسوتو العسكرية ونظام الأبارتهيد (التمييز للعنصري) في
جمهورية جنوب أفريقيا. وهو مشروع كهربائي يهدف من جهة إلى تزويد مقاطعة
جوتنج^(١) بجنوب أفريقيا بالمياه مقابل رسوم، ومن الجهة الأخرى إلى توفير
الكهرباء لليسوتو.

(١) المقصود هو المساحة الممتدة من بريتوريا إلى فيرينجينيغ وتشتمل على فينقاترمراند.
ويمثل هذا المركب الذي يكون رباعي أضلاع طوله ١٠٠ كم وعرضه ٨٠ كم، ١,٤%
من مساحة البلاد، و ١٧,٢% من مجموع السكان، كما أنه يزود جمهورية جنوب أفريقيا
ب ٣٧,٨% من ناتجها المحلي الإجمالي.

تقدر مدة تنفيذ للمشروع، الذي يعد ضمن أهم المشروعات من هذا الطراز في العالم، بثلاثين عاما على الأقل (١٩٩١-١٠٢٠). ويمتد تنفيذه على أربع مراحل متعاقبة، الهدف منها هو تحويل الماء من جبال ليسوتو للشاهقة إلى نهر "أش" أي باتجاه حوض نهر "قال". وقد صمم للمشروع بحيث يتم سحب الماء قبل أن يحمل بالطمي عند اجتيازه للبلاد، خوفا من أن ينتهي به الأمر إلى أن يعرض سير العمل للخطر بسبب إطماء للسود المقامة قرب مصب النهر.

يستهدف مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، الحوض الأعلى لنهر سنكو/أورانج، وينطوي على بناء طرق، وخمسة سدود، ومحطة كهرومائية سعتها الفعالة ١٥٢ ميجاوات، و ٢٢٠ كم من الأنفاق^(٢) التي تتغذى عن طريق جانبية الأرض أو عن طريق الضخ الذي يوجه الماء نحو خزانات في ليسوتو قبل التحويل باتجاه جمهورية جنوب أفريقيا.

تتألف المرحلة الأولى المجرأة إلى ١(أ) و ١(ب) من بناء سدين للتخزين، وسد لتحويل الماء، ومحطة كهرومائية. وتشتمل المرحلة ٢ على تنفيذ سد للتخزين ارتفاعه ١٧٠ متر تقريبا على موقع "ماشاي"، ومحطة ضخ تسمح بتوجيه الماء نحو خزان "كاتسي" عبر نفق طوله ١٩ كم. كما سوف يقام سد للتخزين ارتفاعه ١٦٠ م ومزود بمحطة ضخ، على موقع "تسولايك". هذا وسوف تربط ٤ كيلومترات من الأنفاق خزان تسولايك بخزان ماشاي (المرحلة ٣). أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي إنشاء سد للتخزين (ارتفاعه ١٢٥ م) في "نتوان". وسوف يربط نفق قصير يتغذى عن طريق الضخ، بين خزان نتوان وتسولايك.

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بثمانية مليارات دولار أمريكي (أسعار عام ١٩٨٥). وقد استفاد إطلاق هذا المشروع من التعاون المالي بين مقدمي ومانحي الأموال المألوفين: البنك الدولي، وصندوق التنمية الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك جنوب أفريقيا للتنمية، ووكالات تمويل التصدير، والبنوك التجارية

(٢) لتفادي المشكلة التي تفرضها ضخامة الانجراف الذي يضر بالبلاد، ينبغي بناء السدود على رؤوس منبج الأورانج، ويتم توجيه جزء من تدفق المياه (٢٧ مليون م^٣ تقريبا، أي ٤٠% من المياه) عن طريق الأنفاق (ي.لاجيت، ١٩٩٩، ص ٦).

الأوروبية؛ بدعوة من جمهورية جنوب أفريقيا^(٣). أما مسئولية تنفيذه فهي موكلة إلى ثلاث مؤسسات وهي: هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو بالنسبة لليسوتو، وهيئة ترانس كالدون للأنفاق فيما يخص جمهورية جنوب أفريقيا، واللجنة الفنية المشتركة الدائمة وهي هيئة مشتركة بين البلدين. والأخيرة لجنة ذات تمثيل متساو، مكلفة بالإشراف على نشاط اللجنتين السابقتين. وقد حددت المعاهدة كيفية عمل، وتنظيم، ومهام كل عضو في مولاها ٧، ٨، ٩. يضاف إلى هذا أنها توكل إلى كل دولة المسئولية الكاملة عن الجزء من المشروع الواقع على أراضيها (مادة ٦). هذا وتنهض جمهورية جنوب أفريقيا بجميع التكاليف باستثناء:

- تلك المتعلقة بالجانب الكهربائي (مادة ١٠) للمعنية به ليسوتو وحدها.
- تلك الخاصة بالمشاريع الملحقة التي بدأ تنفيذها أو التي سيجري تنفيذها بليسوتو.

بمنهاية الأعمال، سوف تزود ليسوتو النواة الصناعية لجمهورية جنوب أفريقيا، أي جوتنج، بحد أدنى من المياه قدره ٣٧٠ م^٣ في الثانية، أي ٢٢٠٨ مليون م^٣ من المياه في السنة. وتمثل هذه الكمية ٥٥% في المتوسط من مجموع المياه المقدمة طبيعياً من ليسوتو إلى جمهورية جنوب أفريقيا، و ٦٠% من التدفق السنوي المتوسط من نهر سنكو/أورانج. هذا وينبغي على جمهورية جنوب أفريقيا في المقابل أن تدفع في غضون خمسين عاماً، حوالي ٥٥ مليون دولار سنوياً إلى ليسوتو. ويساوي هذا المبلغ ٥٦% من فارق التكاليف بين المرحلة الأولى من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، وبرنامج تحويل أورانج/فال^(٤) (مادة ١٢-١).

^(٣) أسهم البنك الدولي في تمويل المرحلة (١) والتي تكلفتها الإجمالية قدرها ٤ مليار دولار أمريكي (٢,٥ مرحلة ١ (أ) + ١,٥ مرحلة ١ (ب)) بمقدار ١١٨ مليون دولار أمريكي للمرحلة ١ (أ) منها ٨ مليون دولار قرض بفائدة مخفضة، وهو بمثابة مساعدة في تمويل فكرة المشروع وفي إنشاء غطاء للموازنة. وقد تحملت جمهورية جنوب أفريقيا مبلغ ٢,٦٧ مليار دولار تقريباً متعلقة بتحويل الماء. أما ليسوتو فقد وظفت من جهتها مبلغ ٢٣ مليون دولار أمريكي من أجل محطة "مويلا" للهيدروكهربائية (أرقام عام ١٩٩٧).

^(٤) يقع برنامج أورانج/فال للتحويل، بالكامل في جمهورية جنوب أفريقيا، وهو أكثر تكلفة. ويرتفع فرق التكاليف إلى مليار دولار أمريكي بالقيمة الصافية الحالية.

& ٢) كما يمثل بالنسبة لمملكة ليسوتو للصغيرة ٢٥% في المتوسط من صادراتها بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٤٤، و ١٤% من إيرادات ميزانيتها، وما بين ٣ و ٥% من ناتجها المحلي الإجمالي. يجعل للتنفيذ الجزئي للمرحلة الأولى من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، جمهورية جنوب أفريقيا قادرة على تلقي ١٨م ٣ من الماء في الثانية، أي أكثر من ٥٦٧ مليون م ٣ في العام^(٥).

تبلغ التكلفة الكلية للمرحلة ١ (أ) ٢,٥ مليار دولار أمريكي، وتتضمن هذه المرحلة:

- سد "كاتسي" لتخزين المياه (تم لفتتاحه في يناير من عام ١٩٩٨) وهو أعلى سد في أفريقيا، لارتفاعه ١٨٥م، سعته ٣٥٠ مليون م ٣.

- محطة "مويلا" للكهربائية التي يجب أن يغطي إنتاجها من الكهرباء احتياجات ليسوتو^(٦).

- نفقان يتغذيان عن طريق الانحدار، تبلغ أطولهما على التوالي ٤٥ و ٣٧ كم، يسمحان: الأول بتحويل الماء من خزان "كاتسي" إلى محطة "مويلا" للكهربائية، والثاني بتوجيه الماء نحو نهر "لش".

تشتمل المرحلة ١ (ب) على بناء سد للتخزين ارتفاعه ١٤٠م على موقع "موهال"، ونفق يتغذى عن طريق الانحدار طوله حوالي ٣٠ كم يسمح بتحويل الماء المخزن في مستودع "موهال" نحو خزان "كاتسي". ويكمل للمجمع، سد صغير لتحويل الماء على نهر "ماتسوكو"^(٧)، يتم ربطه بخزان "كاتسي" من خلال نفق

^(٥) هذه الكمية أكبر كثيرا من الكمية المقدرة من خلال المعاهدة بالنسبة لعام ١٩٩٨، وهي ٢٥٨ مليون متر ٣. وهي لا تتناسب مع القيمة المجمعة للكميات المشروطة من خلال المعاهدة للأعوام من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨. كما أنه لم يجر تسليم السد الأول في التاريخ المقرر سابقا، ولكن في عام ١٩٩٨.

^(٦) لا بد أن تقدم محطة "مويلا" التي تبلغ سعتها الكلية ١١٠ ميجاوات، ٧٢ ميجاوات من خلال المرحلة ١ (أ) و ٣٨ ميجاوات عن طريق المرحلة ١ (ب).

^(٧) يوفر سد التحويل المبنى على "ماتسوكو" ٢م مكعب إضافي من الماء. وتتيح المرحلة الأولى بالإجمال تصدير ٢٩ (١٨ + (٢ + ٩)) م ٣ من الماء.

طوله ٦ كم يتغذى عن طريق الانحدار. ومن المتوقع أن يتكلف تنفيذ هذه المرحلة ١(ب)، ١,٥ مليار دولار أمريكي. أما الإنجاز الكلي للمرحلة الأولى، فيسمح ليسوتو بتصدير ٣٢٧م (٣٩١+١٨) على الأقل من الماء في الثانية لجمهورية جنوب أفريقيا.

تتلقى "مملكة السماء" في المقابل رسوما تساعد على امتصاص العجز في الميزانية^(٨)، وعلى الاستثمار في التنمية الريفية. وقد تأسس صندوق للتنمية وهو "صندوق دخل مشروع مياه مرتفعات ليسوتو"، خصيصا لهذا الغرض. إذا فالمقصود من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو هو التشجيع على الاستقلالية الفعالة وعلى تنمية ليسوتو في الوقت نفسه.

غير أن هذه المظاهر الإيجابية تنزع إلى إخفاء جوانب المشروع السيئة التي يمكن أن تقود ليسوتو إلى التحرر من لوهامها. يضاف إلى هذا أنه ليس من المؤكد أن تتسلم ليسوتو جملة العائدات المنصوص عليها في معاهدة ١٩٨٦، حيث إن احتمال إيقاف المشروع قبل نهايته قوي جدا. وفي الواقع أنه إذا بقي تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو حيويا بالنسبة ليسوتو التي تلتزم بالحصول على رؤوس أموال، فلا زال التساؤل عن فائدة المشروع بطرح نفسه أكثر فأكثر في جمهورية جنوب أفريقيا. هذا ما ينتج بالأخص عن وثيقة سرية حررتها TAMS. وتعد هذه الوثيقة سيناريوهات مختلفة في حالة توقف المشروع. كما يشير "لوري بوتينجر"، ماضيا في نفس الاتجاه، إلى أن جمهورية جنوب أفريقيا يمكن أن تستغني عن هذا المشروع لأنها تمتلك مصادر إمداد أخرى من الماء أقل ضررا وأقل تكلفة بجميع المفاهيم (لوري بوتينجر، ١٩٩٨، ص ٢٢).

وعلى أية حال، فإن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو قد أظهر منذ الآن عواقبه التي من شأنها أن تعرض أهدافه للخطر والتي منها بخاصة، تشجيع النمو.

^(٨) لقد تحول، وفقا لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، العجز في ميزانية الدولة إلى فائض منذ عام ١٩٩٤.

٢- أوجه قصور المشروع

يؤدي البدء في تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو إلى كثير من العواقب المؤسفة وهي: نزع الملكيات، وتهجير مكثف للسكان، ونقصان في المراعي وفي المساحة المنزرعة المخفضة من قبل^(٩).

يبلغ فقدان الأراضي الزراعية، وفقا لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، ٢٣٠٠ هكتار مخصصة أساسا لزراعة الذرة، كما أنه يلحق الضرر بألفين وستمئة عائلة تقريبا. أما من جهة المراعي، فتتقص بمقدار حوالي ٣٤٠٠ هكتار بالإجمال، كما تضار ٦٨٠ أسرة من جراء ذلك. تنزع هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، مع ذلك، إلى تقليل النتائج السلبية للمشروع. ويمكن هكذا مطالعة للتالي في إحدى وثائق المعلومات الخاصة بها: "تستخدم هذه الأراضي أساسا في زراعة الذرة، وتنتج حوالي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ كجم عن كل هكتار نتيجة للعوامل الزراعية الجبلية. تزرع أيضا كميات صغيرة من الخضروات التي منها الخضروات القشرية. وعلى الرغم من اشتغال معظم للعائلات في الزراعة من أجل الإعاشة، فإن أكثر من نصف الدخول في المتوسط تنشأ عن مصادر غير زراعية (أجور وإيداعات عمال المناجم المهاجرين). وبما أن إيراد الأجور وعلى الأخص الإيداعات، لم يتأثر بسبب المشروع، فسوف يكون لفقدان الأراضي وقع أخف على العائلات عما إذا كان لابد من تنفيذ المشروع في منطقة تعتمد في الأساس على الأرض. لذلك سيكون لضياح الأرض تأثير مخفف على كل عائلة من للعائلات".

ترصد هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو نفس الموقف فيما يتعلق بالفصائل المهددة. وهذا هو أساس سياسة التخفيف التي تستند إلى معاهدة ١٩٨٦.

تقوم سياسة التخفيف التي من المفترض أنها تخفف من آثار المشروع الضارة، من خلال المحافظة على، بل وتحسين مستوى ونمط حياة السكان المصابين بالضرر، على مبدأ التعويض. وهو يتم سواء عينا أو بطريقة غير

^(٩) تسبب تنفيذ المرحلة ١ (أ) في فقدان ٣٠٠٠ هكتار من المراعي، و ٩٢٥ هكتار من الأراضي القابلة للزراعة. بينما تسببت المرحلة ١ (ب) في فقدان ٥٧٥ هكتار من الأراضي الزراعية التي يعد البعض منها أجود ما في المنطقة، و ١٦٣٥ هكتار من المراعي.

مباشرة عن طريق برنامج التنمية الريفية. وتمنح الأولوية هنا للعائلات الأكثر تضرراً، أي التي فقدت جميع أراضيها (أقل من ١٠% من الحالات) أي ٢١٠ عائلة وفقاً لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو.

يشتمل التعويض العيني من جهة على إعادة للتسكين ومنح الفلاحين، في نطاق الممكن، أراضي مماثلة لتلك التي فقدوها. ومن جهة أخرى على تزويدهم بالحبوب (الذرة أساساً)، وبالخضروات للقشرية (الفاصوليا أساساً) لمدة ١٥ عاماً^(١٠) وتعتبر هذه المدة كافية لكي تندمج العائلات في نشاط مهني يسمح لها بتأمين معاشها. ولا بد أن يتحقق الإنماج من خلال برنامج التنمية الريفية الذي يحتوي على ثلاثة عناصر: التدريب والدعم لإعادة الدخل، والإنتاج الزراعي، والبنية التحتية اللازمة للتنمية. ومن المنصوص عليه فضلاً عن ذلك، تعليم السكان وإنشاء حديقة للنباتات في مكان ملائم لحماية فصائل النباتات المهددة.

إذا كانت سياسة التخفيف قد اقترنت من أهدافها بالنسبة لهيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، فإن هناك عدداً من الدراسات التي تقود إلى نتائج مختلفة. إذ تبدو هذه السياسة معيبة على الأصح سواء في مفهومها أو في تطبيقها. كذلك فيما يتعلق بالمعونة الغذائية الممنوحة للسكان المصابين بالضرر، إذ يلاحظ أنها مكونة بنسبة تصل إلى ٩٧% من الذرة، وبنسبة ٣% من الفاصوليا، وذلك بأخذ العادات الغذائية في الاعتبار؛ وهي على كل حال للحجة التي ساقتها هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو. ولم يتغير هذا التشكيل حتى عام ١٩٩٦، برغم المطالبات الملحة من قبل عدة منظمات غير حكومية ومن قبل البنك الدولي وهيئة الخبراء البيئيين بتتويجه.

يبدو بالإضافة إلى ذلك، أن التعويض النقدي الذي يقع مرة واحدة فقط في الحالات التي تكون فيها مساحة الأرض منزوعة الملكية أقل من ١٠٠٠م^٢، يبخس كثيراً سواء قيمة الأرض أو قيمة النباتات التي تحملها (أشجار مثمرة مثلاً). كما

^(١٠) تحدد للمستندات المتعلقة بالتعويضات المهيأة من قبل هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو بالتفصيل، أحكام التعويضات المختلفة. فلا بد أن يحصل الأفراد الذين فقدوا أراضي زراعية، على مسيل التعويض، على ١٠٠٠ كجم في المتوسط من الخضروات سنوياً وعن كل هكتار مفقود. وتستبدل المراعي بـ ٥٦٠ كجم من العلف سنوياً وعن كل هكتار مفقود. نلاحظ فضلاً عن ذلك، أن سياسة التعويض تدرج في إطار خطة النشاط البيئي الوطنية.

يشكل امتداد المهلات، عقبة أمام إشباع المطالب والاحتياجات. أما إعادة التسكين، وحتى عندما تتم في حدود المعايير المطلوبة، فيبدو دائما أنها تنتهي إلى إحباط واضح للسكان المعنيين. وقد أظهر تحقيق أجرته منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٧، أنه من بين جملة الشكاوي التي أجريت بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من قبل السكان الواقع عليهم الضرر: ٤% منها فقط هي التي تم بحثها بالكامل، ٤١% لم يلتفت إليها على الإطلاق، بينما تم فحص ٥٥% جزئيا^(١١). أما عن برنامج التنمية الملقب من قبل البنك الدولي بـ "مريض العملية الكاملة"، فهو أيضا عاجز تماما عن أداء مهمته، لأنه مصمم أساسا بشكل رديء لقد تم بالتأكيد بذل كل ما في الوسع من أجل محو الأمية والتأهيل لمهن جديدة (بين أشياء أخرى: الخياطة، وإنتاج واستخدام الطوب، وتربية الدواجن). ولا يمكن مع ذلك تأكيد أن يكون هذا النموذج من التحرك ملائما لاحتياجات السكان المعنيين. كما أن محاولة تعديل هذه السياسة ليست أقل ريبة، لأنها تميل إلى خلق مشروعات صغيرة. ومن الصعب تصور نجاح برنامج كهذا في بلد أصابها البطالة بالكساد، ومصنفة ضمن بلاد كوكب الأرض الأكثر فقرا^(١٢).

يرجع فشل سياسة التخفيف خاصة إلى حقيقة أنها ليست على منفع من الذين من المفترض أنها تخدمهم، أو على الأصح تغيثهم. غير أنه إذا كانت سياسة التخفيف موجهة أولا إلى السكان الذين يكابدون أضرار تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لصندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو. إذ إن الأخير موجه في الواقع، بين أشياء أخرى، لتمويل مشروعات التنمية الملحقه بالمشروع. لكن يلزم التأكيد على أنه لم يتم بلوغ هدف التنمية المحدد من خلال صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.

^(١١) تم نقل نتائج الدراسة بواسطة لوري بوتينجر، المعلومات الخاصة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو، ديسمبر ١٩٩٧.

^(١٢) المقاطع المأخوذة من التقارير الدورية للبنك الدولي التي استشهد بها س. كوفر دال ولوري بوتينجر، بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية، مفيدة جدا بخصوص سياسة التخفيف أو على الأصح بخصوص فشلها. وهي تؤكد البحث الذي تم من منطلق تحقيق ميداني قام به أندرياس ديتر عام ١٩٩٤.

صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، الذي تأسس في عام ١٩٩٢ بموجب المرسوم رقم ٩١ لعام ١٩٩٢، هو مؤسسة مسئولة عن إدارة جملة المبالغ المستوفاة باسم مشروع مياه مرتفعات ليسوتو وهي: الأجزاء الثابتة والمتغيرة من الرسوم التي تدفعها جمهورية جنوب أفريقيا، ثم ٧٥% من إيرادات اتحاد جمارك جنوب أفريقيا الممنوعة لتسلم للماء. وعلى الرغم من أنه منفصل عن ميزانية الدولة، فإن صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو - المخصص لتمويل التنمية الريفية والاستثمارات، ثم لامتناس للعجز في الميزانية - موضوع تحت سيطرة وزارة المالية.

المشاريع التي يقال عنها مشاريع التنمية الريفية، والقابلة للتمويل من قبل صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، هي بخاصة : بناء طرق ومستوصفات وجسور وعبارات وأسواق، ومزولة الحراجة (علم من علوم الزراعة يعنى بالغابات)، ووقاية التربة. ولتحقيق ذلك، يسير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو على مبدأ "التقدم بطلب أولا" أي إنه لابد أن تحدد الجماعات احتياجاتها، وأن تقيم مشاريع تخضعها لتقييم للصندوق لأجل الحصول على تمويل. ثم لا يتطلب الأمر بعد ذلك أكثر من توجيه للطلب، حيث إنه توجد قائمة من المشاريع القابلة للتمويل من جانب صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.

يجب على أعضاء البرلمان، في مثل هذه الظروف، إخطار السكان بالمشاريع الملائمة. غير أن السياسيين المحليين - كما أوضح م. دافيد مولاو أثناء مقابلتنا في العاشر من مارس عام ١٩٩٨ - الذين أصابهم الفساد بالانحلال، يستخدمون المال المخصص لهذه المشاريع لشراء تعاطف للفلاحين. وهذا هو في الواقع أحد الأسباب التي أوقف من أجلها صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، في يونيو من عام ١٩٩٧.

اعتمدت ميزانية صادرة في عام ١٩٩٦، مبلغ ٢١٥ مليون مالوتي، يستخدمه الصندوق في تنفيذ مشاريع صغيرة (سدود، جسور، مستوصفات، أسواق، إلخ). لا يبدو بالإضافة إلى ذلك، وفقا لتقرير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، أن السكان يستفيدون من برنامج التنمية الريفية الذي تقوده هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو،

والذي كانت تتعدى نتائجه في عام ١٩٩٦^(١٣). بيد أنه قد تم تعليق صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، في يونيو من عام ١٩٩٧، تحت ضغط البنك الدولي^(١٤) بحجة سوء الإدارة. ولابد أن يحل محله صندوق اجتماعي، مبني على أساس من نظام الحكم الجيد، أي إنه يجب أن يملك الشعب حق مراقبة سير العمل به. ولقد أدى التباطؤ في إنشاء الصندوق الاجتماعي إلى وقف للتطور المندرج في إطار ما يسمى من بعد بالصندوق القديم (صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو). هذا ويمثل تعليق الصندوق القديم، إلى حد كبير، الرغبة في تعطيل مسيرة التطور أكثر مما هي محاولة للإصلاح.

يضاف إلى هذا أن الجزء "استثمار" من صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، لم يكن حتى جاهزا للقيام بأي مهمة مع أن تمويل الصندوق كان قد بدأ بالفعل^(١٥). لقد احتضر صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو حتى قبل التمكن من تقييم إسهامه في تنمية ليسوتو.

أبرز إطلاق مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، مشاكل للفقر وتلوث البيئة في ليسوتو، على الرغم من أنه قد يسر بلا أي ريب، للحصول على مبالغ من المال. وقد نحت "روعة" للمشروع بعض القضايا الهامة، مثل مضمون فكرة التنمية، إلى المحل الثاني. هذا وينبثق مشروع مياه مرتفعات ليسوتو - موضع فخر محركه الذين رأوا فيه وسيلة لا مثيل لها لتنشيط السياحة - عن منطق التحديث، مثل جميع المشروعات من نفس هذا الطراز في أفريقيا. وقد تم تقدير عواقبه الاجتماعية

^(١٣) تقرير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو عن الأنشطة طوال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٩٧ ص ٧: "تم عقد عدد من الاجتماعات مع هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو - القسم البيئي، لمناقشة أشكال التعاون بين الصندوق وبرنامج التنمية الريفية الذي تنفذه هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو. وسوف يتضح أن الجماعات السكانية لا تستفيد حالياً من برنامج التنمية الريفية.

^(١٤) يضع البنك الدولي إعادة صياغة للصندوق كشرط لازم لإطلاق المرحلة ١

(ب).

^(١٥) تلقى الصندوق إيداعاً سابقاً قيمته ٤٢,٧ مليون دولار أمريكي ويبدو أن هذا المبلغ يعود إلى نقل أموال اتحاد جمارك جنوب أفريقيا، باسم للواردات المتعلقة بالمعدات والأجهزة المطلوبة من أجل تنفيذ المرحلة ١ (أ).

الاقتصادية والبيئية بأقل من الحقيقة. كما ينطبق تعبير "النمو المفقر" الذي أطلقه "جاجديش بجواتي" على هذا المشروع على الوجه الأكمل. وفي الواقع أنه يصعب الجزم بأن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو هو طوق النجاة بالنسبة لتنمية ليسوتو، التي تشتمل على بعد نوعي وفي الوقت نفسه كمي. وبدلاً من كسر عزلة ليسوتو، يجعل هذا المشروع بنيتها أكثر ضعفاً بمفهوم آخر وهو: الخضوع مقابل الرسوم التي تدفعها جمهورية جنوب أفريقيا. تلخص "كورينا هورتا" موقف البلد في العبارات التالية: "يوشك مشروع مياه مرتفعات ليسوتو أن يرهق ليسوتو، وأن يحدد سياستها الاقتصادية بالنسبة للأجيال المقبلة. وتكفي ضخامة المشروع وحدها لتحويل الاهتمام عن جميع مشروعات التنمية الأخرى الممكنة ليسوتو".

تتمة فضيحة الفساد التي تفجرت عند نهاية عام ١٩٩٩، ليس الشك ولكن اليقين من أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو لا يمثل موجهاً للتنمية بالنسبة ليسوتو. ويبدو من جهة أخرى أن الوضع الحالي للبلاد لا يسمح باتخاذ قرار مواصلة أو توقف المشروع. والدليل على ذلك^(١٦) هو إطلاق المرحلة ١ (ب) بواسطة قرض منحه البنك الدولي في عام ١٩٩٨ رغماً عن للضغوط من قبل منظمات مختلفة كانت تسعى إلى إرجاء هذه المرحلة ١ (ب) من المشروع. يغلب الظن بشدة بالإضافة إلى ذلك، وكما سبق أن أوضحنا، أن رغبات جمهورية جنوب أفريقيا تؤثر على إدارة المشروع أكثر من أي شيء آخر.

تبقى القضية الخاصة بالطابع للتكامل للمشروع بلا حل، تماماً مثل القضية المتعلقة بمعرفة ما إذا كان مشروع مياه مرتفعات ليسوتو يمكن أن يقود ليسوتو إلى التنمية. إن قضية التكامل تجاوز الحدود وتمتد إلى علاقاتها مع جمهورية جنوب أفريقيا، في إطار تصور مشروع مياه مرتفعات ليسوتو باعتباره مشروع تنمية مفيد للشريكين. ويبدو أن التكاملية بين البلدين هي التي تشكل قاعدة المشروع. غير أنه إذا نظرنا إلى المشروع من هذه الزاوية فإنه يندرج في إطار الحد الأدنى من العلاقات بين الدول، إذ إنه يجب تمييز مفهوم التعاون عن المفهوم الخاص بالتكامل.

^(١٦) لمزيد من التفاصيل عن فضيحة الفساد، وعن مسألة تأجيل المرحلة ١ (ب) من مشروع هضاب ليسوتو للمياه: انظر موقع شبكة الأنهار الدولية: <http://www.irm.org/programs/lesotho/> و World Rivers Review على نفس الموقع.

وفي الواقع أن عنصر التضامن الذي يشتمل على وحدة الأهداف، يبدو غريبا عن المشروع.

٣- تعديل المرمى

على الرغم من الصعوبات للملازمة للمشروع ، فإن قابليته لأن يخدم كقطب للتنمية، يمكن أن تزداد إذا اندرج في إطار أكثر تماسكا من التكامل، تحكمه وحدة أهداف بين ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا. ينبغي على مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، أن يمد ليسوتو نظريا بالوسيلة لبدء تنفيذ الأعمال المرصودة لدفع عجلة التنمية. ويتحقق هذا أساسا بطريقتين: للعائدات وتوافر الكهرباء من جهة، وإمكانية ري الأرض المزروعة من جهة أخرى. أما من ناحية جمهورية جنوب أفريقيا، فهو يسمح بتزويد واحدة من أهم مناطق البلاد بالمياه. لهذا السبب يؤخذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو بالاعتبار كمشروع للتنمية بالنسبة للشريكين.

يتطلب بدء تطبيق التضامن في شأن التكامل، وجود قاسم مشترك وفي الوقت نفسه وحدة للهدف. وتتطلب الأخيرة ليس فقط وجود هدف مشترك ، وهو التنمية في هذه الحالة، ولكن أيضا وبخاصة محاولة السعي إلى بلوغه معا وفي وقت واحد. أما القاسم المشترك فهو يتكون من السبب الذي تستند إليه وحدة للهدف، وهو الفقر في هذه الحالة.

من المؤكد بلا شك أن الوضع في البلدين بوجه الإجمال، غير قابل للمقارنة، باعتبار أن ليسوتو مصنفة ضمن دول العالم الأقل تنمية، فيما تصنف جمهورية جنوب أفريقيا ضمن دول العالم متوسطة الدخل. إلا أن هذا الطراز من التصنيف مرتبط بالمعدلات (النواتج المحلي الإجمالي لكل مواطن)، وهي تخفي تفاوتات عظيمة. ويمكن اعتبار جمهورية جنوب أفريقيا هي النموذج المحتذى في هذا الضدد. هذا ويسهم التطبيق الحديث لمبدأ "إنسان واحد، صوت واحد" في مقارنة الأوضاع الخاصة بالبلدين بقدر بقاء هذا المبدأ في الوقت الحالي - ولو أنه مصحوب بالتحرك الإيجابي- عاجز عن تأسيس التوازن الاقتصادي بين جميع للعوامل الاجتماعية في البلاد. إذا فمن الممكن إعادة التفكير في المشروع بعقلية جديدة. ولاشك أن العملية حساسة، لاسيما وأنه لا يتحمل - وفقا لما أعلنه وزير شئون المياه والغابات في جمهورية جنوب أفريقيا- التكاليف المرتبطة بمشروع

مياه مرتفعات ليسوتو، إلا جزء محدد من^(١٧) جمهورية جنوب أفريقيا. غير أنها ليست فوق نطاق تحملها.

يظهر التخطيط الناجم عن معاهدة ألويل نورث عام ١٩٨٦، والذي يحدد قطاعا الحدود بين ليسوتو، باسوتولاند حينئذ، وأورانج فري ستيت (واحدة من الأربع مقاطعات البيضاء القديمة بجنوب أفريقيا) أن الأنهار والمجاري المائية تشغل هناك موقعا متميزا. ولقد اتعمت الطبيعة على ليسوتو بثلاثة أحواض مائية، يتضمن كل منها جزءا من حوض نهر سنكو/أورانج الرئيسي: سنكو/أورانج، مخالنج وموهوكار/كالدون^(١٨) وتصرفاتها هي على التوالي: ٣م٩٢، ٣م١٤، ٣م٢٤.

تمتلك ليسوتو الواقعة أعلى النهر بالنسبة للبلاد النهرية الأخرى، وخاصة بالنسبة لجمهورية جنوب أفريقيا، مصدرين هامين للمياه متاخمين للحدود^(١٩). فيوجد من جهة نهر سنكو/أورانج الذي يتخذ منبعه في جبال البلد، والذي تغذي روافده أعالي النهر، أي قبل أن يشكل الحدود بين ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا حيث ينضم إلى نهر مخالنج. ومن جهة أخرى نهر موهوكار/كالدون الذي يقع في سهل ليسوتو، ويكون الروافد التي تغذي المجاري المائية الرئيسية لكل من البلدين. يضاف إلى هذين المصدرين الرئيسيين، نهر نيلي/تيس، أحد روافد نهر سنكو/أورانج والذي يشكل أيضا الحدود بين البلدين دون أن يكون ممتدا. هكذا تزود ليسوتو جمهورية جنوب أفريقيا بالمياه بشكل طبيعي، بمقدار ١٣٠ م٣ في الثانية في المتوسط، من خلال أنهار سنكو/أورانج، ومخالنج، وموهوكار/كالدون. يقع مشروع مياه مرتفعات ليسوتو كعقبة أمام المسيرة الطبيعية لتدفق المياه، بمقدار ما يتسبب في تحويل المياه عمليا في اتجاه معاكس. إلا أنه إذا كان البلد الواقع أعلى النهر، ليس له الحق في استخدام الموارد بشكل ضار بالدول النهرية الأخرى، فهذه الدول لا تستطيع بالمقابل أن تسبب له ضررا من خلال بعض الأفعال. هذا ويضع القانون ضوابط على مسئولية جميع الدول المعنية بتدفق المياه المشتركة. غير أنه

^(١٧) قال قادر إسمال: "من المهم تأكيد أن دافع الضرائب في جنوب أفريقيا لا يتحمل تكلفة المشروع، بل يتحملها مستهلكو المياه في المقاطعات الخمس" من حديث للنشرة التنكارية لمشروع مياه مرتفعات ليسوتو، ١٩٨٦-١٩٩٦، ص ١١.

^(١٨) الأنهار لا تحمل نفس الأسماء على جانبي الحدود.

^(١٩) لم تؤخذ المياه الجوفية في الاعتبار هنا.

يتبين مما سبق توضيحه عن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو وعن عواقبه، أنه يخشى الانتهاء إلى استخدام للموارد المائية أكثر إجحافا نسبيا بـمـكان ليسوتو.

يبدو أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو المصمم من منطلق استراتيجية جنوب أفريقيا للتنمية الاقتصادية، قد تم تفصيله على المقاس من أجل جمهورية جنوب أفريقيا. هذا لا يدع حتى أي مجال للشك، إذا أخذ بالاعتبار من وجهة نظر تاريخية. إنه يشكل في الواقع نهاية مسيرة طويلة بدأت في أعوام الخمسينيات، في نزوة سياسة التمييز العنصري وقبل استقلال ليسوتو، ثم تنشطت في أعوام السبعينيات بسبب زيادة الحاجة إلى المياه في جوتنج. لكن يبدو بشكل متناقض أن جمهورية جنوب أفريقيا لا تبالي تماما بالنتائج الأخرى غير المالية للمشروع، والتي تخص ليسوتو. يرجع هذا بلا ريب إلى حقيقة أن للعنصر الأساسي في مشروع مياه مرتفعات ليسوتو التابع لمعاهدة ثنائية تم إبرامها في إطار التعاون بين الدولتين، هو نوعية الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين. يضاف إلى هذا أنه بما أن الدول متساوية مبدئيا، وأن كل واحدة منها مسئولة بشكل أساسي عن نموها الذاتي، فليس لجمهورية جنوب أفريقيا أن تتدخل في شئون ليسوتو الداخلية، والعكس صحيح.

إلا أن المصلحة المشتركة للبلدين هي ليست فقط للوصول بالمشروع إلى النجاح، لكن أيضا وبصفة خاصة، جعله مفيدا لكل منهما. وكم هو مستحب أن يشارك كل طرف في مجهود التنمية المشترك، خارج الإطار المحدد من خلال معاهدة ١٩٨٦. كما ينبغي أن يشعر الطرفان بمسئوليتهما عن المشروع بالإجمال، ليس فقط بسبب ارتباطهما، لكن أيضا لأن تنفيذ المشروع لا يمضي دون أن يثير مشاكل اجتماعية اقتصادية وبيئية خطيرة. يجب أن تتحول مسئولية كل طرف للقاصرة على منطقته، إلى مسئولية مشتركة. وفي الواقع، إذا أرادت ليسوتو أن تنفذ الجزء الخاص بها من الاتفاق كما ينبغي، فإنها لا يجب أن تكتفي بتشييد سدود وأنفاق توصيل، إذ ينبغي عليها أيضا أن تحرص على ألا تعيق نتائج المشروع إتمامه^(٢٠). وبشكل مواز، إذا أرادت جمهورية جنوب أفريقيا أن تحصل على ما

⁽²⁰⁾ لنذكر أنه كان هناك هياج شعبي ضد بدء تنفيذ مشروع كهذا في عام ١٩٨٣ وذلك بسبب الوعي بطابعه الضار. وقد ذهب بعضهم إلى الإبحاء بأن الانقلاب السياسي الذي عزل "ليبراجوناثان" في يناير من عام ١٩٨٦، له علاقة بتوقيع المعاهدة الخاصة بمشروع أراضي ليسوتو للمياه في أكتوبر من عام ١٩٨٦. يمكن

يكفيها من الماء الصالح للشرب، فمن مصلحتها إيجاد حل للقضايا ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي و البيئي في ليسوتو. لا يكفي لأجل ذلك إصدار شيكات، هذا خاصة وأن ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا تحافظان على روابط تتعلق بتكامل فعلي. ولا يبدو أن الاضطرابات التي وقعت منذ عهد قريب (المقرطة الناجحة في جمهورية جنوب أفريقيا والفاشلة في ليسوتو) قد أحدثت تغييرا ذا مغزى في هذا المفهوم.

تكشف جمهورية جنوب أفريقيا من خلال حرصها على شراء الماء من ليسوتو فحسب، عن رغبة في الإفادة من موقف ملائم لها^(٢١) نسبيا في الوقت الحالي، قد لا يمكن للتحدث عنه بنفس الطريقة بالنظر إلى المدى للطويل. أما ليسوتو فهي تكشف من خلال تفضيلها للحصول على العطايا المالية الآتية من جمهورية جنوب أفريقيا فحسب، عن سياسة بقاء قصيرة النظر. هذا هو السبب الذي يبدو لنا من أجله ضرورة إيجاد الجانبين لتسوية، بين منطق الأبارتهيد مطلق للتحيز، والمنطق المتنافي معه وهو التعاون بلا هيمنة ناجمة عن المنطق الأول. نحن نقترح أن يتجاوز الجانبان هدف بيع وشراء الماء، من أجل تنمية مشتركة. والهدف من هذا الاتجاه هو أن يغض الشريكان النظر عن هويتهما الذاتية، ويقرنان المفيد بالتضامني. كما يقدم بروتوكول نظم المجاري المائية المشتركة إمكانية في هذا الاتجاه.

=أيضا أن يكون تدخل جمهورية جنوب أفريقيا في ليسوتو في سبتمبر عام ١٩٩٨، ذو صلة بالمشروع حيث إن جمهورية جنوب أفريقيا كانت تخشى للتخريب.
⁽²¹⁾ يشتهر في الواقع ماء جبال ليسوتو بأنه صاف ونظيف، في الوقت الحالي على الأقل. يضاف إلى هذا أن الطريقة التي يدار بها مشروع مياه مرتفعات ليسوتو تتبثق عن المنطق الذي تشبعت به فترة التمييز العنصري. أي إن جمهورية جنوب أفريقيا تدعي لنفسها الحق في أن تسلب جيرانها الأضعف منها ما تحتاج إليه.

المراجع:

- ديتر أ.، "التحولات التي أدت إليها المرحلة ١ (أ) من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، مع التركيز على Ha Lejone و Ha Mensel في مستجمع أمطار كاتسي المحلي"، مازيرو، أكتوبر، ١٩٩٤.
- حكومة ليسوتو، "دراسة خاصة بالدخل من الضرائب. Tasks G & H. Policies، إجراءات وتنظيم، الجزء الأول، تقرير لينتريم"، كوبر أند ليبراند ديلويت، ديسمبر، ١٩٩٠.
- لاجيت ي.، ١٩٩٩
- لاجيت ي.، ليمان ف.، "ليسوتو: انحصار وخضوع مملكة جبلية، قرار المنتدى، "الجبال الاستوائية: هوية، وتطوير، وتنمية"، بوربو، ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٨.
- "ضوابط التعويض الخاصة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو"، مرسوم رقم ٥٠ لعام ١٩٩٠.
- تقرير تطور صندوق إيرلا مياه مرتفعات ليسوتو الخاص بالأنشطة عن الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٩٦.
- هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، مشروع مياه مرتفعات ليسوتو: دراسة إعادة للتنظيم والتنمية. موجز للدراسات والبرامج المقترحة، أبريل ١٩٩٧.
- ١٩٩٦ (أ): مشروع مياه مرتفعات ليسوتو. المجلة التذكارية ١٩٨٦-١٩٩٦.
- ١٩٩٦ (ب): الجوانب البيئية والاجتماعية لمشروع مياه مرتفعات ليسوتو.
- ١٩٩٥: تقسيم البيئة: سياسة هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو الخاصة بالتعويض، والمعدلة في ٢٦ يونيو ٠٠.
- ليمان ف.، علاقة مملكة ليسوتو مع جمهورية جنوب أفريقيا. حالة خاصة من التكامل الإقليمي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، ديجون، ٢٠٠٠.
- مك كولي ب.، الأنهار المأكنة. علم البيئة وسياسات السدود الكبرى، لندن/نيو جرسى، زيد بوكس، ١٩٩٨.
- مك ليود ج.، "جغرافية ليسوتو المثبتة"، لونجمان، هارلو، للطبعة الثانية، ١٩٩٥.
- بوتينجر ل.، ١٩٩٨ (أ): بعيدا عن الصواب. البنك الدولي وسد ليسوتو، في تقرير جنوب أفريقيا، أغسطس، ص ٢١-٢٤.

- ١٩٩٨ (ب): يمكن لبحر مديونية سد ليسوتو أن يقضي على الجهود الإقليمية للحفاظ على الماء، في World Rivers Review ، الجزء ١٣ ، رقم ٢.
- روزنتال ج.، صدمة جوتنج المائية، معلومات جديدة تبعث الشك في المرحلة التالية من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، في كيب تايمز ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧.
- تامز ، ١٩٩٦ (أ): إدارة موارد المياه: سياسة وخطط استراتيجية. Supplement to Annex C International Memorandum to DWA ، سري.
- ١٩٩٦ (ب): إدارة موارد المياه، سياسة و خطط استراتيجية. التقرير الرئيسي، الجزء الأول.
- معاهدة خاصة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو بين حكومة مملكة ليسوتو وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، أكتوبر ١٩٨٦.
- www.irmn.org;www.ru.ac.za/departments/law/SA;www.irmn.org/pubs/wwr

النزاع حول الماء في حوض الأردن *

مغفور الحسان **

لقد كان الأردن دوماً محل نزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهما الشعبان اللذان يشتركان في منطقة تشح فيها الموارد المائية. وهذا يجعل التعاون في إدارة مئون المياه أمراً لا مناص منه، وهذا لم يحدث حتى يومنا هذا. ولما كانت أغلب المشروعات تجري بشكل أحادي، فهي تضر بالطرف الآخر، ولذلك فمن المهم إعادة النظر لا فقط في توزيع هذا المورد الثمين، وإنما في كيفية استخدامه كذلك. والسعي في هذا السبيل، يقتضي الرجوع إلى بعض السوابق التاريخية، وعلاقات القوى، وما يحدث حالياً في المنطقة، والاحتياجات الحقيقية للسكان.

أولاً: الماء في قلب الصراع التاريخي بين العرب والإسرائيليين
الماء، ذلك المورد الضروري للحياة، هو الابن الأكبر للصراع بين العرب والإسرائيليين، ويعلمنا تاريخ ذلك الصراع أن البحث عن الماء، والاستيلاء على الأرض كانا دائماً في غاية الارتباط. وحتى اليوم، لا يمكن الوصول إلى حل سلمي للصراع حول الأرض ما لم يصل الطرفان إلى حل عادل ومعقول للقضية الأخرى، التي لا تقل صعوبة، ألا وهي التوزيع العادل والمعقول للماء. وتعود الأهمية القصوى لعامل الماء في تاريخ الصراع بين العرب وإسرائيل إلى عنصرين: (١) عنصر مادي، فحوض نهر الأردن يقع في منطقة جافة تقل فيها موارد المياه بشكل خطير، ومن المعروف أن حياة بلاد ما تعتمد على قدرته على توفير استقلاله الغذائي، وعلى موارد الطاقة المتوافرة لديه؛ (٢) وعنصر تاريخي وأيديولوجي، فالأرض وزراعتها كانت دائماً من أهم عناصر الفكر الصهيوني.

* مقال ظهر في "مجلة الدراسات الفلسطينية"، رقم ١٨، المجموعة الجديدة، شتاء ١٩٩٩،

تحت عنوان "الماء في حوض الأردن".

** حاصل على الدكتوراة من جامعة ريمس.

لقد تأثرت الحركات الصهيونية كثيراً، في سعيها لبناء وطن قومي لليهود، بفكرة التجذر في الأرض. ومن الملاحظ "أن للتوراة تتحدث مطولاً عن التقاليد الزراعية للشعب اليهودي، وكذلك الأدبيات التالية للتوراة، فقد كانت الحضارة اليهودية القديمة ثابتة الجذور في الأرض، ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الرجوع إلى الأرض من أساسيات الصهيونية الحديثة" (كرستيان شينو، ١٩٩٣). بل إن هذه العودة لا تكفي للصهيونيين، "فأرض إسرائيل لن تكون يهودية حتى لو أقام اليهود بها [...] فالأرض لا تعود لمن يمتلكونها، بل لمن يفلحونها" (مريم لوي، ١٩٩٣). وهذا الإدراك لملكية الأرض ليس من اختراع للصهيونية، بل يعود لفكرة الأسلاف عن العلاقة بين المالك والمستأجر، وهي رؤية عن تملك الأرض نجدها عند برتولد بريخت في مسرحية "دائرة الطبشير للقوقازية" (برتولد بريخت، ١٩٦٥). عندما يتحدث عن الوادي محل النزاع، أو نجدها، بشكل تهكمي، عند جان جينيه في "البرافان" (جان جينيه، ١٩٨٨).

وللسيطرة على الأرض، كان لا بد من السيطرة على العنصر الآخر اللازم للزراعة، ألا وهو الماء، وهذا أدى بلا جدال إلى الإضرار بحقوق العرب في أرضهم، وإلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز شح الماء، والتطلعات المتعارضة للطرفين للحصول عليه، أهمية دور الماء في بناء الدولة العبرية. وقد تأكدت أهمية هذا الدور في المؤتمر الصهيوني العالمي المنعقد في باريس في ٣ فبراير ١٩١٩، الذي أبرز أن كون فلسطين تقع في منطقة جافة أو شبه جافة، يجعل من حرية الحصول على الماء دون عائق عنصراً ذا أهمية حيوية (جاك سيجان، ١٩٨٩).

وهنا بدأت سلسلة من المشروعات التي زادت من حدة الصراع العربي الإسرائيلي (مريم لوي، ١٩٩٣)، وهي مشروعات أحادية لم تراع مصالح بقية المتشاطئين. وقد كان الهدف الرئيسي، ذو الأولوية الأولى لليهود، هو توصيل مياه الأردن إلى صحراء النقب حتى يمكن زراعتها وتصنيعها. أما بالنسبة للعرب، فقد كانت هناك محاولات لتحويل روافد الأردن (الحاصباتي، وبانياس، واليرموك) لمواجهة محاولات الإسرائيليين، وذلك باستثناء الأردن الذي كان أول دولة عربية تواجه رهانات الماء بجدية. ولذلك كانت كل مشروعات الأردن في تلك الحقبة مرتبطة بقضية اللاجئين وتقسيم فلسطين.

وكان مشروع ماكdonالد الأردني (دانا أدامز شميبت، ١٩٥٥)، أول محاولة تحمل ضمناً معنى للتعامل مع إسرائيل في إطار سلمي، فرغم أنه كان مشروعاً أحادياً، فإنه راعى احتياجات بقية المتشاطئين. ولكن إسرائيل لم تتعامل مع هذا المشروع الأردني بإيجابية.

ووضعت المبادرة الأمريكية لمحاولة الوصول إلى اتفاق إقليمي بشأن الماء، بهدف فض الصراع العربي الإسرائيلي، حداً لهذه المشروعات الأحادية. فقد عين الرئيس دوايت أيزنهاور السفير إريك جونستون في ٧ أكتوبر ١٩٥٣، سفيراً، وكلفه بالمهمة الشاقة وهي للتفاوض مع العرب والإسرائيليين لتحقيق اتفاقية لتنمية إقليمية مشتركة لحوض الأردن، تؤدي لتقاسم المياه بين الأطراف المتشاطئة بعدالة. وقد مرت مهمة جونستون بأربع مراحل، حاول خلالها التوفيق بين مقترحات الطرفين، وإجراء المساومات للتغلب على الهوة التي تفصل بينهما. وقد حظيت الخطة النهائية التي توصل إليها بعد الكثير من التعديلات على الموافقة الفنية لكل من العرب والإسرائيليين، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار الواقع السياسي للصراع العربي الإسرائيلي. فقد رأى العرب فيها مزاورة أمريكية لفرض الاعتراف بدولة إسرائيل، ودفن قضية اللاجئين الفلسطينيين للأبد، وهم لم يكونوا على استعداد للتوقيع على اتفاقية إقليمية مع دولة لا يعترفون بها (مريم لوي، ١٩٩٣).

وجاء العدوان الثلاثي (فرنسا/ بريطانيا/ إسرائيل) على مصر بعد تأميم جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس، ليقتضي نهائياً بالفشل على المحاولة الوحيدة لتحقيق اتفاق إقليمي لحل مشكلة المياه في حوض الأردن.

وبعد هذا للفشل، عاد كل جانب إلى محاولاته القديمة الأحادية، وهكذا نفذ الأردن بعض المشروعات الصغيرة، قليلة التكلفة، لتنمية أراضيه. وبدأت إسرائيل مشروعاتها لإنشاء الشبكة القومية للمياه، وهو يشمل مجموعة مترابطة من القنوات والمواسير تنقل المياه من بحيرة طبرية إلى السهل الساحلي، وصحراء النقب.

وأدى سحب المياه من بحيرة طبرية إلى نقص المياه العذبة المتجهة للأردن الأدنى مما زاد من ملوحة مياهه، وقلل من فرص الزراعة في واديه. واعتبر العرب تحويل مياه الأردن عدواناً يقتضي رداً جماعياً، وكان الرد هو محاولة تحويل مياه روافد الأردن وهي أنهار بانياس، والحاصباني، واليرموك. وكان المهندسون المصريون والسوريون قد درسوا هذا للمشروع من النواحي الفنية في

عام ١٩٥٤، ولكن البحث في أساليب تحقيقه لم يجر إلا في القمة العربية في القاهرة والإسكندرية عام ١٩٦٤، والقمة العربية في الرباط عام ١٩٦٥. وفيما بين أعوام ١٩٦٤، و١٩٦٧، تدهور الموقف كثيراً في حوض الأردن، ولكن مشاريع تحويل روافد الأردن فشلت تحت تأثير ضرب إسرائيل لمواقع العمل بالقنابل أكثر من مرة. وجاءت "حرب الأيام الستة" لتضع نهاية لكل المحاولات العربية، فقد احتلت إسرائيل سيناء، والضفة الغربية، والجولان، وسيطرت بذلك على منابع الأردن، وتحكمت في الموارد المائية ذات الأهمية الحيوية في المنطقة.

ثانياً: إسرائيل تستغل المياه في المنطقة دون وجه حق
إن موارد المياه في حوض الأردن هدف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه، وأي محاولة للوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا العامل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي. وينقسم ٨٠% من حوض الأردن بين الأردن، وإسرائيل، والضفة الغربية، ويوفر الأردن ثلث ما تستهلكه إسرائيل من الماء، وأكثر من نصف استهلاك الأردن منه. وللحصول على رؤية واضحة بشأن استخدام مياه الأردن، يجب معرفة جغرافية المنطقة، ومواردها المائية. وحوض الأردن يشمل المياه السطحية والجوفية.

١- المياه السطحية

تبدأ منابع الأردن على سفوح جبل حرمون في لبنان، وتتحد الأنهار الثلاثة التي تغذي الأردن الأعلى قبل بحيرة الحولة بعدة كيلومترات. ولول هذه الروافد وأكبرها هو نهر "دان"، وتصرفه ٢٤٥ مليون متر مكعب في العام، أي ما يقرب من ٥٠% من تصرف الأردن الأعلى. وبعده يأتي نهر "الحاصباني" الذي ينبع من جبل الحرمون كذلك، وتصرفه يبلغ ١٣٨ مليون متر مكعب في العام. وتقطع هذه المياه حوالي الخمسين كيلومتراً قبل الدخول في الأراضي الإسرائيلية. وأخيراً، يأتي نهر "بانياس" وهو أصغر الروافد، وينبع من الجولان السورية ويغذي الأردن الأعلى بما قدره ١٢١ مليون متر مكعب في العام (إلياس سلامة، ١٩٩٠). ويصل مجموع هذه المساهمات بتصرف الأردن الأعلى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب في العام.

وتقطع هذه المياه ١٧ كيلومتراً بين بحيرتي الحولة وطبرية، حيث يضاف لمياه النهر ١٥٠ مليوناً من الأمطار المكعبة. وطوال هذه المسافة يسير الأردن داخل الأراضي الإسرائيلية بحذاء الحدود السورية دون أن يمسيها. وهكذا يصل إلى بحيرة طبرية ٦٥٠ مليون متر مكعب وبعدها يبدأ الأردن الأدنى الذي يغذيه بعدها بعشرة كيلومترات رافده الأكبر وهو نهر اليرموك الذي يسير بحذاء الحدود السورية الأردنية قبل أن يصل إلى الحدود الأردنية الإسرائيلية. وفي الظروف المناخية العادية يصل تصرف اليرموك إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب في العام، يضاف إليها حوالي ٣٠٠ مليون من الأمطار المكعبة من عدة وديان ومجاري صغيرة. وبعدها يسير الأردن حتى مصبه في البحر الميت.

ولا يتجاوز تصرف الأردن الذي يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٨٠٠ مليون متر مكعب في العام ٢% من تصرف نهر النيل، أو ٦% من تصرف نهر الفرات، وهذا يدل على حالة الشح في المياه التي تعاني منها هذه المنطقة ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف. وهذا يفسر المجال الضيق للمناورة لبلدان المنطقة من أجل تنمية مواردها المائية واستخدامها.

٢- المياه الجوفية

ولسد العجز في موارد المياه السطحية، عمدت بلدان المنطقة إلى استخدام المياه الجوفية. ومنذ سنوات يجري استخدام هذه الموارد بشكل جائر أدى لتدهور كبير في نوعيتها. ومصدر هذه المياه الجوفية التي تتعرض لنزاع عنيف هو المنطقة الجبلية في الضفة الغربية والتي تمر في أراضي إسرائيل.

وتنقسم مصادر المياه الجوفية إلى ثلاثة أقسام: (١) القسم الغربي من الأردن، ويتجه نحو البحر المتوسط، وينتج حوالي ٣٥٠ مليون متر مكعب في العام، ويسميه الإسرائيليون "باركون تانيمين". (٢) المصدر الشرقي ويتجه نحو الأردن، وينتج حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب في العام، نصفها ملوحتها مرتفعة، ويستخدمها الفلاحون وسكان القرى الفلسطينية. (٣) المصدر الشمالي الشرقي، ويسميه الإسرائيليون شين-جلبوع، وتصرفه حوالي ١٣٠ مليون متر مكعب في العام. ويستخدم السكان الفلسطينيون هذه المياه منذ القدم، كما يستخدمها المستعمرون اليهود منذ الثلاثينيات.

وتفرض إسرائيل سيطرتها اليوم على جميع موارد المياه في الجولان، والضفة الغربية، وربما للليطاني، فبعد احتلال الأراضي العربية في ١٩٦٧، قلبت إسرائيل جميع الأوضاع القانونية السابقة لمصادر المياه، وذلك بتطبيق القانون الإسرائيلي بالكامل كما في الجولان، أو باستخدام الأوامر العسكرية، كما في الضفة الغربية.

وهكذا ألغيت الملكية الخاصة للمياه، سواء كانت سطحية أم جوفية، فلا يمكن اليوم استخدام الماء إلا بعد الحصول على تصريح يحدد المساحة المروية، والكمية المسموح باستخدامها. وقد أصبح من المستحيل على السكان العرب الحصول على حقوق جديدة لاستخدام المياه كما كان الحال قبل ١٩٦٧.

ويضع النظام القانوني الذي فرضه الإسرائيليون منذ ١٩٦٧، الأساس لاستغلالهم غير الشرعي لمياه الأراضي المحتلة. وتبرز الممارسات الإسرائيلية لتخصيص موارد المياه بشكل صارخ طبيعة التمييز المتحيزة في الأراضي المحتلة، فمنذ ١٩٦٧، منعت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من استخدام مياه الأردن في ري أراضيهم المحلية للنهر بحجة الأسباب الأمنية المزعومة. وفضلاً عن ذلك، فالفلسطينيون المحرومون من استخدام مياههم السطحية، يعتمدون بالكامل على مصادر المياه الجوفية، ولكن إسرائيل تستخدم مياه اثنين من مصادر المياه الجوفية، وهما ياركون-تانيمين، وبيت شين بمعدل ٩٤%، و ٨٥% من التصرف على الترتيب، ومياههما تدخل ضمن الشبكة المائية الإسرائيلية وتوفر ثلث استهلاك إسرائيل من المياه (ناتاشا بيشورمر، ١٩٩٢).

أما المصدر الشرقي الذي لا يدخل ضمن شبكة التوزيع الإسرائيلية، فيستخدمه الفلسطينيون بصفة عامة، ويشاركهم فيه سكان المستعمرات الإسرائيلية الذين يستحوذون على ٣٠ مليون متر مكعب في العام من مياهه. وسياسة التمييز لا تمارس بين الإسرائيليين وسكان الضفة الغربية فقط، وإنما في داخل الضفة الغربية كذلك، أي بين المستعمرين اليهود والفلسطينيين. ففي حين لا تتوفر المياه الجارية لما بين ٧٠، و ٨٠% من قرى الضفة الغربية، فإنها تتوافر لسكان المستعمرات طوال ٢٤ ساعة في اليوم. وكان استهلاك الفرد الفلسطيني عام ١٩٩٠، من المياه لا يتجاوز ١١٩ متراً مكعباً في العام، في حين بلغ استهلاك سكان المستعمرات ٣٥٤ متراً مكعباً للفرد في العام (كريستيان شينو، ١٩٩٣).

ويتجاوز التمييز المجحف بين سكان المستعمرات والفلسطينيين جميع الحدود عندما نستعرض سياسة تحديد أسعار المياه. فقد كشفت الجيروسالم بوست في عام ١٩٨٨ (كرستيان شينو، ١٩٩٣)، أن الحكومة الإسرائيلية، بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية، تدعم بشكل كبير ثمن المياه التي يستهلكها سكان المستعمرات، الأمر الذي يفسر الاستهلاك المبالغ فيه للمياه من هؤلاء السكان. ومثال آخر على سياسة التمييز هو منع الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها عن ١٠٠ متر، في حين يسمح للمستعمرين بالوصول لأعماق تتجاوز ٣٠٠ متر، وتصل إلى ٥٠٠، مستفيدين من الإمكانيات الفنية والمالية التي لا تتوفر للفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فالأوضاع المائية مأساوية بالفعل، فهذا القطاع الصغير الذي لا يتجاوز مساحته ٣٦٥ كم مربعاً، والمكتظ بالسكان، موارده المائية محدودة جداً. في أثناء المؤتمر الدولي الأول حول الماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين في زيورخ في ديسمبر ١٩٩٢، اختلف الخبراء من الجانبين حول وجود اتصال بين طبقات المياه الجوفية في الشريط الساحلي وفي قطاع غزة من عدمه، ولكنهم اتفقوا تماماً على أن الاستخدام الجائر لمياه القطاع طوال عدة عقود، قد أدى لتسرب مياه البحر إلى هذه الطبقات، الأمر الذي يزداد سوءاً بسبب عدم معالجة مياه الصرف الصحي بأي شكل من الأشكال. ولعل مشروع "ترعة السلام" الذي كان سي جلب مياه النيل، عبر سيناء للقطاع، كان سيحقق حل المشاكل المائية للقطاع بتكلفة اقتصادية معقولة. ولكن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار سياسة إقليمية مواتية.

وفي الجولان المحتل منذ ١٩٦٧، والذي أعلنت إسرائيل ضمه إليها عام ١٩٨١، يعاني السكان العرب من ذات القيود مثل سكان الضفة الغربية. فعلاوة على منعهم من حفر الآبار طبقاً لقانون عام ١٩٥٩ الإسرائيلي، الذي يعتبر الماء ملكية عامة، فقد مُنع القرويون في الجولان، في منتصف السبعينيات من استخدام مياه بحيرة "رام" التي تعتمد أراضيهم عليها، لتحويلها لصالح المستعمرين اليهود. لا شك أن إسرائيل كانت دائماً تعتبر لبنان الحلقة الضعيفة في العالم العربي، وتحفظ بحقها في التصرف هناك. وحتى قبل اتفاقات سايكس بيكو في مايو ١٩١٦، كانت إسرائيل تطمح في أراضي لبنان، وقد حاول الصهيونيون والبريطانيون في تلك الحقبة أن يدفعوا بحدود فلسطين، أي الدولة اليهودية المستقبلية، إلى الشمال. ونجد التعبير عن التطلعات الصهيونية في السيرة الذاتية لحايم فايتسمان حيث يحكي

عن مقابلته مع الجنرال الفرنسي جورو في باريس عام ١٩٢١، قبل الاتفاق النهائي بين الإنجليز والفرنسيين على الحدود بين منطقتي الانتداب لكل منهما، فيقول: "حاولت إقناعه بأهمية مياه نهر الليطاني لفلسطين" (كرستيان شينو، ١٩٩٣). وقد اعتكفت دولة إسرائيل على الحدود اللبنانية المحددة دولياً منذ عام ١٩٢٢، ثلاث مرات حتى الآن، وكانت المرة الأولى في أكتوبر ١٩٤٨، في "عملية حيرام"، والثانية في ٢٥ مارس ١٩٧٨، في "عملية الليطاني"، والثالثة في يونيو ١٩٨٢، في "عملية السلام في الجليل". واليوم تحتفظ إسرائيل بشريط أمني داخل حدود لبنان تحت إشراف قوات جيش لبنان الجنوبي بقيادة أنطون لحد الذي تموله إسرائيل. وإذا كانت الفاعلية الأمنية لهذا الشريط غير مؤكدة، فهل يمكن القول إن إسرائيل تستفيد من احتلالها لجنوب لبنان لتحويل مجرى نهر الليطاني؟ يقول المهندس سلام حداد عضو رابطة الشئون الدولية في عمان: "الإسرائيليون على استعداد الآن لتنفيذ هذه الخطوة في فلسطين المحتلة. لقد كانت الظروف غير مواتية لتنفيذها في تلك الحقبة. واليوم تقوم إسرائيل بضخ مياه الليطاني. لقد كان التحكم في مياه الليطاني للهدف الأهم لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). وقد تحدث مراقبو الأمم المتحدة عن محطة ضخ في القاسمية، ترفع مياه الليطاني إلى قرى الجنوب، ثم تنقلها للوريات إلى إسرائيل (كرستيان شينو، ١٩٩٣).

ولكن لا يتوفر إجماع على هذه الاتهامات، كما لا توجد أدلة كافية على صحتها. يقول توماس ناف: "أغلب الأتباء عن ضخ إسرائيل لمياه الليطاني مشكوك فيها، وغير مترابطة، ودون دليل. ومنذ ربيع ١٩٩٠، ظهرت شهادات جديدة على نقل الإسرائيليين لمياه الليطاني، ولكن حتى مع القبول بصحة هذه الشهادات، لا يمكن أن يتعلق الأمر بكميات ذات قيمة" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). ويقدر الأستاذ آرنون صوفر أن "التكلفة اليومية للوري صهريج لنقل المياه تبلغ حوالي ألف دولار أمريكي، مما يعني أن المتر المكعب من الماء يتكلف ما بين ٤، و ١٢،٥ دولار، وهو سعر مرتفع جداً، وهذا يؤكد أن الاتهام لا أساس له" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). وقد اعترف وزير الخارجية اللبناني فارس بوز ذاته أنه لا يوجد أي دليل أكيد على

* من الواضح أن هذا المقال كتب قبل انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان بفضل المقاومة اللبنانية الباسلة. المترجم

تحويل مياه الليطاني. ومع ذلك، فالفك قائم ما دام احتلال إسرائيل لجنوب لبنان مستمر.

لا شك أن أحد أهم مكاسب حرب الأيام الستة بالنسبة لإسرائيل، كان زيادة مواردها المائية بشكل كبير، بفضل الوضع الاستراتيجي لمناطق منابع الأنهار التي احتلتها، حيث سيطرت على روافد الأردن، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية. واليوم، ما زال الماء في مركز الاهتمام والتناقضات في الشرق الأوسط، كما دلت المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير ١٩٩٢، حيث احتل الماء واحداً من أضلاع محادثات السلام. واجتمع فريق العمل المعني بموارد المياه في الشرق الأوسط تحت رئاسة الولايات المتحدة عدة مرات، في فينا (مايو ١٩٩٢)، وواشنطن (سبتمبر ١٩٩٢)، وجنيف (أبريل ١٩٩٣)، وعمان (يونيو ١٩٩٥). ووضحت هذه الاجتماعات مطالب الأطراف المعنية، ومخاوفها، واقتراحاتها.

وقد عبر الإسرائيليون عن مخاوفهم من نيات الفلسطينيين، فهم يتوقعون أن الكيان الفلسطيني مهما كان شكله المستقبل يمكن أن يتمسك بحقه في الاستئثار بمياه المصدر الجوفي "باركون تانيمين" الذي يأتي ٨٠% من مياهه من الأمطار التي تهطل على الضفة الغربية. ويضاف لذلك احتمال تدهور نوعية المياه الجوفية بسبب غياب الإشراف الكافي على مياه الصرف الصحي للمدن الفلسطينية، والتلوث بالمبيدات الزراعية ومخلفات الصناعة. ولذلك، تعارض إسرائيل أية إعادة تخصيص أو توزيع للموارد الضئيلة الموجودة.

أما الفلسطينيون فقد تمسكوا بقضية استعادة حقوقهم الشرعية في الإشراف على مواردهم المائية في الأراضي المحتلة، وتقاسم مياه الأردن. وفي أثناء محادثات السلام في واشنطن في سبتمبر ١٩٩٢، أكد ممثلو الفلسطينيون هذه المطالب، وطالبوا بالتعويض عن عدم قدرتهم على ري مناطق كبيرة من أراضيهم. أما سوريا من جانبها، فقد رفضت مناقشة موضوع المياه طالما أن موضوع الحدود السورية الإسرائيلية المعترف بها دولياً لم يُحسم بعد. وأخيراً رفض لبنان فكرة تصدير مياه الليطاني بشكل قاطع. ويفسر الرهان الاستراتيجي الكبير بشأن الماء هذه المواقف المختلفة، أي التحكم في مصادره. وهكذا فانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بكل ما يعنيه ذلك من فرص للسلام الشامل، لا ينقسم عن هذا الرهان الكبير.

وقد أكد مدير إدارة التحكم في الماء وتوزيعه في دولة إسرائيل، في تقريره السنوي، أن طبقة المياه الجوفية التي مصدرها المنطقة الجبلية هي، على المدى البعيد، المصدر الرئيسي للشبكة القومية للمياه (الجيروسالم بومست، ٠٣/٠٣/٣١). والمصادر الجبلية للمياه هذه، هي بالتحديد، الهدف الأول للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يبرز المركز الرئيسي للماء في أية مباحثات بشأن السلام على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة. ومن وجهة نظر الإسرائيليين، يُعتبر التحكم في روافد الأردن، والمصادر الرئيسية للمياه الجوفية، للحد الأدنى لمتطلبات الأمن القومي، وهذا ينفي مبدأ السلام في مقابل الأرض.

أما بالنسبة للمخاوف الإسرائيلية من فقدان التحكم المباشر في مصادر المياه الجوفية، فقد يمكن التغلب عليها بشكل نسبي، فعمل الإدارة المشتركة للمياه في إطار تعاون مخلص ودائم في ظل اتفاقية سلام، قد تضمن المصالح العادلة لكلا الطرفين، ومنعود فيما يلي لموضوع الإدارة المشتركة هذا. وفضلاً عن ذلك، نلاحظ أن أجهزة سحب المياه التي تغذي إسرائيل موجودة بالفعل في داخل حدود عام ١٩٦٧، أي إنها لا تحتاج لاحتلال أراضٍ جديدة لضمانها.

ويبدو من الواضح أن تمسك إسرائيل باحتلال الجولان، يعود بشكل كبير لمشكلة المياه، ورغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على أحد روافد الأردن المهمة. وقد أعلن قادة إسرائيل صراحة أنها لن تتسحب من الجولان دون التوقيع على اتفاقيات متعلقة بالمياه إلى جانب الاتفاقات الأمنية، وبصفة خاصة، تعهد سوريا بعدم تحويل منابع المياه (صالح العوض، ١٩٩٦).

ومن الواضح أن مشكلة المياه معقدة في ظل عملية سلام مراوغة، ومع ذلك فهناك قواعد تنظم استخدام مجاري المياه ومصادر المياه الجوفية، يمكنها تيسير الوصول إلى حل منطقي وعادل لهذا الجانب من الصراع. وفي غياب تشريع ينظم استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة، فقد كانت علاقات القوى هي التي لها الكلمة العليا في حل الصراعات المتعلقة بالمياه. ولكن الأوضاع قد تغيرت اليوم، فبعد سنوات طويلة من المباحثات في داخل اللجنة المختصة بالقانون الدولي في الأمم المتحدة، أقرت الجمعية العامة في ٢١ مايو ١٩٩٧، اتفاقية بشأن الحقوق المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة (ر. هابتون، وأ. لتون، ١٩٨٩، ص ٦٦٣).

ثالثاً: قواعد استخدام المجاري المائية الدولية ومصادر المياه الجوفية

لقد اعترف المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حلول مناسبة للصراعات المتعلقة باستخدام مصادر المياه. وهكذا فقد حددت الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام مجاري المياه والبحيرات الدولية، التي أقرت في ١٧ مارس ١٩٩٢، في هلسنكي، عدداً من المبادئ، وهي الملوث يدفع، والتفاهم، والتعاون. وتهدف الاتفاقية لحسن تطبيق المعاهدات المعقودة بين الدول بشأن المياه عابرة الحدود. وهناك معاهدة أخرى تسمى معاهدة "بيلاجيو"، تطبق نفس المبادئ على المياه الجوفية عابرة الحدود. كذلك ننوه بالجهد الذي بذلته رابطة القانون الدولي التي أقرت عام ١٩٦٦، "قواعد هلسنكي"، وفي عام ١٩٨٦، "قواعد سيول" بشأن المياه الجوفية الدولية.

كذلك اشترك معهد القانون الدولي في هذا الجهد بإقراره عام ١٩١١ المبدأ القائل: "توجد الدول المنشأ لمجرى مائي واحد في حالة من الاعتماد المادي الدائم الذي يستبعد فكرة استقلال كل منها في التحكم في الجزء من المجري الطبيعي الخاضع لسيادتها" (الكتاب السنوي لمعهد القانون الدولي، ١٩١١، المجلد ٢٤، ص ٣٦٥). ولكن يعود الفضل الأكبر للجنة القانون الدولي التي نجحت جهودها المتصلة لعدة سنوات، في إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢١ مايو ١٩٩٧، لاتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة.* وطبقاً لنص المادة ٣٦، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية "في اليوم التسعين التالي لإيداع وثيقة التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو الانضمام، الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة". وقد أكدت الاتفاقية قاعدتين تعتبران بصفة عامة من مبادئ القانون العرفي، وتطبقان على مجاري المياه، والمياه الجوفية الدولية.

وتقضي أولاً بالاستخدام العادل والمعقول، بمعنى أن لكل الدولة الحق على أراضيها، في جزء معقول وعادل من المياه، وفي الحق في الاستخدام الأفضل لهذه المياه. ولكن لا يسمح للدولة بالتجاوز في استخدام هذا الحق، بما يعني أن تحقيق النتيجة الأفضل لا يعني أن الدولة التي تمتلك الإمكانيات الفنية أو الاقتصادية لها الأولوية في مجالات الاستخدام.

* تقرير لجنة القانون الدولي للمجتمعة على شكل فريق عمل موسع، A/51/869،

وهذا الاستخدام والمشاركة العادلة والمعقولة تضمن المساواة في الحقوق بين الدول، ولكن هذا الاستخدام ليس كمياً ولا يعني حصول الدول على نفس كمية المياه. وفي حالة "النزاع على الاستخدام"، يقضي العرف الدولي بضرورة إجراء بعض التعديلات والتوافقات للمحافظة على الحقوق المتساوية لجميع الدول المتشاطئة. ويجب إجراء هذه التعديلات والتوافقات على أساس اتفاق عادل. وأخيراً، يتوقف مدى حق الاستخدام العادل والمعقول للدولة، على وقائع كل حالة محددة، وبشكل أدق، على تقييم العوامل البيئية، والاجتماعية، والثقافية إلى جانب العوامل الاقتصادية. وكذلك على جغرافية الحوض، والاستخدامات الحالية والماضية لمياهه، وتوافر مصادر مياه أخرى، والقدرة على دفع تعويضات مالية لتسوية النزاعات على الاستخدام. ولا تخصص أهمية خاصة، أو أولوية لأي من العوامل المذكورة أعلاه، وحسب كل حالة مخصصة مستوى أولوية أكبر لعوامل معينة على غيرها.

وينص المبدأ الثاني على "عدم التسبب في أضرار ذات مغزى". فالدول لها الحق المطلق، داخل حدودها في أعمال سيادتها الكاملة، ولكنه لا يسمح لها بأن تتخذ من الإجراءات داخل حدودها ما يتسبب في حدوث أضرار جسيمة لدولة أخرى. وعندما يتعلق الأمر بإدارة موارد طبيعية مشتركة، مثل مجاري المياه الدولية، فإن سيادة الدولة تقتصر بمقتضى المبدأ الذي يمنع إحداث أضرار خارج أراضيها، أو السماح باستخدام أراضيها لإحداث أضرار خارج حدودها.

وتحدد الاتفاقية المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة هذه القاعدة في مادتها السابعة التي تنص على: "تستخدم الدول المشتركة في مجرى مائي هذا المجرى الدولي بطريقة لا تسبب ضرراً للدول الأخرى المشتركة في المجرى". وتلاحظ لجنة القانون الدولي أن المواد ٢١، ٢٢، و٢٣، تفرض على الدول المشتركة في مجرى مائي ألا تتسبب في حدوث أضرار ذات مغزى في أراضي دولة أخرى مشتركة في المجرى المائي. والأمر هنا يتعلق بالواجب من ناحية العمل وليس من ناحية النتيجة، بمعنى أن الاحتياط المفروض لا يعني الغياب الكامل لأي ضرر ذي مغزى. فمن أجل ضمان المرونة الضرورية، رأت اللجنة احتمال حدوث أضرار ذات مغزى على الرغم من اتخاذ الدول الاحتياطات اللازمة. وفي هذه الحالة، على الدولة المتسببة في هذه الأضرار أن تبدأ في مشاورات مع الدول الأخرى المشتركة في المجرى المائي.

ويجب أن تؤدي هذه المشاورات إلى مفاوضات لتقرير التعديلات المناسبة لتخفيف أو إلغاء الاستخدام الذي تسبب في الأضرار ذات المغزى، كما يجب تقييم هذه التعديلات من ناحية آثارها الاقتصادية. والهدف من هذه المبادئ هو التخفيف من صلابة قاعدة محددة بشكل مطلق وهي مصورة على شكل إطار يترك مجالاً للمناورة للبلدان المتشاطئة عند تقييمها لكل حالة على حدة.

وفضلاً عن هذه المبادئ العامة، فقد حددت الممارسات الدولية بعض القواعد التي تنظم التعاون في استخدام الموارد الطبيعية المشتركة، ومجري المياه الدولية، وحماية البيئة. ويمكن الإشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة في ١٩٧٢، أو خطة التحرك في مار ديل بلاتا عام ١٩٧٧، والتي وضعت بعض التوصيات بشأن التعاون الإقليمي والدولي لتنمية مجاري المياه الدولية.

وقد أنشأت بعض الدول أجهزة مشتركة ذات وضع قانوني دولي، مثل الدول المتشاطئة لنهر السنغال التي أقرت في عام ١٩٧٨، لاتفاقية باماكو، في إطار منظمة تنمية نهر السنغال، حيث تحدد الوضع القانوني للمنشآت المشتركة (فادي كومير، ١٩٩٥). وسمح تعاون هذه البلدان، لا فقط بالقيام بمشروعات مشتركة، وإنما بضمان الاستخدام الأمثل لمياهها، دون الإضرار ببقية البلدان المتشاطئة. ولكن نجاح مثل هذا التعاون يتوقف على التمسك بقواعد الاتفاق، فلكي تطمئن دولة ما لأن المشروع الذي تقوم به جارتها لن يلحق بها ضرراً، أو أن الاستخدام سيكون عادلاً ومعقولاً، فإنه لا بد من أن تكون على دراية جيدة بالمشروع.

وبهذا الشأن، فالاتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية لأغراض غير الملاحة، تؤكد في المادة التاسعة على ضرورة تبادل البيانات والمعلومات بشكل دوري، وخاصة فيما يتعلق بآثار الاستخدام الحالي على المجري المائي، وخاصة في داخل إقليم كل من البلاد المعنية. وتعترف الكثير من الاتفاقيات الدولية بالحكم الخاص بالتبادل الدوري للبيانات والمعلومات. وعلى سبيل المثال، نذكر معاهدة عام ١٩٦٠ بشأن مياه نهر الإندوس بين الهند وباكستان (المادة ٦)؛ ومعاهدة عام ١٩٤٤ بين الولايات المتحدة والمكسيك (المادة ٩)؛ والاتفاق الأردني الإسرائيلي في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ (المادة ٦/٥، المرفق ٢). ويمكن أن يكون النظام القانوني الذي يتعلق باستخدام مجاري المياه الدولية، والمياه الجوفية، الأساس الذي يعتمد عليه للوصول إلى اتفاق بشأن المشاركة في استخدام مياه حوض الأردن.

رابعاً: المشاركة في المياه الدولية في حوض الأردن

وقعت الأردن وإسرائيل في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، معاهدة السلام التي خصصت جزءاً كبيراً منها لموضوع الماء، وهي تشير إلى عدة مفاهيم مثل "الشرعية"، و"العدالة"، و"عملية" لوصف المبادئ التي سيجري تقاسم المياه على أساسها (المرفق ١، المادة ٥.٢.١). وهذه المبادئ تتسق مع روح القانون الدولي للمياه بشأن "الاستخدام العادل والمعقول". والمعاهدة تتضمن أحكاماً تفصيلية بشأن تقاسم المياه بين الطرفين، وكذلك تبادل المعطيات المائية، وإنشاء أنظمة التخزين، وإدارة الموارد المشتركة، وحماية نوعية الماء، وتكوين لجنة مختلطة.

وقد اعتبرت الحكومة الأردنية أنها قد أكدت حقوقها التاريخية، وحصلت على مكاسب كبيرة في مجال الموارد المائية، ولكن وجه الكثير من الانتقاد للاتفاق الأردني الإسرائيلي، وهناك تساؤلات كثيرة بشأنه. ويسمح الاتفاق لإسرائيل بالحصول على الماء ابتداءً من وادي عربة في الجنوب، وهي منطقة كانت إسرائيل قد احتلتها، ثم استعاد الأردن سيادته عليها.

ووفقاً للاتفاق تستمر إسرائيل في استخدام آبارها الموجودة في تلك المنطقة، ولكن السماح بحفر أية آبار جديدة في المنطقة صار من حق الأردن دون غيره (المرفق ٢، المادة ٤-١). والآبار التي احتفظت إسرائيل بحق استخدامها، تسمح بضخ ٨ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً، ويضاف إليها وفقاً للاتفاق، كمية أخرى قد تصل إلى ١٠ مليون متر مكعب في العام، تستطيع إسرائيل سحبها لمدة خمس سنوات. أما المياه الإضافية المخصصة للأردن، فتأتي من مصادر لم تحدد بعد، ويقدرها الاتفاق بخمسين مليون متر مكعب من الماء الصالح للشرب في العام، ولكنه ينص على أن الخطط لتوفير هذه الكمية مستندة للجنة المختلطة، بعد التوقيع على اتفاق السلام بسنة واحدة، وأنها ستعرض على الحكومتين (المرفق ٢، المادة ١-٣). أما مياه اليرموك والأردن فتخصص للبلدين طبقاً للآتي:

- بالنسبة لليرموك: في الصيف، تسحب إسرائيل ١٢ مليون متر مكعب، والباقي للأردن، وفي الشتاء، تسحب إسرائيل ١٣ مليون متر مكعب والباقي للأردن. ويسمح الاتفاق كذلك، لإسرائيل بضخ ٢٠ مليون متر مكعب إضافي خلال فصل الشتاء.

- بالنسبة لمياه الأردن: في الصيف، يحصل الأردن على ٢٠ مليون متر مكعب في مقابل الكمية التي تنزل عنها في الشتاء. وفي الشتاء، يسمح الاتفاق

للأردن بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب (حد أدنى) من فيضان الأردن، جنوب نقطة اتصاله باليرموك.

وقد هدأت الانتقادات التي وُجّهت للاتفاق من حماس الرسميين الأردنيين، فقد شكت المعارضة من أن الاتفاق قد جعل من إسرائيل شريكاً كاملاً في كل مصادر مياهه بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لا فقط بالنسبة لمياه الأردن، وإنما مياه اليرموك كذلك والتي من المفروض أن تؤول بالكامل للأردن فيما عدا ١٧ مليون متر مكعب التي نصت عليها خطة جونستون (نديم ناصر، ١٩٩٥).

كذلك انتقدت المعارضة الاتفاق الذي يعطي إسرائيل ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك، دون تحديد للكمية التي يحصل عليها الأردن. وفضلاً عن ذلك أشار أحمد عويضات عضو مجلس الأعيان، إلى أن العشرين مليون متر التي تسحبها إسرائيل من اليرموك في الشتاء ذات نوعية جيدة جداً، في حين أن الكمية المقابلة التي يسحبها الأردن من نهر الأردن في الصيف، من نوعية أقل بكثير. وفي المحصلة النهائية، لم يرق الاتفاق بإعادة تقسيم حقيقية للمياه فالكميات التي خصصت للأردن لم تكن إسرائيل قد استخدمتها من قبل، والكسب الوحيد للأردن سينتج من نظام التخزين الذي سينشأ على اليرموك والأردن، وكذلك مشروعات التعاون الأخرى.

وهذا الاتفاق يمثل بالتأكيد خطوة للأمام نحو حل مشاكل المياه في مجموع حوض الأردن، ولكنه لا يصلح نموذجاً للتطبيق على بقية القضايا محل الخلاف القائمة بين سوريا، ولبنان، وإسرائيل، وخاصة مع الفلسطينيين. فهؤلاء الأخيرين لا يمكنهم قبول نموذج التقسيم بين الأردن وإسرائيل لسبب بسيط وهو أن الإسرائيليين يستخدمون مياههم. ومع ذلك، فبعض عناصر الاتفاق قد تفيد الفلسطينيين، ففي المقام الأول، قبلت إسرائيل مبدأ الاتفاق على تقسيم المياه قبل الاتفاق على التعاون في إدارتها المشتركة، والعكس كان سيضر بمصلحة الفلسطينيين عند التفاوض على تخصيص الموارد. كذلك قبلت إسرائيل مبدأ إنشاء لجنة مختلطة تقوم بمراجعة ما تحصل عليه هي من مياه، كما تراجع مياه الأردن الأدنى (المرفق ٢ المادة ١-٢). وهذا المبدأ الأخير ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين الذين لا تصلهم أية بيانات عن الاستخدامات الإسرائيلية، إلا عن طريق الإسرائيليين أنفسهم. وأخيراً فتكوين اللجنة المختلطة التي تشمل لجنة عليا، ولجنتين فرعيتين واحدة للشمال والأخرى

للجنوب، يمكن أن تكون مثلاً فتكون لجنة فرعية لمياه الأردن، وأخرى للمياه الجوفية.

وإذا كان الأردن وإسرائيل قد استطاعا حل خلافتهما بشأن موارد المياه، ووضعاً بذلك الأساس لتعاون متبادل، فإن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يتضمنه من تعقيدات ورهانات رئيسية، قد دفع الطرفين إلى تأجيل الخلاف حول تقاسم المياه إلى المفاوضات حول الوضع الأخير.

ومع ذلك، فإعلان المبادئ الذي وقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، حقق حلاً وسطاً متوازناً، فقد اعترف لأول مرة بالمبدأ الأساسي وهو حق الفلسطينيين في المياه الجوفية للضفة الغربية، وإن كان لم يشر لمياه الأردن. كذلك يتحدث الإعلان عن لجنة متابعة للتعاون الاقتصادي، تكلف بمتابعة برامج التنمية المائية، وأساليب التعاون في إدارة المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستكلف بعمل دراسات حول حقوق كل طرف في المياه، وكذلك مشروعات لحماية البيئة، والتنمية الإقليمية.

ولكن تنفيذ الاتفاق يحوطه الغموض، فالاتفاق الذي وقع في القاهرة، والمسمى أوصلو رقم ١، يؤجل كل القضايا، ويقوي من سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. فالمستعمرات التي زرعت في الأراضي الفلسطينية، ومكانها، ومواردها من المياه، لا تخضع للسلطة الفلسطينية. واتفاق طابا، المسمى أوصلو رقم ٢، والذي وقع في واشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، يقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

- المنطقة أ، التي تضم ٣% من مساحة الضفة الغربية، و ٢٠% من السكان، تخضع لإشراف السلطة الفلسطينية؛
- والمنطقة ب، التي تضم ٢٧ من المساحة، والأغلبية الساحقة من القرى الفلسطينية، وعددها ٤٥٤٠ قرية، تخضع جزئياً للسلطة الفلسطينية، ولكن إسرائيل تحتفظ بمسؤولية الأمن ومحاربة الإرهاب؛
- أما المنطقة ج، وتضم أكثر من ٧٠% من مساحة الإقليم، فتبقى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل. وليس من قبيل الصدفة أن الطبقات الرئيسية للمياه الجوفية المشتركة تقع في المنطقة ج، التي تبقى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، وهو وضع لا يبدو أنه سيتغير قريباً.

وبالطبع لا يقبل الفلسطينيون استيلاء إسرائيل على ثروتهم المائية، وذلك بسبب الشح الكبير الذي يعاني منه حوض الأردن بأكمله، وكذلك بالنسبة للفجوة الكبيرة بين استهلاك كل من الفلسطينيين والإسرائيليين من المياه (ج. دي جونج، ١٩٩٥).

وحل مشكلة المياه سيكون له دور كبير في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصفة عامة، وفي هذا السياق، لا بد من تقاسم عادل ومعقول للمياه بين الطرفين. وأياً ما كان الإجراء الذي سيلجأ إليه الطرفان، فلا بد من قاعدة يمكن الرجوع إليها للوصول إلى تقاسم المياه، والقانون الدولي للمياه هو الإطار الأنسب لمقارنة الحلول المختلفة. ونلاحظ أن حل المشكلة يواجه موقفين على طرفي نقيض، فموقف إسرائيل يقوم على أساس أسبقيتها في استخدام المياه، وتدعو الفلسطينيون لاستيراد احتياجاتهم من المياه بدلاً من إعادة التقسيم، وموقف الفلسطينيون الذين يطالبون بإعادة التقسيم على أساس جغرافي. وكل من الموقفين يمثل اختياراً يفضل أحد العناصر على عنصر آخر، الأمر الذي يتعارض مع نظرة الاتفاقية بشأن حقوق استخدام مجاري المياه لأغراض غير الملاحة، وقواعد هلسنكي، ومعاهدة بيلاجيو، التي تقضي جميعها "بإستخدام عادل ومعقول"، يأخذ في الاعتبار جميع العناصر ذات الصلة، دون الاقتصار عليها دون غيرها.

وهذه العناصر هي: (١) جغرافية الحوض، وخاصة مساحة التجميع التي تقع ضمن إقليم كل دولة؛ (٢) الاستخدام السابق لمياه الحوض؛ (٣) الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض؛ (٤) التكلفة النسبية للحصول على موارد أخرى تستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة؛ (٥) ضرورة تجنب حدوث أضرار ذات مغزى.

وتستحدد الأهمية النسبية لكل من هذه العناصر وفقاً للأوضاع المتعلقة بكل حالة، وهنا يمكن حماية المصالح المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، أما اختيار كل طرف لعنصر دون الآخر فسيقودهما إلى مأزق. وإعادة التقسيم الواقعية يجب أن تأخذ جميع العناصر في الاعتبار، فمن الممكن إجراء التقسيم على قدر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف وهذا يقود إلى اعتبار الماء لا هدفاً في ذاته، ولكن وسيلة. وهو التوجه الذي اختارته خطة جونستون التي اتخذت من احتياجات الري الأساس لتقاسم المياه. وقد تغيرت المنطقة كثيراً منذ خطة جونستون، وتدفع الزيادة السكانية الكبيرة بعض المراقبين إلى اعتبار ضمان مياه

الشرب هو الأولوية المطلقة. وعندما نلاحظ أن الاستهلاك الحالي للفرد الفلسطيني يقل عن ثلث استهلاك الفرد في إسرائيل، فإنه يصعب قبول تجاهل هذا العنصر في التقاسم المنتظر (حاييم جفيرتسمان، ١٩٩٣).

والعنصر الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار هو توفر المصادر البديلة، وهذا يقود إلى إمكانيات المصادر، وتحتية المياه الجوفية المالحة، ومياه البحر، واستيراد المياه، إلخ. وهذا يعني دراسة توفر هذه المصادر البديلة، وتكلفتها النسبية. ومقارنة التكلفة لصالح مقياساً للأطراف، فالطرف الذي لديه الوسائل للحصول على مصادر بديلة، يستحق نصيباً أقل من المياه المشتركة من الطرف الذي لا يملك هذه الوسائل. ونظراً لأن الإسرائيليين يملكون فعلاً أدوات لتحلية المياه ذات تقنية عالية، في حين يتعين على الفلسطينيين استيراد مثل هذه الأدوات، ونظراً للفجوة الخطيرة التي تفصل بين القدرة الاقتصادية لكلا الطرفين، فإنه يبدو لنا من الواضح أن الإسرائيليين لديهم فرصة أكبر من الفلسطينيين للحصول على مصادر بديلة.

وأخيراً، فعدم التسبب في أضرار، هو أحد العناصر المهمة في الجدل، وهذه الأضرار يمكن أن تصيب للصحة العامة، أو للصناعة، أو للملكية، أو الزراعة، أو البيئة. وفي حالة إعادة تقسيم مصادر المياه، فإن إسرائيل ستتأثر بالكمية التي سيكون عليها إعانتها، وسيكون قطاع الزراعة لديها هو الأكثر تأثراً بذلك. ويقدر شريف موسى أنه من الممكن بتوزيع هذا التخفيض في حصتها من المياه على عدة سنوات، ألا تحدث صدمة للاقتصاد الإسرائيلي (شريف موسى، ١٩٩٣). وفي الوقت ذاته، ليس من المنتظر أن تزداد حصة الفلسطينيين فجأة، وهم لن يرفضوا أن يبيعوا لإسرائيل الجزء الفائض من حصتهم، مع تخفيض الجزء المبيع مع تزايد حاجتهم للماء. وهكذا يتوفر لإسرائيل الوقت لإحداث التعديلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة. وهكذا تفتح إعادة حقوق كل من الشركاء في مياهه الطريق أمام الإدارة المشتركة والمتكاملة لموارد المياه، التي تقتضيها وحدة حوض الأردن، والتفاعل بين مصادر المياه الخاصة بكل طرف.

خامساً: ضرورة الإدارة الرشيدة، والتعاون المشترك

تمر إدارة المياه ذات الكفاءة عبر الجهود المنسقة بالتراضي للتعاون في كل بلد. ولمدة طويلة، كان الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بإدارة المياه، هو ضمان توفير الاحتياجات المتزايدة باستمرار، لقد ساد الخضوع "لاستبدال المستهلك، وتقلب

احتياجاته" (ديفيد بروكس، ١٩٩٣). أما اليوم، فقد أصبح تحديد الاستهلاك، ودرسيد
التوزيع، العنصر الأساسي في مقاومة شح الماء في أي مكان في العالم. وقد ساهم
البنك الدولي في نشر هذا التفكير باقتراح مجموعة من الحلول ذات الصلة، ويجب
أن تسال الجهود لمحاربة التبذير في المياه، وهدرها، الأولوية الأولى من أجل إدارة
ذات كفاءة. والواقع، أن العيوب في شبكات التوزيع في المدن يمكن أن تؤدي لفقد
قد يصل إلى ٥٠% من قدرة الشبكة، ومن هنا ضرورة وضع برامج للإصلاح
والصيانة، وتدعيم الوسائل الفنية لاكتشاف تسرب المياه، وللمأخذ غير الشرعية.

كذلك يمكن توجيه الجهود نحو قطاع يستهلك كميات ضخمة من المياه، وهو
قطاع الزراعة. وإسرائيل على سبيل المثال، تخصص ٧٠% من مياهها للزراعة،
وتوجيه جزء بسيط من هذه الكمية لقطاعات أخرى مثل الاستهلاك المنزلي أو
الصناعة يعني الكثير. ويمكن تحقيق هذا للتوفير من استخدامات الزراعة بالجوء
إلى التقنيات الحديثة في الري، والتي ثبتت كفاءتها مثل الري بالتنقيط. وتساعد
كفاءة هذه الطريقة، واستخدامها في إسرائيل والأردن، على توفير كبير في
استخدامات المياه للري. وتوجد حالياً محاولات كثيرة في المنطقة لتشجيع مثل هذه
التخفيضات بتشجيع من القطاع العام والخاص. ولكن الأمر يحتاج إلى عملية تقنين
لتحقيق النفع من هذه التخفيضات التي يتعين ألا تجري بقرارات تخفيض تعسفية
حتى لا تترتب عليها توترات اجتماعية، وذلك بسبب وجود مجموعات الضغط في
بعض القطاعات. ولكن توجد بعض الإجراءات الفعالة في هذا الشأن مثل نظام
الحصص، والتوزيع بالتناوب" وهو النظام الذي يتبع في فترات الجفاف، ويمكن أن
يحقق نتائج طيبة إذا استخدم بشكل منظم. ويمكن كذلك للتقنين عن طريق القيود
المالية المتعلقة بتكلفة المياه، وهي أقل بكثير من التكلفة الاقتصادية الحقيقية.

ويجب أن تولكب هذه الإجراءات التقنيةية برامج توعية بهدف تغيير مواقف
الجمهور من الحفاظ على الماء، واستخدامه. ولكن تخفيض الطلب لا يكفي وحده
للتغلب على شح الماء، بل يجب التمكن من الإدارة الرشيدة لجميع الموارد. ووفقاً
لتقديرات البنك الدولي، فالعرض يشمل جميع المصادر التقليدية مثل المياه
السطحية، والجوفية، وكذلك المصادر غير التقليدية مثل تنقية مياه الصرف الصحي،
وتحلية المياه، واستيراد الماء. ومع ذلك، فمن الواضح أن الإدارة الجيدة للمصادر
الحالية، ستقلل من الحاجة للاستثمارات الضخمة في هذه الموارد الجديدة. والجهود
الأحادية لإدارة الموارد المائية تتسم بالنضارب، ولكن وحدة حوض الأردن،

وتداخل المصالح بين المتشاطئين، تجعل من المستحسن، بل الضروري، التوافق بينهم لتحقيق الإدارة المشتركة لموارد المياه.

ومن المتوقع أن يكون تبادل البيانات للمائدة للخطوة الأولى نحو تعاون حقيقي بين المشاركين في حوض الأردن، وذلك ليس فقط لما يحققه من مصلحة سياسية، لأن هذا للتبادل سيعمل على زرع الثقة، وإنما لما يحققه من مصلحة اقتصادية وعلمية كذلك. ومن مصلحة بلدان حوض الأردن أن تنشئ قاعدة مشتركة للبيانات تحت إشراف وكالة إقليمية. والمعلومات للمائدة تمثل هدفاً كبيراً، فهي تصلح أن تكون سلاحاً دبلوماسياً بقدر ما تحاول بعض البلدان أن تتلاعب بالبيانات لتقوي من وضعها التفاوضي، ولكنها تصلح كذلك لأن تكون قاعدة لتعاون صريح بين مختلف المتشاطئين. فتبادل المعلومات بين هؤلاء الآخرين يسمح لهم بمعرفة أوضاع المياه في حوض الأردن، والأثر المحتمل لمشروعات بعضهم على الآخرين. وهو يسمح كذلك، بالتخطيط والتنفيذ المشترك للمشروعات بوضع قاعدة البيانات المفصلة تحت تصرف الجميع، الأمر الذي يرفع من كفاءة الإدارة المشتركة للمياه ومحاربة للتلوث.

وحتى اليوم، توجد اتفاقيتان بشأن تبادل للمعلومات للمائدة، أهمها معاهدة للسلام الأردنية الإسرائيلية (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، المرفق ٢، المادة ٦). وقبلها، توصل المندوبون الفلسطينيون والأردنيون والإسرائيليون في مفاوضات فيينا، في ١٤ مايو ١٩٩٢، إلى اتفاق على المبادئ بشأن التعاون في مجال تبادل البيانات (وقد طالب الفلسطينيون باستمرار بحقوقهم في الحصول على البيانات للمائدة، الأمر الذي منعه عنهم منذ صدور الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٩٢، في ١٥ أغسطس ١٩٦٧). والاتفاقات الموقعة ذات أهمية كبيرة، ولكن المعول هو على تنفيذها. ويرى الجغرافي آرون وولف، أن الإجراء الأول الذي يجب اتخاذه لتمكين المشاركين في حوض الأردن من قبول فكرة للتعاون، هو تبادل المعلومات بين كل من الأطراف (آرون وولف، ١٩٩٣).

المراجع

- أدلمز شميت، دانا، Prospects for a Solution of the Jordan River Valley Dispute، ميدل إيسترن أفيرز، ١٩٥٥.
- العوض، صالح، "المجلة"، ١١-١٧ فبراير ١٩٩٦.
- الكتاب السنوي لمعهد القانون الدولي، المجلد ٢٤، ص ٣٦٥، ١٩١١.
- بيشورمر، ناتاشا، Leau et le processus de paix israelo-arabe، بولتيك
إترنجير، شتاء ١٩٩٢.
- بريخت، برتولد، الأعمال الكاملة، باريس، لارش، ١٩٦٥.
- بروكس، ديفيد، Pour qui coulent ces eaux؟، إكسلور، أبريل ١٩٩٣.
- شينو، كرستيان، La bataille de leau au proche orient، باريس لارماتان، ١٩٩٣.
- كومير، فادي، En quete dun statut pour leau au Proche Orient، لي كومرس
لو ليفان، ٣١ أغسطس ١٩٩٥.
- دي جونج، جان، Israel maitre de la Cisjordanie، للموند دبلوماتيك، ديسمبر
١٩٩٥.
- للموسى، شريف، Dividing the common Palestiniai Israeli Waters: an
International Water Law Approach، مجلة للدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٢، العدد ٣،
ربيع ١٩٩٣.
- جينييه، جان، Les Paravents، باريس، جاليمار، ١٩٨٨.
- جفيرتسمان، حاييم، Harnessing International Law to determine Israeli-
Palestinian Water Rights. The Mountain Aquifer، صحيفة للموارد الطبيعية، العدد
٣٣، صيف ١٩٩٣.
- هايبتون، ولتون، Transboundary Groundwaters: The Bellagio draft Treaty،
صحيفة للموارد الطبيعية، العدد ٢٩، ١٩٨٩.
- لوي، مريام، Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the
Jordan River Basin، نشر جامعة كيمبردج، ١٩٩٣.
- ناصر، نديم، "هل حصل الأردن على جميع حقوقه في الماء؟"، المجلة، ٤-١٠ يونيو
١٩٩٥.

- سلامة، إلياس، Jordans Water Resources Development and Future Prospects، أميركان أراب فيرز، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٠.
- سيجان، جاك، Le Liban Sud, Espace peripherique, espace convoite، باريس، لارماتان، ١٩٨٩.
- ولف، آرون، Water for Peace in the Jordan River Watershed، صحيفة الموارد الطبيعية، المجلد ٢، العدد ٢، يوليو ١٩٩٢.

المياه والسلطة والناس

بيان من جنوب آسيا حول

- الجوانب السياسية والمعرفية -

فيما يتعلق بالمياه*

امتياز أحمد*
أجايا ديكسيت**
أشيس ناندي***

شهدت السنوات الخمسون الماضية كارثة لا تكف عن الاتساع فيما يتعلق بإدارة المياه في جنوب آسيا. إذ إن تلبية احتياجات المدن والقرى من المياه والطاقة في جميع أنحاء الإقليم قد عانت من التدهور الشديد في نوعية وكمية المياه. وهو ما جعل المجتمعات في الإقليم أكثر انكشافاً أمام تدهور البيئة، وألحق الأضرار الوخيمة بالعلاقات الدولية وبالرفاه الاقتصادي لكل بلد من بلدان الإقليم. خاصة أن الجهود التي بذلت لزيادة إمدادات المياه قد تجاهلت تقريباً المعرفة العلمية والاجتماعية المتاحة، وانتهت إلى استهتار بمبادئ الحكم الجيد. ومن ثم فإن الكتابات السيّارة والصحفية عن علم ومياسة المياه لم تساعد في حل المشكلات،

*ترجم هذا الفصل: مصطفى مجدى الجمال.

*أستاذ العلاقات الدولية في جامعة دكا، عضو مجلس إدارة جمعية بنجلاديش للفكر البديل BASGAT.

**مهندس موارد مائية. يعمل مع مؤسسة حماية المياه في نيبال. وهو أيضاً زميل في جمعية المحللين من نظم معرفية مختلفة، كتماندو.

***سوسيولوجي العلوم، وعالم للنفس السياسى، والمستقبلات في مركز دراسة تنمية المجتمعات ولجنة الخبرات الثقافية والمستقبلات العالمية، دلهي، الهند.

لأنها اعتمدت تصورات مخالفة لعلم المياه ولقواعد العقلانية الإيكولوجية والاقتصادية.

ونحن نتقدم بالمقترحات التالية منطلقين من روح المسؤولية الكاملة، والمبنية على المعرفة العلمية والاجتماعية المتاحة. ونحن على يقين بأنه بمجرد التخلص من الأفكار والشعارات البالية سيصبح ممكناً على الأقل الشروع في تفكير سليم بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد السياسى للمياه فى جنوب آسيا.

١- المياه والحكم الجيد

تعتبر ندرة المياه فى جنوب آسيا النتيجة المنطقية لإهدار المياه، والتردى بشكل عام لإدارة الموارد الطبيعية فى سياق أنماط الحكم القائمة فى الإقليم. فبينما تتطلب الاحتياجات الإنسانية والإيكولوجية أعمال قاعدة المساءلة على جميع مستويات الدولة، كان الاتجاه السائد فى جنوب آسيا هو التضحية بالعلم لصالح إدارة منشغلة بضمان الإيصال المدعم والسخي لأولئك المميزين أصلاً. إنها دائرة مغلقة، فالأثرياء يستفيدون من السياسات الحكومية أكثر من الفقراء، ويمكنهم بسهولة ليس فقط إساءة استخدام المياه أو إهدارها، وإنما أيضاً نقل المياه بعيداً عن متناول البيئة والسكان الأكثر احتياجاً لها.

وعلى مدى نصف القرن المنصرم فشلت برامج تنمية المياه فى جنوب آسيا فى حل المشكلات الرئيسية لمعاناة السكان. إذ لم تستطع توفير مياه الشرب النقية للمناطق الريفية والحضرية والعشوائية على السواء. وعلى العكس من هذا تماماً، تسببت الأولويات غير السليمة للتنمية فى تجاهل السياقات الاجتماعية المتعددة فيما يتعلق باستخدام المياه، إلى الحد الذى هدد بتمير أسس حياة المجتمعات والجماعات. فقد تم إجبار الفلاحين والحرفيين وغيرهم فى المناطق الريفية على الهجرة إلى المدن المكتظة بالسكان والتي لا توجد بها بنى تحتية ولا توظيف ولا مساكن ولا صرف صحى يكفى تلك الأعداد، بينما تم انتزاعهم من أراضيهم التي لم تعد قادرة على الإبقاء عليهم. وفى الوقت نفسه فإن المدن شديدة الازدحام، وما تولده من نفايات عضوية بكميات هائلة، تضيف المزيد إلى مستويات تلوث المياه فضلاً عن استحواذها على كميات هائلة من المياه النقية.

٢- العلم، عدم اليقين والمخاطر

على عكس ما يمكن أن يكتبه الكتاب غير المتخصصين في الموضوع، يعرف العلماء المخلصون أن العلم والتكنولوجيا لا يستطيعان وحدهما تفسير العمليات المعقدة والمتداخلة التي تشكل العلاقات بين كل من المياه والطبيعة والتدخل الإنسانى. خاصة أن مقاربة مشكلة المياه من زلوية العلم الطبيعى وحده قد تفيدنا بالفعل من حيث إمدادنا بكثير من المعلومات عن العمليات الفيزيائية والكيميائية المرتبطة بانقراض أو تنمية الموارد المائية اللازمة للنشاط الإنسانى، إلا أنها لا تستطيع تفسير المضامين الاجتماعية لإدارة المياه، أو الاستجابات المؤسسية المطلوبة من أجل الاستغلال العادل والعقلانى للمياه.

وتجرى معظم عمليات إدارة المياه على مستوى الفرد والأسرة المعيشية والجماعة المحلية. فعلى هذا المستوى تتشكل بواعث أو كوابح الفعل أو التغيير، وتُخلق المعلومات ويتم تفسيرها، كما يتكون للفهم المشترك كقاعدة لتطوير العمل. ومن الناحية المقابلة فإن المقاربة الاجتماعية أو السياسية ليست كافية في حد ذاتها. إذ إن المقاربات الاجتماعية الخالصة لمشكلة المياه لا تستطيع التعامل مع المعلومات المتعلقة بالانشغالات الكلية، حيث لا يمكنها بسهولة الارتفاع فوق للنزعة الإمبريقية الضيقة.

ومن ثم هناك حاجة ماسة لتمكين نظم استخدام المياه على المستوى الشعبى من خلال إمدادها بمعلومات علمية أفضل، بما فيها العلوم التقليدية. وكذلك إثراء علم إدارة المياه بالوعى بالحقائق الاجتماعية.

إن العلوم الطبيعية تركز على التغيير على المستوى الكلى لحجم أو توقيت أو مكان أو جودة المياه المتاحة فى منطقة ما. بيد أن علم المياه فى جنوب آسيا قد عانى تقليدياً من عدم اليقين فيما يتعلق بعمليات تجمع وتدفق وترسيب المياه. وتؤدى الأنشطة الزلزالية فى الإقليم إلى إحداث المزيد من التعقيدات والمخاطر.

ويتضاعف عدم اليقين جراء ضعف الروابط المؤسسية، والسياسة الحزبية التى يجرى من خلالها تنظيم وتفسير واستخدام البيانات المتعلقة بالموارد المائية. حتى أصبحت هذه البيانات أكثر تفككاً عن ذى قبل، ويصعب توصيفها كمعلومات، ناهيك عن توصيفها كمعرفة من الأصل، ورغم محاولة تقديمها على أنها فصل الخطاب.

وغالباً ما يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروعات الكبرى لتنمية المياه وفق نماذج لمنظم المياه تم تطويرها فى أقاليم أخرى، أو بالاستناد إلى قاعدة بيانات

محدودة أو غير دقيقة. ومعظم هذه النماذج لا يجدى فى جنوب آسيا الذى يتسم بتباينات مناخية كبيرة، وبخاصة فى الأقاليم الجبلية حيث تم التخطيط لعدة مشروعات لتخزين المياه فيها. وتبدو هذه المشروعات أكثر عمقاً عندما يوصى باستخدام فائض المياه الموسمية فى فترات للتخزين. غير أنه بسبب ارتفاع معدلات الترسيب يتم استنفاد معظم هذا المخزون بسرعة أكبر مما يفترض النموذج.

هذا هو ما حدث بالفعل فى عدد من السدود الكبرى والمشروعات متعددة الأغراض وقد ثبت عدم قيمة معظم حسابات التكلفة التى وضعت لتلك المشروعات، وكيف كانت مضللة وتتطوى على تقديرات غير آمنة. وحتى لو أخذنا الخطط الحالية فى الاعتبار، فإنه لا يسع المرء إلا إقرار أن الحصول على الماء الصحى سيظل سراً بالنسبة للأغلبية من السكان.

٣- الرطانة عن التكنولوجيا الحديثة ورأس المال العالمى

إن صناع القرار لا يستطيعون التفكير فى إدارة المياه إلا من زاوية زيادة المعروض عن طريق التخللات التكنولوجية. وتستطيع التكنولوجيات الحديثة بالفعل التحكم فى حركة المياه الطبيعية لتلبية للطلبات المتزايدة عليها، ومع ذلك لا يمكن الفصل بين المياه والمجتمع. حيث يظل استخدام المياه يحدث فى سياق قائم يتسم بعدم تناسق الثروة والمعرفة والمعلومات، وبالصراع على السلطة ومن أجلها، كذلك يسعى رأس المال العالمى إلى تحقيق الأرباح السريعة، وليس إلى إطلاق مبادرات ضرورية من أجل الاعتماد على الذات. كما أن الثقافة المركزية للمؤسسات التى يتحكم فيها رأس المال هذا لا تتصف بالاهتمام بالعدالة أو المنفعة للجميع. وهى تقف فعلياً ضد أن تصبح عملية اتخاذ القرار تشاركية أو ديمقراطية.

وقد كان للادعاءات المرتبطة بالتكنولوجيا ورأس المال العالمى، مع الجهل بالتناقضات الكامنة فى تلك المقاربة، دورها الأساسى فى توجيه المشروعات الكبرى للموارد المالية، وفى تقسيم بين المستثمرين وجماهير المستخدمين المعتمدين فى حياتهم على الموارد المائية.

٤- السدود والأرباح

من الأمور شديدة المفارقة أنه بينما يظل صناع القرار ووسائل الإعلام والمتقنون الحديثون فى جنوب آسيا يعتمدون على الغرب فى توجيهاتهم إزاء المياه،

تكشف الحقائق أن هذا الغرب نفسه قد كشف عن قدرة خارقة على قمع الأفكار والممارسات الخلاقة.

وبسبب الموروث الاستعماري، لا تزال النخب الآسيوية الجنوبية تستعير الأفكار والممارسات من عصور غابرة في الغرب. وهكذا، بينما أصبحت السدود العظمى في الغرب موضع انتقاد متزايد بسبب ثبوت عدم جدواها اقتصادياً، وضررها اجتماعياً وبيئياً، فإنها لا تزال تعتبر في جنوب آسيا رموزاً للتنمية، حيث لم تزال الجامعات والمعاهد العلمية هناك من أكبر أنصار السدود الكبرى في العالم. وعلى سبيل المثال تستلهم معظم مشاريع السدود الكبرى في جنوب آسيا مشروعات سدود "وادي تنيسي" في الولايات المتحدة، ومن ثم يتم بناء هذه السدود الآسيوية بدون معلومات كاملة ومفصلة عن الشروط والأوضاع المحلية، مثل الجماعات والنظم التقليدية لإدارة المياه ومجموع المعارف والخبرات المحلية. وبينما تراجعت المشروعات العلمية والواقعية في الغرب لمشروعات "تنيسي" وغيرها، وأصبحت تعتبر من قبيل الأخطاء الباهظة، فإن هذه المراجعة لم يتسرب منها شيء إلى الخطاب العام في جنوب آسيا.

وفي ظل هذه الفجوة المعرفية يندفع صناع السياسة المفتقرون إلى المعلومات الكافية، والمقاولون الجشعون، والسياسة الأنانيون وغير الأكفاء، يندفعون في طريق تحقيق مصالحهم الذاتية عن طريق الترويج للخرافة القائلة بأن السدود الكبرى هي الوسيلة الوحيدة لضمان تحقيق الأمن المائي.

وقد أدى هذا إلى المزيد من تقوية للروابط بين أعضاء النخبة المؤيدين للسدود دون قيد أو شرط، وقطاع كبير من وسائل الإعلام، والرأي العام المتأثر بالإعلام.. من جانب، وبين أولئك الذين يتطلعون إلى اقتناص الأرباح من بناء هذه السدود من جانب آخر، ونقصد بأولئك الأخيرين: المقاولين والخبراء المحليين والأجانب والبيروقراطية الحكومية.

إن على أية محاولة لتطوير بدائل مستدامة للوفاء باحتياجات المياه والطاقة، عليها أن تقرر أولاً بوجود تلك العلاقة بين إنتاج المعرفة وبين نشرها واستغلالها، وأن تأخذ في الحسبان المصالح الخاصة للسياسة والبيروقراطيين وشركات البناء والتكنوقراط الأكاديميين.

إذا إن الفشل المتواصل والمتكرر في اضطلاع بناء السدود بعلاج مشكلات من أجبروا على ترك أراضيهم وأعمالهم، لم يكن بحال من الأحوال نتيجة ثانوية أو

عرضية لمبادئ الإدارة الحديثة للمياه، وإنما هو بالتأكيد النتيجة الحتمية الملزمة لتطبيق تلك المبادئ.

٥- المياه والمساواة

لا تزال تنمية المياه في جنوب آسيا مشروعات للأغلبية، حيث تنظم وتطبق على حساب احتياجات ورفاه جماعات الأقلية، وبخاصة السكان الأصليين في مواقع إنشاء تلك السدود أو المشروعات. وينطبق هذا على السدود والقنوات والخزانات على السواء. إذ تؤدي هذه المشروعات عادة إلى إقتلاع أولئك الناس من أراضي أجدادهم، دون تعويضهم التعويض الكافي، أو بدون تعويض على الإطلاق. وحتى حينما يحصلون على تعويض مالي فإنهم يعجزون عن استخدامه بشكل فعال، لأنهم ليسوا جزءاً من القطاع النقدي في الاقتصاد. وغالباً ما يتسبب هذا التعويض في المزيد من إفقار هذه الجماعات المحلية، حيث يشجعهم على إيمان الكحوليات والقمار والاستهلاك السفيه، فضلاً عن دخول حيزان الأراضي في تلك المجتمعات. وتؤدي هذه المحنة أو الصدمة إلى زيادة صور الاضطراب في الشخصية، بل وحتى ارتفاع معدلات الانتحار. إذ يتجاوب بعض الضحايا مع هذه الاضطرابات والتشوشات الاجتماعية والثقافية بطريقة هدامة. وهنا يبدأ تبنيهم لهويات جديدة، ويندفع بعضهم في طريق التطرف والعنف.

ويفيد التاريخ أن النساء في جنوب آسيا قد لعبن تاريخياً دوراً أساسياً في الحفاظ على المياه، وحيث تكونت لديهن معرفة خاصة بتخزين وتنقية ومعالجة المياه. ولكن هذا الدور في حفظ وإدارة المياه قد انكمش كثيراً مع عمليات التحديث. وفي الحقيقة أن عملية التنمية قد جعلت موضوع إدارة المياه تحت هيمنة "علم اختزالي نكوري" حسب توصيف أحد العلماء الناشطين في هذا المجال، وحيث تمت إزاحة النساء من حماية وإدارة المياه. وقد تسببت هذه الإزاحة التي فرضت على النساء في تشويه المكونات الأساسية للثقافات في هذا الجزء من العالم.

٦- انعدام الأمن المائي وتكاليف المياه

هناك روابط قوية بين انعدام الأمن المائي وبين كل من ضعف الأمن البيئي والاستئصال الاجتماعي. فهناك عوامل متعددة تسهم في مشكلة ندرة المياه التي يعاني منها جنوب آسيا اليوم؛ ومن بينها: زيادة السكان، إقتلاع الغابات، النشاط الرعوي الزائد، الاقتصاديات التنموية المعتادة، والزراعة غير المستدامة.

فعلى سبيل المثال تحتاج معظم الأسمدة الكيماوية إلى كميات هائلة من المياه حتى تصبح فعالة، ومن ثم فهي تجعل المياه أكثر ندرة فضلاً عن تلويثها. وقد أصبح استخدام هذه الأسمدة هو الممارسة السائدة في جنوب آسيا، وذلك تحت وطأة الولع بأنواع من المحاصيل تعطى إنتاجية كبيرة.

ويرتبط هذا أيضاً على نحو وثيق بمسألة ندرة الأرض، والتي تتعرض للتدهور هي الأخرى بسبب المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية. وقد أوضح أحد الباحثين أن الفلاحين في جنوب آسيا كانوا يزرعون في الماضي ثلاثين ألف صنف من الأرز. أما اليوم، وبسبب التقنيات الحديثة والرغبة في التتميط، فلم يعودوا ينتجون سوى خمسة عشر صنفاً فقط.

وهكذا فإن اجتماع ندرة الأرض وندرة المياه يؤدي حتماً إلى شيوع انعدام الأمن الغذائي والبيئي، ومن ثم اتساع للفقر المدقع.

ومما يزيد للوضع سوءاً ذلك الارتفاع السريع في تكلفة الحصول على المياه. فلم يعد الفقراء غير قادرين فحسب على الوصول إلى نظم المياه الآمنة، وإنما أصبحوا أيضاً يفقدون مهاراتهم التقليدية المتوارثة في إدارة المياه، كما يتراجع دور المؤسسات المحلية المرتبطة بتلك الإدارة التقليدية.

فعلى سبيل المثال، عادة ما يتم إنشاء مضخات المياه بمساعدة الهيئات الحكومية وبتكاليف مدعومة، ولكن تهيمن عليها النخبة القروية في أغلب الأحوال، والتي تقوم بعد ذلك ببيع المياه إلى الفلاحين الفقراء بأسعار باهظة. وإن التكلفة التي يتكبدها الفقراء ليست غير اقتصادية بالنسبة لهم فحسب، وإنما هم أيضاً أكثر الفئات تضرراً من الأمراض التي تتخلق في الماء الملوث، والتي تنتشر في العادة بسبب التدخل الزائد والمستهتر في نظم المياه الطبيعية. وتتسبب هذه الأعباء الإضافية في إرهاب الميزانيات الصحية الضعيفة أصلاً في دول جنوب آسيا.

٧- لا مركزية إدارة المياه

تتركز القرارات الخاصة بإدارة المياه عادة في أيدي الدولة، وليس الجماعات المحلية. وبينما قد تكون مركزة إدارة المياه وتنميتها ناجحة في تنفيذ مشروعات الري وتوليد الكهرباء الضخمة وذات الكثافة الرأسمالية العالية، فإنها تفضى بالمقابل إلى إهمال بيروقراطي للاحتياجات المحلية.

ولما كان معظم هذه المشروعات يتم تمويله عن طريق المانحين الدوليين ومروراً بالأجهزة الحكومية، فإنها تتطوى على خصام واضح مع المبادرات المحلية إزاء أزمة المياه وندرتها. وتعمل هذه للمركزية لصالح أولئك الذين يحاولون تحويل مسألة المياه إلى مسألة أمن وطني. ومن ثم فإن القرارات المتعلقة بالمياه يتم فصلها عن الاستخدامات الفعلية المباشرة للمياه. وهكذا فإن من يتخذون القرارات على ذلك المستوى يعانون أو يتسمون بالتبسيط الزائد والافتقار إلى الشفافية وغياب قواعد المساواة.

ونظراً لأن الموارد بطبيعتها غير مركزية، فإن إدارة المياه وتنميتها يجب أن توضع تحت سيطرة الحكم المحلي، وأن تخضع لمراقبة المجتمع المدني. ولا شك أن تفويض السلطة السياسية للإدارات غير المركزية سيؤدي إلى حفز قوى جديدة وخلقة اجتماعياً، بما في ذلك توسيع المشاركة والمبادرات والمشروعات المحلية.

٨-إنهاء تأمين المياه

لقد قامت دول جنوب آسيا بتأمين مياهها، وبخاصة الأنهار والبحار، حيث اعتبرت المياه دليلاً في حدود "ملكية الدولة" حتى وإن وضعت بشكل مؤقت ضمن صلاحيات ولاية ما. وإلى جانب ما ينجم عن هذا للتأمين من تأجيل الصراعات والخصومات بين الولايات والدول، فهو أيضاً يغذي الميول الريفية، مثلما يتضح في حالة نهر الجانج في شرق الهند، وهي المناطق التي ظهرت فيها أنواع جديدة من "سادة المياه".

أيضاً، وفي إطار شغف الدولة بالإبقاء على المياه في نطاق سيطرتها إلى حد تحويلها إلى مسألة أمن وطني، فإنها تتجاهل -وبالتحديد- أولئك الذين يفترض أن تقوم بحمايتهم. فالدولة تركز اهتمامها الأكبر على تقنيات الحماية (أي مثلاً على السرية المظهرية ونشر القوات) أكثر من اهتمامها بالمياه الواجب حمايتها، وبالبشر الذين يستخدمونها!

وعادة ما يؤدي هذا إلى تطورات شاذة. فبينما يضطر الناس المتعطشون للمياه إلى الوقوف بالساعات في طوابير طويلة، أو يقطعون الأميال على أقدامهم بحثاً عنها، تكتفي الدولة بحصر الكميات الكلية والاستمرار في المجادلات حول الاحتياجات المائية.

فمثلاً بالنسبة للتساؤل عما إذا كانت قناطر "قراكا" قد آنت بنجلاديش أم لا، تقول الحقائق إنها قد آنت إلى دمار جماعات كثيرة في الهند الشرقية، وخاصة ولايتى بيهار والبنغال الغربية، إلا أن الإجابة عن هذا السؤال لا تزال من الأسرار الكبرى للدولة الهندية.

لقد أصبحت السدود الكبرى في جنوب آسيا -على وجه الخصوص - من رموز نضج الأمة وقوتها، حيث تعتبر أداة رئيسية "للتمية الوطنية" ومع ذلك فإن الأوضاع التى نجمت عن هذه السدود لم تقض مضاجع دوائر صنع السياسات، بل على العكس من هذا تماماً يعتبر أى انتقاد للسدود الكبرى، حتى من زاوية التشديد على رفاه الأجيال القادمة، بمثابة هجوم على الأمة وأمنها والطريق الذى اختارته نحو التحديث.

وفى هذا ما يفسر لنا لماذا يقل قياس القدرة الإنتاجية والمنفعة من سد ما على أساس التكاليف والفوائد البيئية والاقتصادية والثقافية، وتقاس قيمته أكثر بمعايير مثل الحجم والاستثمار والعائد المالى والطول والارتفاع وعظمة التصميم. وكم كانت فعالة تلك الدعاية المرتبطة بخطاب التمية الوطنية واستحوذت على عقول وقلوب قسم كبير من المواطنين للعاديين، وهم للمفارقة لا يتقون فى السياسيين والبيروقراطيين والمقاولين فيما يتعلق بالأموال، ولكن الأمر يختلف تماماً عند الحديث عن التمية المائية.

ومن ثم لا مجال للتعجب إزاء عدم وجود مراجعة اجتماعية واقتصادية شاملة وحقيقية للمبادرات السابقة لتمية المياه فى جنوب آسيا. بل إنه حتى فى الهند نفسها التى بنى فيها حوالى ١٥٠٠ سد كبير لا توجد أية آلية لمراقبة إنشاء السدود، بما فيها حتى شركة وادى "دامودار" أو "بهاكرا-نانجال". بل إن المسائل الحساسة المرتبطة بإنشاء تلك السدود لم تطرح للنقاش للعلم، سوى من جانب حماة البيئة. وعلى سبيل المثال لا يوجد أى تفسير رسمى لعدم إقامة بعض السدود التكميلية فى وادى "دامودار"، ولماذا أصبح جزء كبير من الطاقة الكهربائية التى تولدها الشركة يتم بالأسلوب الحرارى وليس الهيدرولىكى، وذلك ما دامت الدولة تصر على القول بأنه مشروع ناجح.

كذلك أدى تأميم مسألة المياه إلى نشأة وتبلور مواقف متضاربة وغير نزيهة امتدت حتى وسط الحركات المناهضة للسدود الكبرى. والغريب أن الكثيرين ممن يرفضون إنشاء سدود كبرى فى بلدان مجاورة (مثل قناطر "قراكا") هم أنفسهم الذين

يرغبون في إقامة مشروعات مماثلة في بلدانهم (مثل مشروع "كليتاي"). وكذلك فإن كثيرين ممن يرفضون إقامة مثل هذه المشروعات في بلدانهم يلتزمون الصمت تماماً حينما يجرى إنشاء نظير لها في بلدان مجاورة. إن إنهاء تأمين مسألة المياه يعنى بالدرجة الأولى تحريرها من قبضة الدولة الوطنية ومن إفسار ثقافة الدولة.

٩- الحقوق والأنهار

من الواجب صياغة الإطار القانوني لحقوق الأنهار، وأن تضمن الدولة والشعب حمايتها. وهى الحقوق التى تم تقنينها بالفعل بالنسبة للبحار والمحيطات. ففي إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحر، أصبح من "الواجبات العامة" على جميع الدول الساحلية حماية وصيانة الموارد والثروات الكامنة في البحار والمحيطات، ليس فقط لأغراض الحفاظ عليها لأجيال المستقبل، وإنما أيضاً من أجل إعادة إنتاج الحياة نفسها. ومن الممكن الاستفادة من هذه الرؤية لدى تقنين الحق في الأنهار.

وقد عرفت العصور الحديثة إلقاء كميات هائلة من النفايات البشرية والصناعية يومياً في مياه الأنهار. وإلى جانب تسبب الأنهار الملوثة في نشر الأمراض، فإنها ترفع أيضاً من تكاليف معالجة مياه الشرب. وتقول إحدى الدراسات إن ١١٤ مدينة لا يقل عدد سكان الواحدة منها عن خمسين ألف نسمة تلقى مخلفاتها في نهر "الجانجا". وينطبق الشيء نفسه على الأنهار التى تمر بمدن مثل "كتماننو" أو "نكا" أو غيرها من المدن والعواصم في جنوب آسيا.

إن هذا يمثل عدواناً آتياً على الحضارة ممثلة في أنهارها الكبرى، وحيث ينظر الملايين إلى الأنهار باعتبارها "مقدسة" وتستحق العبادة.

إن للأنهار حقوقاً - يجب احترامها؛ وفي مقدمتها حق الخلو النسبى من التلوث، وحماية البيئة الطبيعية لحياة الكائنات النهرية، وحق التدفق الحر - وإن في حدود.

ومن المؤكد أن السدود والمصارف تتدخل في هذه الحقوق، إذ تسمح للقناطر والسدود الكبرى بتقييد الحقوق والممارسات التقليدية أو العرفية للسكان المحليين أو الأصليين، كما تهدد الصور المختلفة للحياة النهرية.

وإذا كان هذا التدخل فى الأنهار قد أسهم فى التحديث وتوليد الكهرباء وإقامة منشآت الري لصالح قطاع كبير من السكان، فبالمقابل أدى تغيير المسار الطبيعى للأنهار إلى كوارث فى أغلب الأحوال، ويتناسب حجم هذه الكوارث تناسباً طردياً مع نطاق التدخل. فمثلاً إذا كان الري السطحي قد زاد من مشكلات مثل ملوحة التربة، فإن السحب غير المنظم للمياه عن طريق السدود قد أدى إلى تجفيف المناطق السفلى فى أحواض أنهار كثيرة. وهو ما يعنى الاعتداء على النظم الاقتصادية والحيوية للناس، وفى النهاية خلق ظاهرة اللاجئين البيئيين.

١٠- نحو رؤية متكاملة

اتسمت المقاربات المختلفة لمسألة إدارة وتنمية المياه بالتشتت الكبير حتى الآن. فهى تتعامل مع البحار والأنهار والمياه الجوفية كموضوعات منفصلة عن بعضها البعض، إذ إنها بالأساس مقاربات "متمحورة حول الأرض". ونعتقد أن إدارة المياه ينبغي أن تدور حول محور المياه ذاتها، أى أن تبنى على الاعتراف بشمولية مسألة المياه ووظيفتها الضمنية فى الطبيعة. كذلك تتطلب النظرة الشاملة إجراء تدخلات وتعديلات أساسية فى كل مراحل التعليم فيما يتعلق بدراسة موضوع المياه. وبظل التحدى الرئيسى هو تحقيق التكامل بين العالمى والمحلى، وتبديل بنية وطبيعة أنماط صنع القرار، وتغيير السياق التعليمى الذى تتخلق فيه هذه الأنماط، ليس فقط للسماح بقبول التعددية فى الآراء، وإنما أيضاً لإنتاج البدائل التى تعكس واقع المياه فى الطبيعة وفى المجتمع الإنسانى. إن الانتقال إلى مستقبل أكثر أمناً بالنسبة للمياه يبدأ بإقامة حكم تشاركى، توافقى، ديمقراطى، وقابل للمساءلة.

ولقد كتبنا هذا الإعلان آمليين أن يساعد فى تحرير الأجيال الشابة فى جنوب آسيا من الإكليسيات والأفكار للنمطية العتيقة، ومن ثم إعطائهم ثقة أكبر فى إمكانية تصور علاقات مستقبلية سليمة بين المياه والسلطة والناس، وعلى نحو أقل عرقلة.

حرب الماء في كوتشابامبا *

كارمن جوليتا بيريدو مونتانيو **

ترتبط مشكلة المياه في بوليفيا، كما في غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، بقوة بتنفيذ السياسات النيولبرالية. وتصم الحكومات، التي تنمادى في خدمة المستثمرين، أذانها عن الاستماع لصرخات السكان، ولا تتورع عن قمع مطالبهم بالعنف والدم، في بعض الأحيان، للدفاع عن مصالح الشركات متعددة الجنسية. وفي مواجهة مشاكل رفع سعر الماء، والنقص في الخدمة والكميات للموردة، والتلاعب بالقانون من جانب الحكومة، اختار البوليفيون أسلوب العصيان المدني، بأشكاله المتنوعة، بهدف إسماع صوتهم، والدفاع عن مصالحهم. وثبتت حالة مواطني كوتشابامبا، أنه لحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، لا يجب الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

أولاً: اتحاد مستخدمي مياه الري في كوتشابامبا والظروف المحيطة به
يضم الاتحاد ما يقرب من ٥٠ ألف عائلة فلاحية، منظمة على شكل روابط، ونقابات، وجماعات للسكان الأصليين، وما يميزهم جميعاً هو حقهم في الماء الذي ينبع لديهم، سواء أكان مصدره بحيرة، أو بئراً أو نهراً. وتستخدم هذه المياه للاحتياجات المنزلية، والري، وأغلب مكونات البنية التحتية التي تستخدمها العائلات، هي من إنشائهم، ومن مواردهم الخاصة، والكثير منها بنيت من قرون، وحافظوا عليها على مر الزمان. وتحافظ العائلات على عادات وأعراف توزيع المياه فيما بينها، وعلى علاقاتها الاجتماعية لتنظيم الإنتاج الزراعي.

* مداخلة للقيمة الرابعة للقراء السبعة، في بروكسل، ٧-١٠ يونيو ٢٠٠٠.

** منسقة اتحاد مستخدمي مياه الري في مقاطعة كوتشابامبا، في بوليفيا.

وتستخدم المنظمات الريفية موارد المياه بوصفها ثروة اجتماعية من عطايا "الطبيعة الأم"، وهي تعتبر "الماء يساوي الحياة". وهي لا تقبل اعتباره سلعة كما يدعي حكام بوليفيا الخاضعون تماماً "لتوصيات" البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذان يشترطان لمنح الدعم الاقتصادي لمشروعات مياه الشرب، والمعالجة الأساسية للماء، ضرورة تحويله لسلعة وخصخصته عن طريق فرض قوانين وعقود للمياه، رفضها سكان كوتشابامبا بالإجماع سواء منهم سكان المدن أو المناطق الريفية. وفي ظل هذه الاعتبارات، نظم اتحاد مستخدمي مياه الري في كوتشابامبا ابتداءً من عام ١٩٩٧، حلقات دراسية، وورش للمناقشة بهدف التوعية بالمخاطر التي تحيط بالماء، وبنوايا الحكومة في الخصخصة.

ومن الجدير بالملاحظة، أن للمزارعين في المناطق الريفية يعملون في ظروف غير مواتية بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بوليفيا، تحت تأثير النموذج النيولبرالي الذي فرض منذ عام ١٩٨٥، والفساد المنتشر في الإدارة الحكومية، واستغلال الموارد الوطنية لحساب للشركات متعددة الجنسية. وقد فقد الآلاف من البوليفيين أعمالهم، ولا توجد عملياً أية حماية قانونية.

ثانياً: أسباب النزاع حول الماء في كوتشابامبا

١- منح امتياز شركة البلدية لتوزيع المياه، والمشروع متعدد الأغراض "ميسيكوني" للكونسورتيوم الدولي "مياه للتوناري"

في بداية عام ١٩٩٩، وبهدف تنفيذ مشروع ميسيكوني متعدد الأغراض، الذي يعمل على سد النقص في مياه الشرب في مدينة كوتشابامبا، وكذلك مياه الري لروادي كوتشابامبا المركزي، ولتوليد الكهرباء، بادرت الحكومة بطلب غير قانوني لتقديم عطاءات، بعد أن ألغت مناقصة سابقة. وقد أعطت عقداً مباشراً بامتياز لمدة ٤٠ عاماً للكونسورتيوم الدولي "مياه للتوناري" المكون من شركات "إنترناشيونال ووتر إيميتد"، و"إنجوا لخدمات المدن"، وبعض الشركات البوليفية. وأهم ما جاء بهذا العقد، ما يلي:

١. يحدد ثمن بيع المياه على أساس القيمة الدولارية، ويعدل طبقاً لمؤشر أسعار سلع المستهلك في الولايات المتحدة.

٢. جميع منشآت توزيع مياه الشرب في منطقة الامتياز، والمنشأة بموارد السكان، وتعاونيات المياه المحلية، والروابط، واللجان تؤول للكونسورتيوم دون مقابل.

٣. على الرغم من أن مياه الشرب، ومياه الري، والطاقة الكهربائية تكون القطاعات الثلاثة لمشروع ميسكوني، فإن عقد الامتياز لا يشير بالمرّة لا للري ولا للطاقة الكهربائية.

٤. أنشئ الكونسورتيوم برأسمال قدره ١٠ مليون دولار، ولكن تنفيذ المشروع تكلف ٣١١ مليوناً مما يعني أن تكاليف المشروع ستعوض من زيادة الرسوم على استهلاك المياه. وهكذا يحقق الكونسورتيوم أرباحاً كبيرة دون استثمار أي شيء.

٥. يقضي العقد بعدم رفع الرسوم بأكثر من ٣٥%، ولكن من البداية ارتفعت الرسوم بمقدار ٤٠٠% دون أي تحسين في الخدمة.

٦. يضمن العقد الاحتكار للكونسورتيوم، بمعنى أنه غير مسموح لأية هيئة محلية بأن تجد لنفسها مصدراً خاصاً لمياه الشرب.

٢. اعتماد القانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء الشرب والصرف الصحي.

في أكتوبر ١٩٩٩، أقرت الأحزاب الحاكمة، وبتأييد حزب المعارضة الرئيسي، القانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء الشرب والصرف الصحي، دون أي مشاور مع منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف إسباغ الشرعية على عقد الامتياز الممنوح لكونسورتيوم مياه التوناري، الذي سبق وأن انتقدته جماهير المدن والريف في مقاطعة كوتشابامبا.

وهذا القانون يعتبر الماء سلعة، وينشئ جهازاً للإشراف على الماء، ويضع النظام لعقود الامتياز لتوفير هذا المورد. ويفرض هذا القانون على جماعات السكان الأصليين، والجماعات الريفية التي تستخدم ماء الري، واللجان، والروابط، والتعاونيات المحلية، أن تحصل على ترخيص لمدة خمس سنوات، تحت رقابة جهاز الإشراف الذي يمكنه التدخل في أي وقت. وهذا معناه فقدان الضمان لاستمرارية مورد المياه للجماعات المحلية، التي تتعرض لمخاطر تدخل شركة الالتزام إذا ما كانت تدخل ضمن منطقة الالتزام.

ووفقاً لهذا القانون، ففي المناطق التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف، ستختفي الروابط المحلية، ولجان الماء، والتعاونيات، لأنها لن تستطيع منافسة الشركات الكبيرة في المناقصات العامة للحصول على الالتزام بتقديم خدمة مياه الشرب. وبمجرد حصول الشركة على الالتزام تصير هي الجهة الوحيدة المسموح لها بتقديم الخدمة.

كذلك يقضي القانون رقم ٢٠٢٩، بالآتي:

- يمنح الامتياز باحتكار الخدمة لمدة ٤٠ عاماً للشركات الخاصة، والتعاونيات الكبرى، والشركات الحكومية؛
- تعدل رسوم الخدمة شهرياً طبقاً لسعر تعادل الدولار؛
- يتحمل المستهلك لا الملتزم للضرائب إذا وجدت؛
- تقدم الشركات الملتزمة باقتراحاتها للتسعير لجهاز الإشراف على التتبع الأساسية الذي من حقه اعتمادها أو رفضها؛
- يعتمد جهاز الإشراف عقود الالتزام دون عرضها على السكان المعنيين، أو أخذ آرائهم بشأنها؛
- يمنح جهاز الإشراف عقود امتياز لجميع المرافق مثل الري، والكهرباء، والمناجم، وغيرها.

ثالثاً: إنشاء التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة

كنتيجة للاستياء العام الذي أثاره صدور القانون رقم ٢٠٢٩ بشأن مياه الشرب والصرف الصحي، الذي لا يحقق الأمن القانوني لموارد المياه للجماعات الريفية، أو لسكان المدن، كما لا يتمشى مع عاداتهم وتقاليدهم، تكونت جمعيات مدنية في المقاطعات تحت رعاية اتحاد مستخدمي مياه الري. فضلاً عن ذلك، فقد عبر سكان كوتشابامبا الخمسمائة ألف عن استيائهم من عقد الامتياز الممنوح لكونسورتيوم مياه توناري، بتنظيم أنفسهم في منظمات مثل لجنة الدفاع عن الاقتصاد العائلي، ومركز العمل في المقاطعة، وغيرها. وهكذا نشأ في نوفمبر ١٩٩٩، "التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة" (التنسيق) بمشاركة جميع قطاعات المجتمع في المدينة، وفي عواصم للمراكز، والمناطق الريفية، بهدف تحقيق ما يلي:

- إلغاء القانون رقم ٢٠٢٩؛

- فرض مراجعة سنوية لعقد الكونسورتيوم مياه توناري؛
- السعي لتحقيق توافق في الرأي بين جميع القطاعات بشأن القانون المنظم للحصول على الماء.

وفي بداية المناقشات مع ممثلي الحكومة، والمشرف على تنقية المياه، والسوزراء، والنواب والشيوخ، جادلوا جميعاً بأنه إذا لم يحافظوا على نص وروح العقد والقانون القائمين، فإن صندوق النقد الدولي سيسحب تمويله لمشروعات التنقية الأساسية للمياه، وقدره ٤٥ مليوناً من الدولارات، وهكذا دافعوا عن مصالح الكونسورتيوم مياه توناري. وقد أثبت الفريق الفني التابع "للتسيق"، والمكون من مديريين ومهنيين متخصصين، أن العقد المشار إليه غير قانوني، وأن القانون ٢٠٢٩، غير دستوري، وأنها كليهما يتعارضان مع مصالح الدولة البولييفية.

رابعاً: النزاع الاجتماعي

وفي نوفمبر ١٩٩٩، نظم التنسيق أول مسيرة سلمية، اشترك فيها عدد كبير من مستخدمي مياه الري، والمنظمات في المقاطعات. وفي ١١ يناير ٢٠٠٠، عبر السكان في المدن والريف عن رفضهم لتصلب الحكومة في مواجهة المطالبة بإلغاء القانون رقم ٢٠٢٩، بتنظيم مسيرة احتجاج كبرى، انتهت بالقمع البوليسي العنيف. وفي يوم ٤ فبراير، نظم التنسيق "الاستيلاء الرمزي على مدينة كوتشابامبا" كنوع من الضغط، والاحتجاج. وكان رد السلطات عسكرية المدينة، والقمع الوحشي لجميع المنظمات المدنية والريفية. واستمرت المواجهات خلال الأيام التالية، ونزلت الجماهير إلى الشوارع لمواجهة قوات القمع، وشلت الحركة تماماً في المدينة التي حاصرتها المنظمات الريفية والمدنية.

وكنتيجة لضغط الفلاحين، وسكان المدينة، وبتدخل من كبير الأساقفة الكاثوليك نيتو سولاري، اضطرت الحكومة إلى توقيع اتفاقية مع التنسيق، بعد أن أدت حركة الاحتجاج إلى جرح ٢٢ شخصاً، وتوقيف ١٣٥ آخرين. ووفقاً للاتفاق، تعهدت الحكومة بتعديل عقد "مياه توناري"، وإصدار قانون جديد بتعديل القانون رقم ٢٠٢٩، بالاشتراك مع المنظمات الريفية، ومستخدمي مياه الري، وغيرها من المنظمات المشتركة في التنسيق، وبتجميد الزيادة في رسوم المياه في أثناء فترة المفاوضات.

وبعد مظاهرات فبراير، ضاعف أعضاء التنسيق من الجهود للدفاع عن وجهة نظر السكان في المفاوضات. ومع ذلك لم تحقق جهود اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض، الآمال المعقودة، لأن ممثلي الحكومة تصلبوا في الدفاع عن التعاقد مع "مياه توناري". وفي المقابل، حرر فريق التنسيق المكون من مستخدمي مياه الري، والخبراء المهنيين، مشروعاً لتعديل القانون ٢٠٢٩، نوقش مع أعضاء البرلمان عن كوتشابامبا، وكانت حججهم دلمغة لا تقبل للرفض.

ونظراً لغياب رد فعل من جانب الحكومة، نُظمت مسيرة أخرى يوم ٤ مارس، وقد ضوعفت قوات الشرطة لمواجهة هذه المسيرة. وقررت الجماهير تنظيم استفتاء شعبي يوم ٢٦ مارس، لوضع الأسس لحلول نهائية. وقد شارك ١٠٠ ألف من السكان في الاستفتاء الذي توصل للنتائج الآتية: (١) إلغاء التعاقد مع كونسورتيوم مياه توناري؛ (٢) تعديل القانون رقم ٢٠٢٩؛ (٣) لا يجوز خصخصة المياه.

خامساً: المعركة النهائية

واستناداً إلى نتائج الاستفتاء الشعبي، نظمت المنظمات المشتركة في التنسيق صفوفها من أجل المعركة النهائية دفاعاً عن الماء: شل الحركة بالكامل في جميع شوارع المنطقة لأجل غير محدد، ابتداءً من ٤ أبريل. وفي يوم ٥ قامت جماعة باحتلال رمزي لمكاتب، ومحطة للمعالجة التابعة لمياه توناري، وفي اليوم التالي حدثت مواجهات جديدة بين الجماهير وقوات الشرطة والجيش. وعند عقد اجتماع في مقر قيادة الشرطة في المدينة لمناقشة الحل للمشكلة، ألقى القبض على قادة التنسيق، إلا أنه أفرج عنهم في اليوم التالي خوفاً من رد فعل الجماهير المعبأة للمواجهة.

وفي يوم الجمعة ٧ أبريل، استمرت الإضرابات والمواجهات، وأعلنت سلطات المقاطعة باسم الحكومة أن "مياه توناري" سترحل عن بوليفيا، فانفجرت الجماهير في فرح غامر، ولكن تبين أنها كانت كذبة حقيرة. وفي مساء اليوم ذاته، أعلنت الحكومة حالة الحصار، وقُبض على زعماء المدينة والمراكز في منازلهم، واحتجز آخرون في أماكن سيئة، واضطر آخرون للاختباء عن السلطات.

وكان رد الفعل سريعاً، فاجتاح الآلاف من الفلاحين (رجالاً ونساء) المدينة، ومعهم الجامعيون، والمهنيون، والمدرسون، والعمال، والتجار، شباباً وشيوخاً، واحتلوا الميدان الرئيسي في كوتشابامبا ليعتلوا احتجاجهم ضد الحكومة. وترتب

على عَنف موقف الحكومة، أن سقط العشرات من الجرحى، وقُتل مراهق عمره ١٦ عاماً (فيكتور هوجو دازا) على يد أحد قناصة الجيش، الأمر الذي يمثل انتهاكاً لأبسط حقوق الإنسان.

ووضعت الجماهير حداً لحالة الحصار، وانتشرت المتاريس في المناطق الريفية، حيث يقف وراءها بشكل أساسي مستخدمو مياه الري، وترتب على ذلك شلل شبه كامل للجهاز الإنتاجي في البلاد. وأمام غياب أية قدرة على الحكم، وتحت ضغط قوي داخلي ودولي، قرر ممثلو الحكومة التفاوض مع أعضاء التنسيق الذين تمسكوا بأهدافهم الرئيسية.

ومطالبنا هي: أن يرحل "كونسورتيوم مياه توناري" عن بوليفيا؛ وأن يعدل البرلمان القانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء الشرب والري وفقاً للوثيقة التي حررها مستخدمو مياه الري، طبقاً للمبادئ الآتية:

١. الماء ثروة اجتماعية؛
٢. تلغى كلمة "امتياز" لتحل مكانها كلمة "تفويض للشركات"؛
٣. إعداد سجل يشمل الجماعات الريفية للسكان الأصليين، وأساليب عملهم كمستخدمين لموارد المياه لزمان غير محدود؛
٤. تمنع الاحتكارات، ويضمن تكليف اللجان المحلية، ولجان الماء، والتعاونيات الصغيرة بالقيام بخدمات المياه في مناطق الامتياز، أي إلغاء احتكار الملتزمين؛
٥. منح الترخيص للمنظمات المحلية التي تمتلك موارد مياه للشرب خاصة بها لمدة غير محدودة، أي طوال مدة عمل المنشآت؛
٦. لا ربط بين الرسوم وتقلبات الدولار؛
٧. تقوم الشركة التي توفر الخدمة بدفع الضرائب المستحقة؛
٨. يحدد جهاز الإشراف الرسوم بعد التشاور مع الإدارات البلدية، والمجلس الاستشاري للجنة الرقابة الأهلية، وهي منظمة تمثل المجتمع المدني. ويجب اتباع الإجراءات ذاتها عند إرساء العطاءات العامة، وتوقيع العقود؛
٩. لا تخضع الجماعات الريفية، والسكان الأصليين، مع عاداتها، وأعرافها، وكذلك الأنظمة المحلية البديلة التي لها موارد بديلة لمياه الشرب، لتدخل جهاز الإشراف؛

١٠. جهاز الإشراف وحده، هو الذي يعطي التفويض لاستخدام وتوريد مياه الشرب، دون أن يتدخل في الاستخدامات الأخرى مثل الري والمناجم. ونطالب كذلك، بإعادة جميع للزملاء المبعدين، والإقراج عن جميع المحتجزين. وأخيراً، نطالب بدفع تعويض لأسرة الشاب المقتول، والجرحى في الحرب من أجل الماء والحياة.

لقد ساعدت الأهداف التي صاغتها جماهير كوتشابامبا على توحيد سكان المدينة وتضامنهم في مواجهة الشقاء، والجوع، والبؤس، الذي تعاني منه البلاد، وفي مواجهة الجرحى، والقتلى، والمعاملة الوحشية من جانب الحكومة التي أرسلت القناصة في الشوارع للدفاع عن مصالح الشركات متعددة الجنسية، وبعض القطاعات المحلية.

وتواجهنا اليوم معركة كبرى وهي إيجاد الحل لمشكلة الماء في كوتشابامبا. واليوم، يعمل التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة، على إيجاد هذا الحل، ولا يساورنا شك في حدوث معارك أخرى قبل تحقيق ذلك. وقد أثبتنا قدرتنا على العثور على حلول لمشاكلنا دون قبول "توصيات" المؤسسات المالية الدولية، وقد دافعنا عن كرامتنا كبوليفيين. ونحن واعدون بأننا نواجه الأحزاب الحاكمة، وكذلك المعارضة، المدافعين بلا مناقشة عن النموذج النيوليبرالي، والعولمة التي أوقعت شعبنا في أزمة اقتصادية اجتماعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد.

وهناك حاجة لرؤوس الأموال الأجنبية في بلادنا، ولكننا نحتاج إليها لكي تستثمر فعلاً، لا للتفاوض من وراء ظهور البوليفيين. لقد أعلنت الحكومة البوليفية، والسفارة الأمريكية في وسائل الإعلام، أن المعارك التي نشبت في كوتشابامبا من أجل الماء، سوف تبعد المستثمرين الأجانب، ونعتقد فعلاً أن أولئك الذين يسرون على خطى الكونمرتيوم الدولي "مياه توناري" سيفكرون مرتين قبل تكرار مثل هذه المحاولة.

وبعد سنوات من الخمول الذهني في مواجهة هذا النظام الاقتصادي الذي حولنا إلى جماعة من الفرديين عديمي الإحساس، يعود الأمل للظهور. وعندما نتحد يمكننا النضال من أجل ظروف أفضل للحياة. والموارد الطبيعية هي إرث مشترك من الطبيعة، وعلى البشرية جمعاء أن تحميها. وعلى البشر أن يبحثوا عن نموذج اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية للحقة.

في بيرو، الماء يساوي الذهب

إتيين دورت

تضم بيرو عدداً من المناطق الطبيعية التي لكل منها مشاكله الخاصة. فعلى الجانب الباسفيكي حلت المشاكل بإقامة السدود الكبرى مع ما تسببه من نتائج سلبية تقنية واجتماعية. أما على الجانب الأطلنطي، فلا يجد التلوث الناتج عن صناعات التعدين، والصرف من المدن أية حلول فعالة. وفي المقابل، نجحت الخطط التي اتبعت في أحواض الأنهار الصغرى. وفي منطقة بحيرة تيتيكاكا، أعطى تأهيل التقنيات التقليدية لاستخدام الموارد المائية، نتائج طيبة. فالحاجة ماسة إذن لتطوير سياسة بيئية حقيقية لمواجهة هذه المشاكل.

قبل الحديث عن مشاكل بعينها سنستعرض المناطق التي تتكون منها البلاد.

أولاً: الماء "البشاماما" أو الأرض الأم

تنقسم بيرو إلى عدد من المناطق الطبيعية الكبرى، وهي: بحر جراو الذي يمتد لمسافة مائتي ميل بحري، أي المنطقة الاقتصادية الخاصة للصيد؛ وساحل الباسفيكي الذي يضم حوالي ثلثي عدد السكان (ونصفهم يقيم في العاصمة ليما)؛ وسلسلة جبال الأنديز التي توفر نصف كمية الغذاء الوطني، ويسكنها أقل من ثلث سكان البلاد؛ وأمازونيا التي تضم ثلثي مساحة البلاد ولا يسكنها سوى عُشر عدد السكان.

وتغذي البلاد بالمياه ثلاثة أحواض أنهار:

- وأضيق هذه الأحواض هو حوض الباسفيكي الذي يضم ٥٣ نهراً تجري على السفوح الغربية للأنديز (مناطق جافة، وشديدة الجفاف)، مع دلتا ساحلية. وتكتسب أهميتها من وفرة الأمطار للري، وقرب المدن والقرى التي يباع فيها الإنتاج.

*عالم اجتماع بيئي، من أصل بلجيكي يعمل في بيرو.

- وأكبرها هو الحوض الأمازوني الذي يهبط من الواجهة الشرقية لسلسلة جبال الأنديز (وبركان ميسمي في أريكييا)، وحتى الأطلنطي، وتتراوح كمية المطر السنوية بين ٤٠٠ و ٧٠٠ مم. في سلسلة الجبال (شبه جافة)، وتزيد عن ١٠٠٠ مم. في الغابات (الاستوائية المطيرة)، وتضم ٤١ رافداً.
- وأعلى هذه المناطق هو حوض بحيرة تيتيكاكا في الهضبة العليا (شبه جافة وجافة)، وتقع بين بيرو وبوليفيا، وتضم ٩ أنهار، وتتراوح كمية المطر بها بين ٤٠٠، و ٧٠٠ مم.

١- واجهة الباسفيكي

المنطقة الطبيعية الأولى في بيرو هي بحر جرلو في المحيط الباسفيكي بصفته خزاناً للمياه، ومصدراً للغذاء ابتداءً من البلانكتون [العوالق]، فالقشريات، والأسماك، حتى الثدييات البحرية [الدراجيل والحيتان]. وحتى للستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كانت تشيمبوتي أكبر ميناء للصيد في العالم من حيث إنتاج مسحوق الأسماك، والمنتجات الزيتية المستخرجة منها. ولكن الصيد الجائر، وتجاهل فترات حظر الصيد للسماح بتكاثر الأسماك، أدى لتدهور مكانتها في السوق العالمي، وكذلك بالنسبة لاستخدام العمالة المحلية.

ويوجد في حوض الباسفيكي، حوالي خمسين نهراً ذات تصرف ثابت بدرجة أو بأخرى تروي عدداً من الواحات في ساحل صحرلوي بطبيعته. ولضمان ري كافٍ، ومستمر طول العام، أقيم عدد من السدود الكبرى التي سمحت بالتوسع في الري طوال العام، لزراعات مثل قصب السكر، وأنواع من القطن، وحلت محلها، أو إلى جانبها زراعات الأرز والأسباراجوس وهي جميعاً زراعات تستهلك الكثير من مياه الري.

ولضبط تصرف نهر جايسو سييجو، أقيم في السبعينيات سد ضخ عند منتصف ارتفاع واجهة الأنديز. وأصبح الجزء الأعلى من الحوض يعتمد أساساً على الأمطار، في حين تحصل المناطق الوسطى والدنيا على الماء بوفرة، ولكن بأقل مما يكفي لضمان تغذية القنوات الرئيسية طوال الوقت. والخزان ذاته يتعرض للإطماء بمعدل يساوي ضعف المقدّر عند التصميم، وذلك بسبب تعاقب ظاهرة

النينيو* بأسرع من المعتاد، وزادت ملوحة التربة في السهل الساحلي بسبب الإفراط في الري. وهذا معناه أن المشروعات الكبرى تخلق من المشاكل الجديدة أكثر مما تقدم من حلول، والأوضاع مشابهة في الشمال في مشروع الري "تشيرا بيورا"، وفي الجنوب في مشروع ماخس.

٢-الواجهة الأطلنطية

١) التلوث بسبب المناجم وصرف المدن: حالة نهري المانتارو والإيتشو يمكن متابعة آثار النشاط الإنساني على مجاري المياه في مناطق الوديان في الأنديز، حيث تساهم كل من مصانع تنقية خامات المناجم، والمصانع، والصرف الصحي من المدن، بقدر كبير من التلوث الدائم للمياه. وبالنسبة لنهر المانتارو توجد مشكلتان: الأفران العالية في لا أرويا، وفضلاتها السامة الملوثة للزراعة على شاطئ النهر، ومحطة للكهرباء المائية سانتياجو أنتونييز دي مايولو، ورستيتوسيون التي تنتج حوالي نصف الطاقة الكهربائية المائية للبلاد. ولا تستفيد من ذلك مقاطعة هوانكا فيليكا، وهي أفقر مقاطعات البلاد، حيث تدفع أعلى ثمن للطاقة الكهربائية بسبب قلة عدد المشتركين! وفي عاصمة هذه المقاطعة، أجريت حملة لتطهير نهر الإيتشو بمساعدة طلبة الثانوي، ولكن لم تمتد الحملة لمعالجة قمامة المدن. ومجاري المياه التي تحدثنا عنها هي المثل الواضح على إهمال السلطات العامة المركزية منها والمحلية، وكذلك الشركات الكبرى سواء من القطاع الخاص أو العام. وقد صار النهر مكاناً للتخلص من مخلفات النشاط على شاطئيه، ولذلك صار مكاناً لا يمكن الاقتراب منه بسبب قذارته. ومع ذلك، يتابع الفلاحون نشاطهم التقليدي منذ آلاف السنين في تطهير الطرق والقنوات، وفي تنظيم أعمال الري حسب الزراعات والعائلات، كما يناقشون في اجتماعاتهم العامة القرارات المهمة، أو اتخاذ العقوبات، لضمان حسن سير العمل داخل الجماعة، أو بينها وبين الهيئات الخارجية.

*النينيو ظاهرة طبيعية لتغير متكرر في المناخ تحدث عادة قرب عيد الميلاد، ولكن شدتها تزايدت في السنوات الأخيرة.

٢) تحسين الري في سلسلة الجبال وفي الغابات

منذ زمن بعيد، يضع موجهو الانتقاد لمشروعات الري الساحلية الكبرى، في مقابلها، قلة الاستثمارات العامة، رغم أهميتها، في تحسين أحوال الري للمنتج الفلاح الصغير في داخل البلاد. وتحصل خطة تحسين الري في الجبل" على دعم وكالة التعاون الألمانية، وأقيمت ستة مشروعات إقليمية صغيرة (٣ منها في مقاطعة كوسكو تضم كل منها حوالي عشرة أحواض، و٣ في مقاطعة أبوريماك تضم كل منها حوالي ستة أحواض)

وفي حالة خطة تحسين الري في الجبل إنكأ، توصل التقييم إلى النتائج التالية:

١. لقد حققت مشروعات خطة تحسين الري في الجبل إنكأ جزءاً طيباً من الأهداف العامة المحددة للخطة. ومن أول النتائج زيادة كمية المياه المتوافرة للري، مما أدى لتوزيع منتظم للماء، وفترات ري أكثر؛

٢. ارتفعت كثافة استخدام الأرض بشكل ملحوظ، وذلك بفضل الزيادة في مياه الري، وظروف المناخ وحالة التربة؛

٣. هناك زيادة ذات مغزى في الإنتاج الزراعي، وكان ذلك، في مشروعات أوروبامبا، والشاطئ الأيمن، بفضل زيادة كثافة استخدام الأرض. وحدث ذلك رغم الظروف غير المواتية اقتصادياً للفلاحين (فيما يتعلق بالسعر الحقيقي، وخدمات الائتمان، ونقل التكنولوجيا).

٤. يزداد معدل التغيير التكنولوجي عندما يتوافر عنصرا الماء/السوق، وهو ما حدث في حالة زراعات الخضر للسوق على الشاطئ الأيمن. وفي أوروبامبا، حدث توسع كبير في زراعة الفاكهة والخضر.

٥. تحافظ هيئات إدارة الري على البنية التحتية للمشروعات بشكل مناسب، وهي تقوم بواجبها في توزيع الماء، وفي الحد الأدنى من أعمال الصيانة والإصلاح. وفي الواقع فإن القيمة الصغيرة التي تنفع مقابل الحصول على الماء لا تكفي لتغطية تكاليف أية إصلاحات رئيسية للبنية التحتية، أي لضمان استدامة الخدمة، وهي تعتمد حتى اليوم على المساعدات الخارجية؛

٦. أدى حسن أداء هيئات إدارة المياه، وتوافر الكميات الكافية منها، لتقليل النزاعات بين المنتفعين للحد الأدنى، ولا يُعطى عادة لهذا الأثر الاجتماعي ما يستحقه من تقدير؛

٧. ساعد تحسين نظام الري (الإدارة والبنية التحتية)، على حدوث توفير في اليد العاملة، فتوافر الماء اللازم لكل قطعة أرض، والتدريب على الري لكل قطعة، ساعد على تقليل زمن الري، وبالتالي للتوفير في استخدام اليد العاملة؛

٨. تتغير الربحية الاقتصادية وفقاً لحالة التربة، وسهولة الوصول إلى السوق، ومع ذلك، فحتى في حالة تحقيق نتائج اقتصادية متواضعة، شعر المستخدمون بتحسين في الإنتاج.

ثانياً: بحيرة تيتيكاكا

قضايا الموارد المائية، والإنتاج والإنتاجية، سواء في الزراعة، أو تربية الماشية، ذات أهمية حيوية، ويومية، في مناطق الهضاب العليا في جنوب الأنديز، فكيف يمكن المحافظة على موارد المياه؟ وكيف يمكن استخدام المياه لتخفيف مصاعب المناخ؟ وكيف يمكن تحقيق أحسن علاقة بين النبات والماء، بين المرعى والماء، وبين الماء والسكان بصفة عامة؟ إن نظام "الوارو وارو" (الحقول الواسعة، المرفوعة المستوى، والمحاطة بقنوات الري)، هو استجابة قديمة لجميع هذه التساؤلات، وهي إجابة مناسبة تكنولوجياً.

ونظراً لأن الهضبة المرتفعة تتعرض لأمطار غير ثابتة الانتظام، فإن الغرض من نظام الري هو ضمان الاحتياطي اللازمة للري وليس زيادة المساحات المروية. والهدف هنا هو استخدام المياه لتجنب الخطر الكبير للصقيع في موسم الحصاد، والتخفيف من أثره في موسم نمو النبات. وقد حققت تقنية "الوارو وارو" نتائج طيبة في هذا المجال.

وقد نفذت أكثر من ١٥٠ جماعة فلاحية أعمال إصلاح الأرض المروية في بيرو، وفي الوقت الحالي تطبق التقنيات التقليدية في مساحة تزيد عن ١٠٠ ألف هكتار، وهناك ١٥٠ ألفاً أخرى مرشحة لذلك. والواقع أن ٧٥ ألف هكتار تمثل زيادة محسوسة في المساحات المزروعة، وبالتالي إضافة ذات وزن للأمن الغذائي لسكان الريف والحضر في المنطقة.

فإذا أردنا النظر في العناصر ذات التأثير على الأمن الغذائي لتبين أن الماء من أهمها، فهو بمثابة الدم للأرض. ومن هنا أهمية أنظمة الري في أي اقتصاد ريفي. وقد تأقلم الإنسان مع البيئة فلجأ إلى أنظمة مختلفة للري مثل الري بالغمر، أو بالرش، أو بالتنقيط، وهكذا استفاد الإنسان من علوم الأرض فوضع قواعد

الزراعة الحديثة. وفي الوقت نفسه، "الثورة الخضراء" هي المعيار لإساءة استخدام التدخل الجيني، ونقل التكنولوجيا.

في القرن الماضي، حذر رينيه دومون قائلاً: "نحن نتجه نحو المجاعة"، ولكن نظراً لسرعة التدهور الحالي في الموارد المائية، فالأقرب للواقع أن نموت عطشاً لا جوعاً! ومع ذلك، هناك حلول تسمح بتحقيق الإجابة الاجتماعية والتقنية المناسبة، كما تثبت ذلك خبرة بيرو. وتطوير سياسات بيئية مناسبة تسمح بذلك.

وفي الواقع، فلنستعرض الصورة العامة حيث يكون الماء أحد العناصر للقائدة للتنمية، يجب أن نستخلص الدروس المستفادة من الخبرة المتجمعة، وأن نبحت عن الحلول الناتجة من التقاء العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية. ومن هذا المنظور، تدخل السياسات البيئية من أجل إدارة مختلفة للموارد الطبيعية كانت أم إنسانية، ثقافية أم مالية، دبلوماسية أم بيئية. ومع تنوع الموارد الطبيعية في البلاد، يمكن اتباع سياسات النهب على الطريقة الاستعمارية، حتى بعد سنوات من الحياة الجمهورية، بدلاً من اتباع سياسة التنمية المستدامة القائمة على أساس إدارة رشيدة تعمل على المحافظة على هذه الموارد وحمايتها.

وحتى قبل الغزو الاستعماري، عندما كان الإنكا يعتبرون كوسكو مركز العالم، كانت ثور النزاعات بين السكان الأمريكيين الأصليين، والتي كانت تنتهي إما بإقامة تحالفات، أو بخضوع البعض. ومع اكتشاف الموارد في أمريكا، أخذ الغزاة ينهبون المعادن الثمينة، ويدمرون الموارد الموجودة دون أية مراعاة لاعتبارات إنسانية أو بيئية. واليوم تجوس الشركات متعددة الجنسية، برؤوس أموالها، وتكنولوجياها، وعمالها، عبر الحدود غير عابئة بحقوق الإنسان، أو قواعد اللعبة، فيما عدا قاعدة الربح. ومن حسن الحظ، أنه اليوم، بعد بدء الألفية الثالثة، ترتفع الصرخات محذرة من أخطار الإدارة غير الرشيدة للكوكب، ويجري البحث عن طرائق بديلة تسمح بالحياة في انسجام بين الزراعات والناس، بين الحياة الحيوانية والنباتية، وتتعامل مع الماء كمصدر الحياة على الأرض.

المراجع (وجميعها بالإسبانية)

- الفريق الدائم لأبحاث الري، "إدارة المياه والأزمة المؤسسية"، ليما، ١٩٩٣.
- ألوان، وإيبرهارت، "الري في الأنديز"، الإكوادور، كامارين، ١٩٩٨.
- بولنز، ودافيل، "التصورات بشأن العدالة والمساواة في الري الريفي"، هولندا، فان جوركوم، ١٩٩٨.

الماء مصدر الحياة، والصراعات بين جماعات الأنديز في الإكوادور *

أليني أرويو كاستيو **

الماء هو مصدر الحياة للجماعات التي تعيش في جبال الأنديز في الإكوادور، وأية إساءة في تقاسمه أو استخدامه قد تؤدي لصراعات عميقة، بل عنيفة، بين تلك الجماعات. وإذا كانت الدولة هي، من الناحية النظرية، المسؤولة عن هذا المورد، فإن إدارته اليومية تعود للجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وبعض الهيئات المتخصصة. وساعد التعاون بين هذه الجهات الثلاث، ضمن عوامل أخرى، على تطوير مشروعات الري، وتقاسم المياه، بين جماعات "يوراك ياكو"، و"باتان بويلا". ولمواجهة الأزمات المتأصلة في عمليات تقاسم وإدارة هذا المورد، كان من الضروري العودة إلى المعرفة التقليدية للسكان الأصليين، وتاريخهم، وارتباطهم بالماء، إلى جانب النواحي القانونية، والتقنية للموضوع.

من المعتاد أن نسمع للفلاحين في مناطق الأنديز يقولون: "الماء هو الحياة"، أو "يمكن للإنسان أن يرتكب جريمة قتل من أجل الماء". وتقاسم المياه كان دائماً أحد أسباب الصراع، ولذلك فمن المهم لمؤسسات التنمية المشتغلة بمشروعات الري، أن تتقن، وتمارس استراتيجيات التفاوض، وإدارة الصراعات.

الماء في أغلب أنظمة الري، مورد نادر يجب إحسان استخدامه، وفي كثير من الأحوال، يتمتع المستخدمون قرب المنبع بكميات وفيرة منه، في حين لا يحصل المستخدمون في الأحباس الدنيا على ما يكفيهم. وتتفاقم المشكلة عند انخفاض مستوى الماء، حيث يصير ماء الري الضمان الوحيد لحياة الزراعات في فترة

* مقال نشر في مجلة Ruralter، العدد ١٨، ١٩٩٩، ص ١٧-٤٤ (بالإسبانية).

** عالم اجتماع إكوادوري، بالمركز الدولي للتعاون في التنمية الزراعية.

الجفاف. وفي غياب نظام عادل لمناوبات الري يكون محل اتفاق عام، تحدث الكثير من الصدامات بشأن الماء، وكذلك السرقات، في تلك الفترة.

ومن المهم، سواء للمشروعات الجديدة أو القديمة، أن تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد الأنصبة، الاعتبارات الاجتماعية إلى جانب المعايير التقنية. ويزداد الأمر تعقيداً عند تقرير تعديلات، أو تحسينات على أنظمة ري قديمة، لأنها تصطدم بالعوادات المتأصلة التي يصعب تغييرها. والعقبة الرئيسية التي يجب التغلب عليها، هي مقاومة للتغيير خاصة إذا كان يمس بعض المصالح الفردية.

وعلمتنا خبرات التنمية الريفية، أنه لكي تنجح المبادرات المتخذة، وثبتت، فلا بد من تطويرها في اتفاق مع الفاعلين المعنيين. وفي حالة مشروعات الري، كانت النظرة التقليدية تعتبرها مهمة تقنية بالأساس، من اختصاص "المهندسين"، وليس للفلاحين التدخل فيها. وأنت هذه النظرة لتدهور الكثير من المشروعات، بل لانتهيارها وتخلي الفلاحين عنها. وفي مشروعات التقاسم، لا غنى عن اتفاقها مع رغبات المنفعين، لأن هذا هو الضمان الوحيد لاحترامهم لها والمحافظة عليها.

أغلب العاملين في هيئات التنمية (الخاصة أو العامة)، يأتون من خارج المنطقة لكي يحدثوا تغييراً أو تحسيناً في نظام قائم من قبل. وهذا لا يعني أن يفرضوا معاييرهم بصفاتهم فنيين أو متخصصين، ولا أن يعتبروا أن الأفضل هو ترك الأمور لرؤية الفلاحين بحجة أنهم الأدرى بأوضاعهم الفعلية. فعلينا كهيئات أن "تسهل" سير العملية.

وفي حالة الصراعات من أجل الماء، على المشروعات أن توفر لأصحاب الأرض المروية، المعلومات الفنية والاجتماعية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة. وهذا يعني أولاً معرفة تاريخ البنية التحتية، ومساهمة المستخدمين في إنشائها، وكيفية تحديد حقوق وواجبات كل منهم، والتصرفات المائية المتوافرة فعلاً، والزراعات السائدة في المنطقة، وعلاقات القوى، وحدود المنطقة المروية، حتى يمكن الإلمام بسير الأمور. وبعد الإحاطة بكل هذه العوامل، يمكن للمشروع أن يقترح نظاماً للاقتسام، ويرسم استراتيجيته بحيث تكون هذه المعلومات متاحة للجميع. وإلى جانب توفير المعلومات من أجل مناقشتها، يجب قيادة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي.

وفي الأمثلة التالية، سنقدم بعض الاستراتيجيات التي وضعها الفريق المشرف على مشروع الري والتنمية الريفية (بينيبي المرحلة الثالثة)، في مقاطعة

شيمبورازو، بهدف التغلب على الصراع على تقاسم المياه. وقبل تحليل الحالات الخاصة، سنقدم عرضاً للقسمات الرئيسية لنظام الري في الإكوادور حتى يتمكن القارئ من معرفة الظروف العامة للموضوع، وذلك على أساس من المراجع المتوافرة، وخبرة مشروع الري والتنمية الريفية ذاته. ثم سنقدم تحليلاً للخبرات المكتسبة، بأمل أن تكون مفيدة لمشاريع أخرى، بعد مطابقتها للظروف الخاصة بكل منها.

أولاً: الأوضاع السابقة لإدارة المياه في الإكوادور

كان الحصول على الموارد النادرة باستمرار، المبرر لاتخاذ مبادرات مختلفة للتحكم فيها، وفي منطقة الأنديز كان الماء دائماً موضوعاً للنزاع (مثل الأرض تقريباً)، لأنه إلى جانب ندرته، عنصر جوهري للزراعة وتنظيم المجتمع.

وقد كان التصرف في الماء في الإكوادور، يخضع لأحكام القانون المدني لحين صدور "القانون الأول المتعلق بالماء عام ١٩٣٦"، لتقنين استخدامات هذا المورد. "في عام ١٩٤٤، نشر القانون المتعلق بالري والصرف، وأنشئ الصندوق القومي للري، الذي أشرف جزئياً، في الفترة حتى ١٩٦٦، على إنشاء وتشغيل عدد من مشروعات الري في المنطقة الجبلية لأنه لم يكن يملك السلطة على المستوى القومي. فقد كان مجاله المحدد هو إقامة البنية التحتية، دون أن يشمل أي حق في التخطيط أو الإشراف على استخدامات المياه، أو التدخل في شئون الزراعة أو التنمية بوجه عام." (هرنان ريفالينيرا، ١٩٨٦، اقتباس إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥).

وقد أنشئت المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية عام ١٩٦٦، كهيئة متخصصة لإدارة شئون المياه طبقاً للمعايير الفنية والقانونية، وتنظيم الري على المستوى القومي. وإلى جانب دورها كسلطة عليا في شئون المياه، وكمحكمة للمياه أي المرجع الذي يفصل في النزاعات المتعلقة بالمياه، ويحافظ على حقوق الانتفاع، رسمت المؤسسة سياسة لإقامة أنظمة جديدة للري، تقوم على مشروعات كبرى عالية التكلفة، مبنية على أفكار جديدة تختلف جذرياً عن تلك التي كانت تقوم عليها أنظمة الري السابقة. وهذه المشروعات الجديدة تخدم بالأكثر، الملكيات المتوسطة والكبيرة." (روسيو بوستامنتي، ١٩٩٨)

"وفي عام ١٩٧٢، روجعت التشريعات القائمة. فلمواجهة التوزيع غير العادل بين الملكيات الكبيرة، وبين الفلاحين، وبسبب النزاعات الكثيرة التي اندلعت (واتخذ بعضها منحى عنيفاً) بشأن الحصول على هذا المورد، تقرر اعتبار المياه مملوكة للدولة، وصدر القانون الحالي للمياه، وبمقتضى هذا القانون أنيطت إدارة المياه بالمؤسسة الإكوادورية للموارد المائية. وكان هذا الإجراء ضمن السياسة القومية للنظام العسكري الحاكم في ذلك العهد." (إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥).

وفي عام ١٩٩٤، أدخلت بعض التعديلات، في إطار تحديث الدولة، تهدف إلى تعميم لامركزية الإدارة، وخاصة إعادة هيكلة المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية، التي لم تعد على الدرجة المطلوبة من الكفاءة لإدارة المياه من منظور متكامل، ولزم لذلك أن يحل محلها جهاز عام ينظم ويقتن في قطاع المياه، ويرسم السياسات اللازمة، ويضع الشروط لعقود إنشاء البنية التحتية. (روسيو بوستامنتي، ١٩٩٨).

ويقوم بهذه المهمة على المستوى الوطني المجلس الوطني للموارد المائية، وهو السلطة العليا في شئون المياه، وتتبعه وحدات لامركزية تسمى الشركات الإقليمية، تقوم بتنفيذ للمشروعات، والإشراف على تشغيلها. ويتولى هذا المجلس الشئون القانونية المتعلقة بالمياه، في الدرجة الأولى عن طريق الوحدات الإقليمية التابعة له، التي تفصل في المطالبات الخاصة بالمياه، وفي مستوى أعلى، يأتي دور المجلس الاستشاري للمياه، وفي النهاية يعود الفصل للمحكمة التي تفصل في النزاعات والمشاكل الإدارية.

ووفقاً للقانون الحالي، فالماء ملك للدولة التي تمنح حقوق استخدامه، واستغلاله، وإدارته لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وفي هذا الإطار الجديد حيث ألغيت الملكية الخاصة للمياه، يصير الملاك السابقون (وفقاً لبعض الشروط)، منتفعين بالمياه التي كانوا يسيطرون عليها من قبل، وفقاً لعقود الامتياز الجديدة. ويقضي القانون بأن حقوق الري مرتبطة بالأرض، وغير قابلة للتنازل، ومع أن القانون يمنع بيع هذه الحقوق أو مبادلتها، فإن الاستخدام الفعلي لهذه الحقوق، كثيراً ما يكون نتيجة الاتفاق بين المستخدمين لهذه الحقوق، والمقتسمين لها، وبين مديري روابط الري.

في حين نجحت الكثير من الضيعات في الاعتراف بحقوقها السابقة في المياه، فإن الأمور ما زالت مرتبكة بالنسبة لجماعات الفلاحين التي تجهل الإجراءات القانونية الواجب اتباعها. وتتوع أساليب تنظيم توزيع المياه، وأشكالها، تأثير الكثير

من التعقيدات في الاعتراف بهذه الحقوق. فضلاً عن ذلك، فقد كانت النزاعات بين الجماعات التي تتقاسم مياه ترعة واحدة، أو مصدراً واحداً للمياه، عائناً حقيقياً أمام حصول الفلاحين على الحق للقانوني في الانتفاع بالمياه.* (كريستوف إبير هارت، ١٩٩٤).

وفي عام ١٩٧٣، كان هناك ما يقرب من ٢٥٠ منظمة لمستخدمي المياه في المناطق الجبلية بالإيكوادور، بعضها رسمي، وبعضها غير رسمي، وتحمل أسماء متعددة مثل إدارة المياه، وعصبة المستخدمين، ورابطة الري. ويتميز الري الخاص بقنوات الري المستقلة التي توزع كميات صغيرة من المياه، ويُقدر أنه يوجد بالجبل أكثر من ٢٠٠٠ من القنوات التي تكون شبكة معقدة من أنظمة الري الصغيرة المنخفضة الكفاءة. ويمكن تقسيم أنظمة الري الخاصة إلى قسمين حسب نوعية المنتفعين: (١) أنظمة الري التي يديرها ملاك القطاع الخاص أصحاب الضيعات و/أو المزارع. (٢) أنظمة الري التي يديرها جماعات الفلاحين من السكان الأصليين، أو المختلطين، الذين يمارسون زراعة الكفاف لتغذية العائلة، ولا يوجه للسوق سوى ما يفيض عنها. وبصفة عامة يقوم المنتفعون بإنشاء البنية التحتية، وصيانتها إما بالعمل المباشر، أو بدفع اشتراكات. وبدوره، ينقسم هذا النوع من التنظيم إلى قسمين:

- الأنظمة القديمة أو التقليدية التي تمثل صراعاً طويلاً وعنيفاً من جانب الجماعات للمحافظة على حقها في المياه. وهي تعبر عن وجود حقوق تقليدية، وأشكال من التنظيم الاجتماعي المتماسك للتحكم في أنظمة الري وتحسينها.
- الأنظمة الحديثة التي تشمل الجماعات التي حصلت على حقها في المياه من نظام الإصلاح الزراعي. ولهذه الأنظمة مشاكلها الخاصة التي تعمل مشروعات التنمية على حلها. وهذه المشاكل هي:
- مشاكل نقل المياه، وتوزيعها، ومعدلات الري، سواء بالنسبة للبنية التحتية غير الكافية أو سوء عمل ما هو موجود منها، أو بالنسبة للنزاعات حول مناوبات الري، أو العدالة في التوزيع.
- عدم كفاية المياه بالنسبة لاحتياجات الزراعات وذلك بسبب ندرتها.
- بعض مشاكل تنظيم المشاركة للديمقراطية للمنتفعين، التي قد تتحول أحياناً، إلى نزاعات تؤثر على صيانة الأنظمة.* (إيفان سيسنيروس، وفرديريك أبولان، ١٩٩٥).

مما سبق، يتضح "ضرورة إصلاح المنشآت المادية، وكذلك التنظيم، وعملية تقسيم الماء" (إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥). والمقال الحالي يصف ويحلل نظامين من أنظمة الري الخاصة.

ثانياً: الإطار المؤسسي

تتعلق التجربة المقدمة بمشروع للري بالرش في الإكوادور، حيث يقع المشروع في مركز بينيبي في أقصى شمال شرقي مقاطعة شيمبورازو. ويشمل المشروع أربع مراكز للري، وهي بلتان بويلا، وكويناكويلا الألتار، ويوراك ياكو، وجوزو بينيبي، وهي تمتد على ارتفاعات تتراوح بين ٢٥٠٠، وثلاثة آلاف متر، حيث الطقس معتدل. ويسمح للمشروع بري ٨٥٠ هكتاراً من الأرض، ويخدم ٤٦٥ عائلة من الفلاحين.

وبدأ مشروع بينيبي، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، في عام ١٩٨٨، وكان أحد أهدافه الرئيسية لاستكمال، وتأهيل، وتشغيل البنية التحتية القائمة والتي بناها فلاحو المنطقة بمساعدة للهيئات الحكومية، لرفع إنتاجية الوحدات العائلية.

وتدخلت في المرحلة الثالثة من المشروع (١٩٩٧-١٩٩٩)، هيئات أخرى بصفة مستشارين، من بينها: الهيئة بين-الأمريكية للتعاون في الزراعة، والمركز الدولي للتعاون من أجل التنمية الزراعية، والهيئة الهولندية للتعاون والتنمية، ومركز مقاومة مرض تضخم الغدة الدرقية ومساعدة المعوقين، والمنظمة غير الحكومية المحلية المكلفة بتنفيذ المشروع. وفي هذه المرحلة، تحدد هدفان للري، وهما:

- استكمال وضبط البنية التحتية لنقل وتوزيع المياه بين أنظمة الري وفقاً للقواعد المحددة من قبل، وتركيب معدات الرش في حقول الفلاحين.
- مساعدة فرق الإدارة على تحديد، وضبط وتنظيم حقوق المنتفعين (والمنتفعات)، وواجباتهم، ورفع كفاءتها حتى تتمكن من تحمل مسؤولية تطبيق هذه القواعد في إدارة وتشغيل وصيانة أنظمة الري، والتحكم في النزاعات، بتشجيع المشاركة العادلة للرجال والنساء.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان من المهم اتخاذ توجه جديد يعتبر "الري بناءً اجتماعياً تاريخياً". ويقوم هذا التوجه على المفاهيم التالية المستمدة من الأدبيات الموجودة:

- "يمكن اعتبار نظام الري نظاماً خاصاً لاستخدام البيئة، كثيراً ما يكون ذا أصل تاريخي، يسمح بتحقيق الاحتياجات الاجتماعية لجماعة من السكان في مرحلة معينة، ويكون على درجة من التركيب تقل لأبعد حد المخاطر المناخية" (مارسيل مازوييه، ١٩٩٥).

- "وحتى مع أن مياه الري تخضع لقوانين الهيدروليكا إلا أنها تخضع قبل كل شيء للقواعد والقوانين الاجتماعية للجماعة المنتفعة بها من الفلاحين" (فريدريك أبولان، وكريستوف إيبرهارت، ١٩٩٣). وبهذه الطريقة، تحتاج إدارة الري إلى معارف هيدروليكية وزراعية، تبدأ من تجميع المياه وحتى توزيعها على الحقول وفقاً لاحتياجات الزراعات. وهذا يعني تقسيم العمل بين خبراء الزراعة، والاجتماعيين، المكلفين بتوفير المياه في أفضل الظروف (صيانة شبكة الري إلخ.). وهذا يعني وجود إدارة للري معترف بها اجتماعياً، يطلق عليها "رابطة الري"، تحدد الحقوق، وتنظم أعمال صيانة الشبكة، وتتحكم في استخدام المياه، وتوزع الأعباء المالية، والواجبات المطلوبة من كل عضو، إلخ. (تييري روف، ١٩٩١).

- ووفقاً لهذه الرؤية، "تتحدد إدارة المياه على أنها مجموع الاتفاقات، والقواعد، والأنشطة التي تسمح بتوزيعها بين المستخدمين وحقولهم، بشكل منظم، ومناسب للزراعات بها. وأحد العناصر الأساسية في أنظمة إدارة المياه بين الفلاحين، هو حسن توزيع حقوق الاستخدام بين المنتفعين" (جربن جربراندي، وبول هوجندام، ١٩٩٤).

- "وقبل أن يكون نظام الري عملاً هندسياً، فهو بناء اجتماعي يقود الجماعات البشرية، والأفراد (رجالاً ونساء)، إلى تحديد أساليب الحصول على الماء بشكل جماعي، وخلق حقوق المياه، أو المحافظة عليها، وكذلك الواجبات، والقواعد التي تسري على الجميع حتى يمكن صيانة هذا المورد، والحصول عليه. وتقوم هذه القواعد على أساس الاتفاقات الاجتماعية، وعلاقات القوى بين السكان، ومن أهمها العلاقات المترتبة على ملكية الأرض، والانتماء الإثني، والنوع الاجتماعي، والفروق الاقتصادية والاجتماعية وظروف الزراعة-البيئة. والقواعد الناتجة عن هذه العلاقات، هي التي تحدد في نهاية المطاف، الطبيعة التقنية للبنية التحتية التي

عليها أن تتواءم مع الإدارة المتفق عليها اجتماعياً" (فردريك أبولان، وكريستوف إيرهارت، ١٩٩٨).

وكان لهذا التوجه أهميته في تحديد استراتيجيات المشروع، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المياه. والحالتان المشار إليهما أدناه، توضحان الأسلوب الذي اتبعه المشروع لقيادة المفاوضات حول توزيع المياه.

ثالثاً: حالة نظام الري "يورك ياكو"

١- مميزات النظام

أحد أنظمة الري التي يتكون منها مشروع بينيبي يسمى "يورك ياكو"، وهو نظام كان المطلب الأول للمنتفعين به وضع نظام تقني لاقتسام الماء بين الجماعات الأربع المنتفعة به.

ويقع النظام في نطاق أبرشية لا ماتريز، ويحصل على الماء من نهر يورك ياكو، أحد روافد نهر تشامبو، ضمن حوض نهر باستازا. ويقع مأخذ الماء على ارتفاع ٣٢٤٠ متراً فوق سطح البحر، في حين يتراوح ارتفاع المناطق المروية بين ٢٤٥٠، و٣١٠٠ متراً.

وتنقسم المنطقة المروية إلى ثلاث مناطق مختلفة من الناحية الزراعية والبيئية، وهي: المناطق الدنيا، والوسطى، والعليا.

وتتميز المنطقة الدنيا بأن انحداراتها لا تتجاوز ١٠%، وتسكنها جماعة البينوكوتشو، وهي منطقة جافة تتراوح الرطوبة النسبية بها بين ٤٥ و ٥٠%، ذات تربة رملية، تحتوي على القليل من المواد العضوية. ويزرع بها أساساً الذرة بالتبادل مع المحاصيل التي لا تبقى طويلاً بالأرض مثل البازلاء، والفاصوليا، والبطاطس، كذلك يُزرع بها البرسيم الحجازي لتغذية الماشية، وكذلك بعض أنواع الفاكهة مثل الخوخ والبرتقال، للاستهلاك المنزلي والقليل منه للسوق.

والمنطقة الوسطى تتراوح الانحدارات بها بين ٢٠ و ٢٥% في مناطق النابوزو، و ٣٠% في مناطق الشمانجا. وتتراوح الرطوبة النسبية بها بين ٥٠ و ٦٠%، وتربتها رملية، ويُزرع بها الذرة، والبطاطس، والفاكهة (البرتقال).

ويسكن المنطقة العليا جماعة سانتا فيلا، وتتراوح الانحدارات بها بين ١٠ و ٤٥%، والرطوبة النسبية ٧٠%. وتربتها متماسكة وتحتوي نسبة لا بأس بها من

المواد العضوية، وتركز على زراعة البطاطس، والمراعي، وبالتالي تربية أبقار الحليب.

ووفقاً لقرار المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية السابقة، تنتفع ٨ جماعات من هذا النظام، وهي: نابوزو، وسانتا فيلا، وشامنجا، وبنيكوتشو، وجافينيبي، وأونيبي، وبايوشيغ، وبينيني. ويسمح لها المجلس الوطني للموارد المائية بتصرف مائي مقداره ٢٢٠ لتراً في الثانية، ولكن التصرف الحقيقي لا يتجاوز في المتوسط ١٥٠ لتراً في الثانية وهو لا يكفي لاحتياجات جميع الجماعات. وفي الوقت الحالي لا ينتفع بمياه هذا النظام سوى جماعات نابوزو، وسانتا فيلا، وشامنجا، وبنيكوتشو، وقد أنشأت فيما بينها لجنة لإدارة الري. ويعترف نظام الري يورا ياكو بانضمام ١٥٣ منتقياً فقط كأعضاء رسميين.

٢-لمحة تاريخية

نظام ري يوراك ياكو من أقدم أنظمة المنطقة حيث مضى على بدايته أكثر من ٥٠ عاماً. فقد بدأ إنشاء مأخذ الماء الذي يبعد حوالي الخمسين متراً عن المأخذ الحالي، في عام ١٩٥٠، وقام بتوجيه هذه الأعمال الدون أنتونيو فالديز، وسيجوندو سامانيجو، وجيراردو دافالوس، وإيلوي جونزاليز، وخوزيه ميرينو، وهم قادة جماعات البينييكوتشو، والشامنجا.

وامتدت القناة الأولى حتى القطاع المسمى "كواترو إسكيناس"، وكانت جماعات الشامنجا والبينييكوتشو هي التي قامت بالأعمال الأولى. ووصلت المياه إلى بينيني، وكانت تستخدم طوال الخمسة عشر عاماً الأولى، أساساً، في الاستهلاك الأي، وسقي الماشية.

وفي مرحلة تالية، ابتداءً من عام ١٩٦٠، تدخلت الحكومة عن طريق المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية السابقة، وأنشأت المأخذ الحالي، والرصيف، والقناة المغطاة. وأنشئ الرصيف أساساً اعتماداً على العمل اليدوي لما بين ٥٠ و ١٠٠ فرد يومياً (من أفراد الجماعتين، إلى جانب بعض العمال الأجراء). وجرى ذلك بمساعدة مؤسسة كاريتاس الخيرية التي كانت توزع حصص الأغذية على العمال المتطوعين، وكانت الحصص تقدر على قدر أيام العمل المقدمة من كل مجموعة. وفي تلك المرحلة واطبت جماعتا الشامنجا والبينييكوتشو على العمل، في حين ساهمت جماعة نابوزو بالعمل كذلك، أما جماعات بايوشيغ، وبينيني،

وجافينيبي فلم تساهم إلا بشكل متقطع. ولا يوجد سجل شامل موثوق به بأيام العمل، وذلك بسبب كثرة تغيير المشرفين على العمل، كما فقدت بعض قوائم الحضور. وبدلت مرحلة ثالثة من المشروع، بمساهمة من جماعة سانثا فيلا، بمشروع "نري كيميلاج بينيبي"، واستكملت بمشروع بينيبي، الذي نفذ مركز محاربة تضخم الغدة الدرقية وتأهيل المعوقين، وبتمويل للوكالة السويسرية للتعاون والتنمية. وفي هذه المرحلة أشرفت على العمل إدارة مركزية، واستبعدت جماعات بايوشيغ، وبينيبي، وجافينيبي، ولونيبي، بسبب مساهمتها المتقطعة، وكان ذلك أساساً بسبب عدم انتظام حصص التمويل. وقد أُرجعت للجماعات الأخرى استبعادها لعدم كفاية تصرف الماء للجميع، ولذلك استبعدوا أولئك الذين لم يقدموا نصيباً كافياً من العمل.

٣. تطور المشروع

ظهر أول نزاع عندما لجأت جماعة بايوشيغ للقضاء ضد وكالة شيمبورازو للمياه مطالبة بحقها في مياه قناة يوراك ياكو.

وهنا وجد المسئولون عن المشروع في مواجهة تحديين:

- (١) تحديد الجماعات التي يحق لها المشاركة في اقتسام مياه القناة الرئيسية؛
 - (٢) تحديد المعايير التي يجري على أساسها تقسيم يحترم حقوق كل جماعة.
- ولم يكن على الإدارة تحديد أحقية أي من الجماعات الثماني في الحصول على المياه، وبالتالي في المشاركة في اقتسام تصرف القناة الرئيسية، ولكن كان من المهم أن تساعد في المفاوضات بين المنتفعين من النظام، وأن تقترح المعايير التقنية والاجتماعية التي تسمح لهم بالوصول إلى قسمة عادلة.

وكانت الخطوة الأولى هي القيام بتحقيق مختصر لجمع عناصر التقييم الضرورية لحسن سير المفاوضات، واقتضى هذا تحليل البيانات (وثائق إجراءات تحديد الحقوق، وتقارير المشروع)، وإجراء مقابلات مع بعض مديري المشروع والمنتفعين به الذين ساهموا في إنشاء القناة من البداية (وكذلك الجماعات المشاركة حالياً في المشروع، وتلك التي استبعدت).

وكانت النتائج الأولية المستخلصة هي الآتية:

- لقد ساهمت الجماعات الثماني فعلاً في إنشاء القناة الرئيسية، وإن يكن في مراحل مختلفة، وبدرجات مختلفة من الحمية.

- لا يوجد سجل موثوق به للمشاركة في العمل، الأمر الذي خلق مشاكل في التنظيم. وفي المرحلة الثانية للمشروع حدثت مبادرة خاطئة تنادي بإلغاء السجلات السابقة والبدء من الصفر في تسجيل الحضور للعمل، وبذلك تتجاهل تاريخ المشروع، ومساهمة كل جماعة، وهو أمر مهم عند تحديد الحقوق.
- في مرحلة ما، استبعد المشرفون على المشروع جماعة بايوشيغ عندما لاحظوا أنها لا تملك الموارد اللازمة لتنفيذ بعض أعمال البنية التحتية. ولهذا السبب توقفت جماعة بايوشيغ عن المشاركة في أعمال الإنشاء وغيرها.
- وفضلاً عن ذلك، فالجماعات الأخرى المستبعدة، لم تشارك حتى النهاية بسبب التأخر في تنفيذ الأعمال، وبسبب حصولها على مصادر أخرى للري.
- واستخدمت هذه البيانات لتقسيم مطالبة البايوشيغ، وكذلك بقية الجماعات المستبعدة. واحتاج الأمر إلى الكثير من الاجتماعات بين إدارة المشروع وزعماء جماعات نابوزو، وسانتا فيلا، وبنيكونشو، وشامنجا، وتم التوصل للقرارات التالية من جانب المنتفعين:
- متابعة مطالبة البايوشيغ قضائياً، ومطالبة وكالة المياه مراجعة مرسوم تحديد حقوق المياه.
- الاعتراف بأن الجماعات المستبعدة لها حق في جزء من التصرف طبقاً للحكم، ولكن نظراً لتخليها عن متابعة العمل فإن عليها أن تدفع مبلغاً يحدده المشروع في مقابل انتفاعها بالقناة الرئيسية، وإلا أن تنشئ قناة خاصة بها.
- تقاسم للتصرف المائي الحالي بين الجماعات الأربع التي استمرت في العمل حتى النهاية.
- وبمجرد الاتفاق على هذه النتيجة الأخيرة، وضع المسئولون عن المشروع اقتراحهم بكيفية توزيع المياه بين هذه الجماعات الأربع. وعقدت أولاً جمعية عمومية قدمت فيها السجلات المصححة الأمر الذي سمح بتحديد عدد المنتفعين من كل جماعة كأساس للتقسيم. وفي هذا الاجتماع، وكذلك في غيره من الاجتماعات التي عقدت في كل جماعة، النسب المئوية للتقاسم، وكذلك الإنشاءات الواجب القيام بها. ونظراً لأن التصرف يتغير فيما بين فترة التحريق، وبين فصل الشتاء، فإن هذه الطريقة تبدو الأكثر عدلاً، لأنه بقدر توافر المياه عند المآخذ بقدر ما تحصل كل جماعة من المنتفعين على ما يكفي من المياه.

ومع ذلك، لم ترض جماعة النابوزو عن هذا الاقتراح، لأنها كانت معتادة بسبب وجودها قرب المآخذ، أن تأخذ حاجتها الكاملة من المياه، بما يضر بالآخرين أحياناً. لذلك طلبت الحصول على تصرف ثابت مقداره ٥٢ ل/ث، والذي اعتبرته حقاً مكتسباً. فضلاً عن ذلك، فقد استشهدت هذه الجماعة بالمعطيات التاريخية، مذكّرة بأنها ساهمت في إنشاء للقناة بعدد ثابت من العاملين، في حين أن هذا العدد تنذب بين الزيادة والنقصان، في المراحل المختلفة من جانب الجماعات الأخرى، في حين لم يشارك بعضها إلا قرب نهاية المشروع، وساهم البعض بالمال فقط. وموقف النابوزو هذا يدفعنا لفحص اعتبارين وهما:

(١) أهمية الحقوق التاريخية؛

(٢) تقييم عمل المتطوعين الذي لا يجوز تقييمه بالمال فقط.

ولحل هذا النزاع. عُقد عدد من الاجتماعات للجماعات وبين الجماعات، حضر البعض منها مسئولو المشروع، ولم يحضروا البعض الآخر واقتصرت على المنتفعين. ورغم المساهمة بالمعايير التقنية والاجتماعية، فقد طال النزاع، ولاستعجال الوصول إلى قرار وضحوا أنه بدون اتخاذ قرار فستوقف إجراءات تحديد الحصص المشاركة. وكبدل لمطلب جماعة نابوزو، اقترحوا على الجماعات الأخرى أن تتنازل لها عن نسبة من حصصها المائية في مقابل الحق التاريخي الذي تطالب به هذه الجماعة.

ولم يُقبل هذا الاقتراح فوراً بسبب وجود بعض الشكوك حول كفاءة أساليب التقاسم التي اقترحها المسئولون عن المشروع. وفي هذا الصدد، كان لتبادل الخبرة مع نظام "باتان بويلا"، والجولة للتقنية لهذا المشروع، فائدة كبيرة في الوصول إلى الحل. فبعد عدة اجتماعات بين القادة وبين قواعدهم، وبعد مشاورات مع رؤساء الجماعات الأربع، قُبلت الخطة المقترحة من مسئولى المشروع، مع بعض التعديلات البسيطة كما يتضح من الجدول رقم ١.

الجدول رقم ١: نظام ري يوراك ياكو
نسبة توزيع المياه بين الجماعات

الجماعة	عدد المنتفعين	الحصة السنوية المقترحة لهم	التصرف المقترح من الإدارة: ل/ث	الحصة السنوية وفقاً للاتفاق بينهم	للتصرف وفقاً للاتفاق ل/ث
نابوزو	٥٣	٣٤,٦	٥١,٩	٣٦,١	٥٤,١٥
سانتا فيلا	٣٢	٢٠,٩	٣١,٣٥	٢٠	٣٠
شامتجا	٣٦	٢٣,٦	٣٥,٤	٢٣	٣٤,٥
بينيكوتشو	٣٢	٢٠,٩	٣١,٣٥	٢٠	٣٠
مركز تأهيل المعوقين*				٠,٩	١,٣٥
الإجمالي	١٥٣	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠

وجرى التوقيع على هذا الاتفاق من لجنة التنسيق، ثم توثيقه قانونياً.

رابعاً: حالة نظام ري باتان بويلا.

١. مميزات النظام

يقع هذا النظام في نطاق أبرشية بويلا، ويستمد مياهه من أنهار براماديرا، ومونتي أوبسكورو، ومايرازجو، وباتان، وجميعها من روافد نهر بويلا، الذي يكون جزءاً من حوض نهر باستازا، وهو نفسه جزء من حوض نهر تشامبو. وأبرشية بويلا تقع ضمن غابة جبلية، وتتميز بالمعطيات الجغرافية التالية: متوسط درجة الحرارة السنوية ١٣,٨ درجة مئوية، ومتوسط سقوط الأمطار ٦٨٢ مم. سنوياً، ومتوسط الارتفاع ٢٥٤٠ متراً فوق سطح البحر. ويقع موسم التحريق من شهر أغسطس وحتى ديسمبر، ويستمر موسم سقوط المطر من يناير وحتى يوليو. وقد أدى الضغط السكاني في المنطقة إلى تقليص حدود الزراعة، بحيث

* تطوعت جماعة بينيكوتشو بالتنازل عن جزء من التصرف المخصص لها لاستخدام مركز محاربة تضخم الغدة الدرقية وتأهيل المعوقين، ووافق بقية المنتفعين بالنظام على ذلك.

صار النظام مختلطاً بين الزراعة وتربية الماشية في بلاد جافة بطبيعتها ولم تلجأ للري إلا مؤخراً، ويستكمل السكان معاشهم بأعمال التجارة، والنقل.

وأرض المنطقة ذات طبيعة رملية غالبية، وتتراوح الانحدارات فيها بين ١٠ و ٤٠%. وينقسم نظام ري باتان بويلا إلى قطاعين، يقع الأول منهما تحت منسوب القناة الرئيسية، في حين يقع للقطاع الآخر المسمى قطاع الجبل، في منسوبها. والمنطقة الدنيا جافة، وذات تربة رملية تماماً حتى ارتفاع ٢٦٠٠ متراً، وتستخدم مياه الري لزراعة الخضراوات، والمراعي، وقليل من المزروعات الأخرى بسبب ضيق المساحة. أما في المنطقة العليا أو الجبل، فنجد نفس طبيعة التربة، ولكن الرطوبة النسبية أكثر قليلاً، ويخصص هذا القطاع لتربية العجول التي يعيش أصحابها في المنطقة الدنيا.

ويشترك في نظام ري باتان بويلا ٢٠٦، موزعين بين جماعات بونجال، ومانزانو، وبويلا، وأنايا، إلى جانب مجموعة من الناس يقيمون عند مأخذ القناة، ويسمح لهم المرسوم بأخذ حاجتهم مباشرة منه. والتصرف المائي للنظام حسب المرسوم هو ١٢٥ ل/ث، ولكن تقديرات القائمين على نظام بينيني في مرحلته الثالثة، تقدر للتصرف الفعلي بحوالي ٤٥ ل/ث في فترة التحريق، و ١٣٠ ل/ث في موسم الأمطار. وعلى أية حال فهذه الكمية غير كافية لري ٦٥٠ هكتاراً الواقعة تحت منسوب القناة الرئيسية، والقابلة للري.

٢. لمحة تاريخية

دفع غياب نظام الري في أبرشية بويلا مجموعة من السكان لأن ينظموا أنفسهم لحفر قناة تستمد المياه من نهر مونتي أوبسكورو، ولكن هذه المحاولة أثارت النزاع مع مالك ضيعة "جويشماوتو" الذي كان يملك الحق القانوني في مياه ذلك النهر، وكذلك نهري باتان، ومايورازكو. وفي عام ١٩٥٤، جرت مفاوضات انتهت بتوقيع بروتوكول اتفاق يقضي بتقسيم مياه نهر مونتي أوبسكورو مناصفة بين مالك للضيعة وسكان بويلا.

واستمر هذا الاتفاق لبعض الوقت، إلى أن جرى تعديله عام ١٩٦٥، فقد تنازل مالك المقاطعة لأبرشية بويلا، عن مياه نهر مايورازكو والينابيع المار قريبها، مع التصريح ببناء الإنشاءات اللازمة لجر المياه لأراضيهم. وفي مقابل ذلك يسمح له

سكان بويلا باستخدام القناة التي أنشأوها على أن يقوم الطرفان بالمشاركة في صيانة القناة.

وعندما قررت الدولة في عام ١٩٧٢ اعتبار الماء ملكية الدولة، بدأت جماعات مانزانو، وأنابا، وبونجال، وبويلا، في اتخاذ الإجراءات القانونية للحصول على حق استخدام مياه الأنهار المذكورة أعلاه. واستمرت هذه الإجراءات حتى عام ١٩٧٩، عندما أعطت المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية التصريح باستخدام هذه المياه للجنة إدارة نظام ري بلتان بويلا، مع السماح بسحب تصرف قدره ١٢٥ ل/ث.

وبدأت الأعمال في المآخذ والقناة الرئيسية في عام ١٩٨٠، بنقل مياه أنهار مونتي أوبسكورو، وبراماديرا، وبالاتزا، وبلتان، عبر مواسير من الأسبستوس السمنتي، وتحت الضغط. ومولت المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية هذه الأعمال، مع مشاركة المنتفعين كعمالة غير مدربة. وبفضل تدخل مشروع بينيبي المرحلة الأولى، أمكن الانتهاء من القناة الرئيسية المغطاة، وجزء من القنوات الفرعية. وابتداءً من عام ١٩٩٤، بدأت أعمال المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع بينيبي بتمويل للوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، والعمل التطوعي من جانب المنتفعين، واستكملت في الوقت ذاته، الأعمال الثانوية مما مكن المياه من الوصول للمزارع فعلاً.

٣. تطور المشروع

أدى عدم كفاية التصرف المائي لتغطية احتياجات جميع المساحات القابلة للزراعة إلى سلسلة من الأزمات سواء في داخل اللجنة الإدارية للمشروع، أو بين الجماعات المنتفعة. وكانت النتيجة هي قيام بعض المنتفعين، بشكل تعسفي، باستخدام المياه مستغلين قوتهم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، دون احترام الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الاجتماعات التي ضمت الجماعات المختلفة. وفي الوقت نفسه، أعلن المسئولون عن المشروع غياب سجلات وافية بمشاركة المنتفعين في الأعمال، وقدموا سجلات مختصرة بالمشاركين في أعمال الإنشاء، والصيانة، والتشغيل للبنية التحتية الموجودة، وكذلك المساهمات المالية. ويزعم بعض المنتفعين أن هذه السجلات قد فُتت، أو جرى تجاهلها من قبل بعض المديرين بهدف إعطاء ميزة لبعض أصحاب المصالح الخاصة، ومجموعات معينة.

وفي مواجهة هذا الموقف، وبناء على طلب صريح من المستخدمين أنفسهم، قرر المسئولون عن مشروع بينيني المرحلة الثالثة، أن يتدخلوا، ويتقدموا بمعايير فنية واجتماعية لضمان كفاءة وعدالة للتوزيع بين الجماعات المختلفة، وفي داخل الجماعات ذاتها.

ويجب أن ننوه بأن الخبرة السابقة لتقاسم المياه في نظام يوراك ياكو ساهمت في تحديد وضبط الاستراتيجيات، والخطوات المتبعة. فقد نجح استخدام بعض الوسائل التي اتبعت في الحالة السابقة، بعد أخذ المميزات الخاصة بكل من النظامين في الاعتبار. فضلاً عن ذلك، فقد تجنب الفريق بعض الأخطاء التي وقعت في الحالة السابقة، وبذلك جاء التدخل بشكل أفضل عن السابق.

وكانت الخطوة الأولى هي تشخيص الأوضاع، وخاصة جغرافية الشبكة، وحالة البنية التحتية، وتاريخ تدخل المؤسسات في القطاع، والحقوق والواجبات السارية، وعلاقات القوى بين اللاعبين المختلفين، ودرجة تنظيم اللجنة المشرفة وروابط المزارعين، والنزاعات القائمة، وحصر المنتجات المتوفرة في النظام. وكانت هذه البيانات الأساس لوضع اقتراح أولي جرى عرضه على المنتفعين، والتفاوض عليه معهم.

وإلى جانب ذلك، فباستخدام البيانات المتوفرة، وبمعرفة النقاط الحرجة في القناة الرئيسية، أمكن القيام بالأعمال الضرورية لضمان كفاءة نظام شبكة التوصيل، وذلك لضمان عدم إهدار التصرف المائي بسبب الفاقد في هذه الشبكة.

وفي الوقت نفسه، أمكن تصحيح السجلات بعد التأكد من حقوق وواجبات المنتفعين، وكانت هذه من أصعب الخطوات، بسبب ما أشرنا إليه أعلاه من غياب سجلات موثوق بها، وانعدام شفافية البيانات. ومع ذلك، فقد أسهم المشروع في وضع السجلات النهائية حيث إنها العنصر الأساسي في اقتراحات التقاسم.

ونظراً لأن أغلبية المنتفعين كانوا يرغبون في إجراء توزيع "قني وعادل" يساهم في حل نزاعاتهم بشأن المياه، فقد شاركوا باهتمام كبير في المفاوضات، ومع ذلك فلم تكن مسيرة، ولا قصيرة، بسبب مقاومة إحدى المجموعات التي كانت تحصل تقليدياً على الكثير من المياه، وبشكل تعسفي.

وكالمعتاد، فالجماعة قرب مأخذ المياه، أي المنتفعون من جماعة البونجال (عند الفروع بونسوبالا، وجويزالي بونجال، وتيمبوشي أزوتادو)، الذين لا يزيد نصيبهم عن ٥٢ من مجموع ٢٠٦، كانوا يحصلون على نصف المياه المتوفرة، في حين لا تحصل جماعات مانزلتو، وبويلا، وأنابا، في المنطقة الدنيا وعددهم ١٣٣، بالكاد، إلا على ٣٠% من التصرف، والفرق واضح بين عدد المنتفعين وبين كمية الماء التي يحصلون عليها. وتتفاقم النزاعات في فترة التحريق، وخاصة بين الجماعات الثلاث الأخيرة، لأنها تتلقى كمية من المياه تتوقف على الضغط الواقع على الموزع، الذي لا يتبع معايير دقيقة بما فيه الكفاية.

وكان لهذه المشكلة أثر مباشر على الإنتاج، فسكان المناطق العليا يستخدمون الماء أساساً لري المراعي بهدف تغذية الماشية وهي منتجهم الأساسي، ويحصلون على أكثر مما يلزم من الماء. ونظراً لأن بعض الفلاحين اعتادوا أن يستخدموا من الماء أكثر مما يلزم للري، فقد كانوا يرفضون تغيير نظام الاقتسام الساري. وترتب على ذلك عجز سكان المناطق الدنيا، الذين يزرعون الذرة والخضر، عن أن يطوروا زراعاتهم بسبب نقص المياه.

ويمكن أن نذكر كذلك، أنه خلال السنوات الأخيرة كان الفريق القائم بإدارة المشروع مكوناً من ممثلي جماعات المناطق الدنيا، ومع ذلك لم يتمكنوا من الاستفادة من وضعهم المتميز هذا، لحل مشاكل اقتسام الماء بين الجماعات. فقد كان المستخدمون في المناطق العليا لديهم ميزة استراتيجية، بفضل موقعهم، تسمح لهم بالاستئثار بنصيب كبير من المياه. وفي المقابل كانت عملية الاقتسام تتأثر كثيراً بتوازن القوى بين المنتفعين، مع أفضلية واضحة لمن يملكون موارد اقتصادية أكبر، أو نفوذ سياسي أو اجتماعي، بفضل احتلال مواقع المسؤولية في الجماعة.

وأخذنا جميع هذه العوامل في الاعتبار، وضع القائمون على إدارة المشروع مقترحات لتوزيع المياه بنسب متويزة تحدد على أساس الأنصبة التي حددت على أساس المساهمة في الأعمال الجماعية، واشتركاك الشركاء. وقامت هذه المقترحات على أساس الاعتبارات الفنية للمبينة على الاحتياجات المائية، والمواءمة بين الجهود المبذولة، والموارد المقدمة من المنتفعين. وقام فريق الإدارة، والمنتفعون بعقد الكثير من الاجتماعات، كما نزعوا الحقول، وقاسوا للتصرفات، حتى يصلوا إلى مناقشة وتحليل اقتراح توزيع المياه المقدم من المشروع، والوارد في الجدول رقم ٢.

الجدول رقم ٢: نظام باتان بويلا
نسب التوزيع بين الجماعات

الجماعة أو الفرع	عدد الأنصبة	المستخدم قبل التقسيم %	للتصرف ل/ث	للتصرف الإدارة %	للتصرف المقترح ل/ث
بونسوبالا	٩	١٠	١٢,٥	٤,٨٦	٦,٠٧
جويساتي بونجال	١٦	٣٠	٣٧,٥	٨,٦٥	١٠,٨١
تيمبوشي أزوتادو	٢٧	٣٠	٣٧,٥	١٤,٩٥	١٨,٢٣
مانزافو	٥٧,٥	٣٠ لثلاث جماعات	٣٧,٥ لثلاث جماعات	٣١,٠٨	٣٨,٨٥
بويلا	٤٤,٥	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	٢٤,٠٥	٣٠,٨٥
أنابا	٣١	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	١٦,٧٦	٢٠,٩٥
مأخذ مباشرة	٢١	—	١ أو ٢ بوصة	—	—
الإجمالي	٢٠٦	١٠٠	١٢٥	١٠٠	١٢٥

تمثل المأخذ المباشرة ١٢ نصيباً خاصاً، و ٩ أنصبة عادية، وللتصرف محدد لها بمقتضى مرسوم، ولهذا لم تؤخذ في الاعتبار عند اقتراح للتوزيع. وكما هو واضح، فالتوزيع المقترح من جانب المسؤولين عن المشروع يُدخل تعديلات كثيرة، تؤثر بالدرجة الأولى على المنتفعين من لبونجال، وواجهته في أول الأمر مقاومة هددت بشل عملية التفاوض، ولكن الجميع قبلوا الاقتراح، في نهاية الأمر.

وأهم العوامل التي ساعدت على الوصول إلى توافق عام، هي الآتية:
(١) رغبة أغلبية المنتفعين في حل هذه النزاعات والوصول إلى قسمة عادلة ومتوازنة؛

- ٢) اكتسب الفريق المسئول عن المشروع ثقة المنتفعين، الأمر الذي جعلهم يقبلون المعايير الفنية المقدمة، ويتقنون في حياتهم؛
- ٣) أعطى مسئولو المشروع الوقت الكافي لشرح الاقتراح وتحليله، سواء لفرق الإدارة أو المنتفعين. ومع أن هذا أضر تنفيذ أعمال البنية التحتية لبعض الوقت، إلا أنه أمكن في النهاية، تحقيق لتفاهات مؤكدة وثابتة.
- ٤) كانت الاستراتيجية التي تتبعها مسئولو المشروع، والتي سمحت لهم بتبين مزايا نظام التوزيع على أساس النسب المئوية، نتيجة لتبادل الخبرات بينهم وبين المسئولين عن مشروع يوراك ياكو.
- ٥) حضر عملية تحديد مواقع وتركيب أجهزة التوزيع، فرق الإدارة، وبعض المنتفعين الأكثر إثارة للنزاع، بهدف إزالة أية شكوك. وبعدها جرى تقييم النتائج للتأكد من أن كل فرع يتلقى النسبة المحددة في الاتفاق.

خامساً: الأسلوب المتبع، والدروس المستفادة

"حاول الكثير من المشروعات، والهيئات، أن تنظم المنتفعين بنظام للري جرى إنشاؤه، أو نظام قديم جرت إعادة تأهيله، بمعرفة فنيين من الخارج، دون أن تنجح في ذلك، والسبب في الفشل هو عدم فهم نوع التنظيم الاجتماعي ولا العلاقات الاجتماعية، وعلاقات القوة التي تؤثر على البنية التحتية، أو على عملية اقتسام الحق في المياه. وعدم أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، يؤدي ببساطة إلى الفشل، إما بسبب الجهل بالأوضاع، وإما بسبب عدم امتلاك الفنيين للأسلوب المناسب لتحليل الوضع المعين." (فردريك أبولان، وكريستوف إبيرهات، ١٩٩٨).

وحتى في غياب قواعد لمعالجة النزاعات، يمكننا التوصل إلى بعض النقاط المهمة من نتائج الخبرة المكتسبة من عمليات إدارة وتوزيع المياه في الأنظمة التي وصفناها أعلاه، والتي يمكن استخدامها دليلاً مرشداً في الحالات المشابهة:

١- في هذا النوع من النزاعات حول الماء، على المشروع أن يلعب دور الميسر للمفاوضات بتقديمه للمنتفعين المعطيات الفنية، وكذلك الاجتماعية، حتى يتمكنوا من تحقيق الاتفاهات بأنفسهم؛

٢- وفي هذا السبيل، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي عمل تشخيص مختصر لعملية الري، يقدم المعلومات الأساسية التي تُحدد الاقتراحات المناسبة للواقع الفعلي على أساسها. وبالتالي، يجب أن يلم الفريق بأساليب وتقنيات تحليل وتقييم شبكة

الري، وأن يستخدمها. وكذلك يلم بقواعد التقسيم وحقوق الفلاح، وبروابط ملاك الأرض المروية، وأنظمة الإنتاج للعائلية، وهي التي ستوفر المعلومات التي يجب معالجتها وتحليلها حتى يمكن استخلاص مفهوم الإدارة الاجتماعية للري في المنطقة المعنية. ومشاركة المنتفعين بنظام الري في هذه العملية في غاية الأهمية.

٣- كما يحدث في أية مجموعة اجتماعية غير متجانسة، يؤدي وجود مصالح متعارضة إلى احتمال ظهور النزاعات، ولمواجهة ذلك، على الهيئة أن تبقى مفتوحة أمام جميع وجهات النظر، وأن تناقشها، وأن تحللها، وأن تعالجها بهدف مراعاة مصلحة الأغلبية، والوصول إلى اتفاق. وهذا يعني ممارسة الديمقراطية الداخلية في تجمعات ملاك الأرض المروية، الأمر الذي يدعم المنظمة.

٤- يعرف المنتفعون أنفسهم المدى الذي يستطيعون الوصول إليه في التفاوض، ومن المفيد إقامة الآليات التي تسمح بتداول المعلومات بشأن الاقتراحات، والتقدم في المفاوضات، ووصولها لجميع المستويات في المنظمة، وجمع وجهات النظر كذلك. وكما هو واضح، فمن الأهمية بمكان وضع استراتيجية للاتصال، وتبادل المعلومات، تضمنها بقدر الإمكان، الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، وتأييد أغلبية المنتفعين، مما يحقق لها الثبات.

٥- يجب أن تجري المفاوضات في جو من الشفافية الكاملة، وفي هذا السبيل، يكون لدرجة الثقة في الزعماء، ومدى تمثيلهم، أهمية حاسمة، وكذلك لمستوى مصداقية هيئة التعمير، وأعضاء الفريق التابع لها.

٦- يجب أن تُبنى المقترحات المقدمة من إدارة المشروع على أساس فني واجتماعي متين، ولكن يجب أن تقدم بطريقة مبسطة وواضحة حتى يفهمها المنتفعون. وفي حالة اقتسام الماء، من المهم أن تكون الخطة المقترحة قابلة للقياس بشكل ملموس.

٧- عملية التفاوض تستغرق وقتاً ولكنها توفر نتائج ثابتة. وفي الحالات التي قدمناها، كان إنشاء أجهزة تقاسم المياه مشروطاً بالتوصل إلى اتفاق بين المنتفعين، مما أدى لبعض التأخير في البرنامج الزمني لإنشاء أو تأهيل البنية التحتية. وعلى أي الأحوال، ومع أن المفاوضات تتوقف على معدل حركة كل هيئة، فإنه من الواجب، في لحظة معينة، تحديد موعد للوصول إلى اتفاق.

المراجع (وجميعها بالإسبانية)

- أرجويلو، سيلفيا، وأرويو، أليني، وروبالينو، تيلمو، "تمكين الفلاحين من الري"، العدد ٨، كامارين، كويتو، ١٩٩٨.
- أبولان، فريدريك، وإيبرهارت، كرسٹوف، "أساليب تحليل وتشخيص نظم الري الفلاحي"، العدد ٣، كامارين، كويتو، ١٩٩٨.
- أبولان، فريدريك، وإيبرهارت، كرسٹوف، "الزراعة الفلاحية والإدارة الاجتماعية لمياه الري في نيكيبايا ببوليفيا"، مونبلييه-جامعة كوتشابامبا، ١٩٩٣.
- أبولان، فريدريك، وبولينز، روتجارد، "الري في مجتمعات الأنديز، بناء اجتماعي"، كامارين، كويتو، ١٩٩٦.
- بوستامانتي، روسيو، "عمليات تغيير التشريع الخاص بإدارة المجاري المائية، دراسة التشريعات القائمة، ومشروعات التعديل في الإكوادور وبوليفيا"، بوليفيا، ١٩٩٨.
- سيسنيروس، ليفان، "الري الفلاحي وعملية التحديث"، كويتو، ١٩٩٥.
- إيرهارت، كرسٹوف، "سياسة الماء، والإدارة الفلاحية للري في مناطق الأنديز الإكوادورية"، رسالة دكتوراه، جامعة تولوز، ١٩٩٤.
- المجلة التشريعية، "قانون الماء"، جمعية للدراسات والنشر، كويتو، ١٩٧٢.
- جيربراندي، جرين، وهوجندام، بول، "تجسد أعمال الماء، الأعمال المائية في توسيع وتأهيل أنظمة الري في بوليفيا"، بوليفيا، ١٩٩٤.
- جيربراندي، جرين، "المفهوم الفلاحي لإدارة المياه"، دورديخت، هولندا، ١٩٩١.
- هيندريكس، "نظرات مهمة لتحسين أوضاع توزيع المياه"، هوانكايو، بيرو، ١٩٩٥.
- مالدونادو، رافاييل، دراسة نهائية، "برنامج التمكين للري في الأنديز"، كامارين، ١٩٩٨.
- روف، ثييري، ولي جولفين، باتريك، وريفادينيرا، هوجو، "الري التقليدي في مناطق الأنديز في الإكوادور"، كويتو، ١٩٩١.
- روف، ثييري، ونونيز، بابلو، "عرض تاريخي للري التقليدي في الأنديز الإكوادورية"، "لذاكرة" السنة الثانية، العدد ٢، معهد للدراسات التاريخية والأنثروبولوجية في الأنديز، كويتو، ١٩٩١.

الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

حسام رضا*

مقدمة

"هكذا خلق الله إسرائيل، ولقد ألقينا على عاتقنا بمساعدة من ميزانية التطوير إصلاح ما خلقه" ليفي أشكول. فالمياه التي هي مصدر الحياة كانت دائماً شحيحة في تلك المنطقة والتي بها ٥% من سكان العالم ولكن بها أقل من ١% من المياه العذبة العالمية.

وشهدت تلك المنطقة ميلاد حضارات عظيمة أسهمت في تطور الإنسانية ورفاهيتها، وكان ميلاد تلك الحضارات بالقرب من مصبات أنهار المنطقة في بلاد ما بين النهرين دجلة والفرات ونهر النيل وأيضاً حول نهر الأردن وروافده الليطاني والحاصباني والأولى والدمول.

كما شهدت المنطقة أول صراع على المياه منذ ثلاثة آلاف عام عندما كشف العهد القديم عن محاولة للرعاة اليهود الذين مكثوا في النّبه أربعين عاماً عقاباً إلهياً لهم، الإغارة على الفلاحين الفلسطينيين في أراضيهم من أجل مزاحمتهم على آبار المياه.

وفي القرن العشرين شهدت المنطقة الطموحات الاستراتيجية للكيان الصهيوني والذي حدد خريطته من النيل إلى الفرات في السيطرة على هذا المورد المحدد كabin ضال للغرب.

وكذلك الطموحات التركية لمقايضة البترول بالماء عبر مشروع أنبوب السلام ونتيجة لمشروع جنوب شرق الأناضول للسيطرة على مياه نهرى دجلة والفرات. وكل ذلك يوضح أهمية العلاقات والتحالفات الاستراتيجية التي بدأها العدو الصهيوني منذ أنشأ الكيان الصهيوني مع تركيا وإيران وأثيوبيا تحت اسم "معاهدة الحزام المحيط عام ١٩٥٨" من أجل تثبيت هذا المشروع الغربى للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بمواردها.

* باحث - مهندس زراعى

وكما يقول د.إمام الجسمس "يؤثر الأمن المائي على الأمن الغذائي وعلى القرار السياسى العربى" فلا يوجد أى تطور أو تقدم بدون المياه، فالمياه هى أساس كل تقدم والاحتياجات لها تتزايد مع تزايد التعداد السكانى ومع متطلبات التنمية الزراعية والصناعية والرفاهية للمجتمع الإنسانى كله.

وإذا كان الصراع حول المياه هو وجه لعملة وجهها الآخر هو ندرة المياه فكيف يتم معالجة هذه الندرة.

هل بتسعير المياه كما يطالب البنك الدولى وقواعد السوق، أما كما يقول محمد سيد أحمد أن ذلك يزيد الاضطراب الاجتماعى والفوارق الاجتماعية فلا بد أن يكون هناك بُعد لاجتماعى فى موضوع ندرة المياه، لم باللجوء إلى التكنولوجيا مثل الطاقة الشمسية أو المشروع الأمريكى للقديم والإسرائيلى حديثاً بتحلية المياه عن طريق الطاقة النووية، وتصبح إسرائيل متحكمة فى المنطقة مائياً خصوصاً فى منطقة الندرة: فلسطين، والأردن، ومنطقة الخليج.

نهر النيل الحلقة الأولى من بؤر الصراع

يقطع نهر النيل مسافة ٥٦١١ كم من منبعه فى بحيرة فيكتوريا ومسافة ٤٥٠٠ كم من منبعه فى بحيرة تانا قاطعاً تلك المسافة حتى البحر المتوسط مروراً بعشر دول، وتقدر حصة النهر عند أسوان بمتوسط ٨٤ مليار م^٣/ سنوياً، يصل منها حوالى ٨٤% من الهضبة الأثيوبية.

المطامع الإسرائيلية فى نهر النيل

"ققطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يعطى لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى للنهر الكبير نهر الفرات" سفر التكوين ١٥/١٨.

تحدد الأطماع الصهيونية نهر النيل عبر تاريخها الطويل، فلم يكن هناك حلم استعمارى ارتبط بالمياه كما كان الحلم الصهيونى وارتباطه بمياه النيل والفرات ونبلة مروراً بالأردن واليرموك والليطانى.

ففى سنة ١٩٠٢ لتفق هرتزل مع وزير الخارجية البريطانى الماركيز لانسلون^(١) على فكرة إنشاء شركة يهودية فى سيناء لاستيطان شمال سيناء تمهيداً لاستيطانها كلها، وكانت حجة هرتزل لإقناع تشمبرلين رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت أنها "أداة نافعة لمد النفوذ البريطانى إلى فلسطين عندما يحين الوقت الملائم لتجزئة الإمبراطورية العثمانية".

وفى يناير سنة ١٩٠٣ ألف هرتزل لجنة من الخبراء برئاسة المهندس ليبولدكسلر، وحدد هرتزل مهمة للجنة بدراسة إمكانية الاستيطان فى القسم الشمالى من شبه جزيرة سيناء والبحث فى الوسائل والإمكانيات التى تسمح باستعمار الأرياف والمدن فى المنطقة الواقعة على البحر المتوسط وبين قناة السويس والحدود التركية على الساحل" بالإضافة إلى البحث فى أفضل السبل لرى الصحراء، ودراسة إمكانية ضخ مياه النيل عبر قناة السويس أو تحتها^(٢).

ولكن تقرير اللجنة الفنية التى شكلها كرومر برئاسة جارسنن والصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٠٣ خيب آمال هرتزل حيث ناقش بالأرقام المشروع الصهيونى طبقاً للاقتراحات المقدمة ليصل إلى الأضرار التى تتحقق من ورائه لإنجلترا لأنه سيؤثر على رى الأراضى فى مصر وزراعة القطن بها والتى تستفيد بها مصانع إنجلترا، ويفند التقرير الفنى تقديرات المشروع تأسيساً على أن رى ٦٠ ألف فدان فى سيناء وهو ما اقترحه اليهود فى البداية يحتاج إلى ٥١ متراً مكعباً/ ثانية بما يوازى ٤,٣٤٠ مليون م^٣/ يوم وملياراً و ٥٨٤ مليون م^٣/ سنوياً ويذكر التقرير أن الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الأرض^(٣).

وانتقلت حكومة إثيوبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على قيام مكتب استصلاح الأراضى التابع لوزارة الداخلية الأمريكية بدراسة لموارد النيل الأزرق فيما بين ١٩٥٨-١٩٦٤ بعمل دراسة موسعة عن الأرض الزراعية بطول ٢٢٠٠ كم على الحدود مع السودان وتمت هذه الدراسة بالمشاركة الفنية للإسرائيليين. وكانت مجلة كيدما الإسرائيلية قد أشارت إلى هذه الدراسات والتى طلبها عدد من

(١) نهر النيل للماضى والحاضر والمستقبل، ص ٨٧، د. عبد العظيم أبد العطاء وآخرون،

دار المستقبل، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ٩٣.

الباحثين المصريين ولكن المجلة رفضت تسليم هذه الدراسات وتجاهلت تلك الطلبات.

وتقترح الدراسة بناء ٣٣ مدأ وخزاناً يمكن أن توفر المياه لكل من الري والطاقة الهيدروإليكية والكهربائية، وعايّنت الدراسة مليون فدان صالحة للزراعة، وتقوم المشروعات الأربعة باستقطاع حوالي ٨ مليار م^٣/سنوياً من مياه النيل الأزرق، حصة مصر منها ٤ مليارات، رغم أن المياه المتوفرة على إثيوبيا تصل إلى ١١٠ مليارات سنوياً!! وفي آخر دراسة عام ٢٠٠٤ تبين أن عدد المصابين بالإيدز بلغ ٣ ملايين شخص في إثيوبيا، أي إن للتنمية البشرية في حالة توقف ولا تحتاج أي مياه إضافية.

وفي دراسة لمجلس الشعب المصري عن أزمة المياه أعلن "ووجدنا أصابع إسرائيل تمتد إلى إثيوبيا حيث منابع النيل الأساسية، ٨٥% من مياهه.. وهي تنفذ الآن ٦ مشروعات سدود على منابع النيل هناك".

ولقد اتضح أن مشروع توليد الكهرباء في بحيرة تانا الذي يغذى النيل الأزرق بـ ٥% من إيراده تنفذه شركة إسرائيلية، كما أن المشروعات الإثيوبية المدعومة من البنك الدولي تنفذها شركات إسرائيلية وأيضاً في كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وهي من بين دول حوض نهر النيل^(٤).

وفي عام ١٩٧٤ ومع بدليات عملية التسوية نشر المهندس إليشع كالي مدير التخطيط لشركة تاحال المسئولة عن المياه في جريدة معاريف مقالاً بعنوان "مياه السلام" ثم أفرد ذلك في كتاب تحت اسم "المياه والسلام" تحدث عن مشاكل المياه التي تمثل خطراً على السلام في المنطقة:

وحدها في مشكلتين وهما:

-نقص المياه في الضفة الغربية.

-نقص المياه في غزة.

وتحدث عن إمكانية إقامة مشروعات تعاون ثنائي مع مصر في هذه المجالات عن طريق:

-تعاون ثنائي باستخدام الموارد المصرية (أرض-مياه) في الأراضي المصرية.

(٤) د.محمود سيد أحمد: معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط.

-نقل مياه النيل في اتجاه إسرائيل وذلك بهدف حل مشكلة.

وحسب إمكانية شراء ٣م ٣ بسعر ٤ سنت وهو ما قدره من قيمة مضافة للمتر المكعب في محصول القطن، وكانت دراسة للحكومة الهولندية في عام ١٩٩١ قد درست مشاكل المياه في قطاع غزة وأوصت بقيام الحكومة المصرية بحل مشكلة المياه في قطاع غزة عن طريق توصيل ١٠٠ مليون م^٣ سنوياً، وهو نفس الاقتراح الإسرائيلي، علماً بأن الحكومة الهولندية هي من أكبر الدول المانحة لمصر في مجال المياه!!

وكان الاقتراح الرئيسى لحل مشكلة المياه كما تتصوره إسرائيل هو جلب مياه النيل عبر مشروع ترعة السلام بكمية تصل إلى ١% من مياه النيل (٨٠٠ مليون م^٣/سنوياً) بالإضافة إلى مياه مشروع ترعة السلام، وذلك عبر توسيع أنابيب المياه المستخدمة في المشروع، وتتسبب الأنابيب عند خان يونس بقطاع غزة، أنبوب يحمل ١٠٠ مليون م^٣ يتجه شمالاً إلى غزة، والآخر جنوباً إلى النقب ويحمل الكمية المتبقية وتعتمد إسرائيل في ترويج مشروعها لنقل مياه النيل نحو الشرق لحل مشكلتها في المياه^(٥)

١-الترويج بوجود فوائض في مياه الري مقدارها ١٠ مليار م^٣.

٢-إن مصر تبذل مليارات الأمطار المكعبة في البحر في شهرى ديسمبر ويناير كل عام (أثناء السدة الشتوية).

٣-إن نصيب مصر من قناة جونجلي- والمتوقف مرحلته الأولى منذ سنوات بالسودان- سيصل إلى ٥ مليارات.

٤-إن مصر تخطط لنقل المياه إلى سيناء وإنشاء مشاريع ري بها، وهذا المشروع سيشكل توسيعاً للمشاريع المصرية.

٥-إن مصر عليها التزام معنوى وأدى حيال قطاع غزة لحل مشكلتهم المائية والتي تصل إلى مائة مليون م^٣/ سنوياً.

٦-إن هذا التعاون سيحظى بمساعدة خارجية (وبخاصة التمويل) من جانب جهات دولية معنية بدفع عملية التسوية في المنطقة^(٦)!!

(٥) إليشع كالى: المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية.

(٦) إليشع كالى: المصدر السابق.

ولبيان تأثير وصول ٨٠٠ مليون م^٣/سنوياً من مياه النيل لإسرائيل، فإن هذا الرقم يعادل حوالى ٣٨% من إجمالى الموارد التى تستغلها إسرائيل الآن وتسرقها من المياه العربية السورية واللبنانية والأردنية:

- إن إسرائيل أعلنت أن للزراعة ليست من بين صناعات القرن الواحد والعشرين، ولذلك قامت بتقليص كميات المياه لها من ١٤٠٠ حتى وصلت إلى ٨٧٨ مليون م^٣ عام ٢٠٠٢ (٧).

- قامت بتقليع ١,١٠٠ مليون شجرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- رفعت استهلاك السكان (المستعمرين) للاستيطان إلى ٨٧٧ مليون م^٣. وهذا يدل على أن هذه الكمية سوف تستخدم من أجل حركة الاستيطان الجديدة فى النقب لإضافة نفس عدد السكان حالياً، أى ٥ ملايين شخص تقريباً فى النقب يعتمدون على الصناعات الحديثة.

أى إن مصر سوف تقدم أساس الحياة لجيش من المستعمرين على حدودها، فى حين أن سيناء قليلة السكان والغنية بثرواتها المعدنية والزراعية كانت هدفاً قديماً لجيش أقام دولة.

المطامع الغربية للسيطرة على مياه النيل (البنك الدولى ومبادرة حوض النيل)

وفى الجنوب حيث منابع النيل ورغم انتشار مرض نقص المناعة -الإيدز- والصراعات العرقية فى أغلب دول حوض النيل، فقد ظهرت الخلافات حول المياه وكان أبرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أساس أنها من عهد الاحتلال، والمشروعات الإثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسلح فى جنوب السودان، رغم أن معظم هذه الدول بها فواقد مائية كبيرة غير مستغلة وبدائل مائية كبيرة، ويقابل ذلك تحد أكبر للمنتفعين الرئيسيين من ماء النيل، مصر والسودان، هو الاستمرار فى تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالي النيل (٨).

(٧) نيربيكر ودورون لاقى تأثير تسعير المياه (تجربة إسرائيلية).

(٨) درشدى سعيد، ص ٢٥، أزمة مياه النيل إلى أين، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨.

ولقد قام البنك الدولي عام ١٩٩٢ بالدعوة لمبادرة حوض النيل شارك فيها ٦ دول من حوض النيل (مصر - السودان - الكونغو - رواندا - تنزانيا - أوغندا) ومهمتها التقدم بمقترحات لإدارة مياه النيل لصالح كل دولة^(٨).

وأساس المبادرة يقع فى مجالين أساسيين هما التجارة فى الكهرباء وتنمية مصادر المياه للاستخدام المشترك بين دول الحوض، وهما مجالان لا يمكن تصور قيام مشروعاتهما بدون ضبط مياه للنهر وإقامة السدود الكبيرة عليه، وعملية ضبط المياه وإقامة السدود لابد أن تتناول موضوع إعادة توزيع حصص المياه بين الدول وموضوعها يمس المصالح الأساسية لكل دول الحوض وعلى الأخص دولتي المصب مصر والسودان^(٩)، فضلاً عن أن هذين المجالين يحتاجان لأموال طائلة لا تقدر عليها أى من دول الحوض، ولكن تقدر عليها الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي مما يوقع بتلك الدول تحت قبضة ديون لا طاقة لها بها وخصوصاً أن البنك الدولي أوضح أن المياه سلعة اقتصادية تحتاج إلى تسعير ولا بد من وجود بورصة للمياه وأسواق لبيع وشراء المياه، وأوضح كذلك حاجة الدول لسياسة مائية تشارك فيها الدول الوطنية ومعها الدول المانحة أى إنها سوف تكون تحت وطأة مخططات غربية لتنفيذ سياسات غير وطنية فى قضية المياه وهى قضية حياة أو موت.

وتقع خطورة الدخول فى مبادرة حوض النيل والمشروعات والمخططات السناجمة عنها أنها جاءت من خارج دول الحوض وفى أن مصر وافقت فيها لأول مرة على مبدأ إعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض، وكذلك على مبدأ اعتبار المياه سلعة تحكمها قواعد السوق، واتفاقية الجات لتجارة الخدمات وهو مبدأ قد تكون له تبعات خطيرة عليها كدولة مصب تصل إليها المياه من دول أخرى.

ومما يزيد المخاوف مسلك مجموعة الخبراء الذين يقفون وراء البنك الدولي وهى مجموعة محدودة العدد وتثير أموراً بسرية وهى وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ولها صلات واسعة بمراكز الأبحاث فى جميع دول الحوض والتي يتم تمويل معظم بحوثها عن طريق المعونات الأجنبية

(٨) د. رشدى سعيد، ص ٢٨، مجلة للكتب وجهات نظر، سبتمبر سنة ٢٠٠١ ورشة

البنك الدولي.

(٩) المصدر السابق.

التي تنفق في معظمها على هيئة مكافآت مجزية لموظفيها، فضلاً عن أن هذه المبادرة قد تلقت منحاً ومعونات سخية وخصوصاً من البنك الدولي والحكومة الهولندية والحكومة الكندية.

كذلك فإن من بين طاقم الخبراء الذين يوفدون لبلاد حوض النيل خبراء ما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم جديد استحدثه الإسرائيليون لتقنين وضبط حالة النزاع المستمر الذي تواجه إسرائيل في المنطقة وتتوى أن تعيش في ظله (١٠)

ويرى د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية المصري أن هناك تحديات خارجية على المياه في حوض النيل تتمثل في (١١):

- تزايد معدلات النمو السكاني، والأوضاع الاقتصادية المتردية في دول الحوض، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور البيئة والتصحر والجفاف، بينما ظل هناك أخطر سببين أغفلهما الوزير وهما:

- التدخلات الخارجية بين دول الحوض، وتخطيط مشروعات حوض النيل بواسطة جهات من خارج دول الحوض (البنك الدولي - الدول الغربية - الشركات المتعددة الجنسيات).

وتمثل عمليات التنمية المستمرة في دول الحوض سواء الزراعية أو الصناعية بجانب الزيادة السكانية أدوات ضغط على الاحتياجات المائية المتزايدة والمستمرة. كما تمثل الفواقد المائية على طول النهر أهم أدوات التعاون من أجل مصلحة كل دول الحوض من أجل زيادة المقررات المائية لكل دول الحوض دون الإضرار بالدول الأخرى.

وفي منطقة حوض النيل فإن حوض بحر الغزال بمنطقة المستنقعات يسير في مجراه ٢٣ مليار م^٣ لا يصل منها إلى النيل الأبيض إلا نصف مليار م^٣ (١١)، كما كان من المفترض أن توفر قناة جونجلي ٥ مليار م^٣ تنقسمها مصر والسودان في

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ندوة تحديات المياه في المنطقة العربية - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي يوليو سنة ٢٠٠٣.

(١٢) د. عبد الوهاب عامر كراسات عدد (٦) مركز البحوث العربية أزمة المياه في الوطن العربي سنة ١٩٩٨.

مرحلته الأولى لولا توقف المشروع وانتهياره بسبب الحرب في جنوب السودان^(١٢)

والصراع على المياه هو وجه للعملة ووجهها الآخر هو شح المياه ونتيجة لهذا الشح فلقد حاول البنك الدولي في استراتيجيته حول المياه تحويل المياه إلى سلعة اقتصادية يجب أن يتم تسعيرها، وأوضح أن القطاع الخاص هو الأجدر والأقدر على إدارة الطلب على المياه، وفي نفس الوقت استقرت استراتيجيته على أن المياه سوف تحتاج إلى بورصة مياة وأسواق لبيع المياه، وإذا استقرت هذه المعايير في حوض النيل فإنها سوف تطرح قضيتين خطيرتين على الأمن القومي المصري والعربي وهما:

- إمكانية تخزين المياه في إثيوبيا بدعوى تقليل الفاقد بالبخر وكذلك عدم الإضرار بالسودان من جراء الفيضانات العالمية وهو مشروع أمريكي- إسرائيلي منذ الستينيات في القرن الماضي.

- إمكانية شراء إسرائيل للمياه من إثيوبيا أو غيرها على أن يتم تسليمها عند المصب في مصر (إمكانية استعادة دول من خارج المصب بالمياه).

وقد قامت مصر ضمن مجموعة من ٢٦ دولة بالامتناع عن التوقيع على الاتفاقية الإطارية لاستخدام المجارى المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والتي تم تقديمها للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٧.

ورأت مصر أهمية توضيح عدد من المبادئ الهامة^(١٣) التي تحكم موقف مصر تجاه هذه الاتفاقية أهمها أن بعض الأحكام الجديدة تتطوى على عدول عن العرف الدولي المستقر، وأن الاتفاقية يجب ألا تتال بأى حال من الأحوال من القيمة القانونية للأعراف الدولية المستقرة في مجال تقاسم مياه الأنهار الدولية واستخدامها في غير الأغراض الملاحية.

وترى مصر أن هذه الاتفاقية لا يمكن أن تؤدي إلى التأثير في الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بأنهار بذاتها.

واعترضت مصر على أن معايير التقاسم المنصف للمياه لا يمكن لها أن تنسخ أى معايير أخرى سبق أن استقرت في العرف الدولي أو أن تكون بديلاً عنها، كما

(12) المصدر السابق.

(13) د. ضياء القوصي، السياسة الدولية أكتوبر سنة ٢٠٠٤.

تؤكد على ضرورة الربط بين هذا المبدأ والتزام الدول النهرية بعدم الإضرار بالدول الأخرى الشريكة لها بالمجرى المائي.

المطامع الإسرائيلية في المياه اللبنانية، الحلقة الثانية من بؤر الصراع
في سنة ١٩٢٠ بعث زعماء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة برسالة إلى الرئيس الأمريكي تتعلق بالحدود الشمالية لفلسطين جاء فيها ^(١٤) "إن اتفاقية سايكس بيكو تقسم البلاد (فلسطين) في إغفال تام للحدود التاريخية والضرورات الطبيعية وإن المنظمة الصهيونية تعتمد بالدرجة الأولى على الحدود الشمالية المنطقية والحدود الشرقية المعقولة بشأن تطوير إسرائيل الاقتصادي، وهو يصل إلى أن تشمل فلسطين من الشمال حتى نهر الليطاني ومناطق مياه حرمون وفي الشرق إلى سهل الجولان وحوران".

وفي عام ١٩٤١ أعلن تشرشل أن اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسمياً بأن تطلق أيديهم في فلسطين كلها وأن يضم إليها جنوب لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني وذلك مقابل أن تضع للصهيونية العالمية جميع طاقاتها وإمكاناتها في خدمة بريطانيا وحليفاتها خلال الحرب العالمية الثانية.

وتبلغ الأنهار في لبنان ١٥ نهراً وأهمها نهر الكبير والعاصي والحاصباني والليطاني ومتوسط تصريفها ٣٨٦٩ مليون م^٣، أما الليناييع فتزيد عن ١١٠٠ ويقدر تصريفها بـ ١١٥٠ مليون م^٣.

التصورات الإسرائيلية لسرقة المياه اللبنانية

كان وايزمان قد وجه خطاباً إلى اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا في ١٩٢٠/١٠/٣٠ يوضح فيه أن الحركة الصهيونية لا تطالب بأراضي فلسطين فحسب بل ترى أن تمتد حدود الوطن القومي لليهودي لكي يشمل جنوب لبنان، كما يرى أنه لا يفيد الكيان الصهيوني جر مياه الليطاني واليرموك إلى أراضي فلسطين بل أن يضم الأراضي التي تمر بها هذه الأنهار ^(١٥).

^(١٤) عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة.

^(١٥) أحمد كليب ص ١١٠ صان الاقتصادي عدد رقم ٨٨.

وقام لورد ميلك الأمريكي الجنسية الصهيوني العقيدة بزيارة فلسطين عام ١٩٤٤ وأعد مشروعاً للمياه أسماه فلسطين أرض الميعاد، ويعتبر للمشروع الرئيسى للمياه فى إسرائيل واعتمد على الأسس التالية^(١٦) :

- الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرهما فى تل القاضى ونهر اليرموك ونهر الحاصباني وبانياس.

- تخفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة لنقل مياه الأردن إلى النقب.

- الاستيلاء على نهر الليطاني وتحويل مياهه إلى شمال فلسطين.

وفى عام ١٩٧٤ طرح إليشع كالى فى دراسته الشهيرة تصورات حول استغلال إسرائيل للمياه اللبنانية فى اتجاهين:

- توليد طاقة كهربائية واستغلال المياه المستخدمة.

- نقل مياه أنهار وعيون فى لبنان إلى إسرائيل لحل مشكلة سرقة إسرائيل لمياه الضفة الغربية والأردن، وتحويل مياه الليطاني إلى بحر الجليل (بحيرة طبريا)

لتوليد طاقة لاستفادة الدولتين على أن تكون المحطة الكهربائية داخل إسرائيل!!

واعتباراً من عام ١٩٨٢ وبعد الاجتياح الإسرائيلى للبنان تم استغلال نهري الحاصباني والوزاني وينبعان من القطاع الشرقى للبنان ويصبان فى بحيرة الحولة بتصرف يبلغ ١٤٥ مليون م^٣/سنة^(١٧).

وقامت بمد أنابيب مياه من منبع العين وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وقامت بتحويل نهر الليطاني إلى نفق لنهر الحاصباني بطول ٢٠ كم إلى بحيرة طبريا بإسرائيل ويوفر لها ذلك ٥٠٠ مليون م^٣ وهذا ما أكدته تقرير الأمم المتحدة فى فبراير سنة ١٩٨٦.

وكشفت مصادر أمنية فى جنوب لبنان (الأهرام ١٥/٧/١٩٩٠) أن إسرائيل أتمت ترتيبات ضم واغتصاب مياه نهر الوزاني حيث اقتطعت جزءاً من الأراضى اللبنانية فى محور الفجر الوزاني وغيرت معالم الأرض فى محيط نبع الوزاني، كما نقلت الشريط الشامل الفاصل بين الحدود الدولية من أراضى بلدة الفجر السورية المحتلة إلى الضفة الشرقية لنهر الوزاني.

(١٦) محمود رياض مجلة الباحث العربى للعدد السادس.

(١٧) د.عطا الله أبو سيف: مجلة العلم والتكنولوجيا يوليو ١٩٨٩.

وقامت جهة ما -يرجح أنها أمريكية- بوضع أحد للنظائر المشعة في مياه نهر الليطاني ثم قامت بتحليل المياه المستعملة في شمال إسرائيل فظهرت المادة المشعة في المياه^(١٨)

وقد أعلن كولارز^(١٩) في ندوة حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان أن إدارة نهر الليطاني في السيطرة عليه قد تصبح عقبة أمام عملية السلام في المنطقة لأن أي مشاريع على هذا النهر ستؤثر على تدفق روافد نهر الأردن أي نهري دان والحاصباني، وهو سيؤثر على حصة إسرائيل.. هذا بالإضافة إلى إعلان إسرائيل في ١١/٥/١٩٩١ أنها لن تتسحب من لبنان دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطاني رغم أنه نهر لبناني!! وفي عام ٢٠٠٠ اضطرت إسرائيل للانسحاب دون أي اتفاقيات تحت وطأة المقاومة اللبنانية.

حوض نهر الأردن وروافده، الحلقة الثالثة من بؤر الصراع

تزود منابع الأنهار الواقعة في المرتفعات السورية واللبنانية نهر الأردن بإيراد سنوي يقدر بـ ١٢٩٠ مليون م^٣ سنوياً من المياه، ويشكل نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الأردن خط الحدود الفاصل بين سوريا والأردن كما يفصل إسرائيل عن الأردن في منطقة اليرموك، أما نهر الأردن فيعين خط الحدود بين الأردن وفلسطين، ويقدر توماس ناف من جامعة بنسلفانيا احتياجات الأردن عام ٢٠٠٠ بحوالي مليار م^٣، وتسعى سوريا إلى بناء سلسلة سدود صغيرة ومتوسطة لتنمية حوض نهر اليرموك والتي يمكنها حجز ٤٠% من مياه للنهر. وكانت هذه العمليات لبناء السدود وتنمية الموارد المائية على نهر الأردن هي السبب لاندلاع حرب سنة ١٩٦٧ وتقوم إسرائيل باستخدام مياه نهر الأردن والمتجددة في أغلبها كما تمنع المزارعين الفلسطينيين من استخدامه بحجج أمنية، وتستغل إسرائيل حوالي ٧٠% من مياه النهر البالغة حوالي ١٧٥٥ م^٣ تحت تهديد للقوة.

(١٨) ندوة حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان مجلة المستقبل العربي العدد ١٢/

(١٩) بروفيسور الجغرافيا ودراسات الشرق الأوسط في جامعة ميتشجن.

وفى الضفة الغربية فإن إسرائيل تستغل حوالى ٦٥٠ مليون م^٣ منها حوالى ١١٠ مليون م^٣ للسكان العرب الفلسطينيين، كما تمنع حفر أية آبار عربية حتى تسيطر على المياه بشكل عام.

أما فى قطاع غزة فالطلب على المياه للمستعمرين والسكان فى حدود ١٢٠ مليون م^٣/ سنوياً بينما للمياه المتجددة فى حدود ٣٥ مليون م^٣ (٢٠) وقد ازدادت ملوحة المياه الجوفية لتصل إلى ١٥٠٠ P.P.M كلوريد، كما ارتفعت مكونات النترات بشكل عال فى آبار شرب مخيمات اللاجئين، بينما أعلن الجنرال فريدى زاح نائب المنسق العام الإسرائيلى للأراضى المحتلة أن المواطن الفلسطينى يحصل على ١١٥ م^٣/ سنوياً، جاء فى تقرير الأمم المتحدة أن المستعمرين فى قطاع غزة يحصل للفرد منهم على ٦٨٠ م^٣/ سنوياً. والمعروف أن الضفة الغربية تحتوى على المستودع الرئيسى للمياه فى فلسطين مما أدى إلى وجود المستعمرات فوق هذه المناطق وأهم هذه المناطق هى جنين وقلقيلية!! ولهذا السبب أيضاً كانت النظرية الإسرائيلية فى الفصل بين السكان والأرض فى فلسطين حتى يتاح لها السيطرة على موارد المياه فى الضفة الغربية حيث لم تتسحب إسرائيل إلا من المناطق الفقيرة مائياً.

ونتيجة لاتفاقية التسوية مع الفلسطينيين تم إحالة قضية المياه إلى الاتفاق النهائى حتى يمكنها السيطرة على الوضع، كما قدمت إسرائيل للتعاون مع الأردن خيارات قليلة نظراً لقلّة مياه الأردن، فدعت إسرائيل الأردن للاشتراك فى عمل مشترك فى منطقة إيلات العقبة- حيث توجد طبقات أرضية غنية بالمياه، وكذلك تخزين مياه نهر اليرموك فى بحيرة طبريا فى فترة الفيضانات الشتوية، وعندما احتاجت الأردن للمياه فى فترة الصيف قامت إسرائيل بإعطائها المياه من أعماق أكبر من ستة أمتار ملوثة بالصرف الزراعى والطحالب مما أدى إلى انسداد الفلاتر وحدث أزمة رهية فى المياه لعدم صلاحيتها.

وتوجد فى جنوب الأردن فى حدود مدينة العقبة وبالأشتراك مع فلسطين المحتلة والمنطقة الساحلية الواقعة غرب الجزيرة العربية أهم المكامن الجوفية للمياه تتمثل فى مياه سطحية ومكامن مائية وهى تحتوى على ٦٠% من مجموع السيول، ومياه جوفية فى طبقة الساق وتمتد ١٢٠٠ كم تبدأ من جنوب الأردن وإلى شمال

(20) المياه فى قطاع غزة دراسة لحكومة هولندا يناير سنة ١٩٩١.

مزاحمين وبعض آبارها تعطى حتى ١٠٠ لتر ثانية، وطبقة ثبوك وتمتد من داخل حدود الأردن وحتى جنوب القصيم. وأعلن ديان بعد حرب ١٩٦٧ لقد استوليتا على لورشليم ونحن في طريقنا إلى يثرب وإلى بابل، وأن هذه المنطقة ستوفر لليهود اتفاقيات اقتصادية واسعة.

حوض نهر الفرات، الحلقة الرابعة لبؤر الصراع

بدأت حرب المياه التركية العربية منذ منتصف الثلاثينيات عندما قايض الممثل للفرنسى فى سوريا مشاركة تركيا لألمانيا بتسليمها لواء الإسكندرونة الغنى بالمياه والمدخل الشرقى للبحر المتوسط.

وفى لواخر الأربعينيات أقدمت تركيا على تحويل نهر قويق الذى ينبع من الأراضى التركية ويتجه إلى الأراضى السورية الأمر الذى استتبعه بوار آلاف الهكتارات وتشريد آلاف السكان فى محافظة حلب.

وحوض نهر الفرات الذى يبدأ من جبال تركيا ويتكون من رافدين رئيسيين هما قره صو، مراد صو ويبلغ طوله حتى وصوله نهر دجلة فى القرنة ٢٩٤٠ كيلو متر، وتشير الدراسات إلى أن متوسط اللوارد الطبيعى للنهر ما بين ٣١,٥-٣٣ مليار م^٣ سنوياً^(٢١)، وكان يبلغ وارد النهر عند جرابلس فى أول الأراضى السورية ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً.

وأجرى البنك الدولى فى ديسمبر ١٩٦٥ دراسة عن حوض نهر الفرات لوضحت أن المساحات التى تروى فى تركيا تبلغ ١٥٣ ألف هكتار وتستهلك ١,٥ مليار م^٣/سنوياً، وفى سوريا تروى ٢٥٨ ألف هكتار تستهلك ٣ مليار م^٣ أما العراق فقدرت احتياجاته سنة ١٩٦٥ بـ ١٢,٨٦ مليار م^٣ وتروى ١,٢٣١ مليون هكتار.

وفى ندوة الأمن المائى التى عقدت بدمشق فى نوفمبر ١٩٨٩ ذكرت أن استخدامات سوريا من نهر الفرات تبلغ ٣,٨٥٧ مليار م^٣/سنوياً واحتياجات العراق بلغت ١٩ مليار م^٣/سنوياً.

(21) مجلة الباحث العربى عدد يوليو ١٩٩٠.

مشروع جنوب شرق الأناضول

وهو مشروع تركي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ويمتد في محازاة الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا مع كل من سوريا والعراق وتبلغ مساحته ١٧٤ ألف كم ويضم للمشروع ٧ مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر الفرات، و ٦ مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر دجلة، ويتضمن إنشاء ٢٢ سداً مع ١٩ محطة كهرومائية وتروى ١,٦٣٣ مليون هكتار تستهلك ٢٠ مليار م^٣/سنوياً للرى.

والمشروع بدأ كفكرة في كتاب نهر الفرات والخطة الإنمائية لجنوب شرق الأناضول عام ١٩٧١ للدكتور كولارز وهو أستاذ الجغرافيا ودراسات الشرق الأدنى في جامعة ميتشجن الأمريكية منذ عام ١٩٧١ وكان أستاذاً زائراً في أكاديمية سلاح الطيران الأمريكي ومستشار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي وسلاح المهندسين الأمريكي.

تأثير المشروع على سوريا والعراق

في ١٣ يوليو سنة ١٩٨٧ قام رئيس الوزراء التركي الأسبق ورئيس الجمهورية تورجوت أوزال بمحادثات في سوريا نصبت على مطالب أمنية تركية في مقابل موافقة تركيا على تدفق المياه عند الحدود السورية في حدود ٣٥٠٠ م^٣/ثانية أي بمعدل ١٥,٧٥ مليار م^٣/سنوياً، وهذه الكميات لا تكفي حاجات سوريا والعراق، وتقدر المصادر السورية أن كمية المياه التي متصل سوريا بعد استكمال المشروع ستخفّض بمقدار ٤٠%، أما المياه التي تصل العراق فستقل بمقدار ٨٠%.

واحتياجات سوريا من النهر تتخطى الآن ٥ مليارات متر مكعب والأضرار التي تلحق بها على ثلاثة محاور:

- ١- انخفاض قوة العمل في منشآت سد الفرات الكهرمائية من ٨ توربينات توليد إلى توربين واحد يعمل.
- ٢- تجميد خطط رى الأراضي الزراعية في محيط سد الفرات وسهول حلب والرقّة ودير الزور.

٣- تحديد مياه الشرب في مدينة حلب والقرى المجاورة لها ومنطقة الرقة. أما العراق فرغم أن احتياجاته من النهر الآن تتعدى ١٩ مليار م^٣/سنوياً فلن يتبقى له إلا أقل من ٧ مليار م^٣ وعند ملء خزان كيبان والطبقة عامي ١٩٧٣،

١٩٧٤ أشارت وزارة الري العراقية إلى "أن سكان محافظة بغداد وبابل وكربلاء والقادسية والموثى وذى قار يقاسون ويواجهون أزمة شديدة بسبب قلة المياه، وفي عام ١٩٧٥ ألحقت أضراراً بالزراعة والبساتين قدرت بأكثر من ٧٠% وارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية بنسبة ٦٠٠% عن عام ١٩٧٣ وبلغت الهجرة بين الحدود السورية والعراقية وسد بحيرة حسيبة أشدها.

بل إن كمية المياه على قلتها في نهر الفرات ازدادت نسبة الملوحة بها وكذلك الكبريت والمواد الصلبة وتأثر كافة المشروعات الزراعية والكهرمائية. وقد صرح وزير المياه التركي عام ١٩٨٩^(٢٢) بأن مشروع الأناضول سي جلب المنفعة للجميع في المنطقة عن طريق مقايضة البترول بالماء، وأدلى سليمان ديميريل الرئيس التركي الأسبق بحدث لوكالة أنباء الأناضول في ١٩٩٢/٧/٢٤ "حق تركيا الكامل بمياه نهري الفرات ودجلة إلى النقطتين اللتين يجتازان عندهما الحدود ولاحق لسوريا والعراق في هذه المياه".

مشروع أنبوب السلام

قدمت تركيا عام ١٩٨٦ عرضاً لسوريا والأردن والسعودية والكويت وعمان والإمارات وقطر والبحرين بإمدادها باحتياجاتها للمائية من نهري سيحان وجيحان في خليج الإسكندرونة عبر خط أنابيب بعد أن قامت شركة براون اندريت الأمريكية بإعداد دراسات جدوى حيث تتراوح للتكلفة من ١٧-٢٠ مليار دولار في ذلك الوقت، ونكرت الشركة أن الخط الأول للمشروع تصل طاقته إلى ٣,٥ مليون م^٣ / يومياً لإمداد سوريا والأردن ومكة والمدينة، والخط الثاني بطاقة ٢,٥ مليون م^٣ / يومياً لإمداد الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية وعمان.

وقد عقدت جامعة ميتشجن ندوة تحت شعار مشكلة المياه وحلها بطرق سلمية وأعلن في الندوة أن الرئيس التركي أعلن عن استعداد تركيا لمد خط أنابيب بامتداد ١٥٠٠ كم وذلك من فائض المياه التركية، ويقول بروفيسور شوفال الإسرائيلي أنه فوجيء بأن العلماء الأمريكيين كانوا قد عرضوا الفكرة نفسها، وتبنت وزارة الدفاع الخارجية الأمريكية الفكرة وتولت دراستها وبحوثها والفائدة التي ستعود على أمريكا بالإضافة لكسب جماح العراق وإيران في ذلك الوقت- وستتولى الشركات تنفيذ المشروع.

(22) للقبس الكويتية.

الخلاصة

إن مساحة الوطن العربي ١٤,٣ مليون كم وهو يملك وحدة جغرافية وتجانس اجتماعي وإمكانات للتكامل الاقتصادي وموارده الاقتصادية متعددة، ولكن تأتي موارده المائية من خارجه بنسبة ٧٠% متسببة في صراعات سببها أطماع الدول الكبرى ففي الشمال تطالب تركيا بمقايضة البترول بالماء وفي الجنوب تحاصر الصراعات المسلحة - أغلبها بسبب المياه - السودان في محاولة لتفكيك أوصاله أما في القلب فالاستعمار الاستيطاني والمشروع الغربي للصهيوني مدعماً بالقوة الأمريكية ومخططات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تسيطر بالقوة على مياه فلسطين التاريخية وعيونها على الفرات والنيل وجيوشها على هضبة الجولان وبالقرب من اللبنيان.

ويقول بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" أما السبب الرابع لنقص المياه فهو السياسة غير الرشيدة لسياسات المياه الوطنية لا تأخذ في الاعتبار احتياجات الأقطار المجاورة والأجيال القادمة، ومثل هذا الموقف قد يجر البلدان إلى حافة الحرب من جديد". أي يهدد بشن حروب لسرقة المياه العربية كما يغتصب مياه الضفة الغربية ولا يتصور أن تتغير علاقة إسرائيل بالضفة الغربية بسبب هذه القضية قضية المياه حيث تسيطر إسرائيل على كامل المياه في الضفة الغربية. وأيضاً يتصور أن تماطل إسرائيل في عودة الجولان إلى سوريا حيث قامت بطرد السكان العرب وتمير قراهم من أجل عدم استخدامهم للمياه وتقوم حالياً بعمليات واسعة للاستيطان في الجولان.

والمتابع لحركة الهجرة اليهودية لإسرائيل واستخدامات المياه في إسرائيل يجد أن استخدام المياه في الزراعة في تناقص حتى بلغ ما يستخدم في الإسكان، أي إن كل نقطة مياه تسرقها إسرائيل هي لجندى إسرائيلي يغتصب أرضاً عربية أو يقتل فلسطينياً، ويرى الخبراء العسكريون الأمريكيون في اقتصاديات المياه والزراعة أن الاطلاع على الخرائط العسكرية الإسرائيلية واختيار المواقع العسكرية الإسرائيلية في المناطق العربية المحتلة يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيار بمنابع المياه. ويساند القوة العسكرية الإسرائيلية في السيطرة على الموارد العربية المائية في الضفة والجولان التأييد الأمريكي المطلق، وحتى في لجان المياه في الاجتماعات

متعددة الأطراف كانت الولايات المتحدة الشريك الرئيسي للداعم لسياسات إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية بالتهديد باستخدام القوة والتفكك العربى.

وإن تركيا فى الشمال تسعى لفرض سيطرتها الاقتصادية على المنطقة من خلال تصورها لملكيتها للمياه أحد مكونات الأمن القومى العربى.

وإثيوبيا والبنك الدولى فى الجنوب من خلال تسعير المياه والسيطرة على المياه بإقامة السدود والسعى لتفكيك السودان هو أحد مظاهر الضعف العربى والتدخل الأمريكى الإسرائيلى فى المنطقة حيث أشار تقرير استخباراتى فرنسى عام ٢٠٠٠ إلى قيام إسرائيل بتكثيف نشاطاتها فى أفريقيا، وكشف أن حوالى ٨٠٠ خبير إسرائيلى فى شئون المياه يتدفقون على حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تولت مسئولية وضع التصورات والخطط المائية لكل من إسرائيل وإثيوبيا وتركيا ووراء مخطط تقسيم السودان، ويقول د.جريس ستار فى كتاب سياسة ندرة المياه فى الشرق الأوسط الذى تولت تمويله وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الداخلية الأمريكية ووزارة الدفاع وسلاح المهندسين ووكالة الاستخبارات للدفاعية، "الولايات المتحدة هى البلد الوحيد فى العالم القادر على التصدى لقيادة عملية تنمية مصادر المياه وتنسيق التعاون فى الشرق الأوسط، ونهدف من ذلك إلى التوصية المستقبلية التى بمقدورها حماية وتعزيز المصالح الأمريكية".

ولا يمكن حل مشكلة الصراع على المياه فى المنطقة إلا بمعالجة الضعف العربى بالردع العربى والمبنى على عناصر الأمن القومى، والتعاون الشامل الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وحماية الحقوق المائية العربية حيث إن الموارد المائية عامل أساسى من عوامل البقاء.

المصادر

- ١-نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل د.عبد العظيم أبو العطا وآخرون دار المستقبل الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.
- ٢-معارك المياه فى الشرق الأوسط د.محمود سمير أحمد كتاب المعرفة.
- ٣-إليشع كالى المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية.
- ٤-أزمة المياه فى الوطن العربى كراسات (٧) مركز البحوث العربية د.رشدى سعيد وآخرون نوفمبر سنة ١٩٩٨.
- ٥-السياسة الدولية أكتوبر سنة ٢٠٠٤.
- ٦-تأثير تسعير المياه (تجربة إسرائيلية) نوفمبر سنة ٢٠٠٢.
- ٧-مجلة الكتب وجهات نظر أعداد مختلفة.
- ٨-الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى سلسلة عالم المعرفة.
- ٩-صامد الاقتصادى أعداد مختلفة.
- ١٠-مجلة الباحث العربى أعداد مختلفة.
- ١١-جريدة الأهرام.
- ١٢-مجلة العلم والتكنولوجيا يوليو ١٩٨٩.
- ١٣-مجلة المستقبل العربى أعداد مختلفة.
- ١٤-المياه مصدر التوتر فى القرن الواحد والعشرين د.محمود أبو زيد الأهرام سنة ١٩٩٨.
- ١٥-تحديات المياه فى المنطقة العربية ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى يوليو سنة ٢٠٠٣.
- ١٦-أزمة مياه النيل إلى أين مركز البحوث العربية الطبعة الأولى ١٩٨٨.

بيان الماء حق الجميع في الحياة *

نحن ننتمي إلى أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأوروبا. وقد اجتمعنا ثلاث مرات في عام ١٩٩٨، وصفتنا التمثيلية الوحيدة هي أننا مواطنون مهومون بحقيقة أن ١٤٠٠ مليون من البشر من بين ٥,٨ مليار هم مجموع سكان الكوكب، لا يحصلون على الماء للصالح للشرب، وهو المصدر الأساسي للحياة، وهذا أمر غير مقبول.

وهناك خطر مائل، وهو أنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون عدد من لا يحصلون على الماء الصالح للشرب ٣ مليارات من بين المليارات الثمانية الذي ستبلغهم البشرية في تلك العام، وهذا أمر لا يمكن القبول به. ومن الممكن، بل من الواجب منع تحول الأمر غير المقبول إلى أمر مقبول، كيف؟ نعتقد أن هذا سيكون ممكناً بتطبيق المبادئ، والقواعد التالية:

المبدأ الأول: الماء "مصدر الحياة" ملكية مشتركة لسكان الأرض

الماء بصفته المصدر الأساسي للحياة، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في النظام البيئي للأرض، هو ملكية مشتركة لسكان الكوكب. ولا يحق لأي منهم، فرادى أو جماعات، أن يجعلوا منه ملكية خاصة. فالماء إرث مشترك للبشرية، وعليه تتوقف صحة الفرد والجماعة.

وترتبط للزراعة، والصناعة، والحياة المنزلية بالماء، ولا يمكن إنتاج أية ثروة دون الحصول على الماء. والماء، كما يعترف الجميع، ليس مورداً مثل أي مورد آخر، وهو ليس سلعة للتبادل، أو تقيّم بالمال.

*مبادرة من اللجنة العالمية للعمل من أجل إقرار "عقد الماء"، ورئيسها مارية سوارس، بلشيونة، وتوجيه ريكاردو بتريللا.

ولأنه لا بديل للماء، فمن حق كل عضو في الجماعة البشرية الحصول عليه، وخاصة الماء الصالح للشرب، بالكمية، والتنوعية، اللازمة للحياة، والنشاط الاقتصادي.

المبدأ الثاني: الحق في الماء حق غير قابل للتحويل أو التنازل، فردياً أو جماعياً.
ينتمي الماء إلى اقتصاد الممتلكات المشتركة، وتقاسم الثروة، أكثر من انتمائه لاقتصاد تراكم الثروة للفردية الخاصة، والاستيلاء على ثروات الآخرين. وفي حين كان تقاسم المياه، في الماضي، في كثير من الأحيان، مصدراً كبيراً للمساواة الاجتماعية، فإن حضارتنا الحالية تعترف بأن الحصول على الماء حق أساسي غير قابل للتحويل أو التنازل، فردياً أو جماعياً.

والحق في الماء جزء من الأساس الأخلاقي لمجتمع إنساني "جيد"، واقتصاد "جيد". وهو حق يعود للمجتمع ككل، والمستويات المختلفة لتنظيم المجتمع، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة، والدعم، وضمان الحق في الحصول عليه للجميع، ولجميع المجتمعات البشرية دون أي تمييز بسبب العرق، أو النوع الاجتماعي، أو الدين، أو الدخل، أو الطبقة الاجتماعية.

المبدأ الثالث: يجب أن يساهم الماء في التضامن في الحياة بين الجماعات والبلدان، والمجتمعات، والجنسين، والأجيال.

لا يعني انعدام المساواة في توزيع الماء العذب بين أرجاء العالم، ولا التباين الكبير في الدخول بين البشر، أنه يجب أن تسود اللامساواة في الحصول على الماء بين الأفراد والجماعات الإنسانية. وبالمثل، فاللامساواة في توزيع هذا المورد، وكذلك في توزيع الدخل، لا تعني أن الشعوب الغنية بموارد الماء، والأفراد ذوي الدخل المرتفع، من حقها (ومن حقهم) أن تفعل بها ما تشاء، كأن تبيعها (أو تشتريها) "للخارج" لتحصل منها على أكبر كسب (أو استمتاع).

لقد حان الوقت لكي يتوقف الماء عن أن يكون مصدراً، في الكثير من أرجاء العالم، للكثير من اللامساواة بين الرجال والنساء، اللاتي يتحملن كل العبء عز الأنشطة المنزلية المرتبطة بالماء. واليوم، في بداية الألفية الثالثة، تتسبب الكثير من الحروب بين الدول المتجاورة بسبب الماء، لأن البلدان ذات الوضع المتميز

جيو اقتصادياً، تستخدم الماء أداة في خدمة أهدافها الاستراتيجية من أجل "الهيمنة" محلياً.

من الممكن سحب قوة الماء من الدول المتسلطة، لتحويله إلى شيء عام (أو ملكية عامة) في دولة المواطنين.

المبدأ الرابع: الحصول على الماء يجب أن يمر عبر الشراكة. لقد آن الأوان لتخطي منطق "سلالة الحرب"، والصراعات الاقتصادية من أجل السيطرة وغزو الأسواق. تقوم المواطننة والديمقراطية على أساس التعاون والاحترام المتبادل، وهما تعيشان في ظل الشراكة وعن طريقها. ومبدأ "شركاء من أجل الماء" هو المبدأ الملهم لكل الأنوات (مثل "عقود الأنهار") التي سمحت مؤخراً بتخطي النزاعات التي كانت تؤدي في السابق لتسميم العلاقات بين الجماعات المشاركة في الأنهار، أو في ذات الأحواض المائية.

ونحن نؤيد بالطبع، جميع أنواع الشراكة المحلية، أو القومية، أو العالمية، سواء أكانت عامة أو خاصة حقيقية، مبنية على أساس احترام التنوع، حيث تساهم الثقافات المشاركة على قدم المساواة في الإدارة المتكاملة، التضامنية، المستدامة للماء، ومن أجل المصلحة العامة.

أما المشاركة التي لا تحمل من معناها إلا الاسم، والتي تخضع في الواقع لمنطق المتعاملين من القطاع الخاص للمنافسين بضراوة فيما بينهم حول غزو الأسواق — الأمر الذي لا مناص من حدوثه إذا اعتُبر الماء سلعة اقتصادية وتجارية — ولمصالحهم، فلا بد من أن تضر بهدف حصول الجميع على الماء، والإدارة المتكاملة التضامنية والمستدامة للماء.

المبدأ الخامس: نعتقد أنه من الواجب أن يكون تحمل الأعباء المالية لتوفير الماء جماعياً وفرياً في آن معاً وفقاً لمبادئ المسؤولية وحسن الاستخدام.

إن ضمان الحصول على الماء لسد الاحتياجات الحيوية الأساسية لجميع الأفراد، والمجتمعات البشرية، واجب يقع على عاتق المجتمع بأسره. فعلى المجتمع بشكل جماعي، تحمّل تكاليف جلب، وإنتاج، وتخزين، وتوزيع، واستخدام، والمحافظة على الماء وتوزيعه، بهدف ضمان توفير الحصول على الماء بالكميات والنوعيات في حدها الأدنى لللازم والضروري للحياة.

ومجموع هذه التكاليف (بما في ذلك التكاليف السلبية للعوامل الخارجة عن حسابات سعر السوق) هي تكاليف اجتماعية وجماعية على مستوى المجتمعات البشرية الأساسية. ويكتسب هذا الأمر مزيداً من المغزى على مستوى البلدان، والقارات، والعالم، إذ يجب توزيع تمويلها بشكل جماعي. ويجب تطبيق التسعير الفردي المتصاعد بعد تخطي الحد الأدنى الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وبعد تجاوز الحد الأدنى الحيوي، يتصاعد السعر مع الكمية المستهلكة، وفضلاً عن ذلك، يجب اعتبار الزيادة في استخدام الماء وإساءتها تجاوزاً للشرعية.

المبدأ السادس: الماء موضع اهتمام المواطنة والديمقراطية.

إن خلق الظروف الضرورية لضمان الحصول على الماء في الأوضاع المثلى، واجب على الجميع، وهو واجب كذلك بين الأجيال. ففي الواقع، يقع على الأجيال الحالية عبء استخدام الماء، وتنميته، وحمايته، والمحافظة على موارده، بشكل يضمن للأجيال القادمة الاستمتاع بنفس الحرية في التصرف، والقدرة على الاختيار، التي نطلبها لنواتنا اليوم. ويجب أن يحتل المواطن مركز الصدارة عند اتخاذ القرار.

والإدارة التضامنية المتكاملة والمستدامة تدخل في إطار ديمقراطية المشاركة، التمثيلية، المباشرة، وهي تتجاوز صلاحيات الفنيين، والمهندسين، ورجال البنوك، ومعارفهم. وللمستخدم (بغض النظر عن قدرته المالية) دور مهم يمارسه باختياراته التي توجهها مبادئ الاقتصاد والمجتمع المستدامين.

المبدأ السابع: أية سياسة تختص بالماء، تفترض درجة عالية من الديمقراطية على المستويات المحلية، والقومية، والقارية، والعالمية.

يحتاج الماء بالضرورة لإدارة ذات طابع لا مركزي يتميز بالشفافية، وهذا يقتضي دعم أساليب الديمقراطية التمثيلية. وينفتح المجال بقوة أمام الديمقراطية بالمشاركة على مستوى القرية، والمدينة، وحوض المياه الجوفية، والمنطقة.

ويجب وضع أطر واضحة للتقنين على المستوى الدولي والعالمي، لتنتج وتبرز السياسة التضامنية المستدامة للماء على مستوى المجتمع العالمي. وعلى السلطات البرلمانية أن تلعب الدور الأساسي في وضع القانون العالمي للماء في خلال الأعوام العشرين القادمة.

ونعتقد كذلك، أن هناك ضرورة عاجلة وحتمية لإعادة تقييم الممارسات المحلية التقليدية، إذ يوجد تراث كبير من المعارف والكفاءات في الممارسات التضامنية للجماعات، ذو فعالية كبيرة، يجري تبيده. ويخشى تبيده بالكامل في السنوات القادمة.

ولكي تصبح هذه المبادئ والقواعد حقائق حية خلال العشرين أو الخمس والعشرين عاماً القادمة، عندما تزداد البشرية بحوالي ملياري جديدين من الأفراد، نقترح اتخاذ الإجراءات التالية، ووضعها موضع التنفيذ كنوع من "العقد العالمي للماء"، وفقاً لمحورين رئيسيين:

- تكوين شبكة البرلمانات من أجل الماء؛
- تعزيز الحملة لنشر المعلومات، والتوعية، والتعبئة، حول موضوع "الماء للجميع".

ونقترح تزويد مبادرة "العقد العالمي للماء" بأداة لجمع وتحليل البيانات (كمياً وكيفياً) بأكبر درجة من الدقة بفضل القيام التدريجي للمرصد العالمي لحقوق الماء.

الاقتراحات

تكوين شبكة البرلمانات من أجل الماء

تعود المسؤولية عن تغيير التشريعات القائمة للتواؤم مع المبادئ والقواعد المشار إليها أعلاه، للبرلمانات بوصفها الأجهزة التمثيلية الرئيسية في المجتمعات السائرة على خطى الغرب، أو الهيئات المناظرة في السياقات الحضارية الأخرى. وإقامة هيكل تشريعي جديد لموضوع الماء، لا فقط على المستوى المحلي والقومي، وإنما على المستوى الدولي والعالمي كذلك ("القانون العالمي للماء")، يمثل واجباً حيوياً في مواجهة الفراغ التشريعي السائد في هذا المجال على المستوى العالمي. ويجب أن تُعطى الأولوية لمعاهدة عالمية بشأن الماء قائمة على مبدأ أن الماء إرث حيوي مشترك للبشرية.

وهذه المعاهدة ستستبعد الماء من أية اتفاقيات تجارية دولية (في إطار منظمة التجارة العالمية) مثلاً، كما هو الحال في المجال الثقافي.

تعزيز حملات الإعلام، والتوعية، والتعبئة، بشأن:

- تطوير (أو تحديث) أنظمة التوزيع، ومعالجة الصرف الصحي، في الستمائة مدينة في بلدان أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وروسيا، التي يسكنها أكثر من مليون ساكن بحلول عام ٢٠٢٠، والتي تعاني من قصور في أنظمة الماء فيها، أو غيابها بالكامل.

- محاربة المصادر الجديدة لتلوث الماء في مدن أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان، التي تثير القلق بشأن تلوث التربة، ومصادر المياه السطحية والجوفية، بشكل خطير، ولا يمكن وقفه في بعض الحالات.

وبشكل ملموس، يعني هذا تحقيق هدف "إنشاء ٣ ملايين مأخذ للمياه" في الحضر، من مجموع من الخطط المحلية.

وينبغي أن تلعب الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، ورجال العلم، دوراً أساسياً وحاسماً في هذا الصدد.

وبهذا الهدف، يجب إعطاء الأولوية للآتي:

إصلاح أنظمة الري الحالية بشكل حاسم، وهي الأنظمة المرتبطة بأسلوب الإنتاج الزراعي/ الصناعي الكثيف. والحلول متاحة من الآن ومن ضمنها الري بالتنقيط.

والزراعة "الحديثة" الحالية هي المستهلك الأكبر للمياه العذبة في الكوكب (٧٠% تقريباً يستهلك في الزراعة)، ويقدر ما يُهدر من مياه الري بحوالي ٤٠% من الكمية المستخدمة. وهذه المياه الزائدة تؤدي، فضلاً عن ذلك، إلى تمليح الأرض، وتطيلها (ارتفاع منسوب الماء الأرضي).

- وقف مشروعات بناء السدود الكبرى لمدة ١٠، أو ١٥ عاماً، لما تبين من آثارها السلبية على المدى القريب والبعيد، على البيئة، والسكان، والإدارة المتكاملة والمستدامة للماء.

إقامة مرصد عالمي لحقوق المياه

والهدف من هذا المرصد هو جمع المعلومات الأكثر دقة ومصدقية بشأن الحصول على الماء من وجهة النظر الفردية والجماعية، وكذلك إنتاج الماء،

واستخدامه، وحمايته، والمحافظة عليه، وإدارته بشكل ديمقراطي ومستدام، وإنتاج هذه المعلومات، وتوزيعها، ونشرها.

وينبغي أن يصير هذا المرصد أحد أجهزة المعلومات والاتصال التي يمكن الرجوع إليها عالمياً لتقييم الممارسات الفعالة للمشاركة الحقيقية، والإدارة التضامنية.

حررت هذا البيان ووقعت عليه اللجنة لتعزيز العقد العالمي للمياه، والمكونة من:

ماريو سولريز رئيس جمهورية البرتغال السابق، وماريو ألبورنوز الأستاذ بجامعة كويلميس بالأرجنتين، ورأول ألفونسين الرئيس السابق لجمهورية الأرجنتين، وإدريس بن ساري الأستاذ بجامعة الرباط، في المغرب، ورافاييل بلاسكو كاستانيي رئيس إدارة فالنسيا، ورينالدو بونتيبي عضو البرلمان الأوروبي عن إيطاليا، والعربي بو جرة الأستاذ بفريق لوزان في تونس، وديفيد بروبكر عضو التحرك العالمي من أجل الموارد والبيئة بالولايات المتحدة، وخوا كاراسا مدير مؤسسة جولبنكيان بالبرتغال، وسوزان جورج المدير المساعد للمعهد عبر الدولي في فرنسا/الولايات المتحدة، وأنتونيو جونسالفيس هنريكس نائب رئيس معهد الماء بالبرتغال، وبيير-مارك جونسون وهينان بليكي الأستاذان المستشاران بجامعة ماجيل بكندا، وصاحب السمو الملكي الأمير لوران رئيس المعهد الملكي للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ببلجيكا، والسيناتور كانديدو منديس رئيس جامعة كانديدو منديس بالبرازيل، وحسنا مودود رئيسة الرابطة القومية لتحسين الموارد بينجلاديش، وسُنيتا نارين المديرية المساعدة لمركز العلوم والبيئة بالهند، وخوزيه أنتونيو بينتو مونتيرو وزير البيئة بالرأس الأخضر، وبيير فريدريك تينير بيشو ببعثة الماء بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بفرنسا، وأبو نيام الأستاذ بجامعة دكار بالسنغال، ولارس أولمجريند السكرتير العام لمعهد ستوكهولم بالسويد، وأندريس فايكمان المدير بوزارة الخارجية بالسويد، وريكاردو بتريللا سكرتير اللجنة ورئيس فريق لشبونة بإيطاليا.

وللاستعلام، للمشاركة أو تقديم المعونة، أو المساهمة في التحركات من أجل

العقد العالمي للمياه، يمكن الاتصال بـ The Global Water Contract, A Citizen Initiative، على العناوين التالية:

- 30 Rue Monroe, B-1030 Bruxelles, Fax 32(0)2-245 08, e-mail: ricardopetrella@cec.eu.int
- Fondation Mario Soares, rua S. Bento, 176, P-1200 Lisbonne, fax 351-1-396.41.56
- Université Européenne de l'environnement, 6 rue de Chantilly, F-75009 Paris, Fax: 33(0)1-42 81 25 78.

للقروع القومية:

- Association Belge pour le Contrat mondial de l'Eau, Rue Royale 171/3, B-1210 Bruxelles. Tel. 32(0)2-209. 16.30, Fax: 32(-02-209.16.31, www.leaupourtous.be/contratmondial.htm
- Association française pour le Contrat mondial de l'Eau.
- Association Québécoise pour le Contrat mondial de l'Eau, www.manifesteau.qc.ca/
- Comité Italien pour le Contrat mondial de l'Eau, www.cipsi.it/contrattoacqua/

USA Group for the Global Water Contract

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧-٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، للنظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية للقومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شينا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة مولرة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيىال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين، من نقد للدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.

٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوي، لبن الأبنوس يزول ١٩٩٢.
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خرف، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جاي (تحرير)، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) للسكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. أمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور للرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٣٩. بيتر نيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي: حالة

- مصر، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٦.
٤١. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدني والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحرلوى (تحرير)، لطيفة للزيات : الألب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة للعربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٥. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤. لايف مانجر وآخرون، للبقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.

٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية في الريف المصري، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٩. محمد محيي الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، الماثور الشعبي في الوطن العربي، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦١. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٩.
٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل في الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات في مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٦٩. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧١. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة

- الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٣. حلمى شعراوى، أفريقية فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٤. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٨. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٩. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة لوسريا بادييس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٢. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٤. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٥. جردا منصور، مديحة بوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة - مايو ٢٠٠٢ (مساهمات في اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٧. أكيكي بي موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. يسرى مصطفى (تحرير)، للمجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩١. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٢. د. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية - الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٤. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٥. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٧. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين-فيتنام-كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
٩٨. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات للتعاونية كمنظمات شعبية تنموية-الجزء الثاني، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٠. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي للعربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
١٠١. طابع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٢. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ٢٠٠٣، ١٩٦٥.
١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمي)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
١٠٤. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال في الوطن العربي: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى للجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. سمير أمين، فرانسوا لوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. أحمد برقأوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
١٠٨. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٩. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١٠. عبد الغفار شكر (منسق للبحث)، نظام الخدمة العامة في مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١١. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٢. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث، ٢٠٠٤.
١١٣. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٤. دينيس فينتر وآخرون، دراسات لاجتماعية فى شرق وجنوبى أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. هاين ماريىز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى للعالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٦. د. أحمد زايد - د. عروس الزبير (تحرير)، للنخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٧. د. حمدى عبد الرحمن - عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى - جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٨. فاروق القاضى، أفاق للتمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.

كراسات المركز

- ١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
- ٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
- ٣- أشرف حسين، بيليو جرافيا للطبقة العاملة، ١٩٨٨.
- ٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
- ٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة،

٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فولد مرسى، البيريسترويكافى عيون الآخرين، ١٩٩٠.

٧- نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى

٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.

٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.

١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.

١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.

١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.

١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.

١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.

١٥- عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

١٦- محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، فى مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٧- منحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد للتكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٨- كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٩- سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

٢٠- محمد إسماعيل زاهر، أزمة للوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢١- بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢٢- الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

كراسات كوديسريا

- ١- لوكو ادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١.
- ٢- ليو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحمانو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
- ٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- أديمولات - سالو، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.
- ٦- م. مامداني، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
- ٧- ثاندريكا مكدانويرى، التكيف الهيكلى والأزمة للزراعية فى أفريقيا.
- ٨- مومار ديوب، ممانديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٩- آرشي مافيجي، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير دياني، المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشوقون عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات للنساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- نادى آكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية لم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- شيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
- ٢٠- سليمان بشير دياني، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.

- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة في أفريقيا.
 - ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية في التسعينيات وما بعدها.
 - ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية في أفريقيا.
 - ٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.
 - ٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية.
 - ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا.
 - ١١- الإثنية والصراع السياسي في أفريقيا.
 - ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا.
 - ب- سلسلة التنمية بالمشاركة
 - ١- دراسة حالة في ناميبيا.
 - ٢- دراسة حالة في لوغندا.
 - ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
 - ٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
 - ٥- دراسة حالة في جامبيا.
 - ٦- دراسة حالة في أثيوبيا.
 - ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية
 - ١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة.
 - ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية.
 - ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
 - ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
 - ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
 - ٦- إدارة المشروعات للصغيرة.
 - ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة.
 - ٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا.
 - النشرات
 - ١- نشرة البحوث العربية
- من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣ - مارس ٢٠٠٤.

٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.

٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة للتوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشرة منتدى للعالم الثالث بذاكر:

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمي للبدايل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا)، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

تحت الطبع

١. الحركات الاجتماعية في العالم العربي.

٢. اليسار في الثقافة المصرية.

٣. الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، كراسة للمركز

٤. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.

٥. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

٦. سنوات اليسار في مصر.

٧. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨. المرأة في القطاع غير الرسمي.

٩. الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.

تعيش المنطقة العربية ومناطق مختلفة من أفريقيا ظروفًا جد صعبة بالنسبة لاحتياجاتها من الماء وأساليب تدبير الماء وتوفيره ل جماهير البشر التي تعيش في ظروف الاحتياجات الملحة.

وقد اهتمنا بترجمة هذا الكتاب بتعاون كريم مع منتدى البدائل العالمي نتيجة اعتبارين هامين.

أولاً: اهتمام الكتاب في أكثر من منطقة من العالم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمسألة المياه وعدالة توزيعها بين المجتمعات وبين أبناء المجتمع الواحد.

ثانياً: لأن الحضور العربى قائم في الكتاب، بمقالات سمير أمين ومغفور الحسان، وبوجهات نظر متنوعة حول أزمة المياه في بلد كمصر وحوض النيل لدى الأول أو المعالجة على أساس احتمالات الحل العادل "لقضية" المياه في حوض الأردن وفلسطين، مع تفاؤل — قد لا نشاركه إياه — حول هذه الاحتمالات.

Bibliotheca Alexandrina



0466408

um For Alternatives (Dakar) - Centre Triconti-
ouvain - La - Neuve) - Arab & African Research
(Cairo),

Patrimoine Commun de L'humanité.